جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية

الاتحاد الأوروبي نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث ل م د

تخصص السياسة الدولية

إعداد الطالبة:
بناني حورية

إشراف:
أ.د. بن بوزيان محمد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. عياد محمد سمير	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د. هاملي محمد	أستاذ	المركز الجامعي مغنية	مناقشا
د. قروش محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مناقشا
د. لبوخ محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بالعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022م

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من وهبوني الحياة، والنشأة على شغف

الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر؛

برا، وإحسانا، ووفاء لهما: والدي العزيز – رحمه الله–، ووالدتي العزيزة.

إلى من كاتفتني وساندتني وأنا أشد الطريق نحو النجاح في مسيرتي العلمية

إلى روح أختي الغالية " وسيلة" –رحمها الله–.

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد البلاد والعباد

بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

شـكـر وعـرفـان

أول مشكور هو الله عز وجل، نحمد الله الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمدا كثيرا.

يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني أو أرشدني أو ووجهني أو ساهم معي في إعداد هذا البحث بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحله.

وأشكر على وجه الخصوص أستاذي الفاضل البروفيسور **محمد بن بوزيان** وهو الذي كان مشرفا على هذا العمل على مساندتي وصبره الجميل، وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة.

كما لا يفوتني توجيه شكري وخالص امتناني لأساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة **أبوبكر بلقايد- تلمسان-** على تكوينهم المميز ومجهوداتهم المبذولة لتوفير أفضل بيئة لتدريس العلوم السياسية في أفضل الأحوال التي تلائم طلبة العلم. وأخص بالذكر أستاذي الكريم وقدوتي البروفيسور **محمد سمير عياد**.

شكر خاص للسيد مدير الخدمات الجامعية بتلمسان السيد: **بلهنيني محمد** على رحابة الصدر وكل التسهيلات التي قدمها في كل مرة كنت أقصده فيها.

الشكر موصول كذلك للأساتذة الكرام " أعضاء لجنة المناقشة" على قبولهم وتفضلهم بمناقشة وتقييم هذه الدراسة.

بناني حورية

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: التكتلات الاقتصادية: دراسة مفاهيمية ونظرية

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني: خصائص، شروط ودوافع التكتلات الاقتصادية

المطلب الثالث: مراحل التكتلات الاقتصادية

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للتكامل الاقتصادي

المطلب الأول: المقاربة الفيدرالية (FederalistApproach)

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية (FuncionalistApproach)

المطلب الثالث: النظرية التعاملية (الاتصالية) TransactionalistApproach

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: واقع التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية

تمهيد

المبحث الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية وأهميتها في العلاقات الدولية

المطلب الأول: ظهور وتطور التكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني: الظروف الدولية التي رافقت بروز التكتلات الاقتصادية

المطلب الثالث: أهمية التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لأبرز التكتلات الاقتصادية عبر العالم

المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية في إفريقيا

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية في آسيا

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية في أمريكا

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: مسار تشكل الاتحاد الأوروبي وآلياته

تمهيد

المبحث الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: الرؤى الفكرية التي مهدت للوحدة الأوروبية

المطلب الثاني: محطات بناء الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: أهداف وعضوية الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: الأجهزة الرئيسية

المطلب الثاني: الأجهزة الفرعية

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: سياسات التكامل الأوروبي

تمهيد

المبحث الأول: السياسات الأوروبية المشتركة في المجال الاقتصادي

المطلب الأول: السياسة الأوروبية المشتركة في مجال الزراعة ومصايد الأسماك

المطلب الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية

المطلب الثالث: السياسة الأوروبية المشتركة في المنافسة والتجارة

المطلب الرابع: السياسة الأوروبية المشتركة في مجال المواصلات

المبحث الثاني: السياسة الأوروبية المشتركة في المجال السوسيو ثقافي والبيئي

المطلب الأول: السياسة الأوروبية في الشؤون الاجتماعية

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية في الشؤون الثقافية

المطلب الثالث: السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية في مجال الدفاع

خلاصة الفصل الرابع

الفصل الخامس: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل التحديات الدولية الجديدة

تمهيد

المبحث الأول: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: التحديات الداخلية

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوحدة والإبقاء على الوضع الراهن (السيناريو الخطي)

المطلب الثاني: سيناريو تفعيل وتعميق الوحدة الأوروبية (السيناريو الإصلاحي)

المطلب الثالث: تفكك الاتحاد الأوروبي (السيناريو الراديكالي)

خلاصة الفصل الخامس

خاتمة

قائمة الاختصارات المعتمدة في الدراسة

1. قائمة الاختصارات باللغة العربية

رمز الاختصار	أصل الاختصار
د.س .ن	دون ذكر سنة النشر
ص	صفحة
ص– ص	صفحات
ط	الطبعة

2. Liste Des Sigles Et Acronymes (Français/Anglais):

✓ **Liste Des Sigles**

Sigles	Signification sigles	شرح الاختصار باللغة العربية
Op.cit	Oeracitato	اختصار لكلمة لاتينية تعني مصدر أو مرجع سبق ذكره
P	Page	صفحة
Pp	Pages	صفحات
No	Numéro	العدد

✓Liste Des Acronymes

Acronymes	Signification Acronymes	باللغة العربية
COMESA	The Common Market of East and Southern of Africa	السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا
ASEAN	Association of South East Asian Natios	رابطة دول جنوب شرق آسيا
NAFTA	North American Free Trade Area	منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
OEEC	Organization for European Economic cooperation	منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي
EEC	European Economic Community	الجماعة الاقتصادية الأوروبية
EAEC	European Atomic Energgy Community	الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية
EFTA	European Free Trade Area	المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة
ECU	Curency Unit European	وحدة النقد الأوروبية
EMFE	European Maritine and Fisheries Fund	الصندوق الأوروبي البحري لمصايد الأسماك
FEOGA	Fonds Européen d'orientation et de Garantie Agricole	الصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي
FEDER	Fonds Européen de Développement Régional	الصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية
CFP	The Common Fisheries Policy	السياسة المشتركة للصيد البحري
Brexit	Britain's exit from The European Union	خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

BRICS	**B**résil, **R**ussie, **I**nde, **C**hine et Afrique du **S**ud	البريكس: كلمة تتكون من الحروف الأولى لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي:البرازيل، روسا، الهند، الصين وجنوب افريقيا.

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم عدة تطورات وتحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولي. وتعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من مرحلة الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها إحدى التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، بحيث تميزت هذه الفترة بتسارع وتيرة ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، واعتبرت بمثابة الملاذ الأخير والحتمي لدول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، معربة بذلك عن قدرتها في مواجهة التيار الداخلي والخارجي للأزمات، وخاصة بعد انفتاح الأسواق على بعضها البعض وتحرير التجارة الخارجية إلى جانب خضوعها لشروط المنظمة العالمية للتجارة. حيث حظيت التكتلات الاقتصادية بأهمية بالغة بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة.

كما عرف العالم مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، تحولات سياسية واقتصادية هامة، كان من أبرزها سقوط الاتحاد السوفيتي وما عرف وقتئذ بانتصار الرأسمالية ونهاية الحرب الباردة وقد أدت هذه التداعيات إلى تداول العديد من المفاهيم على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، كان أهمها ما أصطلح عليه بالعولمة، التي تحققت على الصعيد الاقتصادي، المالي والتكنولوجي. ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة هو زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم، فقد ارتبطت جميعها بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية، المالية والتكنولوجية ومن أبرز مظاهرها تعاظم نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على توجهات الاستثمار الدولي والتجارة العالمية وتقسيم العمل الدولي.

هذه الوضعية الدولية بينت عجز الأطر الوطنية على مواجهة التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي، ففي عالم حافل بالمستجدات والمخاطر سعت الدول لتوحيد سياساتها الاقتصادية الكلية تحت لواء التكتلات الاقتصادية، هذه الأخيرة التي تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية مشتركة، بالإضافة لمصالح اقتصادية مشتركة وأكبر عائد من التبادل.

وعليه إذا كانت العلاقات الدولية قد شهدت تطورات وظواهر متعددة فإن هناك ظاهرة واضحة فرضت وجودها على الساحة الدولية ألا وهي تنامي تأسيس التكتلات الاقتصادية وقد تحقق ذلك بجميع مناطق العالم فلم تعد التكتلات حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم باعتبارها الأداة الأنسب لتحقيق التنمية ورفاهية الشعوب. وهو ما تم معالجته في هذه الدراسة بأمثلة واضحة عن تجارب بقارة إفريقيا (تكتل الكوميسا)، والقارة الآسيوية (الآسيان)، وأمريكيا الشمالية (النافتا) و(الميركوسور) بأمريكا الجنوبية.

وما التجربة الأوروبية إلا إحدى هذه التجارب ولكن بامتياز حيث استطاعت أن تحتل موقعا متميزا بين جميع هذه التجارب ويمكن أن تكون درسا وأنموذجا لباقي دول العالم. فالدول الأوروبية عانت ويلات الحروب التي خاضتها الشعوب الأوروبية وبالرغم من ذلك تفطنت لمصالحها ومستقبلها وأدركت أنه بات من الضروري ترك الخلافات التاريخية، والحروب الدموية خلفها والمضي نحو الأمام.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الذي بدأ باتفاقية تجارية تضم 6 دول انتهت حاليا بضم سبعة وعشرين دولة من أهم التجارب الاندماجية في العالم ورائدة بكل المعايير بالنظر للنجاح الكبير الذي حققه الاتحاد الأوروبي وبالأخص في الجانب الاقتصادي. وأصبح النموذج المثالي للتكامل الاقتصادي، فمنذ نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مرورا بالاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، فالاتحاد النقدي وتوحيد بعض السياسات في ميادين مختلفة يمثل الاتحاد الأوروبي مثالا عمليا لمراحل التكامل الإقليمي.

غير أن هذه الاندماجات المتسلسلة واجهت ولا تزال تواجه تحديات وعراقيل منها ما هو داخلي متعلق بمشاكل داخلية كثيرة مثل تصاعد أحزاب اليمين المتطرف المعادي لعملية التكامل الأوروبي، والأزمات المالية، والخوف من تصعيد خطر التفكك والانفصال خاصة بعد الانسحاب البريطاني من الاتحاد.ومنها ما هو خارجي مرتبط بالبيئة الإقليمية والدولية كالإرهاب وتزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين، والتهديد الروسي لأوروبا.

وفي ظل تنامي هذه الأزمات بات لزاما على الاتحاد الأوروبي إيجاد حلول سريعة وجذرية للخروج من هذه المشاكل تجنبا لآثارها الوخيمة على مكسب الوحدة الأوروبية هذه الأخيرة التي باتت من أهم الدراسات والأبحاث التي يسلط الضوء عليها مؤخرا على اعتبار تجربة التكامل الأوروبي تجربة رائدة عالميا بكل المعايير، ومن ثم كثرت التنبؤات حول مستقبل الاتحاد الأوروبي وكان التباين واضحا بينها، ما بين استمرار الاتحاد الأوروبي على شكله الحالي أو مضاعفة الدول الأوروبية لمساعي تجاوز أزماتها وتعميق التكامل الأوروبي بشكل يمنع حدوث مشاكل تهدده مستقبلا.وأخيرا فشل الاتحاد الأوروبي في تجاوز أزماته وتفككه مستقبلا. وهذا ما ستحاول هذه الدراسة توضيحه انطلاقا من الأسس التالية:

أولا: مبررات اختيار الموضوع

يرتبط اختيار موضوع الدراسة بمجموعة من المبررات نبرزها كالآتي:

1) المبررات الذاتية:

– الميل الشخصي للموضوع والرغبة في التعمق فيه أكثر على اعتبار الاتحاد الأوروبي نموذج بارز في الساحة الدولية.

– الرغبة في إثبات الدور الذي تؤديه التكتلات الاقتصادية في التخفيف من حدة التوترات في الإقليم والرفع من مستوى التعاون الدولي. وما الاتحاد الأوروبي إلا دليل على ذلك حيث خرج من دمار حرب عالمية وأصبح تجربة ناجحة ترسي لقيم التعاون والتبادل والرخاء الاقتصادي.

2) المبررات الموضوعية:

– الأهمية التي يكتسيها موضوع التكتلات الاقتصادية باعتباره من المواضيع التي تعالج العقبات والأزمات على اختلافها والتي تعاني منها الأقطار منفردة خاصة وأنها أصبحت الأداة المثلى للحد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية لكثير من الدول.

– بروز الموضوع على الساحة الدولية خاصة بعد ظهور مستجدات في الاتحاد الأوروبي بدأت تهدد تماسكه ومنها تصاعد أحزاب اليمين المتطرف وفيروس كورونا.

– الجدل الحاصل حول مصير الاتحاد الأوروبي حيث أصبح من المواضيع الأكثر تداولا خصوصا بعد الانسحاب البريطاني منه وإمكانية فتح باب الانسحاب أمام دول أخرى.

3) المبررات العلمية:

من بين العوامل التي ساهمت في اختيار الموضوع هو علاقة الدراسة بمجال التخصص، حيث يدخل الموضوع ضمن تخصص الباحثة وهو " السياسة الدولية". بالإضافة لتوافق الدراسة مع واقع الظروف الاقتصادية العالمية وقلة الدراسات التي تناولت مستقبل التكتل الاقتصادي الأوروبي في ظل الأزمات الراهنة بجامعتنا.

4) المبررات العملية:

قابلية الموضوع للدراسة من حيث التخصص والقدرة على الوصول للمعلومات وحسن توظيفها. كما يساهم موضوع الدراسة في تدعيم مسار التكوين في السياسة الدولية ويعد بمثابة تتويج لسنوات من البحث والتكوين الأكاديمي.

ثانيا: أهمية وأهداف الدراسة

أ.أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة تتجلى من خلال شقين:

توضيح أهمية التكامل الاقتصادي وضرورة الاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي فالتحولات الراهنة التي يعرفها العالم وعلى رأسها العولمة تستوجب العمل في إطار جماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والدفاع عن المصالح الاقتصادية التي بات من المستحيل على دول منفردة تحقيقها هذا من

جهة، ومن جهة أخرى تنبع أهمية الدراسة في شقها الثاني في كون الاتحاد الأوروبي يعد من أكثر التجارب التكاملية والاندماجية الإقليمية نجاحا، ومحاولة الوصول إلى دروس وعبر من هذه التجربة لتعميمها والاستفادة منها خاصة في ضوء المستجدات الراهنة.

ب.أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية.

- معرفة أسباب حرص الدول على الانضمام للتكتلات الاقتصادية، وتحديد العوامل والأدوات المساهمة في تفعيلها.

- إظهار دور التكتلات الاقتصادية في استقرار وتحول العلاقات الدولية.

- محاولة تشخيص واقع بعض نماذج التكتل الاقتصادي الإقليمي من خلال الوقوف على الصعوبات التي تواجه مسار التكتلات وما التجارب الإفريقية إلا مثال على ذلك.

- إبراز مدى كفاءة التكتلات الاقتصادية في الصمود بوجه الأزمات الداخلية والخارجية واخترنا الاتحاد الأوروبي كنموذج للدراسة.

- أهمية الاتحاد الأوروبي كمتغير في النظام والنسق الدولي وكفاعل اقتصادي وسياسي يحاول أن يصبح قطبا دوليا فاعلا.

ثالثا: الدراسات السابقة

اهتم الكثير من المفكرين والمنظرين بالظاهرة التكاملية، وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي هناك اهتمام متزايد بدراسة ومتابعة هذا النموذج الناجح خصوصا فيما يرتبط بإمكانية تجاوزه للأزمات التي يمر بها.

وتعتبر هذه الدراسة بمثابة ثمرة كان نتاجها من دراسات علمية وجهود بحثية سابقة مجسدة في شكل مؤلفات أو منشورات علمية. وعلى الرغم من بعض الفوارق من حيث طبيعة الإشكالات المتناولة وزوايا الطرح بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، إلا أن هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية، لذا سيتم الاكتفاء بذكر بعض الدراسات على سبيل الذكر لا الحصر والتي عالجت الموضوع أو أحد جوانبه مثل:

• كتاب بعنوان: " **التكتلات الإقليمية في إطار العولمة**" الصادر سنة 2001، لمؤلفه سمير محمد عبد العزيز، تناول فيه الإطار النظري الذي يحكم هذه التكتلات، كما ركز تحليله على بعض تجارب الدول المتقدمة والنامية كالاتحاد الأوروبي والتجربة الإفريقية في هذا المجال.

• كتاب بعنوان: " **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**" الصادر سنة 2002، لمؤلفه إكرام عبد الرحيم وتضمنت الدراسة تعريف التكتلات الاقتصادية وتوسعت في تحليل شروط الظاهرة ومنها الشروط الاقتصادية، ودوافع توجه الدول نحو التكتل الاقتصادي ومنها الدوافع الأمنية، كما تطرقت لصور وأشكال التكتلات الاقتصادية وخصائصها.

• كتاب " **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**" الصادر سنة 2004، لمؤلفه فؤاد أبو ستيت وسلط الضوء على مزايا التكتلات الاقتصادية ودراسات تطبيقية لها.

• كتاب " **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**" الصادر سنة 2012، لمؤلفه اسماعيل معراف وتطرق فيه للظروف المختلفة التي عرفتها نشأة التكتلات الاقتصادية وحلل نماذج من التكامل في كل قارة ومنها التجربة الأوروبية.

• كتاب " **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**" الصادر سنة 1986، لمؤلفه عبد المنعم سعيد وعالج فيه تجربة الوحدة الأوروبية منذ نشأتها وتطورها بالإضافة إلى التركيز على أبرز سياسات التكامل التي عرفتها الجماعة ومنها السياسة الزراعية والنقل.

• كتاب " **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**" الصادر سنة 2012، لمؤلفه مخلد عبيد المبيضين وسلط الضوء فيه على عناصر تميز الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية والعوامل والأسباب التي ساهمت في تحقيق النجاح الأوروبي على المستويين الداخلي والخارجي بالإضافة إلى التعمق في مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتسييرها.

• كتاب " **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**" الصادر سنة 2015، لمؤلفه جون بايندر وعالج الكتاب نشأة السوق الأوروبية الموحدة والسياسات الأوروبية المشتركة كالسياسة الاجتماعية. ولخص الكاتب تاريخ الاتحاد الأوروبي بشكل استثنائي مع معالجته لانجازات الاتحاد وأهمها العملة الموحدة، دون إغفال مؤسسات وسياسات الاتحاد والمعاهدات التي عرفتها مسيرة الوحدة.

أما فيما يخص الرسائل والمذكرات فإن أغلبها تناول ظاهرة التكامل وربطها بمواضيع كالعولمة أو منظمة التجارة العالمية، وبخصوص الاتحاد الأوروبي فقد تم ربطه بأزمة الديون السيادية لليونان، والمقارنة بينه وبين نماذج عربية كاتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي. ومن الرسائل التي توسعت في الموضوع:**أطروحة دكتوراه (غير منشورة) بعنوان:" التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكتل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة**".للباحث عبد الوهاب رميدي، وسلط الضوء في دراسته على مفهوم الظاهرة التكاملية ودراسة بعض التجارب التكاملية الاقتصادية الفاعلة في العالم، مع التركيز على تجربة الدول النامية في التكامل الاقتصادي من خلال "الكوميسا"بالقارة الإفريقية ورابطة جنوب شرق آسيا " الآسيان" بالقارة الآسيوية مستعرضا استراتيجيات التنمية بالدول النامية وسبب فشلها.

أما فيما يخص المجلات فيوجد الكثير من المجلات سواء الإلكترونية أو الورقية التي تطرقت لموضوع التكتلات الاقتصادية وللتجربة الأوروبية في مجال التكامل، وعلى رأس هذه المجلات نذكر؛ مجلة السياسة الدولية.

رابعا: حدود الدراسة

تحتاج الدراسات العلمية إلى ضبط الحدود المكانية، والزمنية من أجل التحكم بالموضوع بدقة.وعليه جاءت حدود الدراسة كالآتي:

1) الحدود المكانية: يتحدد النطاق المكاني للدراسة بالقارة الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي بشكل أوسع. فالدراسة لا يمكنها أن تشمل كل التكتلات الإقليمية الموجودة في العالم أو مختلف أشكالها وإنما ستركز على النماذج الكبرى لهذه التكتلات وبتعبير أدق المناطق التي عرفت تصاعد وتيرة التنافس على تكوين تكتلات مشابهة للنموذج الأوروبي وكان ذلك بقارة أمريكا وآسيا وبشكل أقل بإفريقيا.

2) الحدود الزمنية: بما أن البحث ركز في إشكالية الدراسة على بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية وتطورها بصفة عامة، وبما أن هذه الأخيرة لم تعد حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم وإنما عرفت انتشارا واسعا عبر العالم، فإن الدراسة ركزت على فترة بزوغها وتطورها وكانت في بداية التسعينات مع بروز المرحلة الجديدة من التكتلات الاقتصادية الراهنة.إلا أن ذلك لا يعني أننا لن نعود إلى فترات تاريخية سابقة عن النطاق الزمني المحدد كلما دعت الضرورة لذلك.

أما فيما يخص الاتحاد الأوروبي فقد تم التطرق إليه بمجال واسع من الدراسة، وعلى اعتبار أن الاتحاد الأوروبي عرف تطورات كثيرة ومر بمحطات تاريخية عديدة توسع من خلالها في جوانب التكامل فإن الدراسة تناولت فترات زمنية متفرقة حاولت أن تشمل الموضوع وتم التركيز على أهمها كفترة نشأة الجماعات الأوروبية في الخمسينات.لتأتي المرحلة الحاسمة وهي فترة التسعينات حيث عرفت التأسيس الفعلي للاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت والاتفاق على العملة الأوروبية الموحدة. لتنتقل الدراسة لفترات أخرى رافقت كبرى الأحداث والتطورات التي ميزت تجربة التكامل الأوروبي ومنها عملية التوسع في العضوية منذ 2004. وكذا الأزمات الجديدة التي بدأت تعصف بالاتحاد وتهدد تماسكه ومنها أزمة التفكك وخروج بريطانيا من الاتحاد وصولا إلى فيروس كورونا والعجز الأوروبي في مواجهة المشكل وتزامن ذلك في الفترة ما بين 2017-2021.

خامسا:إشكالية الدراسة

في ظل ما يشهده عالم اليوم، من اتجاه جديد في العلاقات الدولية من توجه نحو التكامل وزيادة الترابط، والتشابك بين اقتصاديات تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية والتي بدورها تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وأمنية مشتركة، وتغليب الحوار والتعاون بدل الصراع.وباعتبار الاتحاد الأوروبي أبرز التكتلات الاقتصادية التي مرت بمسيرة حافلة من التعاون والانجازات وأصبح النموذج المثالي للتكامل الاقتصادي فقد ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

– إلى أي مدى ساهمت التكتلات الاقتصادية في ضبط أنماط التفاعل في العلاقات الدولية ؟وما موقع الاتحاد الأوروبي كقطب اقتصادي وسياسي من ذلك؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، نطرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا في تحليل مفاهيم ومضامين هذه الدراسة، أبرزها:

– ما المقصود بالتكتلات الاقتصادية ؟

– ما الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية؟ وما هي أهم النماذج التي ساهمت بقسط كبير في تحقيق أهداف التكامل على الساحة الدولية؟

– ما هي أبرز المحطات والمراحل التي مرت بها الوحدة الأوروبية؟ وما أهم المؤسسات الفاعلة والأساسية التي تشكل الاتحاد الأوروبي؟

– فيما تتمثل أهم السياسات التي كان لها دور في إنجاح وتعميق عملية التكامل الأوروبي؟

– كيف يمكن تصور مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل التحديات التي تواجهه؟

سادسا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

– إن عملية الاندماج هي ضرورة حتمية تفرضها البيئة الاقتصادية الحالية نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

– على الرغم من اختلاف صور التكامل التي أخذتها التكتلات الاقتصادية في مختلف قارات العالم، إلا أنها تمثل إطارا للحوار والثقة وتقلص الشك وتزيد من ارتباطات الدول وتوافق مصالحها.وما التجربة الآسيوية والأوروبية إلا مثال على دلك.

– يقوم العمل الأوروبي المشترك على مجموعة آليات ومؤسسات كانت وليدة التطورات والتحولات التي ساهمت في تعميق الاندماج الأوروبي.

– من عوامل نجاح أي تجربة تكاملية هو وجود سياسات موحدة وهو ما عرفه الاتحاد الأوروبي من خلال سياسات عدة لعل أهمها السياسة الزراعية المشتركة والاتحاد النقدي.

– كلما تماطل الاتحاد الأوروبي في مواجهة التحديات التي تواجهه كلما كان مصيره الفشل.

سابعا: منهجية الدراسة

تحتاج كل دراسة علمية إلى مناهج قد تكون رئيسية أو مكملة تساعد على فهم وتحليل الظاهرة محل البحث بشكل علمي وموضوعي. في هذا الإطار اعتمدت الدراسة التنوع المنهجي، فتم توظيف **المنهج المقارن** بالنظر للطبيعة المتداخلة للموضوع وتوظيفه في المقارنة بين نجاح وفشل تجارب التكامل الاقتصادي التي تباينت من قارة لأخرى، دون أن نستثني دور المنهج المقارن في تتبع أوجه التشابه والتباين والتداخل والعناصر المتحكمة في صور وأشكال التكتلات الاقتصادية. كما يمكننا من المقارنة بين مستقبل التجارب الناجحة، ويظهر استخدامه بوضوح في الفصل الثاني من المبحث المتعلق بنماذج

عن التكتلات الاقتصادية في العالم.كما تم استخدام **المنهج التحليلي** وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها حيث تم تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية بالتفصيل من حيث نشأتها وانتشارها عبر العالم، مع التركيز على تحليل نماذج متنوعة.وتم تسليط الضوء على التجربة الأوروبية بدرجة كبيرة ونالت الدراسة قسطا وفيرا من التحليل لتتبع مراحلها وعوامل النجاح والإخفاق في مجالات مختلفة. ويتجلى استخدامه بوضوح في الفصل الرابع والخامس. إضافة إلى الاستعانة **بمنهج دراسة الحالة** حيث يهتم بدراسة الجوانب المتعلقة بالقارة الأوروبية ويساعد على تحديد التفاعلات والأحداث التي مرت بها، مما يجعل موضوع البحث قابل للدراسة بشكل أكثر دقة.فالحاجة كبيرة إلى دراسة معمقة للتجربة الأوروبية بأبعادها المختلفة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات والعراقيل وكذلك كان الحال في إعداد هذه الدراسة بالنظر للطبيعة المتداخلة للموضوع هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكمن صعوبة الموضوع في الحركية والوتيرة السريعة للأحداث سواء على المستوى العالمي أو الأوروبي ما اضطرنا في الكثير من الأحيان لتعديل البيانات والمعلومات التي تم جمعها.كما تم تسجيل صعوبات في قلة المراجع التي سلطت الضوء على مستقبل الاتحاد الأوروبي.

تاسعا:تقسيم الدراسة

في ضوء إشكالية هذه الدراسة وفرضياتها والمناهج الأكاديمية المتبعة، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. حيث استهللنا الفصل الأول بتحديد مفهوم التكتلات الاقتصادية والشروط اللازمة لتأسيسها ودوافعها مع التطرق لمراحلها المتسلسلة.دون إغفال الجانب النظري الذي عرفته العملية التكاملية من النظرية الفيدرالية والوظيفية والاتصالية.

أما الفصل الثاني فخصص لنشأة التكتلات الاقتصادية وتطورها في العلاقات الدولية وتأثير التحولات الدولية والظروف التي أسهمت في إخراج التكتلات الاقتصادية الراهنة.وتدعيم الدراسة بنماذج متنوعة في كل قارة للوقوف على مسارها واستخلاص الدروس من نجاحها أو فشلها.

والفصل الثالث خصص لتجربة الوحدة الأوروبية منذ النشأة وإلى غاية تأسيس الاتحاد الأوروبي بتتبع مختلف المراحل التاريخية التي مر بها والمعاهدات والأسس التي طورت وفعلت الاتحاد الأوروبي.كما تم التطرق لمسيرة تطور العضوية بالاتحاد والتي بدأت بستة دول وصولا إلى سبعة وعشرين دولة في شكله الحالي.وأولينا أهمية للمؤسسات التي يتشكل منها الاتحاد الأوروبي.

وفي الفصل الرابع ارتأينا التركيز على سياسات التجربة التكاملية الأوروبية والتي تنوعت بين الاقتصادية كالسياسة الزراعية والاتحاد النقدي والسياسة الاجتماعية دون إغفال جانب السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد.

وأخيرا الفصل الخامس خصص لحصر أهم التحديات التي تقف في طريق الاتحاد الأوروبي داخليا وخارجيا وتحليلها بدقة وكانت عديدة ومتنوعة حسب وزن كل منها ودرجة تأثيرها على مكانة الاتحاد ومستقبله.وصولا إلى خلاصة ما توصلت إليه الدراسة في الخاتمة والنتائج.

الفصل الأول

التكتلات الاقتصادية دراسة: مفاهيمية ونظرية

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية تطورا كبيرا وذلك بقيام التكتلات الاقتصادية في كل من أوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقيا، وبالتالي شمل هذا الاتجاه كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء. ويكمن السبب المباشر لهذه التكتلات في محاولة إيجاد سبل وبدائل لمجابهة المشاكل الاقتصادية الداخلية لكل دولة وحلها بصورة جماعية من خلال حسن استغلال إمكانياتها المشتركة. هذا وتجد التكتلات الاقتصادية تفسيرا وتحليلا لها في نظريات التكامل في مدخله الاقتصادي والذي يعد من أهم نتائج التعاون ، وكان نتاجا لرغبة الدول في تصفية العلاقات بينها والتخفيف من الصراعات والحروب.

وتعرضنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري للتكتلات الاقتصادية، وقد خصصنا مبحثين تناولنا في المبحث الأول مفهوم التكتلات الاقتصادية وشروطها وأهم دوافع تأسيسها، والمراحل التي تمر بها. أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه للمقاربات النظرية التي فسرت ظاهرة التكامل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية

تسعى كافة الدول المتقدمة والنامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تكتلات اقتصادية، وذلك بهدف الحصول على أكبر أرباح ممكنة من التجارة الدولية خاصة في ظل التطور التكنولوجي ووفرة الحجم الكبير وزيادة الكثافة الرأسمالية. وعليه سيتم التعرض في هذا المبحث لمفهوم التكتلات الاقتصادية وشروطها ودوافع قيامها، مع ذكر المراحل التي يمر بها كل تكتل اقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية

قبل التطرق لمفهوم التكتلات الاقتصادية تجدر بنا الإشارة إلى تعريف التكامل الاقتصادي واختلاف وجهات النظر في التفرقة بين كل من التكامل وبعض المفاهيم المشابهة بصفة عامة وبين التكامل والتكتل بصفة خاصة.

الفرع الأول: تحديد المفاهيم

من خلال البحث في تعريف التكتل الاقتصادي واجهتنا مشكلة التداخل بين المفاهيم المشابهة أو المماثلة له كالخلط بين التكتل والتكامل، والتعاون، الاندماج، التنسيق، الانسجام...الخ وعليه تعين علينا أولا التمييز بين هذه المفاهيم وعلى رأسها التكامل الذي سنتطرق له بالتحديد على أساس أن التكتل الاقتصادي هو إحدى مراحله أو خطواته ثم سنتعرض لتعريف التكتلات الاقتصادية بصفة مفصلة.

أولا/ تعريف التكامل:

أ/لغة:إن التكامل الدولي من الناحية اللفظية يتكون من كلمتين هما:" التكامل"، "الدولي" وعليه يتطلب منا الأمر بداية التعرف على معنى كلمة " التكامل" لكي تتضح دلالة مصطلح التكامل

الدولي[1]، حيث يرجع أصل كلمة " التكامل" في الفكر الغربي إلى الكلمة اللاتينية Integritas والتي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها.كما ورد استعمالها في عام 1620 في قاموس أكسفورد OXFORD.

أما في اللغة العربية فورد التكامل في **قاموس " لسان العرب"** بمعنى التمام وهو مشتق من الفعل كمل وكامل شيء أي تمت أجزاءه.

وفي **معجم المعاني** التكامل مشتق من الفعل تكامل يتكامل، تكاملا فهو متكامل. ونقول تكاملت الأشياء أي كمل بعضها بعضا شيئا فشيئا[2].كما يتم استخدام المصطلح في معنى تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة.

والتكامل الاقتصادي: جمع كل مكونات الاقتصاد ليكمل بعضها بعضا.

ب/التكامل اصطلاحا:قدم للتكامل مفاهيم مختلفةسنحاول التعرض لأهمها من مختلف الوجهات.

اختلف مفهوم التكامل بحسب اختلاف الباحثين واختلاف مجالات تخصصهم:[3]

فمثلا من **منظور علم الاجتماع:** يستخدم اصطلاح التكامل للدلالة على اشتراك وتضامن مجموعة الوحدات المكونة لأية بنية بحيث يحدث تعاون وتماسك في الوظائف الطبيعية والحيوية والنفسية والاجتماعية للإبقاء على وحدة البنية كلها وضمان فاعليتها بطريقة متناسقة.

[1] زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، طرابلس: دار الرواد، 2001، ص.243.

[2] تعريف ومعنى التكامل في معجم المعاني الجامع عربي عربي: https://3w.almaany.com، تاريخ الدخول:2021/11/30، توقيت الدخول: 13.00.

[3] نسيمة طويل، " التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد،3، 2018، ص ص.95-96.

في علم السياسة: يقصد بالتكامل العلاقة التي يحدث بموجبها تعديل في السلوك السائد قبل الدخول فيها، ويكون التكامل دوليا إدا كان ناشئا بين دولتين أو أكثر، أي أن الوحدات الداخلة في علاقة التكامل تكون دولا.

في علم الاقتصاد: يعني انضمام عدة وحدات إنتاجية إلى بعضها البعض بهدف التوفير في تكاليف الإنتاج، أو بهدف السيطرة على السوق، فالتكامل هنا هو الجمع تحت إدارة واحدة بين صناعات مختلفة يكمل بعضها البعض.

في العلاقات الدولية: يقصد به ظهور كيان جديد فوق قومي يستوعب الصلاحيات والسلطات للدول الأعضاء فيه ويمتلك حق اتخاذ القرارات الإلزامية التي يتعين على الدول الأطراف الانصياغ لها.

وإن التكامل يطرح التعاون ويستهدف تحقيق الأمن والسلم والمصلحة المشتركة.إذ اقترح التكامل كظاهرة للعلاج في العلاقات الدولية مابين الدول[1]، وذلك للانتقال بمجموعة من الدول التي ترغب في التكامل إلى مستوى أرقى من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم.لذلك غالبا ما يشار للتكامل بوصفه آلية لحل النزاعات أو التخفيف منها.

الأستاذة **إكرام عبد الرحيم** في كتابها **"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"** تستخدم مصطلح التكامل للدلالة على التكتل والاندماج.[2]

ونجد **عبد الوهاب الكيلاني وآخرون** في **"موسوعة السياسة"** يخلط بين التكامل والاندماج، والتكتل وذلك من خلال رؤيته للتكامل أنه "حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء أو أطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما"[3].

[1]عبد القادر بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات، بيروت، دار الجيل،1999 ، ص.167.

[2]اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ،القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1 ، 2002، ص.41.

[3]عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص.779.

وعليه سنحاول ضبط مفهوم التكامل الاقتصادي، وهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما:[1]

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل:" أنه أي شكل من أشكال التعاون والتنسيق بين الدول المختلفة".

وعيب على هذا التعريف اتساعه بحيث جعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني علاقات تكاملية، وأغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: وكان أكثر تحديدا للتكامل باعتباره: "عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة".وعليه التكامل ينقل الاختصاصات في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية.

كما عرف مجموعة من المفكرين التكامل كما يلي[2]:

يعرفه " كارل دويتش" بأنه:" توفر شعور كافي بالجماعية والتماثل في المؤسسات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي."

ويرى " ديفيد ميتراني" بأنه:" نتاج عملية ميكانيكية متمثلة في زيادة التعاون الدولي التقني في مستويات متعددة، وتكثيف وتوزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشكلات جديدة وخلق ظروف جديدة".

فيما عرفه " أرنست هاس" بأنه: "عملية تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحية الدول القائمة."

ويعرف **"بيلابالاسا"(Bela.Balassa, the theory of economic integration,1961)** التكاملالاقتصادي بأنه عملية وحالة، فبوصفه عملية أو مسار (process) يتضمن كافة الإجراءات الموجهة لإلغاء

[1] اكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ، ص.42.

[2] عياد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب ، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر ، 2013، ص.14.

التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو " التكامل"، وحالة "state" يشير إلى غياب مختلف صور التفرقة بين الوحدات الاقتصادية الوطنية.

ويذهب من خلال تعريفه إلى ضرورة اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي كشرط لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التنظيم الدولي.

ويرى "**Machlup**" (**Fritz Machlup,Ahistory of though on economic integration,1977**)فيمفهومه للتكامل الاقتصادي أن فكرة التكامل تنطوي على: " الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل". وأضاف " في نطاق أي منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية مع تعريف تساوي وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانيات الكاملة للتنقل."[1]

وعليه فإن جوهر التكامل إزالة العقبات التي تحول دون انتقال السلع ورؤوس الأموال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية وإتباع سياسات مشتركة لإلغاء التميز.

أما أميتاياتزيوني "AmitaiEtzioni " فيرى بأن"التكامل هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية."[2]

ويعني التكامل عموما جعل الكل طرفا واحدا، وهذا يعني قلب الوحدات المنعزلة في عناصر إلى نظام كلي. والخاصة الأساسية لأي نظام متكامل، هي الدرجة المهمة للاعتماد المتبادل بين مكوناته، والاعتماد المتبادلبين أي عنصرين أو وحدتين يتضمن احتمال أن تغيير في الوحدتين يجعلنا نتنبأ بالتغيير

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص.43.

[2] Reginal dJ.Harrison,Europe in question: Theories of Regional Integration, 2ed(London:George Allen&unwin ltd Ruskin house;1975)p10.

في الأخرى. فالتكاملهو بين الوحدات التي تستطيع جماعيا أن تكون في حالة اعتماد متبادل وتنتج مجتمعة ميزات النظام التي تكون مفقودة عندما تكون هذه الوحدات منفصلة[1].

ثانيا/ التمييز بين التكامل والمفاهيم المشابهة

إن ظاهرة التكامل تتعامل مع إطار مفهوماتي لابد من استيعابه وفهمه من قبل الأطراف المشاركة المعنية بالتكامل ويتعلق الأمر بمفاهيم: التنسيق، الانسجام، التعاون، الحلف، الشراكة...الخ. وهو ما حاولنا الفصل فيه كما هو موضح أدناه.

فالتنسيق "Coordination" هو عملية تنظيم محكم متواصل للسياسات الحكومية عن طريق انتشاره بفعالية بغية إنشاء برنامج موجه نحو تأمين الأهداف الهامة والتي لا يمكن تحقيقها إلا مجتمعة.

وبصيغة أخرى هو عبارة عن عملية تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عملية اتصالات ومشاورات مكثفة على المستوى الجهوي والدولي، وهذا من أجل صياغة برنامج يهدف لتحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لن تحقق بصفة منفردة، وعليه فإن الفرق بينه وبين التكامل أن هذا الأخير يسعى لتأسيس مؤسسات جديدة، بالإضافة إلى أن التنسيق يكون في الغالب مؤقتا عكس التكامل.

في حين يتطلب **"الانسجام"** "Harmonisation" خلق سياسةتنظيمية منحازة تتماشى وبعض القيم المشتركة للأطراف المساهمة في التكتل أي مدى المحافظة على التكامل هنا يتوقف على مدى قوة وصلاحية هذه القيم المشتركة على المستوى الداخلي[2].

[1]Karl Deutsch, The analysis of International Relation,3rd edition(U.S.A:prentice. hall international editions,1988),p212.

[2]جندلي عبد الناصر،التنظير في العلاقات بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، الجزائر، دار الخلدونية ،2007، ص.241.

أما "**الحلف**" يعرف بأنه:"علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة حرب." و يكون مبرر إقامة الحلف[1] هو الأمن الدفاعي للدول الأعضاء ويكون مؤقتا وينشأ غالبا وقت الحرب أو في حالة تغيير مفاجئ في الوضع العسكري.

وبخصوص "**الشراكة**Artonaria" فهي صيغة مبتكرة للتعاون بين الدول في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية والتبادل التجاري والثقافي والعلمي وإعطاء قروض مالية والقيام بالاستثمارات في مجالات شتى.

وبالنسبة **للاتفاقيات الثنائية** فقد انتشرت هذه الأخيرة عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع.

ويمكن تعريفها بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول لأخرى، ومن بين الأهداف التي تحققها الاتفاقيات الثنائية:

- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة.

- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها.

- تنظيم التجارة استيرادا وتصديرا.

[1] حمدوش رياض، مفهوم التكامل وأهدافه على الرابط:https://www.politics-dz.com، تاريخ الدخول:2020/03/31، بتوقيت:19.30

– تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

ويلاحظ أن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات[1].

ونظرا للخلط الذي يتم بين مفهومي " التعاون الاقتصادي" و"التكامل الاقتصادي" سنشير للفرق بينهما لضبط المفاهيم:

– **التعاون الاقتصادي** هو:" التفاعلات التي تتم في إقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي لهذا الإقليم، وتشمل في الغالب الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أي النابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية"[2].

فيما رأى رأي آخر بأن التعاون: "يعتمد في مبدأه على الاتفاقيات بين الدول في مجالات معينة، ولأهداف معينة، ولا يتطلب شروط التماثل والتشارك القيمي، أو التناظر في المستوى الاقتصادي، ولا يشترط التساوي في النمو والتخلف".[3]

ويعني التعاون تبادل المساعدة ولا يهدف لخلق مؤسسات دائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة يتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة فالتعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من

[1] محمد رئيف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، القاهرة، دار الثقافة العربية،2005، ص ص.179-182.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص.45.

[3] عياد محمد سمير، مرجع سبق ذكره ، ص.14.

النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت[1]. وهو بمثابة أداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول، فالدول لا تستطيع العيش بمعزل عن العالم، كما لا تستطيع تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية منفردة.

ويهدف التعاون لتحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر، على أساس المعاملة بالمثل، محتفظة فيه الوحدات الاقتصادية للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها.

ومن ثم فإن الفرق بين التعاون والتكامل هو أن التعاون يعتبر أقدم أشكال العلاقات بين الدول ويهدف إلى التقليل من التمييز مثل الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية. في حين أن التكامل يشمل على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز كإزالة الحواجز الجمركية في وجه التجارة.

وفكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الداخلة في عملية التكامل، تغيرات تتسم بنوع من التعقيد والشمول مما يزيد من عمق العلاقات بين الدول[2]. وإذا كان التعاون يسعى لتسهيل التبادل الدولي، والتخفيف من أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن التكامل يذهب لأبعد من ذلك، حيث يضمن إزالة العقبات والمشكلات التي تعرقل حركة العلاقات الاقتصادية الدولية والعمل على زيادة فاعلية هذه العلاقات بين الدول.

زيادة على ذلك، فإن التكامل يرتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الأطراف في عملية التكامل، أما التعاون فلا يرتبط لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ما يترتب عليه من

[1] نسيمة طويل ، مرجع سبق ذكره، ص.99.

[2] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، د س ن ، ص.08.

آثار، وإن كانت هناك تغيرات فليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول وبعد المدى في العلاقات بين الأطراف[1].

الفرع الثاني: تعريف التكتلات الاقتصادية

تعددت تعاريف ومفاهيم التكتلات وسيتم إيجاز أهمها كالتالي:

يشير لفظ "التكتل" إلى:"دمج أجزاء في كل واحد، ورغم حداثة عهدها فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر"[2].

كما يعرف التكتل بأنه:" الوصول إلى الإحساس بالحاجة وإقامة مؤسسات واتخاذ إجراءات من القوة والانتشار."[3]

ويعرف التكتل الاقتصادي بأنه:" يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل فيما بين مجموعة هذه الدول."

وبالتالي يترتب على التكتلات الاقتصادية زيادة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل على المستوى الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار. وعليه يمكن النظر للتكتلات الاقتصادية على أنها عولمة جزئية

[1] نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي،2006، ص.12.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص.42.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

في إطار العولمة الشاملة وتمثل بذلك وسيلة تتبعها الدول المختلفة مواءمة للمشكلات التي تدفع إليها العولمة[1].

من بين التعاريف أيضا أن:" التكتلات الاقتصادية يقصد بها استغلال الإمكانات البشرية والمواد المادية، بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية".[2]

وفي نفس السياق، يرى الدارسين أن:" التكتلاتالاقتصادية تعني إنشاء أو تأسيس تجمع إقليمي يجري تنظيمه بوعي في إطار تحالف بين عدة دول ذات أساس سياسي واجتماعي متجانس بهدف توفير الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة لتطوير القوى الإنتاجية بصورة أكفأ". والمقصود بالتجانس انتماء اقتصادات الدول المتكاملة إلى نوع واحد من علاقات الإنتاج،كأن تنتج كل منها سلعا تدخل في مرحلة خاصة من مراحل الإنتاج مثلا: كأن تنتج دولة الحديد الخام، وتقوم الأخرى بإنتاج الصلب[3]. إلا أن هذا لا ينفي إمكانية وجود تعاون اقتصادي بين دول ذات نظم اجتماعية واقتصادية مختلفة لكن هذا النوع من التعاون لا يمكنه الارتقاء مستقبلا إلى مستوى التكامل.

التكتلات الاقتصادية هي:" محاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود بين الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية."[4]

ويعرف التكتل الاقتصادي أيضا على أنه:" اتفاق بين مجموعة من الدول يجمع بينها قاسم مشترك لتكوين منطقة اقتصادية يتحقق فيها الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول الأطراف بناء على

[1] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية معدلات التبادل،العولمة والتكتلات الاقتصادية – التكامل الاقتصادي– الصرف الأجنبي، الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي، 2016، ص.191.

[2] اكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص.42.

[3]محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية (إشكالية للتناقض أم التضافر في القرن الواحد والعشرين)، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط1 ، 2013، ص ص.112-113.

[4]زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية والنظريات المفسرة للتبادل الدولي، العلاقات النقدية والمالية الدولية، الإسكندرية ، دار الجماعة الجديدة للنشر ، 2008، ص.229.

علاقات قد تتخذ أشكالا وصورا مختلفة ومتدرجة يترتب عليها توحيد السياسات داخليا وخارجيا بمستوى كلي وجزئي."[1]

كذلك تمت الإشارة إلى التكتل الاقتصادي على أنه:" يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول."[2]

فالتكتل الاقتصادي هو:"عملية ارتباط بين دولتين أو أكثر تكون العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم الأخرى للوصول إلى مراحل جد متقدمة من التكامل والاندماج الاقتصادي."[3]

وإذا تطرقنا للتكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي:" اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كالمنطقة العربية أو أمريكا الشمالية لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي." إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت ميزة التكتلات الاقتصادية أن الدول الأعضاء بها تنتمي لأكثر من إقليم مثل: منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (الأبيك) وتكتل الأمريكتين.

وتعتبر التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة وإلغاء الحواجز الجمركية.

---

[1] رضوان زهرو، الاقتصاد العالمي المعاصر مقدمات وآفاق، ، منشورات المسالك، د ب ن، ط1، 2004، ص.26.

[2] عمر مصطفى محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة"، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1 ، 2014، ص.44.

[3] فاطمة الزهراء بلحسين، " أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا"، **مجلة التكامل الاقتصادي** ، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد 2، 2014 ، ص.30.

ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت شرقية أو غربية فإن هدفها هو التكامل الاقتصادي باستغلال الإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل[1].

وبصفة عامة يمكن القول أن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف وإن كانت في مجملها ترتكز حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: خصائص، شروط ودوافع التكتلات الاقتصادية

تتسم التكتلات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص كما لها شروط متنوعة تعتبر الركيزة الأساسية لقيامها، وكلما كان قدر المزايا والمنافع الاقتصادية كبيرا كلما زاد الدافع إلى التكتل الاقتصادي بصورة أكبر ما نجم عنه مجموعة من الدوافع ليس بالضرورة كلها اقتصادية.

الفرع الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتميز التكتلات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص لعل أهمها[2]:

- التكتلات الاقتصادية هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة محددة مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي في قارة أوروبا، والتكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية في النافتا (NAFTA)، وتكتل الآسيان في آسيا وتكتل الكوميسا(COMESSA) في إفريقيا.

[1] عمر مصطفى محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص.54.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الإسكندرية ، الدار الجامعية، 2006، ص.26.

– أن هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ومجموعة تكتلات من دول نامية، وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والدول النامية وتكون قيادتها لإحدى الدول المتقدمة مثل: النافتا.

– إن التكتلات الاقتصادية الموجودة لم تقتصر على نموذج معين أو صورة محددة من صور التكتل الاقتصادي بل نجد بعضها قد وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي مثل: الاتحاد الأوروبي، بينما تكتل أمريكا الشمالية قد أخذ صورة منطقة التجارة الحرة ووقف عندها ليخلق نجاحا، وبالتالي فإن من أهم خصائص التكتلات هو اختيار النموذج الذي يعظم المكاسب لكل الدول الأعضاء.

تتميز أيضا[1]:

– من حيث طبيعتها فإنها تأتي تجسيدا للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي، بما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.

– من حيث شمولها فإنها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، بل تتعدى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.

– ومن حيث أبعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها وسياسية وإستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها.

[1] فوزية خذكرم، " التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2011، ص ص.175-176.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإنه للتكتلات الاقتصادية خصائص أخرى منها:[1]

-تتصف التكتلات الاقتصادية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في منطقة التكتل ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

- تحقيق نمو اقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي بالدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ومن ثم تكون الدولة التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض بغض النظر عن شكله.

الفرع الثاني: شروط التكتلات الاقتصادية

يوجد العديد من الشروط لابد من توافرها لنجاح واستمرار التكتلات الاقتصادية ومنها:

✓ إن شكل التكتل ودرجة رقيه تعتمد إلى حد كبير على تطور البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للدول الأعضاء[2].

[1] عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص.50-51.

[2] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص.193.

- ✓ التجانس التاريخي والجغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجال الذي يراد دمجه.بمعنى أن تنتمي اقتصاديات الدول الأعضاء إلى نمط متقارب في المجالات المختلفة السابق ذكرها.
- ✓ إنشاء الإطار المؤسسي اللازم لإدارة وتنفيذ الأهداف التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره، تكون مهمته إعداد وتنسيق الخطط والسياسات ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها[1].
- ✓ وجود روابط توحيد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على صعيد المعلومات، والمستوى الوظيفي والتقني.

كما أن هناك مجموعة أخرى من الشروط الاقتصادية والسياسية:

أولا/ الشروط الاقتصادية:

– **توافر البنية الأساسية الملائمة:** يحتل وجود بنية أساسية ملائمة مكانا متميزا بين الشروط الواجب توافرها لوجود تكتل اقتصادي ناجح. فالتقدم الاقتصادي من دعائمه توفر شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك

لأن العكس من شأنه إضعاف أهمية التعاون والتكتل الاقتصادي،حيث يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي[2].

إذ أنه من الضروري توفر شبكة واسعة للنقل والمواصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل اقتصادي، فتوفر هذه الشبكة يعتبر عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة[3].

[1] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[2] اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.56.

[3] بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2015، ص.10.

إذ أن زيادة الاتصالات، وتقريب المسافة بين دول التكامل الاقتصادي سيؤدي بمرور الوقت إلى دعم مراكز التكتل في التجارة الدولية ويسهل إنشاء علاقات تجارية واقتصادية جديدة، فهذه الشبكة يمكن أن تساهم في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية لصالح المنطقة المتكتلة[1].

- **العامل المالي أو الثروة الوطنية:** فلابد من تقارب الإمكانيات المالية للدول الأطراف من أجل الحفاظ على وجود تقارب في هياكلها المادية وتوازن النمو الاقتصادي للدول الأعضاء[2].

- **توفر الأيدي العاملة المدربة:** من العوامل المؤدية لتثبيت دعائم التكتل الاقتصادي وفرة اليد العاملة المدربة في الدول الأعضاء مما يتيح لها استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، ضف إلى ذلك تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في دول التكتل المختلفة، وزيادة التعاون الاقتصادي.

- **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** يعتبر من الشروط الضرورية لنجاح وتأمين مستقبل التكتلات الاقتصادية، لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات دول التكتل متكاملة تعتمد على بعضها مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها. وإن مدى نجاح أي تكتل اقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباينوتنوع التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء، كما يكسبه ميزة (التكتل) وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، ذلك أنه في الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها[3].

- **انسجام السياسات الاقتصادية:** من بين شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة هو التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وبالخصوص السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، كذلك من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية متوازنة.

---

[1] اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص. 56-57.

[2] رضوان زهرو، مرجع سبق ذكره، ص.27.

[3] اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.57.

– **توزيع مكاسب التكتل:** من الصعب إن لم نقل من المستحيل أن يتم توزيع عادل لكل المزايا التي يمكن أن تتولد عن التكتل. بالرغم أنه من الممكن إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ إجراءات تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما، أو الأغنى على إلحاق ضرر بالبلدان الأضعف في المنطقة.

وعليه فإنه من بين الشروط الضرورية وجود آلية لتحقيق التوازن بين المنافع التي يوفرها التكتل للدول الأعضاء، بمعنى أن تحقق كل دولة فيه مزايا لم تستطع تحقيقها قبل قيام التكتل وبالتالي عدم وجود تمييز بين الدول الأعضاء[1].

ثانيا/ الشروط السياسية: من عناصر نجاح أو فشل التكتلات الاقتصادية هي الشروط السياسية أو الظروف السياسية، وتفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكتل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة.

ويعتبر هذا العامل في مقدمة العوامل التي تحكم قيام أو نشوء أي نشاط، وإذا ما أراد التكتل أن يستمر لابد وأن تكون له أنظمة سياسية على درجة من التجانس تمكنها من اتخاذ قرارات مشتركة والتنازل عن بعض من سيادتها لصالح المصلحة العامة[2].كما تفرض ضرورة القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري والهام وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة على مستوى مصالح الجماعة متكاملة دون أن ننسى القدرة على تسوية المنازعات التي من الممكن حدوثها، وكذلك ضرورة تمتع هذه الدول بقدرة نسبية على التفاوض أولا على المستوى الإقليمي حتى يعزز من ذلك قدرتها على التفاوض دوليا على مستوى الجماعة المتكاملة أو المتكتلة كاملة[3].

[1] محمود يونس محمد،علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص.193.

[2] رضوان زهرو، مرجع سبق ذكره، ص.27.

[3] اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.59.

من الشروط السياسية أيضا:

* وجود أطروحات سياسية مشتركة بين دول التكتل الاقتصادي.

* توافر أو تبادل وجهات نظر متطابقة ومتوافقة حول قضايا سياسية.

ويتطلب كذلك من الدول الأعضاء[1]:

* توفر الثقة بينهم.

* اقتناع الرأي العام والهيئات الاقتصادية القومية بأن التكتل سيحافظ على التزامه بأمانة في بذل الجهود المطلوبة لإنجاح التكتل الاقتصادي.

من الشروط اللازمة لنجاح العملية التكاملية أيضا[2]: وجود العدو الخارجي المشترك الذي يوحد البيئة الموضوعية للتكامل، الإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب وللأعباء، ووجود الثقافة السياسية المشتركة، ووجود نخب سياسية حاكمة ذات أهداف وسياسات متقاربة.

الفرع الثالث: دوافع التوجه نحو التكتلات الاقتصادية

للتكتلات الاقتصادية دوافع عديدة ليس كلها بالضرورة اقتصادية فهي تتنوع بين الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

أولا/ دوافع اقتصادية: تتلخص أهم الدوافع الاقتصادية كالتالي:

– الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة حيث يتسع حجم السوق، ويشجع هذا على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال، وإزالة كل العوائق في هذا المجال[3].

[1] بوشول السعيد ، مرجع سبق ذكره، ص.11.

[2] أيمن السيد عبد الوهاب، المنظمات الإقليمية، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001، ص.11

[3] اكرام عبد الرحيم ، سبق ذكره ، ص.52.

فقيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه للدول التي تفتقر لهذا المورد، يؤدي لإعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض فيها، ومستوى منخفض من الأجور، وضغط ديموغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة.فالاستمرار في هده العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي للاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل.

– تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لأن التنمية بعد التكتل أو في إطار التكتل الاقتصادي تكون أسهل وأيسر مما لو قامت بها كل دولة مستقلة عن الأخرى، فدول التكتل تضع سياسة عامة تستهدف الاستغلال الحسن للإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء مستفيدين من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل، مما يخلق أوجه جديدة لقابلية تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والتشغيل.

وبصيغة أخرى، يمكن القول أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى خلق المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية، فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية والتنسيق بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (السدود، الطرق، المطارات، المعاهد العلمية...الخ)[1].

[1]عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص.53.

- يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج وهذا قد يساهم في حماية اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية[1].

- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل، وعلى نطاق أوسع فالمفروض أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المهارات والعمل على تنميتها.فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا. ويتم الاستفادة أيضا من اليد عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمؤهلة، كما يؤدي التكامل إلى إيجاد حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة مابين الدول المتكاملة بشكل يحقق التوازن، أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان.

- إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية داخل الدول الأعضاء في التكتل حسب المزايا النسبية لكل منها، مما يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول فيما بين الدول الأعضاء في التكتل[2].

- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية حيث تلجأ الدول للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية وذلك من أجل درء المخاطر والأحداث التي يمكن أن تعترضها في المستقبل، فيصبح التكتل بمثابة الضمان ضد

[1] بن سعيد محمد، العولمة والتكتلات الاقتصادية من المنظور الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بالعباس، 2009، ص.136.

[2] عابد شريط ، " أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية " ، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد 8، العدد1، 2004، ص.99.

الأحداث غير المتوقعة، ولهذا تتحمس الدول النامية للانضمام لتلك التكتلات بغية تجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر فيها[1].

ثانيا/ دوافع سياسية:

قد يكون الدافع من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا ويتجلى ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينهاولكن يعترض من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي، فيبدأ بتكتل اقتصادي في إحدى أشكاله على صورة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، على أمل أن يمهد هذا الاتحاد أو السوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي، وذلك بشعور شعوب دول التكتل بوحدة مصالحها الاقتصادية، واحتمال أن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما قد يسهل في النهاية تحقيق الوحدة السياسية.[2]

وقد لا تكون الغاية من وراء التكتل الاقتصادي تأسيس اتحاد سياسي بل قد يكون الدافع هو رغبة دولة عظمى أو كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول، ويتجلى هذا المثال واضحا عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة ودولة صغيرة.

ومن الأمثلة التي توضح أن الدافع من وراء التكتلات الاقتصادية قد يكون سياسيا بالدرجة الأولى هو ما حدث عند إدراك زعماء أوروبا خطورة تزايد وزن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما فعلته هذه الأخيرة عندما قامت بدورها بضم كندا والمكسيك في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية وسدالطريق أمام اليابان وأوروبا للدخول إلى السوق

[1] عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص.53.

[2] اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص. 54-55.

المكسيكية. وكان الدافع وراء قيام تكتل " الآسيان" سياسيا هو الآخر تمثل في مواجهة التوسع الشيوعي[1].

فتشابك العلاقات الاقتصادية يساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهم وبالتالي تجنب الصراع السياسي، ومثال ذلك حل الصراع الذي كان قائما بين فرنسا وألمانيا بعد تأسيس " الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951". لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك بغية تعزيز الأمن القومي والسلام وتطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

فيما يحصر اتجاه آخر الدوافع السياسية في ثلاث نقاط رئيسية هي[2]:

يتعلق الدافع الأول:منها برغبة بعض الدول تجنب خطر الصراع السياسي والعسكري بينها، وجعله مستحيلا من الناحية الواقعية، وذلك من خلال تشجيع التبادل التجاري بينها وتعميق وتشابك العلاقات الاقتصادية.

فالدافع الرئيسي وراء قيام السوق الأوروبية المشتركة كان سياسيا في المقام الأول واستهدف حقن الصراعات التي كانت سائدة آنذاك بين بعض الدول الأوروبية.

وساهم كذلك تكتل الميركوسور في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية والنووية للطرفين من خلال إيجاد مناخ قائم على التعاون الاقتصادي في العديد من المجالات بين الدولتين.

زيادة على هذا، قد تتكتل الدول معا لمواجهة الخطر الخارجي، فقيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981 كان أساسا بسبب الخوف من الخطر المحتمل لإيران والعراق آنذاك.

[1] عمر مصطفى محمد ، مرجع سابق ، ص.54.

[2] عابد شريط ، مرجع سبق ذكره ، ص صص. 97-98-99.

ويتعلق الدافع الثاني: برغبة الدول في زيادة قدرتها على المساومة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتعزيز موقفها التفاوضي، فقد نجحت الدول الأوروبية تحت ظل السوق الأوروبية المشتركة في الإسراع بتحرير التجارة في مجال السلع الصناعية وتأجيلها بالنسبة للمنتجات الزراعية ضمن جولتي " ديلون" و "كيندي" بالرغم من الموقف المعارض للولايات المتحدة الأمريكية.

ويتعلق **الدافع الثالث** باستخدام بعض الدول للتكتل الإقليمي كآلية لضمان الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية الداخلية.

فعندما تقوم بعض الدول النامية بإصلاحات اقتصادية ، تحتاج إلى تشجيع وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، بتوفير الثقة للمستثمر في جدية الإصلاحات.

وقد بحث علماء السياسية في استخدام الدبلوماسية التجارية في سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء مبنية على السلام والتعاون وتطوير وسائل التحكم في الصراعات[1].

ثالثا/ الدوافع الأمنية:

تهدف العديد من الدول من وراء التكتل الاقتصادي إلى الرغبة في تشكيل وحدة عسكرية من الدول الأعضاء فيه لمواجهة العالم الخارجي، وهذا ما ينادي به المفكرون الأوروبيون بعد الحرب العالمية الثانية من ضرورة تأسيس اتحاد أوروبي وتقوية اقتصاديات أوروبا، حتى تكون لها قوتها السياسية والعسكرية فتصنع لها مكانة خاصة بها وتقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والسوفيتي موقف قوة وتعزز بدورها من فرص السلام العالمي[2].

[1] عابد شريط ، مرجع سبق ذكره، ص.55.

[2] اكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص.55.

ويكون الدافع من الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية دافعا أمنيا ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها وذلك عن طريق التعاون مع دول أخرى، ونلاحظ ذلك في المجتمع الأوروبي من خلال تشكيل " جماعة الفحم والصلب عام 1951" حيث كان لهذه الأخيرة دور كبير في تحول الصراع الألماني الفرنسي إلى تعاون اقتصادي مهد لتأسيس الاتحاد الأوروبي فيما بعد، وكذلك سعي الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة لضم دول الجنوب المتوسطي في اتفاقات ثنائية واتفاقيات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب وتجنب المشكلات التي يمكن أن يصدرها له وعلى رأسها حاليا الإرهاب والهجرة غير الشرعية[1].

فالاستقرار الأمني يعد عاملا أساسيا وركيزة مهمة يجب توافرها والحفاظ عليها ضمانا لنجاح أي شراكة أو تكتل

و بالأخص الجانب الاقتصادي منه.

المطلب الثالث: مراحل التكتلات الاقتصادية

تأخذ التكتلات أشكالا متعددة تتفاوت عن بعضها البعض، لتظهر في عدة صور تختلف تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصادات دول التكتل فهي تبدأ من أبسط الأشكال إلى أكثرها تطورا.

هناك حاجة لأن يكون تحقيق التكتل الاقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا، فتحقيق التكتل الاقتصادي المنشود تصادفه عديد العقبات والتحديات ويمر بمراحل متتابعة تكمل كل منها الأخرى[2].

ويمكن تلخيص أهم مراحل التكتل الاقتصادي كالتالي:

[1] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص.55.

[2] فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص.21.

الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية

تقوم هذه الأخيرة على إقامة منطقة من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء.

وبصيغة أخرى اتفاق بين دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية، سواء تجارة السلع أو الخدمات، مثل خفض معدلات التعريفة الجمركية.

وتسمى أيضا بمنطقة التفضيل الجمركي ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي فرضتها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية[1].

وسمي ب " نظام الكومنولث" الذي أقامته بريطانيا مع مستعمراتها و الدول التابعة لها من الكومنولث عام 1932 وخفضت بموجبه البلدان المشاركة فيه معدلات تعريفاتها على التجارة فيما بينها واحتفظت بمعدلات تعريفات أعلى على الواردات من بلدان أخرى[2].

وعليه يمكن تلخيصها في نقاط كالتالي[3]:

- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.

- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل دون امتدادها للشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، ج2، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، ط1، 1994، ص.286.

[2] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة ، ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا،2004، ص.243.

[3] سامي عفيفي حاتم، ، مرجع سبق ذكره، ص.286.

– تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية بحق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

– يعتبر نظام التجارة التفضيلي أقل صور التكامل الاقتصادي وبذلك هو المرحلة الأولى من مراحل التكامل.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

في هذه المرحلة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية في ما بينها، وبالتالي يتم إزالة كافة القيود الجمركية المفروضة على التبادل التجاري بين الدول الأعضاء[1]،مع احتفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكتل[2].

وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، فهي تشبه الاتحاد الجمركي من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم الجمركية الداخلية بين الدول الأعضاء، وتختلف عنه في أن الدول الأعضاء فيها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية حيث تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي إزاء بقية دول العالم الخارجي عن منطقة التكتل، ولا تمنع مناطق التجارة الحرة الدول الأعضاء من تعديل اتفاقياتها التجارية المعقودة بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء. ولا تحرم قيام أي دولة منها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة، ولا تتضمن مناطق التجارة الحرة ترتيبات خاصة لتنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، أو تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها[3].

[1]عبد الرحمان يسري وآخرون، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، الدار الجامعية، د س ن ، ص.255.

[2]عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص.17-18.

[3]اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.63.

وتهدف إلى:

- زيادة حجم التبادل التجاري .

- رفع معدلات النمو الاقتصادي

- تنويع التجارة.

ولا تثير بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم أي تعقيدات فنية أو قانونية في تطبيقها، وتشهد عديد دول العالم تحركات واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة ولعل أبرزها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا).

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

يعد الاتحاد الجمركي صورة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، حيث يحدث إلغاء كامل للحدود الجمركية التي تفصل بين دولتين أو أكثر واندماجها في وحدة جمركية واحدة، وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي.

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في[1] :

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.

- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص.292.

– توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي ويمكن إنشاء صندوق موحد للإيرادات الجمركية بحيث يتم توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء[1].

ويلاحظ أن الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة يتفقان في إلغاء التعريفات الجمركية ما بين الدول الأعضاء، لكن يوجد فارق هام ما بين هذين الشكلين للتكتل الاقتصادي ، ففي الاتحاد توجد تعريفة جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي بينما في منطقة التجارة الحرة تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء في المنطقة بتعريفاتها الخاصة بها مع الدول غير الأعضاء في منطقة التكتل[2].

ويتميز الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في أنه يقيد حرية أي دولة عضو في عقد اتفاقات مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقات المعقودة مع هذه الدول إلا بموافقة الدول الأعضاء[3].وذلك من أجل زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي الذي قد ينجم عن منح الغير مزايا تفضيلية أكبر.

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد ، ويعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول في نيتها التوجه نحو سياسة التكامل بدلا من مجرد التعاون.

ومن أبرز أمثلة الاتحادات الجمركية، "اتحاد البينيلوكس" Benelux الذي وقع عام 1947 وضم كل من بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج[4].

---

[1]محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص.192.

[2]محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص.117.

[3]هشام الأقداحي، قضايا قومية معاصرة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009، ص.99.

[4]عماد محمد الليثي، التبادل الدولي دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص.142.

حيث قامت هذه الدول بإلغاء القيود التجارية المفروضة على المبادلات التجارية بينها، مع وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وكان مثالا يحتذى به في التكتل الاقتصادي[1].

الفرع الرابع:السوق المشتركة

يتشابه هذا الشكل مع الاتحاد الجمركي في كونه يعمل على إلغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء[2]. زيادة على ذلك أن ترقى العلاقة إلى شكل أفضل حيث تلغى القيود على حركية عوامل الإنتاج ومن ثم يتم تحرير تنقلات الأشخاص ورأس المال بين الدول الأعضاء[3].وتبدأ في هذه المرحلة ترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وما يتعلق بالنواحي المالية والنقدية والاجتماعية، ولذلك يعتبر الكثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المتحركة هي المرحلة الأكثر تقدما عما سبق وتوصف حديثا بالتكامل العميق "DeepIntegration" حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج ، وبذلك يمكن أن نتوقع في ظل السوق المشتركة مضاعفة الاستثمار وكفاءة استخدام عناصر الإنتاج[4].

وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية[5]. ومن أبرز الأمثلة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت عام 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق عام 1964 على إنشاء سوق عربية مشتركة، وفي حين تطورت الأولى وانتقلت لمراحل متقدمة من التكامل، فشلت وتعثرت التجربة العربية.

[1]محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص.119-120.

[2]عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص.258.

[3]محمود يونس محمد،علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص.192.

[4]عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.19.

[5]اكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.65.

الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية

تعتبر الوحدة الاقتصادية أو الاتحاد الاقتصادي أقوى مظهر للتكتل الاقتصادي، وهي مرحلة حاسمة تتضمن ما يسمى بتكامل السياسات Policy Integration حيث تسعى كل الدول الأعضاء مجتمعة إلى اكتمال إتباع سياسات تجارية وإنتاجية بل واجتماعية موحدة تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء[1]. ولا يقتصر بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل[2].

كما تتميز مرحلة الاتحاد الاقتصادي ببناء المؤسسات الاقتصادية وتنشأ له سلطة إقليمية وعملة موحدة وجهاز إداري تنفيذي، وتصبح التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء تجارة داخلية ويختفي كل أثر للتميز بين الاقتصادات الوطنية، وبالتالي لا يبقى سوى القليل من الخطوات والإجراءات لكي يتحول هذا المستوى إلى وحدة سياسية شاملة[3].

الفرع السادس: الاتحاد النقدي

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة لانتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات سالفة الذكر.

---

[1] المرجع السابق، ص65.

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق، ص.300.

[3] محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص.124.

ويتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد[1].ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوروبي.

الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة.

ويمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه[2]. كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

[1] محمد غفر عبد المنعم، أحمد فريد مصطفي، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، 1999، ص.241.
[2] المرجع نفسه، ص.234.

الشكل (01): درجات التكامل الاقتصادي

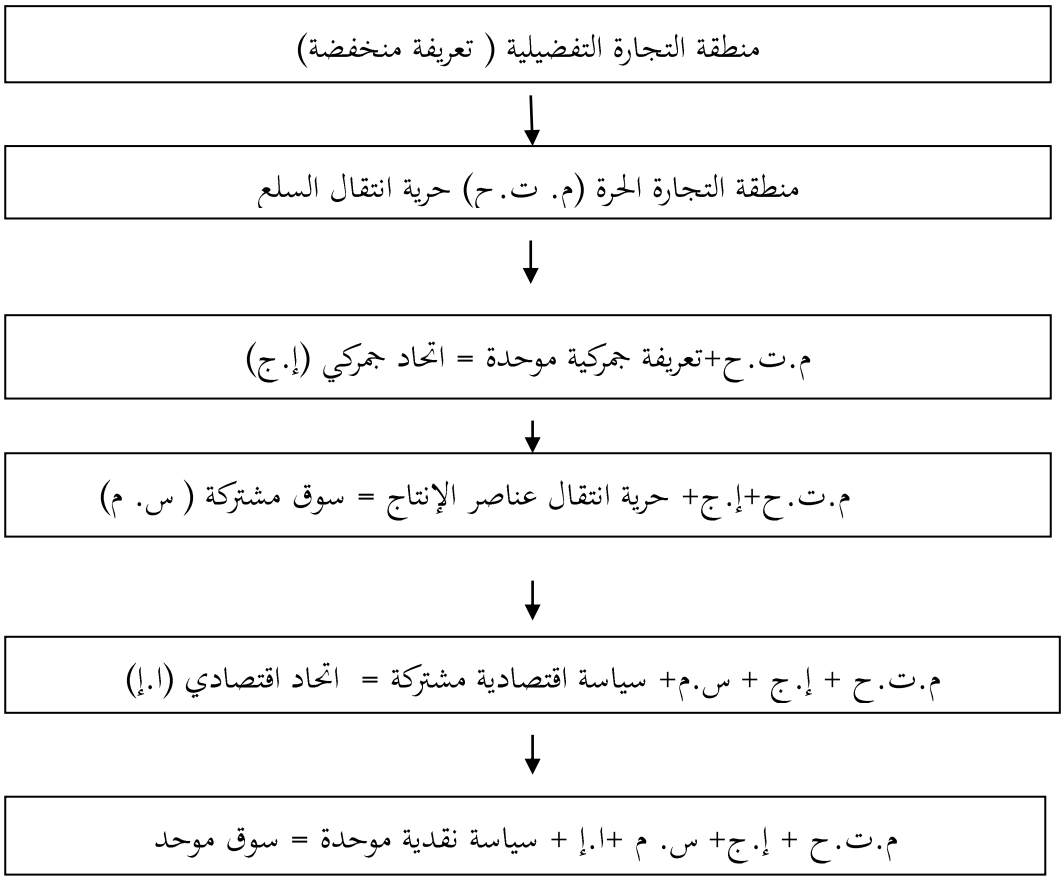

المصدر: رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية– دراسة تجارب مختلفة، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2007، ص.16.

الجدول (01): أنواع التكتلات الاقتصادية

نوع التكتل	إلغاءالحواجز والرسوم الجمركية	وضع رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية تنقل عناصر الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية (نقدية ومالية)
ترتيبات التجارة التفضيلية	انتقائية على بعض السلع أو تطبق تعريفة أقل من تلك التي تسري على الدول غير الأعضاء	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
منطقة التجارة الحرة	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الاتحاد الجمركي	يوجد	يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأسواق المشتركة	يوجد	يوجد	يوجد	لا يوجد
الاتحاد الاقتصادي	يوجد	يوجد	يوجد	يوجد

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدولي" التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص.196.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للتكامل الاقتصادي

ظهرت العديد من النظريات لتفسير عملية التكامل بين الدول من حيث الدوافع والقوى المحركة، وعلى الرغم من قدم الكتابات حول التكامل إلا أن تطور نظريات التكامل في شكلها الحديث كان قد تأثر بأمرين: تطور التجربة الأوربية من جهة و تطور التجارة الدولية من جهة أخرى.

وقد نالت نظرية التكامل اهتمام الدارسين والخبراء على حد السواء من أمثال " هاس، ميتراني، دوتشي" وغيرهم وإن دراسة ظاهرة التكامل ليس بالأمر الهين على اعتبار التكامل ظاهرة معقدة حيث لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وحده و إنما تخضع لجوانب أخرى سياسية واجتماعية وتاريخية وجغرافية الأمر الذي جعل ضرورة دراسة هذه النظريات لهذه الجوانب مجتمعة لفهم الطبيعة العميقة للتكامل.

المطلب الأول: المقاربة الفيدرالية (FederalistApproach)

تعد الفيدرالية إحدى المقاربات الكلاسيكية في التكامل الجهوي.فمصطلح الفيدرالية Federalism، أثار بعض الصعوبات المنهجية في إطار البحث الأكاديمي في مجال التكامل الجهوي. وذلك على اعتبار أن المصطلح هو سياسي أكثر منه وظيفي. وتعتبر هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكامل، إذ تعتمد على متغير محدد في تفسير التكامل والمتمثل في القرار الحكومي للدولة المتكاملة، حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية بالتنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق منافع التكامل المختلفة والحفاظ على الأمن الجماعي.

وقد كانت هناك اتحادات لها خاصية الفيديرالية، ومن ذلك أنه قبل 1787 كانت هناك رابطة الإغريق القديمة، ورابطة الهانسيتيك leagHanseati والاتحاد السويسري تطور عبر القرون، وفيدرالية

الجمهورية الألمانية في 1579.وكانت الفيدرالية عملية تمهيدية وأولية للدستور الأمريكي.وساهمت كل هذه المحاولات في توفير الإطار النظري ومناقشته وإثرائه بالأبحاث في هذا المجال[1].

تنطوي فكرتها على تطبيق نموذج الدولة الفيدرالية على المستوى الدولي، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطته القطرية في الشؤون الاتحادية بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات وفقا لنظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه، ويشترط النظام الفيدرالي ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لأجهزة الاتحاد الجديد[2].

بمعنى آخر، يتمثل هذا الاتحاد في اندماج دولتين أو أكثر في شكل دولة واحدة تسمى دولة الاتحاد تختص بتولي كل الشؤون الخارجية وبعض الشؤون الداخلية لدولة الاتحاد مما يترتب عليه فقدان تلك الدول جزء من سيادتها الداخلية وكامل سيادتها الخارجية لصالح دولة الاتحاد ويهدف إلى التوفيق بين عنصرين أساسيين:

- رغبة الدول الأعضاء في الاتحاد في تكوين دولة واحدة.

- رغبة كل دولة في المحافظة على استقلالها الذاتي بقدر الإمكان.

وينتج التكتل بروابط قومية كوحدة اللغة والدين والثقافة، كما قد يكون بدافع تكوين دولة قوية ومؤثرة. ويمكن أن ينشأ بين جماعات غير متجانسة وبينها فروق محلية وترى أن مصلحتها في الاحتفاظ بأمورها الداخلية وتتولى شؤونها الخارجية دولة الاتحاد.

ويبرز هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية كمثال ناجح للدولة الفديرالية. هذا وكان للفيدرالية صدى بأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دعا تشرشل عام 1946 إلى إنشاء اتحاد

[1] عامر مصباح ، نظريات تحليل التكامل الدولي ، بن عكنون ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 ، ص.39.

[2] حسين بوقارة، "التكامل في العلاقات الدولية"، **سلسلة دراسات دولية**، جامعة الجزائر،العدد03، 2008، ص.41.

فيديرالي في أوروبا وهو ما أطلق عليه **"الولايات المتحدة الأوروبية"** ولكنه تخلى عن طرحه بعد عودته للحكم عام 1951[1].

ومن الواضح أن، المنهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق، بل هو في الواقع بمثابة إستراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أسسا لبلوغه، ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل والسياسات لتسيير شؤون المجتمع التكاملي.

وتشير التجارب الاتحادية الأوروبية (ألمانيا،ايطاليا،سويسرا) إلى أن ما عزز الوحدة فيها هو تماثل الخلفيات الثقافية والاجتماعية لشعوبها.وما عنيت به اتحاداتها من تعبئة الموارد الذاتية لأعضائها هيأت لها قدرة أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم. وكانت رغبة الدول الأوروبية في التوحد كمحاولة لتجنب توسع بعض الدول على حساب أخرى وضمها قسريا وهو ما ينتج عنه حروب وصراعات والتي أضرت سابقا القارة الأوروبية وشعوبها.وما شجع على هذه الفكرة هو التماثل في الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوروبية وتقارب مستوياتها الاقتصادية.وكان تفضيل المفكرين الأوروبيين للصيغة الفيدرالية على أساس أنها تتيح للشعوب الأعضاء فرصة الاحتفاظ بهامش مناسب من الاختيارات التي لا تجعلهم يشعرون بسلب التكامل لهويتهم وفرض عليهم إرادة جهة غريبة لا تراعي خصوصياتهم ومصالحهم.

أما بخصوص الدول النامية فإن الهدف ليس مجرد إنشاء دولة الوحدة وتعزيز قوتها، كما أنه ليس استخدام هذه الوحدة كأداة لحل صراع سياسي كما كان سائدا في الفكر الأوروبي، وإن كانت تسهم في تدعيم الاستقرار الإقليمي، وإنما هو الاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوى اقتصادية خارجية متفوقة، في تعزيز قدرة كل منها على النمو ، ومن رفع حصتها من عائداته. فإذا عجزت دولة

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرو، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص.18.

الوحدة عن تحقيق ذلك، وأساءت توزيع الموارد لصالح أهداف جماعة دون أخرى داخل الاتحاد، فإن الانفصال يصبح واردا، كما كان مصير عديد التجارب ذلك[1].

ويرى مؤيدو الفيدرالية أنها امتياز تتفوق به على الأشكال الأخرى من الحكومات فمثلا الفيدرالية مصاغة بشكل مباشر لمسألة الاحتفاظ بالتنوع السوسيوثقافي في المجتمعات المختلفة عند تحقيق الوحدة.وهي إحدى الطرق لحل مسألة اندماج الحكومات، ما لم تعمق الاختلافات المحلية التي تصبح عائق دون الاندماج وهذه نقطة ايجابية أكد عليها " ماديسون Madison". ونفس الشيء بالنسبة ل " لورد برايس Lord Brayce" الذي أكد أن القيم المحلية حافظت على بقائها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا حيث يمكن النظر إلى المحافظة على التنوع كشرط أولي لأي نوع من التكامل[2].

ومن المزايا المهمة التي أكد عليها " برايس" Brayce أن النظام الفيدرالي يوفر حاجزا دون الحكم المطلق المركزي من خلال استقلالية سلطات الدول ومشاركتها في الحكومة الفيدرالية[3].

ويعاب على الطرح الفيديرالي أنه يصلح كنمط للتكامل بين الدول المتجانسة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، بحيث يصبح بين هذه الدول ممكن وأسرع وأنجح، أما على المستوى الدولي فإن الاتحاد الفيديرالي أصعب من التحقيق بالنظر لواقع المجتمع الدولي واختلافاته، ومن ثم يمكن القول أن نظرة **" كانط و برودون"** في تأسيس فيديرالية عالمية أنها نظرة مثالية بعيدة عن الواقع[4].

---

[1] محمد محمود الإمام ،التكامل الاقتصادي بين التنظير والتطبيق، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية، د س ن ، ص ص. 30-31.

[2] عامر مصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص.51.

[3] المرجع نفسه ، ص.52.

[4] حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره ، ص.44.

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية (FuncionalistApproach)

من أجل رصد أهم المرتكزات للنظرية الوظيفية سنحاول تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: الوظيفية التقليدية (الأصلية)

تعتبر الوظيفية من أول المناهج التي قدمت لتفسير ظاهرة التكامل وقد اعتمدت على فرضية مفادها أن الخلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية يشكل سببا أساسيا للحرب، أما الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي فهو يشكل الشرط الأولي للسلام[1]. وترتبط هذه النظرية بإسهامات "ديفيد ميتراني" الذي اقترح وسيلة بديلة للإندماج أطلق عليها " الخيار الوظيفي" وانطلق ميتراني من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية ومنفعية لذلك وهذا ما تضمنه كتابه عام 1944**"عمل لنظام سلام" WorkingPeace System**.

ويقوم التحليل الوظيفي لقضية التكامل على فكرة أولوية الاقتصاد على السياسة في العلاقات الدولية، وهذه الفكرة هي الإطار النظري الذي يقدمه دافيد ميتراني في الصياغة الأولى لأطروحة التكامل في العلاقات الدولية[2].

والوظيفية هي نظرية تقنية غير سياسية، من حيث تركيزها على التعاون بدلا من الصراع عن طريق خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول.

كما تحاول الوظيفية في دراستها للظاهرة التكاملية الانتقال من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي لمعارضتها للتكامل الإقليمي[3].وترى في الحقل الفني التقني (التحتي) حقلا منتجا ويحقق التطور والتقدم و لذلك يوليه اهتماما بالغا، منتقدا أي اندماج سياسي (فوقي) ولذلك أعتبرت نظريته تقنية وغير

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة، ترجمة: وليد عبد الحي ، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1985، ص.270.

[2] عامر مصباح، المدخل إلى علم العلاقات الدولية ، القاهرة، دار الكتاب الحديث،2009 ، ص.278.

[3] جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص.241.

سياسية ويقول ميتراني: " **إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات، ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط لزيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني، ولكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي،وإذا أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي،فإنه من الممكن إنجاز التكامل الدولي.**"

ويؤكد ميتراني في مقولته هذه على الدور الفعال للمتخصصين التقنيين في الحقل الفني- التقني في نقل التكامل من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي دون إهمال الدور الذي يمكن أن يلعبه الفاعلون السياسيون في عملية الانتقال من الحقل السياسي إلى الحقل التقني- الفني من خلال دعم وتشجيع المتخصصين والتقنيين. وهذا تأكيدللفرضية الأساسية للوظيفية والتي مفادها أن التعاون ينطلق من قضايا السياسة الدنيا الاقتصادية والتقنية والتي يمكن فصلها عن قضايا السياسة العليا كالشؤون السياسية ومسائل الأمن الوطني وتلك ذات الأهمية الإيديولوجية والقيمية[1].

ويؤكد أن النجاح في التعاون في أحد المجالات التقنية الخاصة سوف يؤدي بالتعاون إلى مدى أكبر في مجالات أخرى ذات العلاقة وهذه العلاقة تسمى **بالتشعبية "Ramification"** بمعنى زيادة كثافة الارتباط وتخصصه في أدق المجالات الاقتصادية والاجتماعية[2].وحسب ميتراني فإن هذه النشاطات تحفز على تقوية السلام العالمي، ويؤمن بإمكانية تأسيس مجتمع دولي خال من الحروب عبر قنوات التعاون في المجالات الاقتصادية المنفعية، بدل توقيع الاتفاقيات والمواثيق بين الدول التي تبقى مجرد حبر على ورق.

وتجلى لنا هنا الفرق بين الوظيفية والواقعية التي تركز على الصراع والمنافسة، وتتشابه مع المثالية في دعوتها للسلام العالمي عن طريق التعاون الدولي. ولتجسيد أفكاره يقترح البناء التدريجي لشبكة من

[1] جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص.243.

[2] عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ط2،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006 ، ص.320.

المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر- وطنية Supra- National Economic and Social International Organisations وزيادة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية والعمل على إقناع الجماهير بأهمية ولائها لهذه المنظمات حتى تكون على استعداد لتقبل هذا التكامل الدولي، وينجم هنا تقليص لدور الدولة وفقدان مفهوم السيادة لقيمته لصالح المنظمات الوظيفية المتخصصة[1].

وفي الأخير، فإن الوظيفية التقليدية ركزت على نقل الاهتمام من المسائل السياسية (السياسة العليا) إلى المشكلات التقنية- الفنية (السياسة الدنيا) لأن الحقل التقني- الفني مصدر الرخاء والرفاهية بعكس الحقل السياسي، فوظيفية ميتراني تركز على دور العامل الاقتصادي في العملية التكاملية على المستوى الدولي كما تركز على مبدأ الانتشار والتعميم حتى يشمل التكامل بقية الحقول التقنية- الفنية الأخرى.

وترى الوظيفية أن تكوين منظمات دولية وظيفية متخصصة يكون نتيجة لوجود نشاط أو وظيفة أو حاجة مشتركة للإنسانية جمعاء ، ومن أجل إنجاح المنظمات الدولية في أداء أنشطتها لا يجب تقييدها بقواعد قانونية جامدة ، فطبيعة الوظيفة هي التي تحدد نوع الأجهزة التي يجب تكوينها[2].

هذا، ولم تسلم الوظيفية من الانتقادات التي سنذكر بعضها فيما يلي:

- لا تسعى لحل المشكلات على المستوى الأعلى واكتفت بالمشكلات الفنية والتقنية.

- الحرب ظاهرة مستمرة في العلاقات الدولية بالرغم من التعاون.

- تحقيق تكامل دون توافر إرادة سياسية يكاد يكون أمر مستحيل.

- فصل القضايا السياسية والأمنية على التعاون الدولي والقضايا الاقتصادية غير واقعي.

---

[1] جندلي عبد القادر، مرجع سابق، ص.244.

[2] عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، الجزائر، دار طليطلة، ط1، 2010، ص.28.

الفرع الثاني: الوظيفية الجديدة

تعد الوظيفية الجديدة امتدادا وردة فعل للوظيفية الأصلية في آن واحد، فهي امتداد للوظيفية لأن هذه الأخيرة تمثل المرجعية الفكرية للوظيفية الجديدة على مستويات المنهج، الإطار المفهوماتي-النظري ووحدة التحليل. أما الوظيفية الجديدة كرد فعل للوظيفية الأصلية، فتكمن في كونها جاءت على أنقاض هذه الأخيرة أو كانتقاد لها. ويمكن حصر الانتقادات في البعد المكاني للتكامل ومؤشرات التكامل ودوافعه. فمن حيث البعد المكاني فإنه في الوقت الذي لا تقر الوظيفية الأصلية بوجود رقعة جغرافية محددة نتيجة عدم اعترافها بنهاية الدولة، ترى الوظيفية الجديدة بأن علاقات التكامل لها تأثيرات واضحة على السيادة، ولا سيما فيما يتعلق بالتنظيم الفيدرالي الإقليمي الذي تطمح إلى تحقيقه الوظيفية الجديدة لأن درجة التكامل هنا تكون عالية.

وبالتالي إمكانية تحقيق مكاسب وفوائد كبيرة للأطراف المعنية تصبح أمرا مؤكدا[1].أما على مستوى مؤشرات التكامل، فإن تقسيم وظيفية ميتراني للمسائل إلى سياسة عليا High Politics وسياسة دنيا Low Politics لا يتماشى ورؤية كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، فقد أكدت التجارب أن مسائل السياسة الدنيا (المسائل الاقتصادية) إن كانت هي مؤشرات لتحقيق التقدم فإنها كانت من المسائل التي تؤدي إلى نشوب الحروب بين وحدات سياسية مختلفة، زد على ذلك أن الوظيفية الأصلية لم تحدد الكيفية التي يبدأ بها التكامل لو لم تكن هناك إرادة سياسية فعلية في نظر الوظيفيين الجدد Real Political Will ناجمة عن حماس صناع القرار في الوحدات السياسية المعنية، نظرا لأهمية النتائج المترتبة عن عملية التكامل فيما بينها، والتي من الصعب تحقيقها بشكل فردي.

والوظيفية الجديدة ركزت بدرجة كبيرة على إسهامات "أرنست هاس"Ernst Hass دون إنكار دور بقية المفكرين الوظيفيين الجدد كأميتاي إتزيوني وجون غالتينغ، وبروس روسيت وجوزيف ناي

[1]جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص.246.

وغيرهم فكل مساهماتهم تمثل مرجعية فكرية لا يستهان بها للظاهرة التكاملية. وعلى ذكر "أرنست هاس " فيعتبر أهم منظريها، و قد بدأ بنقد أفكار الوظيفية لـ"Mitrany" و بعد نشره لكتابين الأول في 1958 بعنوان (The uniting of Europe) و الثاني في 1964 بعنوان (Beyond the nation state)، أصبح يعرف بأبي الوظيفية الجديدة. وبدأ بنقد فكرة " ميتراني" الخاصة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية و الأمور الفنية بما فيها الاقتصادية حيث أكد في عبارة شهيرة " أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية، أو رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق[1]."

وما يلفت الانتباه في عملية التكامل عند هاس هو مسألة التسييس التدريجي Gradual Politicisation فعملية التكامل تكون في البداية مقتصرة على الأهداف التقنية- الفنية ثم بعد إنهاء العملية تتحول المهمة إلى صناع القرار للوحدات السياسية المشاركة في عملية التكامل، ومن هنا يكون الانتقال من المجال التقني- الفني إلى المجال السياسي[2]. وعليه يأخذ التكامل في التوسع ليشمل بقية القطاعات الأخرى وهذا ما يسمى بمفهوم الانتشار أو "مبدأ الانتشار" "Spillover" الذي يعد جوهر الوظيفية الجديدة حيث يفسر هاس من خلاله التداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي الذي يعتبر المحور الأساسي للمنهج الوظيفي الجديد، حيث يرى أن التكامل في القطاعات الفنية (الوظيفية) سوف يؤدي لانتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي[3].أي أن التكامل السياسي يلي التكامل الاقتصادي ومن خلالها يكون الوظيفيون الجدد قد حددوا علاقة التواصل بين الانتشار الوظيفي الذي يهتم بالسياسة الدنيا والانتشار السياسي الذي يهتم بالسياسة العليا ولكنهم لم يوضحوا النوع الأكثر تأثيرا على عملية التكامل.

---

[1]Joseph Frankel, contemporary International Theory and the Behavior of states,London: oxford university press,1973,p55

[2]جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص ص.249-250.

[3]Dario Battistella, Theories des relations internationales, paris,press de sciences po,2003,p38.

وعليه فإن أهم مرتكزات الوظيفية الجديدة:

- البدء في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا وفي ظل قيادات سياسية.

- أداء المنظمات وتحقيقها لأهداف الأفراد هو شعور الفرد بالولاء للمنظمة وهذا بعد انتقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.

- ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.

- أهمية دور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية واجتماعية ضاغطة على الحكومة الوطنية.

ووجهت لها هي الأخرى انتقادات منها:

- تتوقف عملية التكامل أو تتأثر في أي مرحلة نتيجة تحول في ميزان القوى السياسية في أي دولة باتجاه مضاد.

- إهمال موضوع الصراع الذي هو جزء من العلاقات الدولية.

- التكامل الوظيفي لا يؤدي بالضرورة لقيام الشعوب بتحويل ولائها.

المطلب الثالث: النظرية التعاملية (الاتصالية) TransactionalistApproach

تعد النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل ودعت إلى عدم التسرع في خلق سلطة مركزية تتولى شؤون المجتمع التكاملي، سواء كانت سلطاتها واسعة أو محدودة، وفضلت خلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير حساسية الفئات الاجتماعية القائمة.

يعتمد هذا الطرح على الاتصالات باعتبارها وسيلة مهمة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى وهذا في حالة توافر أو تواجد عنصر التجاوب التبادلي بينهما، ومن أهم رواد هذا الطرح "كارل دويتش Karl Deustch"

وقد حدد كارل دويتش مفهوم "الجماعة السياسية Political Community" التي تعني بالنسبة إليه:"تجمع من الفواعل السياسية التي هي في اعتماد متبادل بمستوى كاف بما يجعل قراراتها مع بعضها البعض مميزة[1]."

وهذا يعني أن الجماعة السياسية هي ببساطة وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل، وهي حقيقة موضوعية بالنظر للحكومات أو الشعوب المنخرطة فيها، فعن طريق الوحدتين أو الجماعتين بحالة الاعتماد المتبادل بينهما وبالطبع بحدودهما، يمكن أن يعدلا سلوكهما وفقا لهذا الوعي وعندئذ يمكن أن يتصرفا كأعضاء في الجماعة ويبنيان أدوارا تنافسية أو تعاونية مناسبة من أجل نوع معين من الاعتماد المتبادل سواء كان اقتصاديا أو استراتيجيا أو سياسيا، والذي يجد فيه الأعضاء أنفسهم منخرطين فيه[2].

يعتبر كارل دويتش أكثر من استعمل نظريتي الاتصال والنظم، وقد استفاد في هذا الخصوص من دراسات **"نوربرت وينرNorbert Wiener"** و **"تالكوت بارسونزTalcott Parsons"** في المجال السوسيولوجي وقد أيد العديد من أفكارهما خاصة تلك المتعلقة بعنصر الاتصال الذي يعمل على توثيق الصلة بين الأفراد على المستوى المحلي والوحدات السياسية على المستوى الدولي، فينشأ نوع من العلاقات المتماسكة بينها تكون بوادر أولية نحو علاقات تكامل فيما بينها وهذا بشرط أن يكون هناك استجابة متبادلة MutualResponse ، وتقتضي توفير شرط وهو عنصر الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم عندئذ يمكن معالجة المشاكل سلميا دون اللجوء لاستعمال العنف. وهذه نقطة يشترك فيها دويتش مع ميتراني في دعوته لتحقيق مؤسسات كفيلة بضمان السلم والاستقرار، ومثال دويتش على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث طورت علاقاتها مع بعض الوحدات لتصبح علاقات تكتل وتعاون وخير مثال North American Free Trade Area (NAFTA) فبقدر الاستجابة

[1] Karl W. Deutsch,op.cit,p 21.

[2] عامر مصباح، المدخل إلى العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص.291.

للمطالب بشكل سريع، بقدر ما يؤدي ذلك لتماسك المجموعة أكثر أما العكس فيؤدي لعدم الاندماج[1].

ويربط دويتش عنصر الاتصال بتاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل، فكلما تميزت بالود والتعاون كلما أدى ذلك لتفعيل قنوات الاتصال وبالتالي تدفق المعلومات بينها، فالعلاقات الودية تعمل على تمتين الروابط بين الدول وتزيد من رغبتهم في التكامل. وتكون الوحدات السياسية المتاخمة لبعضها البعض أوفر حظا في تدفق الاتصالات والمعلومات من تلك التي تقع بعيدة عنها، وهنا يبرز الدور الفعال للعامل الجغرافي في تحقيق التكامل بين الوحدات السياسية عن طريق عنصر الاتصال. وتعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بين البشر مما يؤدي لاحتمال تقليص استخدام العنف في العلاقات الدولية بينهم وإلى وجود مؤسسات وأدوات تنقلهم سلميا إلى مجتمع آمن (Security Community) والذي حسب أهم دعاته "كارل دويتش" يأخذ شكلين[2]:

أ/ **المجتمع الموحد:** وتندمج فيه الوحدات الأعضاء في كيان أكبر

ب/ **المجتمع التعددي:** تحتفظ فيه الحكومات باستقلالها القانوني وتنشئ مؤسسات لبعض أوجه التعاون

ويمكن أن نفصل في مفهوم النموذجين أكثر[3]:

---

[1] جندلي عبد االناصر، مرجع سابق، ص ص. 261-262.

[2] ابراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي الواقع العربي- مقاربة نظرية-، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص.227.

[3] عمار تكسانة، التجربة التكاملية الأوروبية ومغزاها للتكامل العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات دولية(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2014، ص ص.44-45.

* **النموذج الأول**: ويقوم على فكرة "**الأمن الموحد**"، إذ تصبح مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة وحدة واحدة لها حكومة مشتركة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت عدة ولايات منفصلة قبل أن تصبح ذات حكومة واحدة تمثلها جميعا في إطار من الترابط الأمني.

* **النموذج الثاني**: وهو النموذج القائم على فكرة " **الأمن التعددي**" حيث يترابط أمن الدول المشتركة في هذا النموذج، مع احتفاظ كل دولة بحكومتها المنفصلة، واستقلالها القانوني حيث أن هذه الدول هي من حيث الحكومات والواقع منفصلة عن بعضها ولكنها من الناحية الأمنية مترابطة. ويرى دويتش أن من أسباب فشل نموذج " الأمن التعددي" هي:

- تزايد الاختلافات اللغوية والعرقية.

- مواجهة تدهور اقتصادي مزمن.

- صعوبة الإصلاحات السياسية وضعف النخب السياسية الحاكمة.

هذه هي الحالات التي تؤدي حسب دويتش لتفكك وتمزق بعض حالات التكامل كالاتحاد الانجليزي الإيرلندي وبالمقابل نجحت حالات أخرى في الأمن التعددي كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة.

ولخص دويتش شروط النموذج الموحد والتعددي في التالي[1]:

أ/ شروط المجتمع الموحد:

- الانسجام المشترك للقيم الرئيسية.

- توقع المنفعة المشتركة.

- نمو اقتصادي كبير على الأقل لبعض الوحدات السياسية المشاركة وتطور ما يسمى بمنطقة المركز.

[1] جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص ص.263-264.

- تعدد جوانب الاتصال والتعامل بين الوحدات والأفراد.

- تعبئة الأفراد في المجالات السياسية.

ب/ شروط المجتمع التعددي

- اتساق القيم بين صناع القرار في مختلف أنحاء الدول المشاركة.

- قدرة صناع القرار على التنبؤ المشترك لسلوك بعضهم البعض.

- القدرة على الاستجابة المشتركة السريعة والمتبادلة للمشاكل والقضايا التي تواجهها بالطرق السلمية.

وعليه نستنتج أن دويتش ركز في دراسته للتكامل على:

- عنصر الاتصال من خلال الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية المعنية والتقارب الجغرافي فيما بينها، وهما شرطان أساسيان لتدفق الاتصالات والمعلومات وبالتالي زيادة التماسك فيما بينها، الذي يؤدي بدوره لديمومة العملية التكاملية.

- التدرج في العملية التكاملية لتسهيل نجاح التحول المفاجئ إلى وحدة سياسية.

- البدء بالجوانب الأقل إثارة للخلافات لتحفيز التكامل.

- تجنب التعقيدات التي ترفضها الدول وتثير حساسيتها.

جدول (2): تلخيص أفكار أهم النظريات المفسرة لتكامل

النظرية	آلية عمل التكامل	الشكل النهائي للعملية
الفيديرالية	مؤتمر دستوري أو التفاوض بين الدول	دولة فيديرالية
الوظيفية التقليدية	إنشاء عدد من المنظمات الوظيفية و نقل جزء من السيادة إليها	مجموعة من المنظمات الوظيفية غير المسيسة
الوظيفية الجديدة	الانتشار من القطاعات الفنية إلى القطاعات السياسية	مؤسسات إقليمية فوق قومية
الاتصالية	التفاعل والتعاون عن طريق الاتصال	مجتمع آمن

المصدر: محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرو،, مرجع سابق، ص.20.

انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الرامية لتحقيق مجموعة من الأهداف بشكل ملفت للانتباه مما جعل منها سمة أساسية من سمات عالمنا المعاصر. وأصبحت التكتلات الاقتصادية من المتغيرات البارزة في الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة ويعتبر التوجه نحو التكتل الاقتصادي بين الدول من أهم فعاليات العلاقات الاقتصادية الدولية.

وإذا لخصنا ما توصلنا إليه على العموم فيمكن القول إنها استغلال الإمكانات البشرية والمادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية، وتتطلب العديد من الشروط لعل أهمها التجانس التاريخي والجغرافي وتجانس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمجال الذي يراد دمجه. ومن دوافع قيامها إنشاء علاقات سياسية بين الدول مبنية على السلام والتعاون.وتتخذ التكتلات الاقتصادية عدة صور حسب رغبة الدول الأعضاء في الدرجة المراد الوصول إليها في العملية التكاملية لتحقيق المنفعة والفائدة لكافة الأطراف.

الفصل الثاني
واقع التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية

رغم أن التكتلات الاقتصادية ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ذاتها وأنماط التبادل المختلفة القائمة فيما بينها فإن الحديث عن هذه الظاهرة رغم قلته وندرته، هو حديث معاصر يرتبط بدرجة أو بأخرى بالنصف الثاني من القرن العشرين. وقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، أما التكتلات الاقتصادية في صورتها الحديثة فجاءت بعد الحرب الباردة. وجاء هذا التوجه استجابة للتغيرات الجديدة والمتسارعة التي عرفها العالم سواء من ناحية تحول النظام الدولي الذي أصبحت تسيره الأحادية القطبية، أو التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم.

للتفصيل في واقع التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، جاء المبحث الأول متضمنا ظهور التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية والظروف الدولية التي ساعدت على تطورها وأهميتها في العلاقات الدولية. أما المبحث الثاني فاستعرض كبرى التكتلات الاقتصادية في كل قارة من العالم.

المبحث الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية وأهميتها في العلاقات الدولية

شهدت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات وأوائل التسعينات اتجاه واضح نحو التكتل الاقتصادي بين مجموعة الدول المتقدمة بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني.

وإن التكتلات الاقتصادية عملية متواصلة وممتدة عبر الزمن وليست منجز نهائي، وهي ليست وليدة قرارات فورية وفوقية بقدر ما أنها وليدة ظروف وعمليات ممتدة تخضع للصواب والخطأ إلى أن تصل لمرحلة مقبولة من النجاح والاستقرار.

المطلب الأول: ظهور وتطور التكتلات الاقتصادية

بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت معظم دول العالم إلى ضرورة إيجاد وسيلة كفيلة بتحقيق المطالب الاقتصادية وفق سياسات مختلفة للوصول إلى الأهداف المرجوة، وتيقنت أنه لن يتحقق ذلك بالشكل المطلوب دون تكتل وتكامل الدول المعنية .

الفرع الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام، فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الانجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسات التفضيل الإمبراطوري وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى. إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.[1]

ومفهوم التكتلات الاقتصادية ليس مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعولمة كما يراه البعض. فقد بزغت التوجهات المبكرة للتكتلات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل عملية إعادة

[1] محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت ، عالم المعرفة، دس ن ، ص. 82.

هيكلة التنظيم الدولي، فظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإدارة شؤون العالم ورافقتها ظهور منظمات إقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وفي أوروبا السوق الأوروبية المشتركة. وهذا ما أطلق عليه بالإقليمية وكانت تقوم أساسا على تكتلات بين الدول المتقدمة تكتلات (شمال- شمال) أو بين بعض الدول النامية (جنوب-جنوب) والذي غلبت عليه في تلك الآونة الدوافع السياسية والأمنية وسميت بالإقليمية التقليدية والمقصود بها "مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين سواء كان داخل القارة الواحدة أو يتعدى القارة الواحدة ، وتجمعها خصائص اقتصادية واجتماعية معينة وتعتبر بمثابة حل وسط للدول التي تريد أن تفتح أبوابها لجميع الأسواق الدولية التي تنادي بها العولمة وبين رغبتها في عدم الانعزال عن العالم الخارجي". في حين ظهرت الإقليمية الجديدة والتي تختلف عنها في جعل التكتلات الاقتصادية حلقة وصل ووسطا بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى وهي تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي ظهر في الخمسينات وذلك أنها تغلب الطابع الاقتصادي.[1]

لهذا فإن التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كان بعد الحرب العالمية الثانية ، اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية أو اشتراكية وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول[2].فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط مثل مشروع مارشال الذي قدم مساعدات اقتصادية مصحوبة بشروط سياسية وعسكرية.

[1] أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، 1999، ص.52.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الإسكندرية، الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص.310.

وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات الاقتصادية وذلك بحكم أنها أكثر الشعوب التي تعرضت للأزمات الاقتصادية بسبب نتائج الحرب العالمية الثانية[1] .حيث أصبحت منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو، وأدركت أنه لابد من تكتلها لإعادة بناء اقتصادها وبناء لها مكانة على الساحة الدولية التي أصبحت تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وعليه أسست دول أوروبا الغربية السوق المشتركة في 1957، وأنشأت دول أوروبا الشرقية منظمة "الكوميكون"، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى دول أخرى فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ونفس الحال كان في اتفاقات إقليمية بآسيا وإفريقيا، حيث عرفت آسيا تشكيل تكتل "الآسيان" لدول جنوب شرق آسيا وتجمع "السارك" لدول جنوب آسيا، وفي إفريقيا السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا، وتجمع الجنوب الإفريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.[2]

وعليه فإن مفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر لهذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج.[3]

ومعظم التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين أغلبها لم يكتب لها النجاح وتعثرت أمام مشاكل وخلافات متنوعة، ولكن بعضها تجاوزها وبذلك تميزت بالديمومة والاستمرار وازدادت قوة خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين. وأصبح من الصعب إن لم نقل من المستحيل على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، وعليه فضلت التجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مع مرور الوقت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي وعليه تسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية

[1] يسري الجوهري، دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية، الإسكندرية، نشأة المعارف، 1975، ص.25.

[2] أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية...من هافانا إلى مراكش،الدار المصرية اللبنانية، 1997، ص.21.

[3] عمر حسين، مرجع سابق، ص.144.

استعدادا للدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية.[1]

وهكذا أصبح السعي نحو التكتل الاقتصادي سمة تطبع المشهد الاقتصادي المعاصر، وانتشرت التكتلات الاقتصادية عبر مختلف بقاع العالم، وانضوت معظم بلدان العالم في إطار اتفاقيات تستهدف مستويات متفاوتة في التكامل الاقتصادي بينها.

وتسيطر هذه التكتلات، وفقا لتقرير التجارة والتنمية الصادر عن منظمة أونكتاد عام 2014 على نحو 85 ٪ من التجارة العالمية، وتضم ما يزيد عن 75٪ من بلدان العالم ونحو 85٪من سكانه[2].

الفرع الثاني: تطور توجهات السياسة الاقتصادية في ظل التكتلات الاقتصادية التقليدية والحديثة

بالرغم من وجود اهتمام واسع بالإقليمية الجديدة،إلا أن الباحثين لم يتفقوا على مفهوم موحد ويرجع سبب ذلك إلى اختلافهم في تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الإقليمي واستمرار تطور الإقليمية الجديدة، هذه الأخيرة التي تختلف توجهاتها عن التكتلات الاقتصادية الكلاسيكية اختلافا كبيرا.

أولا/مفهوم الإقليمية الجديدة: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شهد حقل التجارب التكاملية موجتين من الترتيبات الإقليمية، فعرف المنهج الذي ظهر في الستينات والسبعينات بالمنهج التقليدي (الإقليمية القديمة) وكان له بعد إقليمي ضم دولا متقاربة جغرافيا واقتصاديا. وفي خضم التطورات التي

[1] حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998، ص.20.

[2] مفهوم التكامل الاقتصادي على الرابط: https://www.aljazeera.net ، تاريخ الدخول: 2020/04/12، توقيت الدخول:19.50.

عرفتها البيئة الاقتصادية الدولية مع التسعينات ظهر منهج جديد للإقليمية (الإقليمية الجديدة) والتي تتميز بترتيبات لدول تنتمي لعدة أقاليم وبمستويات مختلفة من حيث التقدم والتخلف[1].

إذن مع التسعينات حدث تحول كبير في مفاهيم وآليات التكامل الاقتصادي حيث خرجت من دائرتها الإقليمية إلى دائرة قارية أكثر اتساعا، فالوحدة الإقليمية في المنهج التقليدي للتكامل تمثلت في الدولة بأبعادها القومية وحدودها الجغرافية وخصائصها الاجتماعية والسياسية،أما في المنهج الجديد للتكامل أصبحت وحدة الإقليم هي القارة بأكملها بحيث يجمع الإقليم الاقتصادي بين قارتين أو أكثر.[2]

يجمع هذا المنهج بين الإقليمية والعالمية ونشرته الولايات المتحدة الأمريكية لبلوغ مصالحها، وحتى تعود للصدارة من جديد كسابق عهدها في الستينات والسبعينات حيث دخلت في منافسة شرسة مع أوروبا الموحدة اقتصاديا واليابان، وهو ما أدى بها إلى اتخاذ قرار تأسيس تجمع إقليمي خاص بها يعزز من تآكل قدرتها التنافسية ونجم عنه ميلاد منطقة التجارة الحرة عام 1989 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والتي توسعت لتضم المكسيك لاحقا.وتبعها ظهور مشاريع في مناطق أخرى وعديد التجمعات الإقليمية بآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية التي عملت على تفعيل دورها.[3]

وقد ارتكزت المشاريع التكاملية الجديدة على البعد الاقتصادي، وبالأخص تحرير التبادل التجاري والخدمات ورأس المال، مع العلم أنه ليس لزاما تأسيس وحدة اقتصادية أو سياسية كما في المنهج التقليدي للتكامل.

---

[1] ميموني سمير، بركنوقوسام، " الترتيبات التكاملية الإقليمية وآثارها على النظام التجاري المتعدد الأطراف: تحليل لإشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية على ضوء الوضع الراهن للترتيبات في التجاري العالمي"،الملتقى الدولي الثاني: " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، الوادي، الجزائر،2012.

[2]سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص.343-344.

[3]أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، مرجع سبق ذكره، ص.49-52.

ومن ثم فقد عرفت الإقليمية الجديدة عدة تعريفات وهي كالتالي:

– عرفها "Hettne" بأنها عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

– كما عرفها "Soderbaun" بوصفها مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلام إقليميا.وعادة ما ترتبط ببرنامج وأهداف تسعى الدول المتعاونة لتحقيقها من خلال إستراتيجية معينة قد تنتهي بإنشاء منظمة إقليمية.

– ووفقا لـ " Spindler " فإن الإقليمية الجديدة أصبحت أمرا منطقيا في الوقت المعاصر لأن العالم الذي نعيش فيه هو عالم إقليمي (أي مقسم لمناطق اقتصادية عديدة).وعليه فإن الإقليمية الجديدة عند Spindler تشير إلى نمو الاندماج المجتمعي بين الدول ويكون ذلك كنتيجة لزيادة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي الذي تحرزه العولمة إقليميا.

وبصفة عامة يمكننا القول أن التكامل (التقليدي) كان يتم سابقا وفقا لشروط منها التقارب الجغرافي، والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي...وغيرها، وأطلق عليه التكامل التقليدي الذي اتخذ بعدا إقليميا، غير أنه ظهرت صيغة جديدة وبديلة لهذا التكامل ولا تخضع لتلك الشروط، بحيث أنها تقوم بتجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي ولا تنتمي لإقليم واحد ولا تربطها لغة واحدة أو تاريخ أو ثقافة.كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة ونامية).[1]

[1] رمزي بن دبكة، الدراسات الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية، https://www.politics-dz.com/%d8%b7%d8%b1%d8%ad-%d8%ac%d8%af%d، تاريخ الزيارة: 2021/12/01، توقيت الدخول:13.30.

ثانيا/ أسس السياسة الاقتصادية للإقليمية التقليدية والجديدة: للتكتلات الاقتصادية أسس تقوم عليها سياستها الاقتصادية وقد اختلفت هذه الأخيرة في التكتلات القديمة عن الحديثة كما سنرى[1]:

أ/ أسس قيام التكتلات القديمة

- التصنيع باتجاه الإحلال محل الواردات.
- تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية أو قرارات سياسية.
- قيادة الحكومة والقطاع العام للاقتصاد الوطني أو تنامي دور الدولة في إدارة وتوجيه الاقتصاد.
- تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية.
- معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا.
- الاعتماد على الحواجز الجمركية وسياسات حمائية.

ب/ أسس قيام التكتلات الاقتصادية الحديثة

- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية.
- تخصيص الموارد وفقا لقوى السوق.
- قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.
- إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى الميدان

[1] منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات، القاهرة، الأهالي للطباعة والنشر ، القاهرة، 2001، ص.132.

- الاتجاه لتعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات.

- المعاملة مماثلة لجميع الأطراف على السماح بفترات التكيف.

- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا وعضو في تجمع آسيا للباسفيك، ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى ضمان النفاذ لمختلف الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية، وتنويع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.

الجدول (3):مقارنة بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكتلات الاقتصادية

التكتلات القديمة	الإقليمية الجديدة
قامت على الإحلال محل الواردات	تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي
تخصيص الموارد اعتمد على التخطيط والقرارات السياسية	تخصيص الموارد يعتمد على قوى السوق
دفعتها الجهود الحكومية	يدفعها القطاع الخاص
التكامل في السلع الصناعية	التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار
تعاملت مع الحواجز الجمركية	تقوم على التكامل العميق
وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا	تطبيق قواعد متساوية على الدول مع السماح بفترات زمنية مختلفة للتأقلم

المصدر: عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الأردن ، دار أسامة، ط1، 2008، ص.203.

المطلب الثاني: الظروف الدولية التي رافقت بروز التكتلات الاقتصادية

واءمت مجموعة من الظروف ظهور التكتلات الاقتصادية وكانت عاملا مساعدا على تطورها وتزايد سعي الدول نحول تشكيلها أو الانضمام لها وسنعرض فيما يلي أهمها:

• انتهاء الحرب الباردة في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، ورافقها تحركات على الصعيد العالمي لإعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة العلاقات الدولية في إطار ما سمي بالنظام الدولي الجديد وكان لذلك أثر واضح على المستوى العالمي ونذكر أهم المتغيرات التي أثرت في العالم كما يلي:

– **العولمة:** بتاريخ 15 أبريل 1994 تم التوقيع على اتفاقية " مراكش" لإنشاء منظمة التجارة العالمية من قبل مائة وإحدى عشر دولة وهو ما ترجم عن أنه بداية لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وعليه تدويل الاقتصاد أو ما يسمى بـ " العولمة" والتي لها أوجه سياسية واجتماعية وثقافية والجانب المهم الاقتصادي[1].

وقد اختلفت تعريفات العولمة فكل عرفها حسب جانب من جوانبها المختلفة إلا أن الكثير من الباحثين نظر إليها على أنها ليست سوى مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي، الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة حول الذات ومتنافسة على الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية وإدارة اقتصادية شديدة العلاقات على مستوى العالم.

[1] فوزية خذكرم ، مرجع سابق، ص.172- 173.

فالعالم من خلالها يذوب ويزيل حدوده السياسية، ويعمل على تذويب وإزالة حدوده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفاصلة بين الدول، وتعمل العولمة على تعميق فلسفة الاجتياح والغزو السريع الخاطف القائم على ابتلاع الآخرين، وعلى الدمج والتكتل.[1]

فالعولمة تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة وانتقال الأموال والأيدي العاملة والتكنولوجيا ضمن حرية الأسواق وهذا ما يؤدي إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية وما يصاحبها من اختراق للحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدولة والذي مرده إلى أن مقومات السيادة الاقتصادية أصبحت عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية.[2]

فالعالم يتجه إلى حسابات العولمة الاجتياحية، تلك العولمة التي تجتاح كل شيء، وتحول الدول ككيان إداري مستقل إلى كيان مفتوح بدون حدود أو فواصل ومن ثم تحركه تيارات وتتفاعل فيه قوى وتتحرك منه وإليه عناصر وتدفقات تخرج عن سيطرة الدول.[3]

– **تنامي ظهور الشركات المتعددة الجنسيات**: من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيع العملية الإنتاجية وتكاملها وبروز دورها في إشاعة نمط استهلاك محدد وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم، حيث سيطرت على مؤسسات الاتصال والإعلام والإعلان العملاقة.والأغلبية الساحقة لهذه الشركات موزعة بين أمريكا و155 شركة في أوروبا الغربية وحوالي 141 في اليابان وهذه الدول من الدول الصناعية الكبرى.[4]

---

[1]محسن الخضيري ، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط2002،1، ص.20.

[2]فوزية خذكرم، مرجع سابق، ص ص.172- 173.

[3]محسن الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص.30.

[4]اسماعيل صبري عبد الله، " الكوكبة.. الرأسمالية العالمية في مرحلة الإمبريالية" ، مجلة المستقبل العربي، العدد222، أوت 1998، ص.15.

ونجد أنها شركات تبلغ ميزانيتها وناتجها ورأسمالها حدودا متسعة تفوق قدرات وإمكانيات وميزانيات وناتج عدد من الدول المجتمعة بل إن بعضا من هذه الشركات يفوق ناتجها ودخلها دخل الدول الإفريقية مجتمعة، وناتجها القومي أيضا، ومن ثم فإن هذه الشركات أصبحت في مركز مؤسس لقوة لا يستهان بها. ولها مصالح ثابتة ومراكز حركة متغيرة ، ولا تصدر أفعالها أو تصرفاتها بعشوائية بل كل شيء يحدث لديها يتم في إطار خطط وبرامج زمنية قياسية، وهي كشركات تبحث عن الربح، وتبحث عن العائد، وعن المردود المتسع الكبير.[1]

وقد نجم عن هذا الفكر قيام حركة اندماجات واسعة النطاق، غزتها عمليات حيازة وامتلاك وابتلاع شركات، ودعمتها حركة ائتلاف وتحالفات قوية لتوسيع محيط العمل ، ومد أذرع طويلة إلى مناطق أكبر وأشمل، هذا ما فعلته شركات السيارات الألمانية للسيطرة على سوق السيارات الأوروبية بقيامها بامتلاك وابتلاع العديد من شركات السيارات الأوروبية ، ولتصبح صناعة السيارات الألمانية هي صناعة السيارات الأوروبية ، ونفس الشيء مع شركات الكيماويات والأدوية والبنوك، وشركات الطيران.[2]

• حدوث تغيرات كبيرة في النظام التجاري العالمي منذ سقوط نظام " بروتنوودز" لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام أسعار الصرف العائمة، وصاحب ذلك ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية، وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى لظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية.[3]

ويرجع هذا السقوط إلى بروز تغيرات وعوامل عالمية خاصة فيما يتعلق بأوضاع الاقتصاد الأمريكي والعجز المزمن في ميزان المدفوعات والموازنات الأمريكية، وتحركات رؤوس الأموال الدولية، زيادة على التطورات السريعة والمتزايدة للبلدان الرأسمالية الغربية واليابان حيث عرفت هذه البلدان نموا

[1] محسن الخضيري ، مرجع سبق ذكره، ص.19.

[2] المرجع نفسه ، ص.20.

[3] سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، القاهرة، دار الفروق، 1991، ص.07.

سريعا خاصة ألمانيا واليابان. وقد أفقدت هذه التطورات الاقتصاد الأمريكي قدرته التنافسية مما أدى إلى تزايد الصراع والتنافس بين الأطراف الرئيسية في النظام الدولي على الخصوص اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية بسبب الضغوط التي تمارسها هذه الأخيرة على الصادرات اليابانية والصينية.[1]

• تفكك الاتحاد السوفيتي، وتحول دول وسط وشرق أوروبا من اقتصاديات قائمة على التخطيط إلى أخرى تعتمد على عمل قوى السوق، وعقدها لاتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتقديم طلب الانضمام إليه.[2]

• انهيار الدول الاشتراكية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر، أدى إلى التفكير بتكوين تكتلات اقتصادية بشكل أكبر وعلى نطاق واسع.

• إدراك الدول، وخاصة النامية منها أن الانضمام إلى التكتلات الإقليمية أصبحت وسيلة لتسهيل عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر ما يعرف بالعولمة الاقتصادية[3].

• تغير الموقف الأمريكي الرافض في الستينات لتجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث ومع منتصف الثمانينات بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أولى خطواتها نحو عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية وإنشاء مناطق التجارة الحرة ويعود السبب في هذا التحول من الرفض إلى القبول حسب البعض بالتقدم البطيء الذي كان يحدث في مفاوضات الجات بالأوروغواي، ومرده لزيادة عدد الأعضاء في عملية التفاوض مما صعب المهمة وتراجع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة على مجرى المفاوضات بما يتوافق مع مصالحها.

---

[1] عبد الفتاح الجبالي، "دورة الأورغواي والعالم الثالث، حسابات المكسب والخسارة "، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد118، أكتوبر1994، ص.198.

[2] عابد شريط ، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، مرجع سابق، ص.100.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

•عولمة الاقتصاد وشموليته والتي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره بمعنى ارتباط كل بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية وتكنولوجية وعليه فقد بدا جليا أن مستقبل الدول يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي وأن الصراع سيحكمه الاقتصاد.[1]

• ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية التي احتكرها عدد قليل جدا من الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، روسيا)، وتشير إحصائيات لمنظمة اليونسكو إلى أن 15في المائة من علماء العالم ينتمون لهذه الدول الخمس وأنها تنفق على البحوث العلمية والتكنولوجية نحو 80 في المائة من مجموع المبالغ التي تنفق في هذا المجال[2].

• لهفة شديدة للاستحواذ على الأسواق وكسب منافذ جديدة لتصريف منتجات الدول الغنية ، وظهر هذا جليا نتيجة الفراغ الذي خلفه تراجع نفوذ المعسكر الشرقي، فانهيار الاتحاد السوفياتي وغيابه عن خارطة العالم الإستراتيجية حصر الحرب الباردة بين الشرق والغرب في مجال التسلح لتبدأ حربا أخرى من جديد بين الغرب والغرب (أمريكا وأوروبا) للسيطرة على أسواق المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية.

• تطور وسائل النقل حيث يلاحظ على التجارة الدولية بأنها تطورت باتساع رقعتها وذلك تبعا للتطور الذي شهدته وسائل النقل، فقديما أدى ظهور السكك الحديدية لنقل كميات هامة من السلع والبضائع، وبعدها لعبت الأساطيل البحرية والموانئ الاقتصادية دورا كبيرا في انتعاش التجارة بين الدول، دون أن نغفل دور الأساطيل الجوية إذ ضربت الرقم القياسي في نقل البضائع إلى أبعد مراكز الاستقبال

[1] سمير الزين، "الشرق أوسطية ومستقبل المنطقة العربية"، **مجلة عالم الفكر**،الكويت، العدد01، سبتمبر2001، ص.256.

[2] عابد شريط، " الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد39 ،2007، ص.30.

في الكرة الأرضية وفي زمن قياسي. وعليه فإن توفير وسائل النقل ساهم بشكل كبير في إنعاش التجارة الدولية وحركة التعاون والتبادل بعيدا عن التلف والمخاطر[1].

المطلب الثالث: أهمية التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية

إن التكتلات الاقتصادية تنطوي على أهمية كبيرة مما جعلها ملاذ الكثير من الدول التي تسعى وتطمح لتبوأ مكانة أفضل في المجتمع الدولي.

وإن الدور الذي لعبته التكتلات الاقتصادية على مستوى العلاقات الدولية هو ربما نجاحها ولو نسبيا في تحويل العلاقات بين الدول من الصراع إلى التعاون والتبادل، حيث تمكن التكتلات الاقتصادية دول منطقة التكتل من تشارك جميع الامتيازات والاعتماد على بعضها البعض في قطاعات مختلفة بمعنى كل دولة تكمل الأخرى في مجال معين فالبعض متخصص في النسيج والبعض في الزراعة والبعض في التكنولوجيا...الخ.

وقد كان للتكتلات الاقتصادية ولازال دور كبير في الجانب الاقتصادي من حيث تطويره وتنميته مما انعكس إيجابا على تطور العلاقات بين الدول في المجال الاقتصادي واستقرارها نوعا ما، وسنحاول إبراز دور التكتلات الاقتصادية في الجانب الاقتصادي أي في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال عرض بعض الجوانب المهمة كالتالي:

– **الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين الدول:** إن العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكنها أن تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية.يبرز الانفتاح الاقتصادي الدولي من حيث استعداد الدول لاستقبال التجارة الدولية وفتح أسواقها أمامها وأمام رؤوس الأموال الأجنبية في شكل تجارة واستثمارات، هذه الأخيرة التي تختار أنسبها لاستثمار رؤوس أموالهم من حيث الاستقرار الاقتصادي وارتفاع القدرة الشرائية وتوفير الأمن. وعليه فإن التعاون

[1] صادق علي حسن، القوة المادية والتكتلات الاقتصادية،على الرابط
https://www.bayancenter.org/2016/07/2271، تاريخ الدخول: 2020/03/25، بتوقيت:19.00 .

والتكامل وإن تم بين الدول لأسباب إستراتيجية وسياسية واقتصادية فالمهم تحقيق الغاية وهي الإنعاش الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير السلع ولهذا فإن التعاون يعتبر حلقة مهمة في نمو وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية.[1]

– **ازدهار وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية** التي هي مفتاح الانفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي تحارب الانغلاق الاقتصادي على الذات وتشجع التكامل بين الدول وتتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة وتشجع التنمية الوطنية بل وترقى بالصناعة الوطنية إلى المستوى الذي يضمن المنافسة الاقتصادية العالمية.[2]

– **يساعد التكتل الاقتصادي على زيادة المنافسة** بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي لانسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين بالنظر إلى أن المنافسة تقود إلى تخصص كل بلد في الأنشطة الإنتاجية التي تملك مزايا نسبية فيها.[3]

– **تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض** بين الدولة والعالم الخارجي فكلما قويت هذه الدولة اقتصاديا زادت أهميتها في المجال الدولي ذلك لأنها في هذه الحالة تتمتع بميزة المساومة الإحتكارية والتي تمكنها من تحديد شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي حسب مصلحتها الخاصة، فالتكتل يعطي للدول الأعضاء قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت عليه منفردة وبالتالي يمنح التكتل الاقتصادي لأعضائه مركزا قويا في مضمار المساومة والتعامل مع

[1] بوبيبة نبيل، ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية، على الرابط:
https://sites.google.com/site/unisp21/1 ، تاريخ الدخول:2020/03/25، بتوقيت :19.00

[2] المرجع نفسه.

[3] مفهوم التكامل الاقتصادي، على الرابط: https://www.aljazeera.net، مرجع سابق.

الاقتصاديات الخارجية والتكتلات الأخرى، فالمنافع التي تنالها أفضل مما لو بقيت تتعامل منفردة مع الخارج[1].

وفي الجانب الاجتماعي فإن التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى التطوير الاجتماعي والاندماج بين سكان منطقة التكتل عن طريق فتح الحدود، حيث من شأن إلغاء القيود على انتقال الأفراد بين الدول المتكاملة أن يؤدي إلى انتقال العدد الفائض من العمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في عددهم. وبمعنى آخر زيادة التوظف والحد من البطالة داخل دول التكتل فضلا عن إمكان تشغيل السكان في أعمال تناسب كفاءاتهم وزيادة تخصصهم[2].وهذا ما سيولد التفاهم والسلام بين دول التكتل فغالبا كان سبب النزاعات والحروب هو الحاجة الاقتصادية.

هذا وتستفيد أيضا شعوب التكتل من الانجازات الحضارية لدى بعضها البعض، دون أن ننسى ازدهار الجانب العلمي عن طريق تكثيف الجهود لاستغلال طاقات وكفاءات التكتل عن طريق تمويل وتشجيع مراكز البحث العلمي في منطقة التكتل.

– وفيما يخص دور التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية وهي الركيزة الأساسية لهذا المطلب فإنه عند الحديث عن العلاقات الدولية فيتبادر إلى الذهن مباشرة الجانب السياسي والأمني وحصته من التكتلات الاقتصادية أي مدى مساهمة أو مقدرة التكتلات الاقتصادية على ضبط واستقرار العلاقات الدولية بدل اضطرابها وتوترها وبصيغة أخرى أهمية التكتل الاقتصادي في إحلال صيغة التعاون والتكامل بدل الصراع والتنافر.

والتكامل الاقتصادي يؤدي إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإحلال أجواء من الثقة والتفاهم المتبادل ، وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، كما يساهم في زيادة القوة السياسية للبلدان الأعضاء مجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، ويؤدي إلى إزالة بؤر

[1] محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهات التكاملية والتنافرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص.93.
[2] هشام الأقداحي، مرجع سابق، ص.104.

التوتر والخلافات الحدودية ويتحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في آن واحد مما يساهم في زيادة جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول التكتل[1].وإن عملية الاستثمار الأجنبي تتوقف على مدى توفر الاستقرار السياسي والأمني إذ لا يمكن تصور انتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل ارتفاع المردودية المتوقعة من عملية الاستثمار.

إن وجود تكتلات اقتصادية ذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين فواعلها يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن في إقليم التكتل ويعزز فرص السلام وتخفيف الصراعات والحروب. فالتكتلات الاقتصادية والأمن تعكسان ثنائية تعاون/ صراع. فتوفر عامل الأمن ضمن منطقة التكتل يفسح المجال أمام تطور التكتلات حيث تطمئن الوحدات المشاركة على سلامة تواجدها ما يزيد من رغبتها في إقامة مشاريع تنموية.

ويعتبر الكثير من الباحثين أن التوسع في إنشاء التكتلات الاقتصادية هو مؤشر على أهمية الدور الذي تلعبه في تعزيز السلم والأمن ودعم التعاون. وبالحديث عن السلام والتعاون فقد أشار " جوزيف ناي" من خلال مؤلفه لفكرة ارتباط السلام بالمنظمات الإقليمية ومدى مقدرتها على تحويل العلاقات بين الدول peace in parts إلى تعاون وتكامل في قطاعات متعددة وهو أكفأ نمط للاستقرار العالمي من خلال خلق منظومة علاقات جديدة قوامها التعاون بدل الصراع.

إذن العلاقة التي تميز التكتلات الاقتصادية والأمن هي علاقة طردية ونستشهد بمثال فرنسا وألمانيا اللتين تجاوزتا حساسيات الماضي المليء بالحروب والحقد، وتعززت جهودهما بجماعة الفحم والصلب التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي.

[1]مجدوب بحوصي، عمار عريس، " دور التكامل الاقتصادي في توفير عوامل الجذب البيئية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- تجربة الاتحاد الأوروبي- " ، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، ع2، ديسمبر2017، ص.261.

فمن خلال التعاون ستكون الدول أقل ميلا لاستخدام قوتها السياسية في صراعات وحروب، لهذا التكتلات الاقتصادية لها دور بارز في ضبط الصراعات والحد من تأثيرها، كما أن دور منظمة إقليمية أو تكتل إقليمي يكون أفضل وأكفأ في إدارة صراع إقليمي لأنها على دراية بشؤون الإقليم وخلفيات الصراع أفضل من تعامل منظمات دولية مع النزاع[1].

ويمكن رصد العلاقة بين وجود التكتلات والاستقرار الأمني في بعض الدول فمثلا في إفريقيا حيث توجد نسب ضئيلة إن لم نقل منعدمة من التعاون وهذا بسبب التباين الشديد في أهداف الدول وعدم وجود قنوات تسمح بخلق الثقة والتعاون والتي تكون قابلة للإنتشار والوصول إلى التعاون الأمني، وبالتالي بروز النزاعات بين الدول مما خلق ضغط أدى للتدخل الخارجي خاصة بالدول الفاشلة التي تخلق أزمات أمن إقليمية كما هو الحال في غرب إفريقيا. كما أن بروز التكتلات الاقتصادية هو عامل ضروري للبلدان المهمشة لتجنب تقزيمها دوليا، وعامل مهم في منع تطور عمليات تولد النزاعات، وإمكانية تجنبها نهائيا في مرحلة مبكرة وهو ما يخفف من حدة التوترات الحدودية.

وأن استغلال التقارب الجغرافي في إقامة صلات وثيقة بين دول الإقليم يمكن كذلك من تجاوز مشكل الصراعات الحدودية فالتكتل الإقليمي من شأنه أن يحد من النزاعات على أساس أن حدود دول التكتل تذوب فيما بينها وتغلب عليها المصالح التي تصبح متوافقة، وعليه فإن أي تهديد لأحد دول التكتل أو الإقليم سواء كان اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي هو تهديد لكل دول التكتل فقوة التماسك بين دولتين أو أكثر يخفض معدل الصراع والعكس صحيح[2].

[1] محمد سعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، 2001، ص ص.33-34.

[2] المرجع نفسه ، ص.67.

إضافة لهذا أو لذلك فإن حل المنازعات بالطرق السلمية يتم من خلال التكتلات الإقليمية، فالدول ضمن هذه التكتلات تسعى للحفاظ على مصالحها المشتركة فكلما زادت المصالح وتعمق التماسك كلما كانت هناك فرص أفضل للأخذ بهذا التوجه أي النهج السلمي بدل العسكري.

فالتكتلات الإقليمية من شأنها أن تكون إطار فعال لإقامة مثل هذه الترتيبات بحكم المصالح التي تخلفها بين الوحدات المشكلة لها، فالمنطقة التي يتواجد بها تكتل تساعد على إبعاد هذه المنطقة عن الصراعات بما فيها الدولية، وعليه تساهم هذه التكتلات والمنظمات الإقليمية في تعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال تبني نظرة شاملة للقضايا وإدراك مدى الترابط بينها[1].

فالدراسات الحديثة لم تعد تفصل بين الأمور الأمنية والشؤون الاقتصادية والمشاكل الدولية فالتهديدات الأمنية لا تشمل التهديدات العسكرية فقط وإنما ظواهر أو تهديدات أخرى منها التهديدات الاقتصادية ولذلك تتحد دول المنظمات والتكتلات الإقليمية لحل المشاكل التي يمكن أن تتطور إلى حروب وصراعات وذلك باستخدام طرق وقائية غير عسكرية تتضح نجاعتها في احتواء الأزمة وذلك بالعمل الجماعي الذي ينعكس عن عمل وجهود التكتلات الإقليمية.

ومن خلال التكتلات الاقتصادية يمكن تجاوز المشكلة الأمنية لدى دول كثيرة، فهناك علاقة بين الأمن، الإنفاق العسكري والتنمية فكلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمنا وأدنى تنمية والعكس صحيح[2].

كما أن التكتلات توفر إطارا للحوار والثقة بين الأعضاء وتقلص الشك وتزيد من ارتباطات دول التكتل أو الإقليم وتوافق مصالحها. فالدول تتقاسم كثيرا من الشؤون والاهتمامات منها الأمنية فكثيرا من المسائل الهامة مثل: التنمية الاقتصادية والتجارة هي مسائل معقدة لدولة بمفردها حيث

[1] أحمد الراشدي، ناصيف حتي، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1999، ص.291.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص. 46.

يصعب عليها العثور على حلول لمعالجة هذه المسائل وبالتالي يكون من المنطقي أن تبحث عن استراتيجيات إقليمية للتعاون مع هذه القضايا فالدول تدخل في اتفاقيات تجارية واقتصادية في أغلب الأحيان لأسباب سياسية وهذا ما يحسن الأمن ومواضيع المفاوضات والمساومات الدولية.

وتبرز أهمية التكتلات الاقتصادية أيضا في التهديدات الخارجية التي هي حافز قوي نحو التوجه للتكامل بدل التنافر، ونؤكد قولنا بالتجربة الأوروبية وكذلك رابطة دول جنوب شرق آسيا التي تأسست لمواجهة التهديد الشيوعي وبانتهاء التهديدات اتجهت هذه التكتلات نحو دعم التعاون والمضي في مجالات أخرى مثلما هو الحال عليه بالنسبة للدول الأوروبية حيث توصلت لبناء اتحاد يعكس كل مصالح الوحدات السياسية الأوروبية وفتح المجال أمام هذه الأخيرة للتركيز على قدراتها ومواردها لرفاهية كل الإقليم ،لأن أوروبا فهمت أن التطور الاقتصادي والرخاء يؤدي للسلام بين الأمم ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق التعاون والتنسيق.[1]

ومن جهة أخرى تشكل التكتلات الاقتصادية تهديدا مباشرا لكل دولة تضر بمصالحها، فقد أسهمت في تغيير سياسات بعض الدول عن طريق الضغوطات التي تمارسها أو تدعيم الانقلابات خاصة في إفريقيا، لأن البعض منها طبيعة هدفه الرئيسي هو تعظيم الربح. وهي من أجل ذلك تساهم في ممارسة الضغوطات على سلطات الدول من أجل تسيير شؤونها وتحريك نشاطها الاقتصادي، وهي تشكل على المستوى السياسي حسب البعض خطرا على السيادة الوطنية للدول وتهديد دائم لها وقد تتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول خاصة منها النامية والضعيفة ومنها الإفريقية حيث تتدخل في توجيه السلطة السياسية والتحكم في القرار السياسي في هذه الدول.

وكما نعلم أن المواقف السياسية مرتبطة ارتباط تام بالمصالح الاقتصادية وعليه نلاحظ أن بعض المجموعات الاقتصادية الدولية تتحول إلى مجموعة سياسية مؤثرة في السياسة العالمية مثل مجموعة "البريكس" الممثلة في (الصين، روسيا، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) وبالأخص الصين وروسيا

[1] جوزيف ناي، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، السعودية، مكتبة العبيكان، 2002، ص.132.

الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن طريق استخدامهما حق النقد (الفيتو) للعمل دون تمرير أي قرار في الأمم المتحدة يتعارض مع مصالح المجموعة. وهذا ما لاحظناه في السياسة التي اتبعتها دول مجموعة البريكس (BRICS)الاقتصادية في المحافل الدولية (مجلس الأمن والجمعية العمومية) منذ بداية الأزمة السورية عام 2011، حيث مارست حق النقد (الفيتو) أكثر من مرة في نفس القضية الدولية (الأزمة السورية)، وذلك لما تمثله سورية من مكانة جغرافية وسياسية واقتصادية ودولية إذ بدأت ظاهرة جديدة على المسرح الدولي وهي ممارسة المعارضة للمشاريع الأمريكية وإن دلت على شيء فإنما تدل على سعي التكتلات والمجموعات الاقتصادية ومنها " البريكس" على تغيير النظام الدولي.[1]

وإن دول "البريكس" لو لم تكن مجتمعة في منظمة واحدة لما استطاعت التأثير في السياسة العالمية منفردة، وظهر موقفها الرافض في المسألة الليبية حيث امتنعت الدول المؤسسة في "البريكس" عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي كان يقضي بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا وهذا دليل على رغبة التكتلات القوية في التأثير في النظام الدولي والعلاقات الدولية والرغبة في التغيير بتقاسم المصالح والإدارة المشتركة.

هذا ويمكن تلخيص أهم المواقف التي يجتمع عليها تكتل "البريكس" كمثال عن باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى في الساحة الدولية في التالي[2]:

- رفض تكتل "البريكس" التدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري.

- رفض دول "البريكس" التدخل العسكري في الأزمة الإيرانية (أزمة الملف النووي الإيراني).

---

[1] خالد المصري، مناف محمد علوش، " دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي البريكس نموذجا"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد38، العدد3 ،2016 ، ص.455.

[2] المرجع نفسه، ص.456.

- السعي لخلق عالم متعدد الأقطاب.

- معارضة بناء المستوطنات الإسرائيلية واعتباره مخالف للقانون الدولي.

هذا وتتفق تكتلات اقتصادية أخرى مع هذه السياسة ومنها تكتل " الآسيان" الذي يشارك في دعم سياسة السلم العالمي ونبذ التدخلات العسكرية الخارجية وكذلك تقدم هذه التكتلات مساعدات مالية وقروض غير مجحفة للدول الأكثر فقرا في العالم وهو ما يعكس الجانب الإيجابي للعلاقات الدولية.

كما تحاول بعض التكتلات التأثير في رسم خريطة العلاقات الدولية ومحاولة فرض أجندتها ومكانة لها في الساحة الدولية مثل الاتحاد الأوروبي ودوره في التهدئة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في الملف النووي الإيراني، وذلك لإيجاد مكانة لها في عالم أصبح يعج بتكتلات اقتصادية عديدة وقوى صاعدة مثل دول مجموعة " البريكس" حيث تزاحم تكتلات أقوى وأكبر في مجال النفوذ العالمي وحصول ذلك معناه شكل جديد من أشكال العلاقات الدولية التي تكون بقواعدها الأساسية مبنية على تكافؤ وتعادل القوة بين أصحاب النفوذ في الصراع الدولي. وهذا ما يتمناه المجتمع العالمي لأنه سيمنع قوة منفردة من أن تتحكم بالأوضاع وبطريقة عبثية مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انفرادها بالمسرح السياسي الدولي منذ تسعينات القرن الماضي[1].

وبالعودة إلى الحديث عن الاتحاد الأوروبي فقد شكلت السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي نقطة تحول جديدة في السياسات الأوروبية، كونها أظهرت اتفاقا أوروبيا شاملا حول أهمية اعتماد سياسة اقتصادية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي مع دول العالم[2].

[1] المرجع السابق، ص.458.

[2] علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2005، ص.263.

وتمكنت دول الاتحاد الأوروبي من استعادة دورها السياسي والاقتصادي على الصعيد الإقليمي والدولي حيث استطاعت الدبلوماسية الأوروبية من وراء سياستها الاقتصادية الموحدة مواجهة التحديات الإقليمية والدولية واستطاعت الحد من انعكاساتها السلبية.

وفي الواقع فإن التفوق والسيطرة هي نزعة أصيلة منذ الأزل للعالم، فالعلاقات الدولية وإن كانت قديما يغلب عليها الحروب المباشرة ، فإنها مؤخرا تغلب أسلوب التغلغل الاقتصادي تحت شعار التعاون فالرغبة كامنة والقدرة متوافرة، فقد غلب على الاقتصاد العالمي طابع الانفتاح والعولمة، حيث ترى الاقتصاديات المتقدمة أن السيطرة على أكبر حصة من السوق العالمي يحقق لها مبتغاها في بسط نفوذها وسيطرتها مما أدى إلى اشتداد الصراع فيما بينها وعليه تغيرت نظرة الدول المتقدمة للدول النامية وأصبح كل قطب يبحث عن سياسة تعاونية إقليمية جديدة توسع نطاق نفوذه[1].

واتخذت وسيلة جديدة ، وشكلا من أشكال استمرارية التواجد وفرض النفوذ والسيطرة و ذلك من خلال[2]:

* استبدال البوارج العسكرية الحربية بقلاع اقتصادية تجارية فائقة التفوق.

* استبدال التهديد والوعيد والرعب الحربي ، بمداخل تجارية تعتمد على الهدوء وعلى الإقناع بالعقلانية المصلحية والموضوعية النفعية.

وعموما يمكن القول أن التكتلات تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من الدول المشكلة لهذه التجمعات، وحجم مبادلاتها التجارية

[1]سعد الله عمار، " معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوروبية"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 17، العدد2 ،2016، ص.92.

[2]محسن خيضري ، مرجع سابق ، ص.30.

ومغزى تأسيسها إحدى صيغ التكامل الإقليمي، وما يترتب عنه في العلاقات الدولية ومجمل التجارة العالمية[1].

وعلية فإن التكتلات الاقتصادية ظهرت لإحداث توافق بين تيارات متعارضة ، وقوى متحفزة متربصة، وأخرى تعمل لاستغلال القدرات والإمكانيات المتوافرة وتحويلها لقوة إنتاج تكون ثماره للجميع، وبالتالي خلق أداة لامتصاص التدهور الناجم عن تهميش الكيانات الصغيرة لصالح الكيانات الضخمة.

والتكتل الإقليمي أصبح ضرورة أمنية للدول حيث لم يعد هناك أمل لدولة بتحقيق أهدافها الإنسانية داخل أراضيها، أي تنمية الموارد المادية والمعنوية وتحسين شروط حياة الأفراد والجماعات، من خلال الاعتماد على مواردها الخاصة وحدها واستثمارها حتى لو حصل ذلك بأفضل السبل.

كما لم يعد يكفي لبلد أن يراهن على امتلاك موارد كبيرة حتى يضمن تقدمه ونموه، بل ربما أصبحت هذه الموارد في بيئة مضطربة وغير مستقرة سببا في احتلاله وخرابه والمثال على ذلك العراق.

وإن قصور أجهزة الدول في مواجهة التحديات الداخلية ناهيك عن التحديات الدولية، دفعتها للمشاركة الايجابية في بناء أطر فعالة وناجعة للتعاون الإقليمي، وذلك عبر منظمات تساهم في تحسين فرص التنمية داخل دول الإقليم، وقادرة على التأثير وضمان الانسجام والحفاظ على الأمن والدفاع عن المصالح الوطنية للدول[2].

وتعطي التكتلات وزنا وثقلا اقتصاديا وسياسيا للدول التي تنتمي إليها وتستغل طاقاتها البشرية وثرواتها لبناء تجارتها واقتصادها ويسود السلم والتعاون في علاقاتها، وهو ما ينعكس على الدول الأوروبية عكس المنطقة العربية التي تمتلك من الخيرات ما تحلم به غيرها، إلا أنها لم تحسن تدبيرها وبدل تعزيز التعاون والعمل العربي المشترك يغلب على العلاقات العربية القطيعة ومجرد اتفاقيات ممضية

[1] عابد شريط، " الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين"، مرجع سابق، ص.31.

[2] أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص.06.

على الورق. فعند الحديث عن التكتل نجد الدول العربية قد عرفت هذه التجربة قبل الدول الأوروبية ب 12 عاما قبلها من خلال تأسيس جامعة الدول العربية، والنتيجة أن أوروبا تنعم بكل أشكال الوحدة والرخاء الاقتصادي بينما الدول العربية تعرف معظمها مشاكل اقتصادية وحروب، وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لأبرز التكتلات الاقتصادية عبر العالم

إذا كانت العلاقات الدولية قد شهدت تطورات وظواهر متعددة فإن هناك ظاهرة واضحة فرضت وجودها على الساحة الدولية، ألا وهي تنامي تأسيس التكتلات الاقتصادية وقد تحقق ذلك في جميع مناطق العالم، وسنقف بإيجاز عند أهمها في كل من إفريقيا وآسيا، والأمريكتين على النحو التالي:

المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية في إفريقيا

تشهد القارة الإفريقية حركة نشطة واتجاها متزايدا نحو إنشاء تكتلات اقتصادية، أو تفعيل القائم بينها لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الاقتصادية الدولية ومن أهم هذه التكتلات الاقتصادية: **السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا) COMESA**

الفرع الأول: تعريف ونشأة الكوميسا

أولا/ تعريف الكوميسا: تعد الكوميساCOMESA أهم وأحدث محاولات التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية.وتترجم كلمة الكوميسا على أنها السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا The commonMarket of East and Southern of Africa وهي الحروف الأولى

لكلمات الترجمة الانجليزية وتم تداول المصطلح عربيا على أنه " الكوميسا" لسهولة التداول بين المختصين و أجهزة الإعلام[1].

وتعتبر "الكوميسا" أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا، حيث تجمع مجموعة من الدول ذات السيادة تحاول تشجيع التكامل فيما بينها من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ومواجهة تحديات العولمة بمختلف أنواعها وتغطي الكوميسا مساحة جغرافية واسعة تكاد تعادل 41% من مساحة القارة الإفريقية ضف إلى ذلك أنها تضم نصف سكان القارة تقريبا (حوالي 380 مليون نسمة)[2].

وهي أكبر التجمعات الاقتصادية في إفريقيا بضمها (20) دولة متجاورة جغرافيا تمتد من شمال القارة إلى شرق وجنوبها حيث نلمس بعضا من تشابه ظروف الدول الأعضاء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[3].

وهذه الدول هي: أنغولا، بورندي، جزر القمر، الكونغو، إريتيريا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، مرويشيوس، موزمبيق، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، زيمبابوي، زامبيا، أوغندا، سوازيلاند، أثيوبيا، مصر.

ومن الناحية الاقتصادية فيمكن تعريف الكوميسا بأنها تكتل اقتصادي إفريقي يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي.وتهدف لإقامة سوق إفريقية بين دول شرق وجنوب القارة السمراء، حيث يتميز الإقليم بعوامل إيجابية وميزة إستراتيجية هامة تجعل منه تكتل اقتصادي يواجه المطامع الخارجية التي تتكالب عليه والعمل على تدعيم العمل الإفريقي المشترك.

[1]عبد المطلب عبد الحميد، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأوروبي،القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004، ص.12.

[2]عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص.232.

[3]صلاح الدين حسن السيسي، البورصات والأسواق المالية، دور المنظمات والتكتلات الدولية والأهلية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2014، ص.109.

ثانيا/ نشأة الكوميسا: ترجع نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الإفريقي مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي للتعاون فيما بينها، ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ الدفع بالتكامل نحو الأمام فوقعت المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرق إفريقيا في 21 ديسمبر1981 ودخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر1982.وبعدها اتفقت الدول الأعضاء على تحويلها إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في سنة1993 ودخلت حيز التنفيذ في08 ديسمبر1994، وقد تحولت إلى منطقة التجارة الحرة منذ أكتوب2000[1].

وفي إطار البرنامج الزمني للصعود على درجة سلم التكامل الاقتصادي لتجمع الكوميسا فإنه يمكن القول أن البرنامج تضمن تحقيق الدرجات التكاملية خلال الفترة2004-2028 كالتالي[2]:

- إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول ديسمبر2004 بحيث تنتهي أجهزة التكامل المنوط بها تنفيذا لأحكام معاهدة الكوميسا من إعداد تعريفة جمركية موحدة تم تطبيقها على الواردات من الدول غير الأعضاء وتتراوح التعريفة بين 5 % ، 10% ، 30 %.

- إنشاء الاتحاد النقدي بحلول2025 ويتم بموجبه إصدار عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي موحد والتنسيق الكامل بين السياسات النقدية للدول الأعضاء.

- الانضمام للاتحاد الإفريقي بحلول2028 وبذلك يتم إنشاء السوق الإفريقية المشتركة التي تضم كل دول القارة الإفريقية.

في هذه الحالة فإن دول القارة الإفريقية تلتزم بالاتفاق على عملة إفريقية موحدة وبنك مركزي إفريقي واحد يشرف على صنع السياسة النقدية على كامل التراب الإفريقي.

[1] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص ص.232-233.

[2] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، القاهرة ، جامعة حلوان، ط4، 2003 ، ص.393.

والملاحظ على دول الكوميسا أنها تتباين فيما بينها من حيث الانتماءات الثقافية والحضارية حيث تضم مجموعة الدول العربية ومنها السودان ومصر وجزر القمر، ومجموعة الدول الأنجلوفونية التي تمثل الثقل السكاني الرئيسي لدول الكوميسا، ومجموعة الدول الفرانكفونية.كما يتضح التباين أيضا في درجات النمو ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي فمثلا: يتراوح الناتج الوطني الإجمالي للدول المتوسطة النمو في المجموعة حوالي عشر مليارات دولار ، في حين ينخفض في الدول الأقل نموا إلى 1.9 مليار دولار.[1]

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ الكوميسا

قد قامت الكوميسا على مجموعة من الأهداف والمبادئ منها:

أولا/ الأهداف:

• تشجيع التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، واتخاذ سياسات اقتصادية واسعة النطاق وبرامج من شأنها رفع مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء مع توثيق العلاقات فيما بينها[2].

• التعاون في إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي والمحلي بما في ذلك التشجيع المشترك للبحث والتعامل مع العلوم والتكنولوجيا الدافعة لعملية التنمية فمن المعروف أن حالة التردي التي وصلت إليها اقتصاديات الدول الإفريقية بصفة عامة ترجع أساسا إلى انعدام القدرة على توظيف الموارد والإمكانات المتاحة لتلك الدول بالأساليب العلمية الحديثة، وفي هذا السياق أشارت اتفاقية

[1]سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1،2001، ص ص.23-24.

[2]صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص. 111.

الكوميسا إلى ضرورة إتباع الدول الأعضاء لسياسات شاملة ومتوافقة تعمل على جذب استثمارات القطاع الخاص إلى السوق المشتركة[1].

• تحسين هياكل الإنتاج والتصنيع لإيجاد نوع من السلع والخدمات ذات جودة عالية تكون لها القدرة على المنافسة في السوق المشتركة[2].

•التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول العالم وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية وذلك حتى لا تبقى هذه الدول بمعزل عن العالم الخارجي[3].

• التوسع في النشاط الزراعي و تفعيل وزيادة التعاون في مجال الأبحاث الزراعية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المنطقة ووضع آليات التعاون في تصدير السلع الزراعية، وزيادة معدلات التنمية الريفية.

• الحد من نهب ثروات إفريقيا من قبل الدول الرأسمالية[4].

• تقوية موقف الدول الإفريقية إزاء المشاكل والقضايا العالمية[5].

ثانيا/ المبادئ:

• حرية حركة رأس المال وتطبيق قانون الاستثمار المشترك بغرض خلق مناخ ملائم لجلب الاستثمار المحلي والأجنبي[6].

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص. 111.

[2]عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص .237.

[3] مرجع نفسه، ص237.

[4]عبد القيوم عبد الحليم الحسن، ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا تحت شعار " العقول الفاعلة في مواجهة التحديات في إفريقيا"، الخرطوم، 2004/03/03، ص.61.

[5] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6]عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص.236.

- تشجيع ومساندة النظم الديمقراطية

- تحرير حركة الأفراد ووضع الترتيبات المشتركة بين الدول الأعضاء[1].

- صيانة السلام الإقليمي والاستقرار ويستند هذا المبدأ إلى رؤية مفادها أن التعاون بين الدول المنظمة في مجالات الاقتصادية يعد وسيلة وقائية من الاعتداءات التي يمكن أن تثور في أي وقت، ويرتكز هذا المبدأ على ثلاثة عناصر، هي التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة، وتشجيع الحفاظ على البيئة[2].

الفرع الثالث: بعض الملامح الاقتصادية لدول الكوميسا

سنحاول توضيح بعضا من الملامح الاقتصادية لدول الكوميسا فيما يلي:

- **الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد:** تتباين دول الكوميسا فيما بينها من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي ومن خلال الجدول (04) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في مجموع دول الكوميسا وصلت قيمته 161,8 مليار دولار لسنة 1999 بعد أن كان حوالي 72.3 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة 94-95 وقد وصل عام 2000 إلى 165 مليار دولار ويرجع هذا الارتفاع إلى مجموعة من الأسباب كزيادة صادرات الكوميسا من المواد الخام وزيادة أسعارها نتيجة التقدم الصناعي الذي شهدته الدول المتقدمة وزيادة الطلب عليها.

[1] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق، ص.112-113

[2] المرجع السابق، ص.113.

الجدول (04) :الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا (1999) مليار دولار

البيان	الناتج المحلي الإجمالي	متوسط دخل الفرد
أنجولا	8.5	338
بورندي	0.7	116
جزر القمر	0.2	345
الكونغو الديمقراطية	2.3	44
جيبوتي	0.5	1107
مصر	89.1	1304
إريتيريا	0.7	169
إثيوبيا	6.3	98
كينيا	11,6	382
مدغشقر	3,7	239
مالاوي	2	192
موريشيوس	4	3392
ناميبيا	3,1	2646
روندا	2,0	276
سيشل	0,5	6303
السودان	10,1	288

سوازيلاند	1,2	1652
أوغندا	6,3	270
زامبيا	3,3	344
زيمبابوي	5,7	502
الإجمالي	161,08	448

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

نستنتج من خلال الجدول أن هناك دولا يصل فيها الناتج المحلي الإجمالي إلى المليار دولار مثل جيبوتي وسيشل وغيرها، وهناك بعض الدول يتراوح فيها حجم الناتج المحلي بين 8,5 مليار دولار حتى 10 مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى طبيعة اقتصاديات الكوميسا التي تتميز بصغر الحجم.

أما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد وانطلاقا من الجدول (04) نلاحظ بأن هناك تباين كبير حيث بلغ في إثيوبيا98 دولار وإريتريا 169 دولار وهذا يدل على أن هناك مجموعة من دول "الكوميسا "تحت خط الفقر وهي تشكل 45% من دول الكوميسا باستثناء السيشل التي بها دخل فرد مرتفع وذلك راجع لانخفاض عدد سكانها.

- **التجارة البينية والخارجية لدول "الكوميسا"**:

أ/ **حجم التجارة البينية بين دول "الكوميسا"**: تعتبر التجارة البينية بين دول أعضاء الكوميسا من أهم المؤشرات الأساسية لفعالية التكتل الاقتصادي، ومن خلال الجدول (5) نلاحظ أن إجمالي التجارة البينية قد انخفض من 2,736 مليون دولار سنة 1997 ليصل إلى 2,356 مليون دولار سنة 1999 وسجل هذا الانخفاض في نسبة وقيمة التجارة البينية بالرغم من تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود على التجارة الدولية، إلا أنها عاودت الارتفاع في الفترة ما بين 2000 و2002 لتصل إلى 3,981 مليون دولار سنة 2002.

ونلاحظ أيضا أن من بين الدول التي تقوم لها أعلى معدلات التجارة البينية نجد كينيا ب936,33 مليون دولار وأوغندا ب381,37 مليون دولار...وغيرها هذا ما يؤكد على أهمية هذه الدول في نمو حجم التجارة البينية تجسيدا لآلية التكامل الاقتصادي وبالرغم من إمكانيات الكوميسا إلا أنه يمكن القول أن حجم التجارة البينية لا يزال بعيدا عن الهدف المنشود حيث لا يتعدى نسبة 8% وهذا يعود لتشابه الإنتاج وهشاشة اقتصاد دول الكوميسا.

الجدول (5): حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا (19997-2002) مليون دولار

الدول الأعضاء	1997	1998	1999	2000	2001	2002
أنجولا	56.76	64.65	57.15	70.04	98.19	197.68
بورندي	26.21	28.22	23.29	24.93	58.73	32.59
جيبوتي	71.03	73.86	64.20	77.52	83.29	88.27
مصر	175.41	156.23	179.08	237.88	304.85	620.35
إريتيريا	2.69	8.81	4.60	7.99	1.67	5.19
أثيوبيا	111.88	108.05	102.05	102.80	115.58	119.29
كينيا	697.18	657.74	612.23	673.10	792.54	936.93
جزر القمر	5.60	5.23	4.02	5.13	3.71	3.38
مدغشقر	56.62	51.94	68.75	82.52	39.73	48.05
موريشيوس	129.67	149.80	140.28	155.57	186.49	189.32
مالاوي	154.27	122.64	131.87	94.42	136.98	114.68

ناميبيا	65.11	156.62	58.87	75.29	98.71	200.31
رواندا	129.36	88.55	80.03	63.72	172.20	30.68
سيشل	15.00	12.68	16.17	14.92	15.22	27.57
السودان	13.72	29.72	12.06	154.42	152.49	170.90
سوازيلاند	33.76	36.51	33.98	71.61	51.87	102.58
أوغندا	363..78	334.34	222.22	229.72	393.79	381.37
زامبيا	174.00	272.46	188.65	240.29	227.08	211.46
الكونغو الديمقراطية	105.88	113.25	98.98	140.98	112.77	71.44
زيمبابوي	340.76	326.80	258.44	255.66	153.18	365.21
الإجمالي	**2.728**	**2.798**	**2.356**	**2.778**	**3.199**	**3.917**

المصدر: حميد عبد الرحمان حسن، إفريقيا والعولمة، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، أفريل 2002، الدار المصرية الإفريقية، القاهرة،2004، ص. 440.

ب/ التجارة الدولية مع العالم الخارجي: نلاحظ في الجدول (06) أن إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي بلغ 49,593 مليون دولار لسنة 1997 ثم ارتفع ليصل إلى مبلغ 56,235 مليون دولار سنة 2000، ويعود للانخفاض ليصل إلى 49,074 مليون دولار سنة 2002 وكانت كل من أوغندا وسيشل وملاوي ومدغشقر من أكبر الدول في التعامل مع العالم الخارجي.

وتشكل دول الكوميسا 5% من إجمالي التجارة الدولية وهي نسبة ضعيفة في تجارة العالم وهذا راجع لأن علاقات الكوميسا مع العالم الخارجي (استيراد وتصدير) تتركز على الدول المتقدمة التي تتحكم في الاقتصاد العالمي ولها القدرة على التأثير في الدول النامية التي هي في تبعية اقتصادية لها.

وعليه نستخلص أن الهياكل الاقتصادية لدول الكوميسا تتسم بالضعف والتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

الجدول (06): إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي (1997-2002) مليون دولار

الدول الأعضاء	1997	1998	1999	2000	2001	2002
أنجولا	6,497,24	4,935,35	6,222,85	11,075,68	10,282,91	-
بورندي	173,24	260,83	168,03	216,96	166,49	101,73
جيبوتي	261,97	269,13	225,80	192,48	-	-
مصر	16,980,98	19,545,49	19,387,84	18,546,98	15,356,85	21,973,90
إريتيريا	383,16	344,54	364,83	-	-	-
أثيوبيا	1,558,53	1,912,81	1,744,21	1,641,69	2,110,70	1,910,61
كينيا	5,097,23	5,108,18	4,268,58	4,503,28	4,727,43	4,378,15
جزر القمر	55,65	46,08	35,51	37,52	39,12	43,10
مدغشقر	873,42	929,65	1,173,32	1,574,53	881,37	615,98
موريشيوس	3,552,19	3,748,84	3,364,30	3,585,71	3,551,90	3,695,93
مالاوي	1,174,13	988,84	919,80	816,81	928,09	985,94
ناميبيا	2,201,62	3,428,38	2,361,91	2,597,44	2,756,49	2,370,16
رواندا	291,86	289,88	222,20	137,111	142,28	96,93
سيشل	438,35	492,43	563,57	445,18	585,12	619,02
السودان	177,65	309,33	206,38	2,548,55	3,213,25	3,279,72
سوازيلاند	1,979,64	1,972,62	1,661,00	1,800,36	1,548,59	1,897,60
أوغندا	1,075,09	1,972,62	1,661,00	1,800,36	1,548,59	1,897,60
زامبيا	1,871,73	1,786,31	1,898,72	1,760,51	2,585,99	1,948,09
الكونغو الديمقراطية	742,12	808,75	761,02	629,02	-	-
زيمبابوي	4,213,78	3,813,48	3,738,59	3,308,23	2,704,33	4,122,37
الإجمالي	49,599	51,965	50,253	56,235	52,510	49,074

المصدر: حمدي عبد الرحمان حسن، المرجع السابق، ص. 441.

وبعد عرض بعض من ملامح الاقتصاد لدول الكوميسا نستنتج أنها تتميز بخصائص أهمها[1]:

- انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية في معظم دول الكوميسا.

- إن أغلب دول هذه المجموعة هي من الدول الأكثر فقرا في العالم.

- تعتمد معظم دول التكتل على سياسة المحصول الواحد والتشابه في الإنتاج مثل: الفول السوداني، والكاكاو والبن.

- ارتفاع حجم المديونية الخارجية.

الفرع الرابع: المعوقات التي تواجه الكوميسا

تواجه الكوميسا في مسيرتها التكاملية مجموعة من العقبات والمعوقات التي تؤثر على أداء التجمع وتحقيق الأهداف المبتغاة ومن هذه المعوقات ما هو سياسي مثل النزاعات السياسية فالإقليم يتميز بالصراعات السياسية سواء الحروب الأهلية داخل بعض الدول مثل: الكونغو، أو النزاعات الحدودية مثل: النزاع في البحيرات العظمى بين رواندا وبورندي. كذلك من بين الأسباب التي تقف كعائق هو عدم وجود آلية إقليمية على مستوى التجمع لفض المنازعات، دون أن ننسى النفوذ الأجنبي الذي يتدخل تحت مسمى الدول المانحة أو الصديقة مثل التدخل في جنوب السودان ودارفور زد على ذلك التنافس الأمريكي الفرنسي الذي يؤثر سلبا على الاستقرار في المنطقة[2].

دون أن ننسى ضعف وعدم ترسيخ مؤسسات سياسية تستطيع التعامل مع التكتل بنجاح ودفعه نحو الأمام بمنأى عن الصراعات الداخلية وصراع المجموعات المتنافسة من أجل مصالحها المشتركة.

[1] رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص. 209.

[2] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص ص. 248-249

ومن العوائق الأخرى نجد العراقيل الاقتصادية التي تحد من تطور مسيرة التكتل وأهمها[1]:

– صعوبات النقل حيث يعد أهم المشاكل التي تواجه تكتل الكوميسا سواء نقل السلع أو الأفراد، حيث يلاحظ عدم وجود خطوط مباشرة للنقل بمختلف أنواعه، البري والجوي والبحري بين معظم دول السوق دون أن ننسى كبر مساحة دول الكوميسا وسوء الأحوال السياسية بين دول المنطقة.

– مشكل العمالة فالموارد البشرية هي الأساس لثروة الأمم فهي تتميز بضعف التكوين والتدريب وقلة الخبرة.

– مناخ الاستثمار في دول الكوميسا غير جاذب للاستثمار الأجنبي ومن أسبابه العمالة غير المدربة، التكلفة الإدارية، صعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، قصور الدعاية والإعلان، وغياب الدراسات الاقتصادية والتسويقية.

– تفتقر هذه الدول إلى قواعد ونظم المعلومات التسويقية مما يصيب القطاع الخاص بالإحباط الشديد وعدم القدرة على اتخاذ القرارات التسويقية والاستثمارية السليمة[2].

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية في آسيا

نجحت الدول الآسيوية في نمو وتطوير اقتصادياتها، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات اقتصادية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان) .

[1] المرجع السابق، ص ص.250-251.

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص.310.

الفرع الأول: نشأة الآسيان(Association of South east Asian Nations (ASEAN

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا عام 1967 بمدينة بانكوك عاصمة تايلاند وكانت نوعا ما تقترب من الحلف السياسي لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام، كمبوديا، لاوس وبورما، لذلك كان التركيز في البداية على التنسيق السياسي وكانت المبادرة من خمس دول هي: ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة، تايلاند، والفلبين.

وتعتبر ماليزيا من المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، في ميدان توحيد سياسات وطنية لحماية الصناعات الناشئة، بالخصوص بعد الأضرار التي لحقت بها جراء الحماية من طرف الدول المتقدمة تجاه صادرات تلك الدول[1].وارتبط نشوء الآسيان بمجموعة متغيرات إقليمية وعالمية شهدتها المنطقة، كان أبرزها ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى وبداية ظهور دول جنوب شرق آسيا كقوة اقتصادية متنامية تسعى لإيجاد دور لها على الساحة العالمية ومنافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل: الاتحاد الأوروبي.[2]

كذلك اندثار الصراع الإيديولوجي الأمريكي السوفيتي وما نجم عنه من نهاية للحرب الباردة وبداية التحول بشكل فعلي من المنافسة العسكرية والسياسية التي ميزت العالم طيلة فترة 1945 إلى نهاية 1989 وما ميزها من سيادة الصراع إلى مرحلة أخرى ميزتها الحرب الاقتصادية بحيث ظهرت وتنامت التكتلات الاقتصادية الكبرى على غرار منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيكي" الآبيك"...الخ

بالإضافة لذلك زيادة الدول المقتنعة بنظريات الاقتصاد الحر في أواخر الثمانينات واعتناقها لآلياته، وما خلفه هذا التوجه من زيادة تنامي التكتلات الاقتصادية.[3]

---

[1]عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص ص.253-254.

[2]صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص.100.

[3]اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص ص.39-40.

وفي عام 1992 تم التوقيع على إعلان سنغافورة لإنشاء منطقة التجارة الحرة لدول الآسيان بهدف إزالة جميع الحواجز الجمركية تدريجيا.

وتمثل رابطة الآسيان أهم التجمعات الاقتصادية في القارة الآسياوية وتضم في عضويتها غالبية الدول الواقعة في جنوب آسيا والتي يقع في مقدمتها: ماليزيا، باكستان،سنغافورة، نيوزيلندا، إندونيسيا، فيتنام، سلطنة بروناي، لاوس، كمبوديا، مينمار، تايلاند، الفلبين.وفي قمة الآسيان المنعقدة بنوفمبر 2002 بنيوزيلندا تم الموافقة على انضمام الصين إلى الآسيان[1].

وكان نموها نموذجا خاصا للنمو الرأسمالي يختلف عن النماذج الرأسمالية والاشتراكية التقليدية، ويدور محور هذا النموذج حول المزج بين الدور التخطيطي القوي للدولة، والمبادرة الفردية للقطاع الخاص الرأسمالي، فالدولة لها دور محوري في عملية التخطيط العام من خلال تحديد أهداف التنمية وقطاعات الإنتاج المطلوب التركيز عليها ولكنها لا تملك وسائل الإنتاج. وفي تطبيق نموذجها ركزت دول الآسيان على تعبئة الموارد الذاتية، ودفع القطاع الرأسمالي إلى تطوير تكنولوجيا محلية مع الاستفادة من التكنولوجيا العالمية فهي لم تسمح للقطاع الرأسمالي الخاص بأن يتولى بيع المنتجات الغربية، ولكنها أجبرته على تطوير التكنولوجيا الخاصة به وإنتاجه بما يوافق السوق المحلية[2].

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ الآسيان

تأسست الآسيان على جملة من الأهداف والمبادئ سنوجزها كالتالي:

أولا/ الأهداف: كان تأسيسها لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

– تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ.

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص. 321.
[2] محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص.239.

- تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا.

وهناك أهداف أخرى منها:[1]

- تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال مبدأ العدالة ودور القانون في العلاقات الدولية والالتزام بمبادئ منظمة الأمم المتحدة.

- النهوض بمستوى البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.

- تبادل المساعدات في مجالات التدريب والبحوث التعليمية والمهنية والفنية والإدارية.

- تحقيق مشاركة أكثر فعالية في الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية والمنتجات الصناعية، وتحسين سبل النقل ورفع مستوى المعيشة.

ثانيا/ مبادئ الآسيان: قامت رابطة الآسيان على مبادئ منها[2]:

- حل المنازعات حلا سلميا وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بين دول الرابطة.

- احترام استقلال كل دولة عضو وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

- توفير الأمن الإقليمي للرابطة والذي قوامه ضرورة التعاون العسكري لحماية أية دولة تتعرض للتهديد الخارجي.

- عدم الاستعانة بقوات عسكرية خارجية في حالة حدوث صراعات في المنطقة.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص. 102.
[2] المرجع نفسه، ص. 101.

الفرع الثالث: المعايير التي اعتمدتها الآسيان:

إن دول رابطة الآسيان كانت تنتمي في وقت سابق إلى دول العالم الثالث واستطاعت بفضل حسن التدبير واتخاذ آليات فعالة أن تتوصل إلى احتلال مراتب جد هامة في الخريطة الاقتصادية للعالم وكان ذلك باعتمادها على مجموعة معايير منها:[1]

* **المعيار الأول** :حاجز التقانة العالمية، حيث راهنت من البداية على ربح معركة التقانة والتخلي على الطابع التقليدي الذي ميز قطاعاتها الاقتصادية وهو ما تحقق في مدة زمنية وجيزة، وتجسد في بلوغ عدد براءات الاختراع المحلية العدد نفسه مع براءات الاختراع المستوردة، فقد أدركت هذه الدول أن أهم عائق يحد من تطورها ويبقيها مرتبطة بالخارج هو مجال التقانة والتكنولوجيا. لأن الغرب يقبل ببيع التكنولوجيا ولكنه لا يسمح من أن تتحول شعوب أخرى لإنتاجها وتسويقها لأن في ذلك خطرا على مصالحه.

* **المعيار الثاني**: التحول في الهيكل الصناعي من خلال إعادة النظر في الإنتاج الصناعي والانتقال أولا من صناعات خفيفة إلى صناعات وسيطة ثم صناعة ثقيلة وهذا من أجل إحداث تغيير جذري في النسيج الصناعي وجعله أكثر ملائمة مع الصناعات الحديثة.

* **المعيار الثالث**: حرصها على التوزيع العادل للثروات على الصعيد الاجتماعي حيث لا تقتصر ثمار النمو على فئة معينة تحتكر الثروة، بل جرى على إقرار عدالة اجتماعية زادت من حرص الآسيويين على تحقيق كبرى النتائج.

* **المعيار الرابع**: الاستثمار في الموارد البشرية من خلال الاعتناء بالإنسان الآسيوي وتطوير معارفه والرفع من قدرته الإنتاجية، وجعله أكثر إصرارا على بناء المستقبل والدخول في المنافسة العالمية الاقتصادية من دون عقد.

[1] اسماعيل معراف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 39،42

الفرع الرابع: أهمية تكتل الآسيان

تتميز عن اقتصاديات الدول النامية بسبب مؤشراتها الاقتصادية الجيدة نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الآسيان وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية كالتالي:

- ارتفاع معدلات نمو رأس المال المادي والبشري.

- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة.

- انخفاض معدلات الفقر.

- زيادة نسبة الادخار المحلية والاستثمارية.

- النمو السريع في المنتجات الزراعية.

وعليه فإن أهمية الآسيان تتضح كما يلي[1]:

- تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينات من القرن الماضي وانضمام الصين لها، واحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

- تتجه دول رابطة الآسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وبالتالي تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.

- تشمل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص ص. 410-411.

خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الآسيان وخارجه.

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية في الأمريكتين

شهدت القارة الأمريكية هي الأخرى تشكيل عدة تكتلات اقتصادية سواء في أمريكا الشمالية أو الجنوبية وسنتعرض لأهمها في هذا المطلب وهيمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) NAFTA والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR.

الفرع الأول: النافتا(NAFTA)North American free Trade Are

عرفت أمريكا الشمالية هي الأخرى تجربة التكتلات الاقتصادية وذلك بإنشاء منطقة التجارة الحرة رغبة في دخول مجال المنافسة مع كبرى التكتلات وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي.

أولا:نشأة النافتا

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام اتفاقية تجارة حرة مع كندا والمكسيك، ومنذ الثمانينات بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية محاولة إتباع نهج جديد عوض النمط التقليدي أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق.[1]

ولم تكن اتفاقية "النافتا" إلا نتاج سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في عام 1965 و قد شملت تجارة السيارات وقطع غيارها وغيرها، ولكن هذا المنحى توقف عن الصعود بسبب انشغال أمريكا بالحرب الباردة و سعيها لتغليب الجانب العسكري والإيديولوجي عن الجانب الاقتصادي وهذا لا يعني أن حجم التعاون الاقتصادي قد توقف بل العكس فقد زادت

[1]عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص. 77.

معدلات الصادرات والواردات بين الدولتين مما جعلهما ينتقلان إلى خطوة أكثر نضجا حيث انطلقا منذ 1987 في مفاوضات معمقة لأجل منطقة التجارة الحرة[1].

دخلت مفاوضات منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية حيز التنفيذ عام 1989، أما المكسيك فلقد بدأت الإصلاح الاقتصادي منذ تاريخ انضمامها للجات عام 1986 الأمر الذي مهد السبيل أمام هذه الدول الثلاث للدخول في مفاوضات حول التجارة الحرة نافتا عام 1992، ووقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر1993 وبدأ سريانها في 1994 كتجمع اقتصادي إقليمي يضم (أمريكا، كندا، المكسيك) بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة[2].

ويلاحظ على اتفاقية "النافتا" أنها تسعى لمجرد إقامة منطقة تجارة حرة وليس وحدة اقتصادية، ولا يتوقع فتح الحدود وسقوط الحواجز بين أعضائها، وتتضمن احتياطات وقائية تمنح أي من الدول الأعضاء فيها الحق في إعادة فرض تعريفات جمركية في حالة تعرض أي من الصناعات الوطنية لمشاكل خطيرة[3].

وإن اتفاقية "النافتا" لا تقتصر على تحرير المبادلات التجارية السلعية بل هي مرفقة باتفاقيات تخص تحرير الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر وكذا اتفاقيات تعاون في عدة مجالات تشمل حماية البيئة، حقوق الملكية الفكرية، الصحة وتحسين شروط العمل.

كما تم التوقيع على اتفاقية مستقلة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وبين كندا والمكسيك تتضمن أحكام بشأن منتجات زراعية، بالإضافة لذلك تشمل اتفاقية منتجات

---

[1] اسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، ص. 60.

[2] عمر الشربيني ،" التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة في أمريكا اللاتينية" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد125، جويلية 1996 ، ص. 210.

[3] محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 259.

السيارات والنسيج والأجهزة والمواد البتروكيماوية[1].بالإضافة إلى قطاعات أخرى منها قطاع النقل، قطاع الخدمات المصرفية، قطاع الطاقة، قطاع الزراعة.

ثانيا: أهداف ومبادئ النافتا

تهدف الاتفاقية لتحقيق أهداف ومبادئ كالآتي:

أ/ أهداف النافتا:

– تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة.

– قيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

– زيادة قوة التفاوض لدول التكتل والقدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة صادراته.

– إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات.

– محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية أي سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد اليابان.

[1]عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003، ص. 128.

ب/ مبادئ "النافتا":[1]

– تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات.

– تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في مختلف القطاعات.

– يمكن لأي دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر.

ثالثا: بعض المؤشرات الاقتصادية في ظل اتفاقية "النافتا"

كما هو موضح في الجدول (07) يتضح أن هناك تباين في قدرات هذه الدول من حيث حجم السكان والناتج المحلي ودخل الفرد، فنلاحظ أن حجم السكان يصل إلى 420 مليون نسمة لسنة 2002 وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية الإحصائيات ب 288,4 مليون نسمة ثم المكسيك ب 100,9 مليون نسمة، وكندا ب 31,4 مليون.

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي فنلاحظ كذلك تباين كبير بين الدول حيث يقدر في المكسيك ب 637,2 مليار دولار أما الولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى 10400 مليار دولار، وكذلك نصيب الفرد من الناتج الوطني حيث يصل إلى35060 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2002، و23300 دولار في كندا، و5910 دولار في المكسيك.

[1]عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص. 82.

الجدول (07): بعض المؤشرات الاقتصادية لدول النافتا في الفترة (1996-2002)

البيان	1996	1998	1999	2000	2001	2002
حجم السكان(مليون نسمة):	390,5	400,6	405,3	410,4	415,8	420,7
الولايات المتحدة الأمريكية	268,2	275,2	278	281,6	275,3	288,4
كندا	29,7	30,2	30,5	30,8	31,1	31,1
المكسيك	92,6	95,2	96,6	98,0	99,4	100,9
متوسط معدل النمو السنوي	3,5	%1,2	%3,5	%3,5	%1,2	%1,1
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	8733,9	9727,9	10114,3	11062,4	11427,4	11752,19
الولايات المتحدة الأمريكية	7800	8700	9000	9800	10100	10400
كندا	601,6	606,9	624,9	687,9	694,5	715,7
المكسيك	333,3	421,0	489,4	574,5	632,9	637,2
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	%29,2	%32,8	%33	%35,2	%36,8	%36,4
حصة الفرد من الناتج الوطني (دولار):						
الولايات المتحدة الأمريكية	29210	20700	32370	34100	34400	35060
كندا	19800	20000	20140	21130	21930	22300
المكسيك	3660	4020	4440	5020	5560	5910

الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار):	-	-	321	392	197	64,2
	-	-				
الولايات المتحدة الأمريكية	-	-	283	314	144	30
كندا	-	-	25	67	29	20,6
المكسيك	-	-	13	15	25	13,6
نسبته من الاستثمار العالمي			%29,8	%28,5	%24,1	%9,9

المصدر: عماد الليثي، بعد نصف قرن:التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2003، ص.78.

الجدول (08): تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 1986-2001(%)

التجارة	87-86	88-89	90-91	92-93	94-95	96	97	98	99	2000	2001
الصادرات	42,5	40,7	41,8	44,7	47,1	47,6	49,1	51,7	54,6	55,7	55,5
الواردات	30,9	32,6	34,4	35,9	37,5	39,2	39,8	40,2	40,3	39,8	39,5

المصدر: محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص. 351.

من خلال الجدول يتضح ارتفاع درجة الاعتماد المتبادل بين دول المجموعة حيث نمو نسب الواردات بمعدلات متزايدة خاصة في فترة التسعينات فكانت بنسبة 34,4% لفترة " 90-91" من التجارة العالمية، لتصل وتستقر عند 40% خلال السنوات الأخيرة من التسعينات، أما بالنسبة للصادرات فازدادت أيضا بمعدلات أسرع من الواردات، فارتفعت من 41,8% للفترة "90-91" لتصل إلى 55,5% سنة 2001 و يعود هذا إلى ثقل وزن تجارة الولايات المتحدة الأمريكية التي فاق نمو صادراتها نمو وارداتها بحجم 40%، أما بالنسبة لكندا والمكسيك كان النمو أقل بالرغم من

أن المكسيك شهدت نمو حجم صادراتها إلا أن وارداتها نمت بسرعة أكبر وخلال أربع سنوات الأولى تضاعفت التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك لتصل إلى 170 بليون دولار، وارتفع نصيبها إلى 80% بينما أصبحت المكسيك أكبر سوق للصادرات الأمريكية[1].

رابعا: مكاسب "النافتا" لدول التكتل

حققت اتفاقية التجارة الحرة "النافتا" مكاسب هامة لدول التكتل منها[2]:

أ/ **بالنسبة للمكسيك:** ساعدت اتفاقية "النافتا" المكسيك في تنفيذ سياستها الاقتصادية وتدعيم الإصلاحات الاقتصادية خاصة سياسات السوق والاتصالات والنقل البري.كما أنه زادت التدفقات الاستثمارية للمكسيك بشكل ملموس خاصة الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، زد على ذلك الحد من الهجرة المكسيكية إلى الأراضي الأمريكية نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

ب/ **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:** فتح الأسواق الكندية والمكسيكية أمام الأمريكية وزيادة الطلب على المنتجات الأمريكية في كندا والمكسيك، كما أن المكسيك تعد وسيلة هامة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا اللاتينية.

ج/ **بالنسبة لكندا:** فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين دول التكتل بالإضافة إلى فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية والشركات العاملة في مجال الطاقة هذا مع الاشتراك في عملية التنقيب والإنتاج في النفط.

[1] محمد محمود الإمام، المرجع السابق، ص. 351.

[2] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص ص. 90,96.

الفرع الثاني: السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR

أنشأت السوق الجنوبية المشتركة "MERCOSUR" بين الأرجنتين والبرازيل، باراغواي، الأوروغواي[1].وتم التوقيع على اتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية في 26مارس1991 عندما وقعت كل من الأرجنتين والبرازيل والأورغواي والبرغواي معاهدة " أسونسيون Asuncion" ، التي ضمت عدة اتفاقيات أهمها اتفاقيتان تمثلان برنامجا لمدة أربع سنوات لتحرير التجارة والالتزام بتطبيق تعريفة جمركية مشتركة بحلول 1995.

وللإشارة فإن هذه المعاهدة سبقها توقيع البرازيل والأرجنتين عام 1986 على اتفاق التكامل الأرجنتيني- البرازيلي بهدف توسيع التبادل بين البلدين[2].

ثم معاهدة التكامل الجنوبي عام 1989، واتفاق "بوينس آيرس" عام 1990 وكلها اتفاقيات شكلت أساسا عمليا للتوصل لحالة الاتحاد الجمركي[3].

كما ضمت "الميركوسور" كلا من الشيلي وبوليفيا كشريك إلى التجمع عام 1996. ثم انضمت البيرو كشريك في 2003 وكل من الإكوادور وكلومبيا وفنزويلا في ديسمبر2004.[4]

- وتهدف هذه الاتفاقية إلى التكامل الاقتصادي بين دول المجموعة من خلال تسهيل التنقل الحر للسلع، الخدمات، رؤوس الأموال واليد العاملة.كما تهدف إلى تبني مجموعة موحدة من

---

[1] Luis Mioti, Carlos Quenan Carlos Winogras, Spécialisation internationale et intégration régionale : L'Argentine et le Mercosur, in : Economie internationale, N°74 ,2eme trimestre, Paris, 1998,p.94.

[2] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص. 80.

[3] المرجع نفسه ، ص. 81.

[4] محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005، ص. 34.

السياسات الداخلية في مجالات الخصخصة وإلغاء القيود وتوفير المناخ الملائم لاجتذاب رأس المال الأجنبي، وتنسيق السياسات بما يخدم استقرار الأوضاع الاقتصادية.[1]

وتنص "الميركوسور" على إقامة عدد من المؤسسات السياسية والإدارية وتمنح سلطة اتخاذ القرار إلى مجلس وزراء السوق المشتركة، وفي إطار تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول السوق، تم إنشاء برلمان الميركوسور نظرا لإدراك الدول الأعضاء لأهمية وجود إطار مؤسسي فعال من أجل تهيئة المعايير وضمان فاعليتها وتحقيق المساواة الاجتماعية، بالإضافة إلى العمل على تقارب التشريعات الوطنية وضمان سرعة إقرار قواعد ومبادئ السوق المشتركة ضمن النظم القانونية الداخلية للدول الأعضاء[2]. ومن أهم الأهداف التي أنشئ البرلمان من أجلها، تعزيز التكامل والاندماج إقليميا ودوليا.

وسعيا من دول السوق المشتركة لتحقيق أكبر قدر من الاندماج الاقتصادي، فقد تم إنشاء صندوق للتقارب الهيكلي FOCEMحيث قام على عدة أهداف منها: تمويل برامج لتعزيز التقارب الهيكلي وزيادة القدرة التنافسية، وتعزيز التماسك الاجتماعي خاصة في الاقتصادات الأصغر حجما والمناطق الأقل نموا[3].

ويتم تمويل هذا الصندوق عن طريق المساهمات السنوية للدول الأعضاء وتوزع الموارد على دول المجموعة بشكل يتناسب عكسيا مع مقدار مساهمة كل دولة وذلك مراعاة للمبدأ الأساسي للصندوق من خلال مساعدة اقتصادات الدول الأقل حجما[4].

[1] محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 253.
[2] المرجع نفسه، ص. 256.
[3] المرجع نفسه، ص. 255.
[4] المرجع نفسه، ص. 256.

وعن القطاعات الإنتاجية لدول "الميركوسور" فهي كالتالي:[1]

* **المجال الصناعي**: يتميز تجمع "الميركوسور" بصناعته المتقدمة والمتنوعة فهو يعتبر أحد المنتجين والمصدرين الرئيسيين للسيارات ومكوناتها، الملابس والمنتجات النسيجية، منتجات الحديد والصلب، الصناعات الجلدية. وهي الصناعات المستهدفة من قبل هذه الدول لتطويرها وتحظى باستثمارات كبيرة، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل عام 2003 حوالي 10 مليار دولار رغم تراجعها كثيرا مقارنة باستثمارات 2000 حيث بلغت 30 مليار، بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها.

وتعتبر صناعة المنسوجات من أقوى الصناعات داخل "الميركوسور" خاصة البرازيل والأرجنتين وتشكل البرازيل وحدها12% من إجمالي الناتج المحلي ويعمل بها 3 مليون عامل بالإضافة لاحتلالها المركز الثالث عالميا في إنتاج الملابس الجاهزة والسابع في إنتاج الغزول والخيوط.

ونتيجة لهذا التميز تواجه صادرات هذه الدول بالعديد من الإجراءات الحمائية داخل أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان تخوفا على صناعاتها المحلية حيث تواجه صادرات "الميركوسور" (خاصة البرازيل) سلسلة من الإجراءات مثل الحصص الصارمة للمنسوجات، والتعريفة الجمركية العالية لبعض المنتجات الجلدية كالأحذية، أو بفرض رسوم إغراق على منتجات الحديد والصلب.

* **المجال الزراعي**: يعتبر تجمع "الميركوسور" من أكبر المنتجين والمصدرين للسلع الزراعية المصنعة واللحوم ومنتجاتها والأسماك في العالم وتشكل صادراته الزراعية مكونا رئيسيا للدخل القومي وأحد أهم موارد العملات الصعبة نتيجة للإنتاج الوفير وتحقيق فائض كبير على الاستهلاك المحلي يتم تصديره إلى

[1] محمد عربي لادمي، التجربة التكاملية لمنطقة أمريكا اللاتينية " السوق المشتركة" تجمع الميركوسور، على الرابط: https://democraticac.de/?p=41640 ، تاريخ الزيارة:2020/04/30، توقيت الدخول: 23.30.

الخارج حيث جاءت "الميركوسور" في المرتبة الأولى عالميا في تصدير كل من : فول الصويا ومنتجاته، السكر، البن، عصير البرتقال.

كما جاء في المركز الثاني عالميا في تصدير الليمون، والرابع في تصدير لحوم الأبقار، الذرة، والخامس في تصدير القمح هذا بالإضافة لأصناف عديدة من الخضر والفاكهة مثل(الفاصوليا، زيتون، موالح، تفاح).

إذ يعتبر القطاع الزراعي إلى جانب القطاع الصناعي، قطاعين هامين لتحقيق التبادل التجاري بين دول "الميركوسور" نظرا لتنوع المواد المصنعة والزراعية بما يسمح بتوفير السلع المحلية للسوق ما يساهم في تخفيض الواردات والزيادة في حجم الصادرات.

وإذا اُعتبرت "الميركوسور" كبديل للتعاون والتكامل على شاكلة "النافتا" إلا أنها تبقى مقارنة بها تفتقد إلى الصرامة في مجالات منها الاستثمار وتسجل نقصا في تنسيق السياسات النقدية، بالرغم من وجود تنسيق للسياسات الاقتصادية على بعض القطاعات منها: الزراعة وصناعة السيارات والنقل والجمارك. وما تجدر الإشارة إليه هو نجاح "الميركوسور" في إزالة التعريفات الجمركية الداخلية وتطبيق تعريفة خارجية مشتركة، وهو الشيء الذي تم في ظرف ثلاث سنوات (1992-1995) مقارنة بالاتحاد الأوروبي التي استغرقت مدة أكثر من عشر سنوات (1957-1968).

وعليه تعتبر السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية أحد أهم نماذج التكتلات الاقتصادية في العالم الثالث، نظرا لما حققته من تقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وهي نموذج ناجح بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية. وتبرز أهمية هذه السوق في حجم التحديات التي واجهتها في بداية ظهورها حيث أن مستواها الاقتصادي الضعيف لم يكن محفزا لنجاح هذه السوق، لكن إرادة كل من البرازيل والأرجنتين بالإضافة إلى تحديات البيئة الخارجية كانت دافعا لضرورة إنجاح هذه العملية التكاملية.

تكتسي التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، هذه الأخيرة التي تحكمت في ظهورها وتطورها مجموعة من العوامل لعل أهمها نتائج الحرب العالمية الثانية القاسية التي كانت دافعا قويا لعديد الدول للتكتل والتعاون من أجل رمي الخلافات والصراعات جانبا وتحفيز الجهود لإعادة بناء قوي وقادر على مواجهة التحديات الدولية. ولذلك أصبح للتكتلات هذه الأهمية والمكانة نظرا لدورها الكبير في لم الشمل بين كثير من الدول التي كانت تتصارع في الأمس القريب، وأعطت أولوية للعلاقات الدولية التي عمادها التعاون بدل الصراع وأصبح التحدي اقتصاديا بعدما كان عسكريا.

فمستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي تكون مظهرا من مظاهر التكامل بين الدول المنشئة لتلك العلاقات ولعل الأمثلة كثيرة على ذلك يقع في مقدمتها العلاقات الدولية الأوروبية. ومما لا شك فيه أن الدول التي لا تتفاعل مع هذا الميكانيزم الجديد في العلاقات الدولية ستظل معزولة سياسيا واقتصاديا عن المجتمع الدولي وتفقد تدريجيا مكانتها. وقد وجهت معظم دول العالم اهتمامها بإنشاء تكتلات اقتصادية وتعزيز القائم منها، ففي إفريقيا من بين التجارب القائمة تتقدمها السوق الإفريقية الجنوبية المشتركة " الكوميسا"، كما تم تفعيل رابطة دول جنوب شرق آسيا التي نجحت في تطوير ونمو اقتصادياتها، وأصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم. وقد شملت هذه الظاهرة أيضا الأمريكتين الجنوبية من خلال تكتل دول أمريكا الجنوبية " الميركوسور" وتزامن هذا مع إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا" والتي أرادت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية مواكبة التطورات الدولية والحفاظ على ريادتها دوليا وخصوصا في ظل بروز منافسين لعل أبرزهم الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث

مسار تشكل الاتحاد الأوروبي وآلياته

أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى فقدان الدول الأوروبية زعامتها الدولية، وضعف قوتها الاقتصادية والعسكرية كدول عظمى، حيث تأثرت اقتصادياتها من نتائج الحرب وأخذت تلك الدول تعيش أوضاعا مزرية وعانت شعوبها تدني في مستوى المعيشة وانهيار لقواعد الاقتصاد الأوروبي، مما جعلها غير قادرة على مسايرة ركب التطور الدولي ومنافسة القدرات الهائلة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

فبدأت تنشأ التطلعات الأولى لتأسيس وحدة أوروبية إذ انطلقت النخب السياسية الأوروبية تفكر في سبل جديدة للبحث عن فضاءات سياسية في النطاق الأوروبي لإقامة تعاون سياسي، وإيجاد مجالات تجارية لإنعاش التبادل الاقتصادي بين الدول الأوروبية. فكانت البداية منذ1951 بتأسيس جماعة الفحم والصلب إلى معاهدة ماستريخت وتأسيس الإتحاد الأوروبي. وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل الذي قُسم إلى مبحثين تناول المبحث الأول أهم محطات بناء الإتحاد الأوروبي وتأسيس الجماعات الأوروبية مع تطور العضوية في الاتحاد، أما المبحث الثاني فتطرق إلى مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

لا يجب لأي دراسة للإتحاد الأوروبي أن تغفل المراحل التاريخية التي مرت بها التجارب الوحدوية الأوروبية ونعني بذلك اللبنات الأولى التي ساهمت في وضع أسس للبناء الوحدوي وتلك الخيارات الأساسية والأفكار الدافعة للشعوب الأوروبية نحو تحقيق الوحدة السياسية المنشودة.

المطلب الأول: الرؤى الفكرية التي مهدت للوحدة الأوروبية

إن فكرة الوحدة الأوروبية ليست بالجديدة بحيث تمتد إلى فترات سحيقة، وبدأت بأفكار ومشروعات تبناها في البداية فلاسفة ومفكرين ثم انتقلت إلى النخب السياسية التي ترجمتها إلى حقيقة واقعية.

تعتبر الوحدة الأوروبية أولا وقبل كل شيء مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وفلاسفة وفقهاء ورجال قانون ومصلحين اجتماعيين، وهذا قبل تحوله لمشروع سياسي ساهمت في بنائه مؤسسات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية حظيت بدعم رؤساء الدول والحكومات. فالمشروع تبلور تدريجيا وعلى مدى قرون طويلة عن طريق رؤى فكرية في البداية تباينت دوافعها ومضامينها، وشكلت هذه الرؤى مخزونا استفادت منه النخبة السياسية عندما بدأت الظروف العالمية والإقليمية تتغير[1].

ففكرة توحيد أوروبا تعود أول مرة إلى عصر النهضة الأوروبية وبالضبط في وثيقة حملت اسم" **تراكتاتوس**" (Tractatus)، وكتبت عام1474 من طرف ملك بوهيميا " **بوديبراد**" (**Podiebrad**)، وهذا بعد إحدى عشر عاما من سقوط القسطنطينية على يد الأتراك وذلك لمواجهة الإمبراطورية العثمانية. هذا ودعا ملك بوهيميا لوضع ميثاق عدم الاعتداء بين الشعوب

[1] أنس المرزوقي، مراحل بناء الإتحاد الأوروبي، الحوار المتمدن، ع4333، 2014 على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593، تاريخ الزيارة: 2017/07/31، توقيت الدخول: 11.45.

المسيحية، وإقامة سلطة قضائية و برلمان يضم الدول الأعضاء، وكان الدافع لهذا المشروع الفكري الوحدوي الأوروبي في تلك الفترة دينيا من أجل تقوية الغرب المسيحي على الشرق الإسلامي، ضف إلى ذلك الصراع بين السلطة الروحية التي كان يجسدها "البابا" والسلطة الزمنية التي كان يمثلها الملك أو الإمبراطور. وبعد ذلك أقترح القس "**دوسان بيار**" (De saint- piérre) مشروعا لإقامة سلام دائم في أوروبا يوحد بين الملوك المسيحيين[1].

ومن ثم وردت فكرة الوحدة في كتابات "فولتير" و "روسو" و "لوك" وغيرهم من فلاسفة القرن الثامن عشر[2] حيث أكمل المفكر الفرنسي المعروف "**جان جاك روسو**"(Jean Jacques Rousseau) ما بدأه القس "دوسان بيار"، حيث دعا في كتابه "الحكم في السلام الدائم" الذي كتبه في 1782 إلى إقامة فدرالية أو كونفدرالية بين الأمراء الأوروبيين.

وتلاه "**إيمانويل كانط**" (**Emmanawwel Kant**)عام1795 في رسالته بعنوان " من أجل السلام الدائم" "pour la paix pérpétuelle" وتحدث فيها عن فكرة وحدة الأنظمة في أوروبا لأنها وحدها القادرة على ضمان السلام.[3]

وفي القرن التاسع عشر واصل المفكرون دعواتهم ومبادراتهم من أجل أوروبا موحدة ومنهم "**كلود هنري دو سان سيمون**" (**Claude Henri de saint simon**) حيثوجه رسالةفي عام 1814 إلى برلمانيي فرنسا وبريطانيا بعنوان "**حول إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي**"، داعيا فيها إلى إقامة محور بين باريس ولندن على شكل كونفدرالية والعمل على توسيعها إلى أنظمة برلمانية أخرى، إلى جانب برلمان أوروبي يكون دوره توحيد أوروبا.

[1] المرجع السابق.

[2] اسماعيل معراف. مرجع سابق، ص.16.

[3] أحمد سعيد نوفل. الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحيات، جامعة اليرموك،الأردن، 2016، ص02.

بشر أيضا عديد الكتاب بهذه الفكرة ومنهم الأديب الفرنسي " **فيكتورهوغو**"(Victor hugo) عام 1849 حيث خاطب الأوروبيين: " يا أهالي فرنسا وروسيا وإيطاليا وإنجلترا وألمانيا، سيأتي يوم عليكم يحين فيه الوقت لكي تندمجوا في وحدة أعلى وتشكلوا الأخوة الأوروبية، وذلك مع احتفاظ كل منكم بصفاته المميزة بل سيأتي يوم لن توجد فيه ساحات معارك اللهم إلا في الأسواق المفتوحة للتجارة وفي العقول المنفتحة لتلاحق الأفكار"[1].

ومن بين المفكرين والفلاسفة الأوروبيين الذين بقوا متمسكين بفكرة الوحدة الأوروبية الكاتب الفرنسي **"رومان رولان"** وقد كان من بين المعارضين للحرب بين فرنسا وألمانيا بشكل قوي وقام بإصدار كتاب بعنوان " **أعلى من خصم المعمعة**"(**Au dessus de la mélée**) وأعتبر وسيلة للتشهير بالحرب المدمرة بين الدولتين وأثر في توجهات الرأي العام في كلا من البلدين[2].

وبعد الحرب العالمية الأولى عادت الفكرة من جديد عندما دعا الكونت النمساوي **"ريتشارد كودنهوف كاليرجي"**(**Richard Coudenhove-Kalergi**) عام 1923، إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في نشره **لكتابه "بان- أوروبا"** (**Paneuropa**) حيث جال أوروبا ليسوق لأفكاره، ونتيجة لذلك عقد في فينا عام 1926 المؤتمر الأول للإتحاد الأوروبي والذي شارك فيه 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فدرالي لأوروبا. وعاد المشروع إلى البحث من جديد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال عقد مؤتمر في" **مونتروMontreux**" عام 1947 وضم حركات محافظة وديمقراطية ومسيحية واشتراكية دعا فيه المؤتمرون لإقامة ولايات متحدة أوروبية ومهد هذا الأخير لعقد مؤتمر لاهاي في 1948 حضره أكثر من ألف مشارك من بينهم الرئيس الفرنسي السابق **"فرانسوا**

[1] اسماعيل معراف، سبق ذكره، ص.17.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ميتران"(**FrancoisMitterand**)،والمفكر الفرنسي المعروف **ريمون آرون**(**Raymond Aron**) وهذا المؤتمر هو الذي فتح الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام1951.[1].

المطلب الثاني: محطات بناء الاتحاد الأوروبي

لا تتم عملية الوحدة في الدول الديمقراطية دفعة واحدة أو باتخاذ قرار واحد، بل تتم تدريجيا بتحقيق إنجازات واضحة من شأنها أن توحد بين هذه الدول. وكان الأمر في أوروبا على شكل جماعات متخصصة في مجالات تنموية شملت ميدان الصلب والفحم ومجال الطاقة الذرية والسوق الأوروبية الموحدة كقاعدة اقتصادية صلبة تشكل قاسما مشتركا للتعاون التنموي الوحدوي ورابطا بين مجموعة من الدول الأوروبية.

الفرع الأول: مرحلة تأسيس الجماعات الأوروبية

مرت مرحلة تأسيس الجماعات الأوروبية بعدة مراحل كانت تمهيدا للوحدة الأوروبية.

أولا/ منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي: جاءت البداية العملية الأولى لحركة التوحيد الأوروبي من خارج أوروبا، حيث كانت المبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، فبسبب الظروف القاسية التي عاشتها أوروبا بعد الحرب زيادة عن الظروف الأمريكية الخاصة والتي تعلقت بتضخم الإنتاج بسبب الحرب، مما دفعها إلى التفكير في طريقة لإحداث تقدم في اقتصاد أوروبا الغربية لاستيعاب فائض الإنتاج الأمريكي[2].

وتجسد هذا السعي في مشروع سمي بمشروع مارشال، حيث عرض "**جورج مارشال G.Marshall**" وزير خارجية الولايات المتحدة في خطابه في جامعة هارفارد في 5 يونيو 1947

[1]أنس المرزوقي، مرجع سبق ذكره.

[2]عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1986، ص ص.30-31.

خطة تضمنت تقديم الولايات المتحدة مساعدات مالية للدول الأوروبية، بشرط أن تضع الدول المعنية فيما بينها إطارا للتعاون الوثيق لتجنب المشاكل التي تواجهها[1].

هذا وكان للولايات المتحدة الأمريكية شروطمن أجل تنفيذ مشروع مارشال نذكر أهمها:

– أن تتفق الدول الأوروبية فيما بينها حول كم المساعدات والجزء الذي تحتاجه كل منها.

– يجب أن تقوم الدول الأوروبية بعمل مشترك لإنعاش اقتصادياتها وأن تخفض الحواجز التجارية فيما بينها.

– يجب أن تضمن هذه الدول الاعتماد على نفسها في عام 1952.

– يجب على الدول الأوروبية أن تنشئ منظمة دولية تقوم بالعمل كوكالة للتعاون بين هذه الدول[2].

وعليه قامت بريطانيا وفرنسا بالتشاور لوضع خطة لتحقيق التعاون الوثيق بين هذه الدول وقد كان هناك اختلاف بين الدولتين حول شكل هذا التعاون، فبينما فرنسا فضلت إنشاء منظمة قوية ذات استقلال ذاتي فوق قومية "Supranational" فإن بريطانيا كانت على عكس فرنسا تريد منظمة فقط لإرضاء أمريكا وانتهى الخلاف بحل وسط أكثر ميلا لوجهة النظر البريطانية[3].

وبناء على دعوة الولايات المتحدة الأمريكية، انعقد مؤتمر للدول الأوروبية بباريس في يوليو عام1947 ونتج عنه إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي Organization for EuropeanEconomicCooperation والتي يرمز لها اختصارا(OEEC). وقد ساهم إنشاء هذه

[1]عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات المشاركة الدولية(من التكتلات حتى الكويز)، مرجع سابق، ص.54.
[2]عبد المنعم سعيد ، مرجع سبق ذكره، ص.31.
[3]المرجع نفسه، ص.32.

المنظمة في وضع الدول الأوروبية على أول طريق التعاون والوحدة[1]. وقد تأسست المنظمة عام1948 من أجل التوافق على توزيع المساعدة الأمريكية بمقتضى مشروع مارشال، والتي قدرت بـ 13 مليار دولار، حازت بموجبها بريطانيا على حصة الأسد وذلك بنسبة26٪ وتلتها فرنسا بنسبة 22٪ ثم ايطاليا وألمانيا بنسبة 11٪ لتليها باقي الدول الأوروبية بنسب منخفضة.وعليه كان لزاما عليها تحقيق مجموع الأهداف والطموحات المسطرة. وتضمنت جملة من الأهداف جاءت كالآتي:

- تهدف إلى بناء اقتصاد أوروبي سليم من خلال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

- العمل من أجل إدارة وإنجاح برنامج الإنعاش الأوروبي الذي تموله معونة الولايات المتحدة الأمريكية.

- تنسيق سياسات الدول الاقتصادية بغرض الوصول إلى أفضل وسيلة لدفع عملية الإنتاج.
- اتخاذ الإجراءات الضرورية للوصول إلى الاستقرار المالي وتثبيت العملات.

ومن بين أهدافها ذات الأولوية أيضا[2]:

- إعادة بناء أوروبا وإنعاش اقتصادها.
- تنظيم برنامج مشترك للتعاون الاقتصادي.

وكان من نتائجها[3]:

- زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء خلال الفترة 1949-1955 بنسبة97%
- زيادة صادراتها إلى الدول الأخرى غير الأعضاء بنسبة 60%.
- اتسع نطاق التصدير للولايات المتحدة الأمريكية، وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة65%.

[1]عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.54.

[2]حسن خليل، التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية، لبنان، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص.208.

[3]عبد المطلب عبد الحميد .اقتصاديات المشاركة الدولية(من التكتلات حتى الكويز)، مرجع سابق، ص.54.

وقد تحولت عام1961 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتوسعت عضويتها لتشمل معظم الدول الصناعية الغربية*

ومن مهامها[1]:

- إقامة علاقات سلمية ومنسجمة بين الشعوب.

- المساهمة في تنسيق السياسات الاقتصادية للديمقراطيات الصناعية الكبرى وذلك من خلال عقد اجتماعات وزارية سنوية.

- متابعة تطور هذه الاقتصاديات في منشور خاص بالتقارير والدراسات.

- تنظيم تبادل الأرقام والتحليلات والمعلومات في أمور مساعدات التنمية.

وانضمت المكسيك للمنظمة عام 1994، التشيك 1995، المجر في 1996، وفي 1997 بولندا وكوريا الجنوبية، وفي عام 2000 سلوفاكيا وفي 2010 استونيا وإسرائيل، تشيلي، سلوفينيا. وتساهم دول المنطقة بثلثي إجمالي الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتوفر المنظمة دورات للمباحثات فيما بينها، وتصدر سنويا عددا من الوثائق التي تضم بحوثا في السياسة العامة والتحليلات الاقتصادية وتقارير في الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء.

ثانيا/جماعة الفحم والصلب: في مطلع الخمسينات من القرن العشرين، وجهت الدول الغربية أولوياتها للمجال الطاقوي والحقل الصناعي لأن متطلبات الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية

---

[1] Philippe Moreau Defarge, Les institutions européennes. 5 édition,Armand colin, paris,2001,p5-7.

* الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي :ألمانيا، النمسا، النرويج، البرتغال، ايرلندا، ايطاليا، السويد، الدنمارك، بريطانيا، بلجيكا، تركيا، سويسرا، هولندا، فرنسا، اليونان، لوكسمبورغ. وفي 1961 انضمت الو.م.أ، كندا، أستراليا، اليابان، نيوزيلندا.

أصبحت تقتضي العمل على تقوية المجال الصناعي والطاقوي وذلك كأساس منيع لبناء الجماعة أو الوحدة الأوروبية. وعلى هذا الأساس ولدت أول فكرة تأسيس جماعة أوروبية للفحم والصلب في 09 ماي1950، بناء على تصريح تقدم به السيد"**روبرتشومانR.schoman**" الذي أعده بمساعدة نخبة من السياسيين والخبراء من بينهم" **إتيان إرشEtiennehirch**" الخبير في عالم الاقتصاد، وأستاذ القانون الدولي **العام "بول رويترPaul Reuter"** دون أن ننسى **"جان موني Jean monnet**" أحد مستشاري شومان ورئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية.[1]

ويعد "جان موني" الأب الروحي لعملية الاندماج الأوروبي، حيث أدرك بعد عمله لخمس سنوات في مجال التخطيط للاقتصاد الفرنسي أن فرنسا لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي من دون تعاون اقتصادي على مستوى أكبر وتجاوز إطار الدولة القومية. فقد دعا "موني" إلى سوق مشتركة في القارة الأوروبية وتبني سياسات اقتصادية مشتركة، إلا أنه كان من دعاة التدرج ومن ثم كانت الفكرة إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب، والتي يمكن الانطلاق منها لقطاعات أخرى مستقبلا.[2]

هذا وحصل مشروعه على مصادقة مجلس وزراء الحكومة الفرنسية، وبعد ذلك أخبرت حكومات كل من ايطاليا وبلجيكا وبريطانيا ولوكسمبورغ بالمبادرة الفرنسية وكان قبلها قد أعلم أحد مساعدي شومان المستشار الألماني "كونراد أدناورKonrad Adanauer" بالمشروع الفرنسي.

وقد لاقت مبادرة فرنسا لإنشاء " جماعة الفحم والصلب" كبداية للتكامل بين ألمانيا وفرنسا ترحيبا كبيرا خاصة من المستشار الألماني، حيث أدرك ساسة فرنسا وألمانيا أن القارة خرجت من

[1] حسين خليل، مرجع سبق ذكره، ص.209.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الحرب بتركة ثقيلة ، وأدركوا ضرورة العمل للحفاظ على السلام المستقبلي من خلال فكرة التكامل بين الدولتين[1].

وتمثلت الأسس التي قام عليها صرح هذا التنظيم في منح الهيئة العليا المشتركة لإدارة الفحم والصلب عدة صلاحيات ملزمة لمواجهة الدول الأعضاء هذا ما جعل الهيئة العليا تنحصر مهامها في الآتي[2]:

-تطوير وتحديث إنتاج الفحم والصلب.

-الرفع من جودة المعدنين.

-المساواة بين عمالة الوحدتين الإنتاجيتين فيما يخص ظروف العمل والإنتاج.

-إحداث نظام مشترك لتصدير الفحم والصلب نحو أسواق الدول غير الأعضاء.

-تزويد فرنسا وألمانيا باحتياجاتهما من المعدنين بشروط متساوية ودون تمييز.

من جهة أخرى، انطلقت المفاوضات الأولى في 10 جويلية1950 لإرساء الدعائم الأولى للتنظيم الجماعي الأوروبي في العاصمة الفرنسية باريس، وبعد عدة مفاوضات بين الأطراف الأوروبية استمرت حوالي سنة تم التوقيع في 18 أبريل 1951 في العاصمة الفرنسية باريس على المعاهدة المؤسسة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب من قبل ست دول هي[3]: فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، ودول"البنلوكس" الثلاث (بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ) ودخلت حيز التنفيذ في 23 جويلية1952

---

[1] محمد بدري عبد الستار. من التاريخ:السوق الأوروبية المشتركة،(2016)، على الرابط : https://aawsat.com/home/article/723791/%D9%85%D9%86 %D9%8A%، تاريخ الزيارة:2019/04/23، توقيت الدخول:12.26 .

[2] أنس المرزوقي، مراحل بناء الإتحاد الأوروبي، على الرابط : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593، مرجع سبق ذكره.

[3] عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، 2014، ص. 273.

على أن يمتد العمل بها لمدة 50 سنة.وقد وصف "شومان" خطته في ماي 1950 بأنها[1]:"**خطوة نحو الاتحاد الأوروبي**". وفي أوت أعرب عن ثقته في أن هذه الخطة "**ستقودنا بسرعة نحو توحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا توحيدا كاملا**".

وكان للمشروع الفرنسي دوافع وأهداف تخدم كلتا الدولتين، حيث سعى إلى تحقيق ثلاثة غايات أساسية كما أنه بالمقابل يعطي الإمكانية لحل ثلاثة مشاكل أساسية، فهو من الجانب الألماني يعطيها الفرصة لكي تعود إلى الساحة الأوروبية ، وبخصوص فرنسا فإن هذا المشروع يمكنها من جعل ألمانيا تحت الرقابة الأوروبية وهذا ما يوفر لها الأمان، أما الجانب الايطالي ودول "البنلوكس "فقد وجدت في الجماعة الإطار الأمثل لإسماع صوتها أوروبيا وعالميا[2].

وعليه، فإن الهدف الأساسي هو إحلال السلام بين الأمم الأوروبية المنتصرة والمهزومة والجمع بينها على قدم المساواة، وبناء التعاون من خلال المؤسسات المشتركة حتى تتحول المواد الأولية للحرب" الفحم والصلب" إلى أدوات لتحقيق المصالحة وإرساء السلام[3].

كما توجد أهداف أخرى نوجزها فيما يلي[4]:

– كما نعلم أن ألمانيا تشكل تهديدا حقيقيا للسلام في أوروبا، ومن ثم فالطريق الصحيح للخروج من هذا المأزق هو تقييدها سياسيا واقتصاديا في إطار تأسيس وحدة بين مجموعة من الدول الأوروبية.

[1]صلاح هريدي، العلاقات الدولية مفهومها وتطورها، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2008، ص.234.

[2]اسماعيل معراف، مرجع سابق، ص.19.

[3]جاسم محمد زكريا، "خيارات الشعوب ومستقبل المنظمات الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي بعد Berix"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، برلين، العدد 09، 2018 ، ص.272.

[4]عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، مرجع سابق، ص. 56.

– السيطرة على صناعات الفحم والصلب، وتجنب خطر الحرب لأنه لا يمكن اللجوء للحرب إلا بوجود الصلب، ولا يمكن الحصول على الصلب إلا عن طريق الحديد والفحم.

– أن الوحدة الاقتصادية في قطاعين هامين سيكون لها أثر كبير بالنسبة للاتحاد الاقتصادي الشامل في المستقبل.

أما عن الهيكل التنظيمي للجماعة:[1]

فقد ضم هيئة عليا ذات استقلالية، بالإضافة إلى مجلس يعبر عن مصالح الدول الأعضاء وجمعية عامة كانت أشبه بالمجلس الاستشاري ومحكمة للعدل. أما فيما يخص السلطات الممنوحة لهذه الأجهزة فقد كان تصور "مونيه" أن الهيئة العليا سوف تتمتع بسلطات فوق سلطة الدول الأعضاء، لكن هذا التصور تم رفضه من قبل الدول المعنية وبالأخص ألمانيا ودول "البنلوكس" ، ويعكس موقف الدول الأعضاء من الهيئة العليا رغبتها في عدم التنازل بسهولة عن سلطتها لصالح مؤسسات فوق قومية.

ونجم عن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عدة نتائج يمكن حصرها فيما يلي:إن نجاح جماعة الفحم والصلب نتج عنه تحقيق ثلاثة أهداف بدأت بهدف تعزيز المصالح الفرنسية– الألمانية وفعالية عمل أجهزة المنظمة وصولا إلى هدف تحقيق الاندماج الفعلي بين مصالح الدول الأوروبية[2].

ونتج عن جماعة الفحم والصلب نتائج جوهرية منها[3]:

* إغلاق المناجم غير المجزية وإدخال أساليب حديثة في المناجم، والقضاء على سياسة التمييز التي كانت متبعة.

[1]حسين خليل، مرجع سابق، ص. 210.

[2]اسماعيل معراف، مرجع سابق، ص ص.21-22.

[3]عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، مرجع سابق، ص.57.

* إلغاء الازدواج في الأسعار.

* زيادة الإنتاج بفضل الاستثمارات طويلة الأجل، وتخفيض نسب الإعانات التي كانت تمنح للمنتجين تدريجيا.

* ارتفعت المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الفترة الممتدة من 1952 إلى 1956 في منتجات الحديد والصلب بنسبة196 % وفي منتجات الفحم بنسبة42%.

وحسب الملاحظين فإن أهم ما نتج عن جماعة الفحم والصلب انحصر في نقطتين مهمتين:[1]

الأولى: تعتبر هذه الجماعة بمثابة اختبار لنوايا الدول الأعضاء في رغبتهم لإنهاء الحروب من خلال إقامة بنيان جديد تتعاون الدول الأعضاء من خلاله في المجالات الاقتصادية وفرصة لالتقاط الأنفاس بعد حرب فقدت الدول المتحاربة خلالها أزيد من24 مليون نسمة أثناء الحرب العالمية الثانية لوحدها.

الثانية: مساهمة النجاح الكبير الذي تحقق في إطار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في تشجيع الدول الست الأعضاء على المضي قدما نحو توسيع مجال التعاون والتكامل بينها.

ثالثا/ الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية: كان من الممكن أن تقف حركة التكامل الأوروبي عند هذا الحد، إلا أن إصرار الدول الست على تطوير التكامل في مجالات أخرى فتح الباب على مصراعيه أمام حلم أوروبي تدريجي جديد، واختلفت الآراء في هذه الخطوة حيث سعى "جان مونيه" لإيجاد مجالات أخرى للتكامل تدريجيا وكان الهولنديين الأكثر طموحا إذ كان مقترحهم إنشاء جماعة اقتصادية كاملة. وفي ظل هذه المقترحات توصلت الدول الست لإنشاء لجنة خاصة عرفت باسم "لجنة سباك" نسبة لبول هنري سباك وزير الخارجية البلجيكي

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص.156.

الذي كان من المتحمسين لفكرة التكامل الأوروبي وتداولت هذه اللجنة المقترحات المختلفة وسعت لجذب مزيد من الدول لتطوير التكامل الأوروبي[1].

وقد كانت الرؤية في تقرير "سباك" تتلخص في أنه من أجل أن تستعيد أوروبا مكانتها الدولية وقدرتها على التأثير، لابد من تحسين إمكانياتها الاقتصادية ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق سوق أوروبية مشتركة ومثل تقرير "سباك" الأساس الذي قامت عليه المفاوضات بين الدول الست[2]. وقد خرجت اللجنة بمقترحين أساسيين:

الأول هو تأسيس "الجماعة الاقتصادية الأوروبية " والثاني تأسيس " الهيئة الأوروبية للطاقة الذرية".وكان الهدف من الأول هو التكامل الاقتصادي الكامل بين الدول الأوروبية بلا استثناء، والهدف من الثانية تأسيس مؤسسة أوروبية تدير الطاقة الذرية لضمان التكامل في هذا المجال وتنسيق سياسات الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

وقام وزراء الدول الست بعقد لقاء في " مسين" بايطاليا في جوان1955 لدراسة مشروع اتحاد اقتصادي جديد، وفي أفريل 1956 وافق الوزراء على اتخاذ خطوات أخرى إضافية اتجاه التكامل ، وأدت هذه الجهود إلى التوقيع على معاهدة روما في 25 مارس1957[3].

وأسفرت عن عقد معاهدتين[4]:

- **المعاهدة الأولى**: وتقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية

---

[1]محمد عبد الستار بدري، **السوق الأوروبية المشتركة على الرابط:** https://aawsat.com/home/article/723791/%D9%85%D9%86 %D9%8A%، مرجع سبق ذكره.

[2]حسين خليل، مرجع سابق ، ص.212.

[3]غسان الغربي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، بيروت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000، ص.248.

[4]عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، مرجع سابق، ص.59.

EuropeanEconomic Community "EEC"

- **المعاهدة الثانية:** تقضي بإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية

European Atomic Energy Community " EAEC"

أما الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، فقد نصت على أن هدفها هو إقامة سوق مشتركة والتقريب بشكل متزايد بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتشجيعهم على إتباع تنمية متناسقة في الأنشطة الاقتصادية بحيث يتوافر النمو المتوازن والمستقر والمستمر، ويؤدي لرفع مستويات المعيشة بشكل متسارع بالإضافة إلى خلق علاقات وثيقة بين هذه الدول[1].

وبالنسبة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية فقد نصت المعاهدة على أن يكون دورها هو المساهمة في تنمية الصناعات الذرية داخل الجماعة بحيث يشمل ذلك البحث العلمي وتوفير المعلومات وبناء مفاعلات الطاقة الذرية.كذلك فإن الجماعة مسؤولة عن وضع القوانين والإجراءات المنظمة للصناعات الذرية. وأضيفت للمعاهدة المنشئة عام 1959 أهداف أخرى نصت على إنشاء سوق مشتركة في المواد الذرية بحيث يتم إلغاء التعريفات الداخلية في الجماعة مع إنشاء تعريفة جمركية على الواردات من الأطراف الخارجية، وعلى الجماعة تقديم المساعدة للحركة الحرة للعمال المتخصصين في هذا المجال، مع وضع مشروع تأمين عام للجماعة لحمايتها من الأخطار الذرية.كما سعت لضمان عدم استخدام المواد الذرية في الأغراض غير السلمية[2].

وتم التوقيع عليهما في روما في 25 مارس 1957 ودخلتا حيز التنفيذ في الفاتح جانفي1958[3].

[1]عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق، ص.111.

[2]عبد العظيم الجنزوري، الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، القاهرة ، دار المعارف ، 1984، ص.27.

[3]عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص.120.

وإن لهذا التعاقد أهداف منها[1]:

– هدف اقتصادي بحت لأن ذلك سوف يؤدي لتأسيس سوق موحدة تضم ملايين الأوروبيين مما يسمح بتحسين مستوى المعيشة للأوروبيين ويساهم في ترقية جانب التطور التقني مما ينعكس إيجابا على فعالية الأداء الإنتاجي.

– هدف سياسي وهو عودة أوروبا إلى المسرح العالمي وجعلها تدخل المنافسة إلى جانب القوى الكبرى.

– ضف لذلك توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء وتعزيز درجة الاستقرار.

هذا وقد نصت معاهدة روما على إحداث ثلاث مجالات للتعاون الأوروبي نظمتها المادتين 2 و3 من الاتفاقية وهي[2]:

أ/ **إحداث سوق أوروبية مشتركة**: المادة 2 من "اتفاقية روما" أقامت معالم الوحدة الأوروبية على قواعد إيجاد سوق أوروبية مشتركة يتم في نطاقها التوفيق بين سياسات الدول الأعضاء ويتعين على السوق الأوروبية المشتركة التالي:

– القيام بتطوير النشاط الاقتصادي في النطاق الجغرافي للسوق بفضل اعتماد تنمية متوازنة ومستدامة.

– الرفع من المستوى المعيشي لسكان الدول الأعضاء.

– توثيق وتنمية علاقات التعاون بين دول الاتحاد.

---

[1] اسماعيل معراف، مرجع سابق، ص.22.

[2] أنس المرزوقي ، مراحل بناء الإتحاد الأوروبي، على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593، مرجع سابق.

وترمي السياسة المتبعة في السوق الأوروبية لخلق فضاء تجاري تسوده الحريات الأربعة المعمول بها في الحقل التجاري، وهي حرية انتقال الأشخاص والمنتجات، وحرية انتقال الأموال والخدمات بين الدول الأعضاء[1].

ب/ إقامة وحدة جمركية: تعتمد السياسة التجارية للسوق الأوروبية على إلغاء الحقوق الجمركية بين الدول الأعضاء، وأخضعت علاقاتها التجارية مع الدول الأجنبية الغير أعضاء في السوق الأوروبية لتعريفة جمركية موحدة في حق السلع والمبادلات التجارية المصدرة لبلدان السوق.

ج/ **إتباع سياسات مشتركة:** بعض السياسات المشتركة التي اتبعتها دول السوق بمقتضى معاهدة روما، قد تم النص عليها صراحة، ومنها السياسة الزراعية المشتركة (المواد38-47)، والسياسة التجارية المشتركة (المواد116-112) وسياسة النقل(المواد84-74).

هذا وقد ترك نص معاهدة روما المجال مفتوحا بمقتضى المادة235 للهيئات التقريرية للسوق الأوروبية لاعتماد سياسات أخرى، وفي هذه الحالة يختص المجلس الأوروبي باقتراح من اللجنة الأوروبية، وبعد استشارة البرلمان الأوروبي باتخاذ التدابير اللازمة في مجال معين قد تتطلبها المرحلة أو ظروف السوق.

ومن أهم ما جاء ت به بنود معاهدة روما مايلي[2]:

-إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

[1] Gordon Brow David Miliband,Global Europe: Meeting the economic and security challenge.cabinet office,Britain,2007,p:17.

[2]علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط2007،1، ص.403.

– توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.

– وضع سياسة موحدة في مجال النقل والمواصلات.

بالإضافة لذلك نصت معاهدة روما أيضا[1]:

– إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وجميع الحواجز الجمركية بالنسبة لتصدير واستيراد السلع، وكل الإجراءات الأخرى التي لها التأثير نفسه.

– إقامة سياسة زراعية مشتركة.

– التقريب بين قوانين الدول الأعضاء على نحو يضمن حسن سير العمل داخل السوق.

– إنشاء بنك استثمار أوروبي لتسهيل التوسع الاقتصادي للجماعة ودفع عجلات النشاط .

ومن أهم ما جاءت به أيضا: ربط الدول الأخرى مع دول السوق[2].

وقد كان للدول الأعضاء في تلك الفترة احتياجات وإن اختلفت من دولة لأخرى إلا أن الرغبة في توسيع نطاق التكامل الاقتصادي قد جمعتهم ووحدتهم وسنتطرق لدافع كل دولة في التالي[3]:

• **ألمانيا:** كان إنشاء السوق الأوروبية يمثل بالنسبة لها سوقا أكثر أمنا، وقد حققت حجم من الفوائد الاقتصادية الهائلة نتيجة انضمامها للسوق الأوروبية وارتفعت صادراتها لدول المجموعة من 27 %إلى48 %.

[1]حسين خليل، مرجع سابق، ص ص.215-216.

[2]Didier Blans, L'union Européenne, Aspects Institutionnels et Politiques, ellipses,paris,2006.pp14-15.

[3]عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية ، مرجع سابق، ص ص.57-58.

•**فرنسا**: يعتبر تحقيق المنطقة التجارية الأوروبية الكبرى طريقا حيويا لإيجاد سوق للمنتجات الزراعية لفرنسا.

• **بلجيكا**: بلجيكا مثل ألمانيا تعتمد بكثافة على التجارة الخارجية، وعليه تحتاج لتأمين أسواقها الخارجية وبالتالي فإن فكرة السوق الموحدة هي فكرة جذابة من الجانب الاقتصادي.

• **ايطاليا**: كانت ايطاليا في تلك الفترة قد بدأت سياسة التصنيع، ومن ثم تعتبر السوق الأوروبية فرصة كبيرة تمكن ايطاليا من تحقيق النمو، بالإضافة لاستغلال فرصة منح المجموعة مساعدات للمناطق المتخلفة وهذه فرصة لايطاليا لتنمية مناطقها المتخلفة.

•**هولندا**:كانت ترى في الانضمام للتكامل الأوروبيفرصة تعطيها دفعة كبيرة للعملية التصنيعية، ويفتح أمامها مجالات للنمو مستقبلا.

• **لوكسمبورغ**: ظلت لوكسمبورغ لسنوات طويلة تحت رحمة المنافسة من جانب جيرانها من الدول الكبرى، وجاءت فرصة التكتل الأوروبي لتجسد لها الطريق أمام التقدم والأمان الاقتصادي والسياسي.

والاتفاقية اعتمدت أربع هياكل أساسية تقوم على إدارة السوق ، تختص كل واحدة منها بمهمة خاصة ولا تزال قائمة حتى اليوم وهي[1]:

1- اللجنة الأوروبية: وهي أولى هذه الهيئات ومستقلة عن الحكومات و المصالح الخاصة واعتبرت بمثابة المحرك الحقيقي لنشاط الجماعة.

2- مجلس الوزراء:يعد أعلى سلطة ويضع السياسات المشتركة.

3- البرلمان الأوروبي: ومقره ستراسبورغ بفرنسا.

[1]اسماعيل معراف، مرجع سابق، ص ص.22-23.

4- محكمة العدل الأوروبية: وكانت مهمتها احترام وصون المعاهدات ووضع أسس لقانون أوروبي جديد.

وقد تم إقامة هذه المؤسسات لتسهيل علاقات التعاون والاندماج وأخذت من بروكسل عاصمة مؤقتة لها.

ويمكن اعتبار اتفاقية الفحم والصلب التي وقعت في باريس عام 1951، والاتفاقيتين اللتين وقعتا في روما عام 1957 حجز الزاوية للجماعة الأوروبية. ففي عام1967 تم دمج الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع جماعة الفحم والصلب الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية في منظمة أوروبية واحدة تحت اسم الجماعة الأوروبية "European Community" ، وفي عام 1968 قامت الجماعة الأوروبية بإنجاز إقامة اتحاد جمركي بين أعضائها تم بمقتضاه تطبيق تعريفة جمركية موحدة على المستوردات الخارجية، وإلغاء جميع أنواع الضرائب والعوائق أمام التجارة بين الدول الأعضاء وإزالة كافة القيود على حركة العمل ورأس المال وتبني سياسة مشتركة في مجال الزراعة والنقل[1].

الفرع الثاني: الأسس الجديدة لتحقيق الوحدة والاندماج الأوروبي الكلي

رغم الصعوبات التي واجهت الأوروبيين إلا أنهم استطاعوا تجاوزها وتكوين نوع من الوحدة الذي تجسد في الجماعات الأوروبية الثلاث، الأمر الذي حفزهم على شق الطريق نحو تحقيق وحدة أكثر اتساعا والعمل على إدخال تعديلات على المؤسسات الوحدوية القائمة لتحقيق هدف السوق الأوروبية الموحدة كما سنرى فيما يلي:

أولا/ القانون الأوروبي الموحد:انطلقت العديد من المحاولات لإدخال تعديلات على نظام الجماعات الأوروبية القائم بمقتضى اتفاقيتي" باريس وروما" وكان من أهمها المحاولة التي قام بها السيد

[1]علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص.404.

"كولومبو COLOMBO" و "جنشر GENCHER"، وزيري خارجية ايطاليا وألمانيا أثناء المجلس الوزاري المنعقد في لندن في1981/12/17، حيث قدم الوزيران أمام المجلس المذكور بمشروع اتفاق أوروبي. وقد حاول المشروع فتح عدة آفاق للتعاون السياسي، مقترحا توسيع مجالات اختصاص الجماعات الأوروبية إلى ميادين الثقافة والحقوق الأساسية للأفراد بواسطة إحراز تطابقات بين تشريعات الدول الأعضاء، وحسب مشروع الاتفاق فإن الإشراف على التسيير السياسي للجماعات الأوروبية يتولاه المجلس الوزاري، على أن يتمتع مجلس الجماعات الأوروبية الذي أنشأته اتفاقيات روما سلطات موسعة في حقل التعاون السياسي كما أعطى المشروع للبرلمان الأوروبي سلطات استشارية واسعة[1].

وقد تقدم البرلمان الأوروبي من جانبه بمشروع بالإعلان عن مشروع "سبنليSPENLLI" وهو مشروع اتفاق يؤسس للاتحاد الأوروبي، وكان مشروع الاتفاق المقترح يسعى إلى إقامة الاتحاد الأوروبي على أسس تنظيمية وسياسية تتطابق وتنظيمات الدولة الفدرالية، تتولى فيها اللجنة الأوروبية منزلة السلطة التنفيذية المركزية، ويتولى فيها مجلس الجماعات الأوروبية والبرلمان معا السلطة التشريعية. وفي 1984/02/14 أبدى البرلمان الأوروبي مصادقته على مشروع الاتفاق، غير أن المجلس الأوروبي المنعقد في " فونتابلوFONTAINEBLEAU" بتاريخ1984/06/26 رفض مشروع الاتفاقية الأمر الذي أدى بالمجلس للبحث عن حل للخلاف الذي طرحه هذا المشروع ويبحث عن حل توافقي ولذلك عينت لجنتين مستقلتين عن بعضهما:

1- لجنة المواطنة الأوروبية أسندت رئاستها للايطالي "أندونينوANDONINO"

2- لجنة خاصة بالشؤون التنظيمية والتأسيسية تولى قيادتها السيد "دودج DODGE"

وفي جلسة انعقاد المجلس الأوروبي المنعقد في ميلانو MILAN في جوان 1985 قدم السيد دودج تقريرا حاول من خلاله التوفيق بين متضمن مشروع الاتفاق الصادر عن البرلمان الأوروبي وبين

[1] أنس المرزوقي، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593، مرجع سابق.

المشاريع الأخرى الهادفة لبناء الاتحاد الأوروبي.كما دعا لإصلاحات تأسيسية وتنظيمية لازمة لبلوغ أهداف الاتحاد، وبعد التشاور في جلسة المجلس الأوروبي المنعقد بميلانو تم الدعوة إلى الاجتماع في قمة لوكسمبورغ LUXEMBOURG في 1985 والتي صدر عنها الاتفاق الأوروبي الموحد[1].

وجاء الاتفاق الأوروبي الموحد استجابة لطموح الدول الأوروبية لتحقيق وحدة أكبر في قطاعات أخرى وليدخل تعديلات جوهرية على المؤسسات الأوروبية القائمة، وتوسيع مجالات اختصاصها في ميادين أخرى والتي تهم النظام الأوروبي.

وبقي موضوع الجماعة الأوروبية اقتصاديا، فالتعديلات الجذرية التي أدخلها القانون الأوروبي الموحد على معاهدة روما، أدت لاتساع الجماعة الأوروبية للأغراض التنموية وبناء على المادة "2" الجديدة للجماعة الاقتصادية الأوروبية- معاهدة روما المعدلة وفقا للقانون الأوروبي الموحد " تهدف الجماعة إلى تحقيق التنمية المتوازنة للنشاطات الاقتصادية في كافة أطرافها وإلى اندفاع مستمر ومتوازن وإلى ارتفاع سريع لمستوى المعيشة وكذلك إلى توطيد العلاقات بين الدول التي تجتمع فيها، وذلك عن طريق السوق المشتركة وعن طريق التقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية لهذه الدول"[2].

وتم التوقيع على وثيقة القانون الأوروبي الموحد في فبراير 1986 وقد عدلت هذه الوثيقة معاهدة روما تعديلا جوهريا حيث أشارت لانتقال المجموعة الأوروبية من مرحلة السوق المشتركة إلى مرحلة السوق الموحدة، وتحولت أوروبا المنضوية في معاهدة روما إلى كتلة اقتصادية واحدة تتمتع بامتيازات كبيرة من ذلك إلغاء الحدود الجمركية بين الدول الأعضاء وحرية شبه كاملة لانتقال الأشخاص والبضائع والخدمات بين أعضائها[3].

---

[1] المرجع السابق.

[2] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرو ، مرجع سابق، ص.128.

[3] اسماعيل معراف ، مرجع سابق، ص.25.

وقد اهتم الاتفاق الأوروبي الموحد بثلاث ميادين أساسية[1]:

أ/ استكمال بناء مقومات السوق الداخلية الأوروبية: إن بلوغ هدف تحقيق السوق الأوروبية الداخلية الكبرى المعلن عليه من تاريخ 1986 (تاريخ دخول الاتفاق الأوروبي الموحد حيز التطبيق)، وإلى غاية 1992 يقتضي تحويل الفضاء الجغرافي للاتحاد الأوروبي إلى سوق داخلية كبرى تحظى في نطاقها الأموال والمبادلات التجارية والسلع والأشخاص بحرية التنقل، وذلك نتيجة رفع الحواجز الجمركية وإزالة التدابير الرقابية الأخرى.

وإن تحقيق سوق أوروبية موحدة ليس هدفا جديدا جاء به الاتفاق الأوروبي الموحد ولكن سبقه في ذلك اتفاقية تأسيس جماعة السوق الأوروبية المشتركة. إلا أن حرية انتقال الأموال والأشخاص لم يكن تحقيقها ممكنا لولا مقتضيات الاتفاق الأوروبي الموحد التي ألزمت الدول الأعضاء إلى حدود معقولة بالقيام بتنسيق سياستها في الجوانب الخاصة بانتقال الأموال والأشخاص.

ب/ إصلاح السياسات المتبعة: إن السياسات التي تم إتباعها من طرف الدول الأعضاء في مختلف المجالات الاجتماعية و البيئية والنقدية ليست وليدة الاتفاق الأوروبي الموحد، وإنما كانت موجودة في اتفاقية السوق الأوروبية ومنظمة بمقتضى معاهدة روما. وإن المادة (8-أ) من الاتفاق الأوروبي الموحد جاءت مقتضياتها ترمي إلى إقامة سوق أوروبية موحدة كفضاء حر لانتقال الأموال والأشخاص والسلع، وإن بناء السوق سيتم بصورة تدريجية لتكتمل معالمها بحلول سنة 1992، وأن الحريات المشار إليها ستكفلها أحكام الاتفاقية بواسطة سياسات يتم إتباعها في هذه المجالات.

وفيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية فإنها كانت تخضع لمقتضيات المادتين 118-أ و118-ب من معاهدة روما، حيث تسمح المادة 118-أ للمجلس الأوروبي اعتمادا على أغلبية معينة اتخاذ تدابير ضرورية في مجالات التعاون من شأنها تحسين ظروف العمل الخاصة بالعمال الأوروبيين وحماية صحتهم وتوفير سبل الحماية المهنية أثناء أدائهم للشغل. وأسندت المادة 118-ب من نفس المعاهدة

[1] أنس المزوقي، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593، مرجع سابق.

إلى اللجنة الأوروبية وظيفة إنعاش الحوار الاجتماعي على المستوى الأوروبي، وعليه جاءت مقتضيات الاتفاق الأوروبي الأوحد تدعو إلى تعزيز تطبيق سياسة اجتماعية واقتصادية وحدودية من أجل حماية الدول الأعضاء الأقل نموا من الآثار السلبية المترتبة عن إحداث السوق الداخلية الموحدة، والتخفيف من وقع التفاوت في التنمية بين جهات الاتحاد الأوروبي الأقل نموا. ومن أجل مواجهة مثل هذه المشاكل أحدث الاتفاق الأوروبي الموحد صناديق نقدية للدعم الاقتصادي والاجتماعي، "كالصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي (F E O G A) "، و"الصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية (FEDER)".

أما سياسة تنمية البحث العلمي والتقدم التكنولوجي فكانت منظمة بمقتضى المادة 130- ف من معاهدة السوق الأوروبية المشتركة، وهدفت لدعم وتقوية القاعدة التكنولوجية للصناعة الأوروبية، وتنمية القدرة التنافسية لها وعليه

تقرر بمقتضى بنود الاتفاق الأوروبي الموحد أن يضطلع المجلس الأوروبي بوضع برامج سنوية تحدد هذه الميادين حسب الأولويات.

ج/ الإصلاحات التأسيسية: حرص الاتفاق الأوروبي الموحد على إدخال التعديلات الضرورية على سير المؤسسات الأوروبية تمكنها من اتخاذ قراراتها بالاعتماد على أغلبية معينة دون الحاجة إلى الحصول على الإجماع الذي سطرته اتفاقية روما.وفيما يخص سير المجلس الأوروبي فقد نص الاتفاق الأوروبي الموحد على توسيع المجالات والميادين التي سيشملها اختصاص المجلس ويتولى التقرير في شأنها دون اعتماد قاعدة الإجماع وإنما يكفي أن تنال قراراته نصابا معينا وهذا من أجل تمكين المجلس الأوروبي من اتخاذ قراراته وتسريع وتيرة عمله، مع استثناء بعض التدابير التي تكتسي ميزة خاصة وتتطلب الإجماع مثل التدابير المالية.

كما نص القانون الأوروبي الموحد على التعاون السياسي حيث تحدد المادة 30-1 من القانون الأوروبي الموحد أهداف التعاون السياسي كما يلي[1]:

" إن الأطراف المتعاقدة والمنتمية إلى الجماعات الأوروبية تسعى مشتركة إلى صنع وتحقيق سياسة خارجية موحدة."

- كما حددت المواد 30-2 إلى 30-5 هيئات التعاون السياسي وتمثلت في أعلى مرجع لديها وهو حكوماتها مع اجتماع وزراء الخارجية الذي يتوجب عليه الاجتماع أربع مرات في السنة.

- أما صيغة اتخاذ القرار فقد دعت المادة 30-3-ج ممثلي الدول الأعضاء إلى الامتناع قدر الإمكان عن اتخاذ المواقف التي من شأنها أن تعرقل تكون الاجتماع السياسي وصنع القرار المشترك.

ونصت المادة 30-3 على أمرين مكنا من تقليص الهوة بين التعاون السياسي الأوروبي والجماعة الاقتصادية وهما[2]:

1- إشراك المفوضية وضرورة استشارة البرلمان الأوروبي. حيث كان انضمام ممثلي المفوضية إلى المجالس المنعقدة متوقفا على إرادة الحكومات وتطور الموقف تدريجيا باتجاه إشراك المفوضية المستمر،حيث أقر القانون الأوروبي الموحد بالشراكة الكاملة للمفوضية .

2- ونصت المادة المذكورة على إبلاغ البرلمان الأوروبي بما تم تناوله وقراره في إطار التعاون السياسي الأوروبي. كما أنها نصت على ضرورة أخذ وجهة نظر البرلمان الأوروبي في أعمال المجالس المنعقدة.

ففي خضم التعديلات التي أدخلها الاتفاق الأوروبي الموحد على المؤسسات الأوروبية يلاحظ نوع من تعزيز سلطات البرلمان بحصوله على صلاحيات إبداء الرأي وإقرار اتفاقيات الشراكة التي

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرو، مرجع سابق، ص.129.
[2] المرجع السابق، ص.130.

تعقدها دول السوق مع الدول الأخرى، كما نال البرلمان الأوروبي بمقتضى الاتفاق الأوروبي الموحد مكانة متميزة في حقل التعاون بين المؤسسات الأوروبية تجعله يلجأ لمراجعة التشريعات المقترحة من المجلس الأوروبي على أن هذه الصلاحيات تبقى مقيدة.

وأخيرا كرس القانون الأوروبي الموحد قواعد للسلوك الدبلوماسي المشترك فالمادة 30-2 نصت على[1]:

* ضرورة التشاور قبل أن تتخذ أية دولة من دول الجماعة قرارها السياسي في أمور السياسة الدولية وكان هذا المبدأ من أول مكتسبات التعاون السياسي الأوروبي.

* ضرورة السعي المستمر لإيجاد مواقف وسياسات مشتركة وكذلك ضرورة اتخاذ القرار المشترك محورا ومرجعا عندما تحدد كل دولة أولويات وخطوات سياستها الخارجية.

*كما نصت على ضرورة تجنب أي دولة أوروبية كل موقف أو قرار من شأنه أن يضعف القرار المشترك أو يعطله.

ثانيا/ معاهدة ماستريخت: إن معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty التي انعقدت بتاريخ 9-10 ديسمبر 1991 في المدينة الهولندية ماستريخت من قبل المجلس الأوروبي، تعد من أهم المنعطفات التي شهدها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال مسيرته ،لأن هذه الاتفاقية هي التي حددت مسيرة الاتحاد منذ 1992 لما تضمنته من معايير وخطوات واضحة ومراحل منطقية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة[2].

[1] المرجع السابق، ص.131.

[2] عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص ص.121-122.

هذا وقد وقعت الدول الأوروبية على المعاهدة في 7 فبراير1992 ودخلت النفاذ الفعلي في الفاتح من نوفمبر1993، وقد أنشأت هذه المعاهدة كيانا أوروبيا جديدا هو الاتحاد الأوروبي European union[1].

وتعد معاهدة ماستريخت من وجهة النظر القانونية تعديلا لاتفاقيات روما إلى حد كبير، حيث أضافت مجالات جديدة بين دول المجموعة في المجالات الاقتصادية والنقدية والسياسة الخارجية المشتركة، وفي مجالات العدل والشرطة والهجرة[2].

وعدل مسمى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليصبح " الاتحاد الأوروبي" للتعبير عن تحول مسيرة التكامل الأوروبي إلى نطاق جديد، والانتقال إلى مرحلة التكامل الاقتصادي السياسي الموجب[3].

وتقوم الوحدة الأوروبية المنشودة وفق "معاهدة ماستريخت" على دعامات أساسية منها:[4]

-وحدة اقتصادية نقدية.

- وحدة سياسية.

فيما يتعلق بالدعامة الاقتصادية، فإن العنصر الرئيسي الذي ميز"اتفاقية ماستريخت" تجلى في توحيد العملة النقدية بين دول الاتحاد. وقد أمرت مقتضيات الاتفاق بالشروع في توحيد عملة التداول بين دول الاتحاد في أجل أقصاه 1999 تحت إشراف البنك الأوروبي الذي تولى تنظيم وإصدار عملة التداول في كل أرجاء الدول الأعضاء.

---

[1]هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط ، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010 ، ص.59.

[2]محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 1998، ص.169.

[3]سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص.187.

[4]أنس المرزوقي ، مرجع سابق.

أما الدعامة السياسية فإن الاتفاقية حاولت الدفع نحو التعاون في مجال السياسة الخارجية وشؤون الدفاع فضلا عن فتحها آفاق جديدة في مجالات أخرى كالأمن الداخلي والصحة العمومية.

وأهم ما جاءت به معاهدة ماستريخت[1]:

- تحول اسم الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا يشير إلى أن الأهداف أصبحت أعم وأشمل من الأهداف الاقتصادية. فقد تم تعديل أهداف الجماعة ليشمل اختصاصات متنوعة مثل حماية البيئة والحماية الاجتماعية والتضامن الاقتصادي والاجتماعي والبحث العلمي والتنمية والتكنولوجيا والصحة والتعليم والسياحة والطاقة والأمن...الخ

- توحيد السياسة الخارجية والسعي لإقامة نظام دفاعي أوروبي مشترك.

- أنشأت معاهدة ماستريخت مواطنة للاتحاد الأوروبي، وبمقتضاها فإن كل شخص يحمل جنسية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي يكون مواطنا في جميع دول الاتحاد، ويتمتع مواطنو الاتحاد بالحق في الانتقال والإقامة بحرية داخل أقاليم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد.

- حق المواطنين في المشاركة في الانتخابات الأوروبية والمحلية بغض النظر عن اختلاف جنسياتهم[2].

وجاء أيضا في المعاهدة:[3]

- إلغاء كافة الحواجز بين دول المجموعة، وتحرير حركة السلع والخدمات بين دول المجموعة.

---

[1] هشام صاغور، مرجع سابق، ص ص.59-60.

[2] سمير صارم ، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة ، دمشق ، دار الفكر، ط1 ،2000، ص.43.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية الواقع...مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط1، 2007. ص ص.300-301.

– إصدار عملة نقدية موحدة وإقامة بنك مركزي أوروبي في موعد أقصاه1999/01/1 ليدير عملية إصدار العملة الموحدة (اليورو).

وبالتالي فإن معاهدة ماستريخت دعت إلى:

أ/ صياغة سياسة خارجية مشتركة.

ب/ التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات، وإقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي.

ج/ تأكيد هوية الاتحاد على الساحة الدولية من خلال تطبيق سياسة خارجية مشتركة تضمن التوصل لسياسة دفاعية مشتركة.

د/ التقدم الاقتصادي والاندماج المتواصل عن طريق إقامة منطقة تزول فيها الحدود وتعمل على تقوية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي بعملة موحدة.

وتضمنت معاهدة ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية[1]:

* المرحلة الأولى: تمتد إلى غاية 31 ديسمبر1993 يتم خلالها تحرير حركة رأس المال بين الدول الأعضاء وتوسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذه الدول، مع تجنب حدوث عجز في الميزانية العامة لأي دولة من الدول بالإضافة إلى إصدار قرارات لقادة الدول الأعضاء لتسريع الخطى نحو تحقيق الوحدة الأوروبية.

* المرحلة الثانية: إلى غاية 31 ديسمبر1998 ويتم خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية بهدف تحقيق بعض

[1]عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص.123.

الشروط الواردة في معاهدة ماستريخت، ومن أجل هذا أنشئت مؤسسة النقد الأوروبية والتي تحولت فيما بعد إلى بنك أوروبي مركزي مع نهاية1998 .

* المرحلة الثالثة: حتى 30جويلية2002 بدأت المرحلة مع اعتماد اليورو بشكل فعلي كعملة رسمية في 1جانفي1999 وفي هذه الفترة وضع سعر مرجعي لكل عملة مقومة باليورو، وابتداء من جويلية 2002 تم التخلي عن تداول العملات الأوروبية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.

وقد تم تحقيق بعض بنود اتفاقية ماستريخت بصورة فعلية في مطلع عام 1994، حين وضعت دول المجموعة مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكية، وسمحت بتنقل رعاياها دون الحاجة إلى تصاريح أو تأشيرات، وسمحت للمؤسسات المصرفية والشركات بأن تفتح فروعا لها في أية دولة من دول المجموعة من دون استخراج تصاريح لممارستها أعمالها، كما ألغت بعض الدول الحواجز الجمركية بينها وبين بقية دول المجموعة الأوروبية[1].

ثالثا/ اتفاقية أمستردام: لقد توصل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق سياسي حول معاهدة جديدة لأوروبا. وذلك في أمستردام حيث وقع عليها في 02 من أكتوبر1997، وقد كان لهذا الاتفاق أربع أهداف كبرى:[2]

- إعطاء أهمية للشغل وحقوق المواطنين داخل الاتحاد.
- إزالة آخر العراقيل على حرية التنقل وتعزيز الأمن.
- منح مكانة مهمة لأوروبا فيما يخص السياسة الخارجية.
- تفعيل الهندسة المؤسساتية للاتحاد في أفق التوسع.

[1] عاكف يوسف صوفان، المنظمات الإقليمية والدولية ، دار الأحمدي للنشر، ط1، 2004، ص.167.

[2] أنس المرزوقي، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593، مرجع سابق.

وقد جاءت معادة أمستردام لتكمل ما ورد في اتفاقية ماستريخت وأيضا تقدم مراجعة وتقويم لكل ما تم من اتفاقيات حول الوحدة الأوروبية، فهذه المعاهدة أخذت على عاتقها مهمة تزويد الاتحاد ببعد سياسي حقيقي بحيث أكدت على ضرورة تطوير الهيئات الأوروبية، وتحقيق المزيد من الاندماج بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية[1].

وأهم ما يسجل لها هو تركيزها على الإصلاح ومعالجة النقائص وهو ما تم إثارته بالفعل في ندوة جمعت حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، وتقرر فيها تكييف النظام المؤسساتي للاتحاد الأوروبي على اعتبار أن التوسع المتوقع سيكون كبيرا، مما يستوجب مراجعة للجانب المؤسساتي حتى يتم تجنب سلبيات التوسع على مسيرة الاندماج في الاتحاد الأوروبي[2]. فكانت معاهدة أمستردام التي دخلت حيز التنفيذ في جوان1997 فرصة لتدارك أي عارض سلبي محتمل خصوصا مع التوسع الكبير المرتقب لعشرة دول أخرى لها بيئة وقيم سياسية واقتصادية مغايرة تماما للدول الخمسة عشر المتواجدة في غرب أوروبا. وقد توصلت المعاهدة لنتائج وصفت بالإيجابية في تلك المرحلة لعل أهمها توسيع صلاحيات المجموعة في ميدان البيئة والصحة، وأولت المعاهدة لجانب حرية تنقل الأشخاص أهمية خاصة وخصصت له اتفاقية خاصة به عرفت باتفاقية " شنغن" "Shengen".

ومن بين التعديلات التي أقرتها على المعاهدات السابقة لها ما يلي:

* تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء في مجال التوظيف ووضع سياسة أوروبية موحدة للتوظيف.

* نصت على حماية الحقوق الأساسية ومحاربة أي نوع من التمييز وحماية مصالح المستهلكين والحق في الحصول على المعلومات.

[1] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص.29.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

* إنشاء منطقة للأمن والحرية والعدالة يتم فيها تسهيل حرية الحركة والانتقال، وتقوية التعاون القضائي والتعاون في مجال الأمن والرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد.

* نصت على واجب الدول الأعضاء في التعاون المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك بما يمكن الاتحاد من المشاركة في البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام في العالم.

* وسعت من سلطات البرلمان التشريعية من خلال المشاركة في اتخاذ القرار من المجلس بحيث تصدر التشريعات بالمشاركة بينهما.

* نصت على توقيع بعض العقوبات: كالحرمان من الحق في التصويت وبعض الحقوق الأخرى للدول الأعضاء التي تخالف المبادئ الأساسية للاتحاد لا سيما في مجال احترام حقوق الإنسان التي يتوجب على الدول الأعضاء في الاتحاد احترامها.

* تقوية وتدعيم السياسة الاجتماعية للاتحاد[1].

رابعا/ معاهدة نيس: تم الاتفاق عليها بين زعماء الاتحاد الأوروبي بنيس في ديسمبر 2000، ووقعت عليها الدول الأوروبية في26 فيفري2001، وحدد موعد الفاتح من فيفري 2003 لدخول المعاهدة حيز التنفيذ[2].

وشكل اتفاق نيس خطوة مهمة نحو إعداد توسيع الاتحاد الأوروبي أمام دول أوروبا الشرقية والوسطى والمتوسطية والبلطيقية، فالرهان كان أساسيا في إيجاد حلول للقضايا المطروحة في أفق

[1] أبو الخير أحمد عطية عمر، النظام المؤسسي للاتحاد الأوروبي، ، دار القاهرة، النهضة العربية، 2007، ص.47.

[2] معاهدة نيس على الرابط: https://www.europarabct.com ، تاريخ الزيارة: 2019/10/17، توقيت الدخول:11.00.

التوسيع المستقبلي ويستجيب اتفاق نيس لعدة قضايا متعلقة بسير الاتحاد الأوروبي الموسع، وتم التوصل إلى اتفاق حول القضايا المؤسساتية المرتبطة بما يلي[1]:

-توزيع جديد للمقاعد داخل البرلمان الأوروبي.

- التصويت بالأغلبية الموصوفة داخل مجلس الوزراء.

- زيادة عدد أعضاء اللجنة الأوروبية.

كما نصت معاهدة نيس على التالي[2]:

- ضرورة وضع نظام لمراقبة ومنع مخالفة مبادئ الاتحاد الأوروبي.
- وضع نظام للأحزاب السياسية الأوروبية على المستوى الأوروبي.
- وسعت عدد مقاعد البرلمان الأوروبي لتصل إلى 732 مقعدا، يعاد توزيعها على الدول الأعضاء في جانفي2004 .
- نصت على إمكانية إنشاء دوائر قضائية متخصصة في مجالات معينة وذلك لتخفيف العبء على محكمة العدل الأوروبية.

بالإضافة لهذا فإن معاهدة نيس عالجت النقاط التالية[3]:

طالبت بمعالجة الظواهر السلبية في المجتمعات الأوروبية والحفاظ على التناسق الأوروبي في المجال الاقتصادي والاجتماعي، كما وفرت الأساس القانوني للأحزاب الأوروبية للجوء إلى البرلمان الأوروبي

[1] أنس المرزوقي، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593، مرجع سابق.
[2] هشام صاغور، مرجع سابق، ص.63.
[3] معاهدة نيس على الموقع: https://www.europarabct.com، مرجع سبق ذكره.

لمناقشة سبل تمويلها. ورسخت معاهدة نيس قيم حماية حقوق الإنسان عبر خلق آليات تنبيه ومحاسبة دول الاتحاد لخرقها مبدأ الحريات العامة.

ورغم ما خرجت به معاهدة نيس من توصيات مهمة، إلا أنها بقيت متواضعة في نظر البعض بالمقارنة بحجم المشاكل والتحديات التي كانت تنتظر الاتحاد خاصة مع توقع وصول عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى ثمانية وعشرين دولة بمواصفات ومصالح مختلفة قد لا تتوافق مع بعضها البعض بالإضافة لتحديات البيئة الدولية[1].

خامسا/ مشروع الدستور الأوروبي الموحد: بدأت فكرة صياغة دستور أوروبي موحد عام 2000 حين أصدر المجلس الأوروبي في نيس بفرنسا إعلانا حول مستقبل الاتحاد الأوروبي. ومع تحول الاتحاد الأوروبي من مجرد اتحاد اقتصادي إلى مشروع اتحاد سياسي، وفي إطار تحرك الاتحاد الأوروبي نحو زيادة ثقله وتفعيل مكانته ودوره الإقليمي والدولي، تم إقرار مشروع دستور للاتحاد الأوروبي الذي أشرف على إعداده الرئيس الفرنسي السابق " فاليري جيسكار ديستان" في قمة ب " تسالونيكThessaloniki" باليونان في يونيو 2003 وذلك تمهيدا للمصادقة عليه في اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأوروبي في أكتوبر 2003 ليبدأ التطبيق الفعلي له في 2006.

ومع ظهور فكرة صياغة دستور للاتحاد الأوروبي، ظهر على الساحة الأوروبية اتجاهين متعارضين:

الأول رأى أن الدستور الأوروبي هو فرصة يجب عدم تفويتها على طريق التكامل الاقتصادي، بينما رأى الثاني أن هدف الدستور هو تسهيل وتوضيح عمل مؤسسات الاتحاد[2].

[1] اسماعيل معراف ، مرجع سابق، ص.30.

[2] حسن خليل، مرجع سابق ، ص.235.

ولخص الرئيس الفرنسي "ديستان" الإشكاليات التي واجهت لجنة صياغة الدستور وهي ثلاث:[1]

1- واقع التعدد اللغوي والقومي والديني في القارة الأوروبية، بخلاف النموذج الأمريكي الذي اعتمد على الوحدة اللغوية في تأسيس اتحاده، وبسبب تعدد اللغات في الاتحاد الأوروبي (21لغة)، واختلاف المذاهب والثقافات، وتباين المستويات الاقتصادية والاجتماعية، كان الشعار الوحيد الذي يعبر عن روح الدستور الأوروبي هو (الوحدة في التنوع) ولهذا أكدت مقدمة الدستور أن الوحدة التي تجمع الدول الأوروبية هي وحدة القيم الحضارية، على رأسها مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة واحترام الحقوق والحريات.

2- الإشكال المتعلق بعدد النواب في البرلمان الأوروبي. فلو طبقت قاعدة الصوت الواحد للناخب الواحد لأصاب البنية التمثيلية في البرلمان خلل خطير بسبب التفاوت في عدد السكان في دول الاتحاد. فهناك دول يتجاوز سكانها الثمانين مليونا (ألمانيا) أو الستين (فرنسا، ايطاليا، بريطانيا) مقابل دول لا يصل عدد سكانها إلى المليون (قبرص، مالطا، لوكسمبورج).

3- إشكالية الهوية الدينية لأوروبا، فقد كان الدين ممثلا بالمسيحية يلعب دورا كبيرا في التكون التاريخي للقارة وهوية الشعوب الأوروبية كانت دينية قبل أن تكون قومية. ولكن ظهور حركة الإصلاح الديني (البروتستانتية)، واندلا ع الثورة الفرنسية، أديا إلى إحداث تغيرات في الوضع السابق دون إلغاء التوجهات الدينية.

وعمل الدستور على إجراء إصلاحات في أوروبا لكي تصبح مؤسساتها أكثر شفافية وفعالية وقابلة للمحاسبة وأفضل قدرة على مواجهة التحديات. وينقسم الدستور الأوروبي إلى أربعة أجزاء: الأول: يتعلق بمبادئ الاتحاد الأوروبي ووظائفه ومؤسساته. والثاني: يحدد الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد الأوروبي. والثالث: يتعرض لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. والرابع: يتعرض لوضع هذا

[1] المرجع السابق، ص.236.

الاتفاق حيز التنفيذ. ويتضمن أيضا عدة نقاط تتعلق بنظام التصويت وتوسيع قاعدة التصويت بالأغلبية، وإصلاح المؤسسات الأوروبية وتوثيق مجالات التعاون والعدالة والشؤون الداخلية وميثاق حقوق الأساسية. ويعد الدستور الأوروبي الموحد بمثابة خطوة كبرى على طريق وضع هياكل مشتركة للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية ونص المشروع على:

– استحداث منصب رئيس متفرغ للمجلس الأوروبي (رئيس الاتحاد الأوروبي)، تصل مدته إلى عامين ونصف خلفا للنظام المعمول به والذي يقضي بأن تتولى الدول الأعضاء بشكل دوري لمدة ستة أشهر.

– استحداث منصب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي والذي يتركز اختصاصه في رئاسة مجلس وزراء الخارجية الأوروبي ونائب رئيس المفوضية العليا.

– منح سلطة أوسع للاتحاد الأوروبي.

– إجراء التصويت على السياسات الأوروبية بإتباع نظام التصويت بالأغلبية، بدلا من نظام التصويت بالإجماع المعمول به.

و عالج الدستور الأوروبي القصور في مجال السياسة الخارجية الأوروبية وذلك عن طريق:

* إيجاد سياسة خارجية موحدة وفعالة، وتوحيد وإعادة هيكلة أجهزة صنع القرار السياسي وإدارة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

* وضع إطار لـ"دولة قارة أوروبا" ولكن دون تمتعها بروح الدولة الحقيقية لأن رئيس الاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية الأوروبية ليس من حقهما اتخاذ أي قرار من دون موافقة الدول الأعضاء عليه.

* زيادة قدرة الجهاز الجديد على استغلال الإمكانيات الحقيقية للاتحاد الأوروبي في مجال الشؤون الخارجية بحيث تتحقق الدرجة المنشودة من توازنات القوى الدولية.

في عام 2005 طرح " مشروع الدستور الأوروبي الموحد" في استفتاء شعبي، على برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد، تمهيدا لإقراره و تطبيقه إبتداء من 2006 وقد رفض الناخبون في كل من فرنسا وهولندا خلال الإستفتاء الشعبي مشروع الدستور الأوروبي الموحد، الأمر الذي نتج عنه إلغاء فكرة دستور خاص بالاتحاد الأوروبي.

سادسا/ معاهدة لشبونة: بعد عامين من الجدل الدائر حول مشروع الدستور الأوروبي الموحد، توصل قادة أوروبا أثناء قمة الاتحاد في العاصمة البرتغالية " لشبونة Lishbon" خلال 18 و19 أكتوبر 2007 إلى إقرار معاهدة إصلاحات الاتحاد الأوروبي، أو ما تعرف ب " معاهدة لشبونة" وذلك لتجاوز الرفض الشعبي والأزمة المؤسسية التي أفرزها مشروع الدستور الأوروبي الموحد. وقد وقعت الدول الأوروبية على المعاهدة في 13 ديسمبر2007 والتي كان من المقرر أن تدخل حيز النفاذ في جانفي 2009. وقد تم المصادقة عليها تقريبا في جميع دول الاتحاد الأوروبي من خلال البرلمانات، فقط في ايرلندا وألمانيا هناك تمسك بأن يجري تصويت شعبي[1].

وقد رفض الإيرلنديون في يونيو 2008 معاهدة لشبونة الأوروبية بنسبة 53.4٪ مقابل 46.6٪ قبل أن يوافقوا عليها في استفتاء آخر جرى في أواخر2009[2].

وتعد معاهدة لشبونة البديل المقبول للدستور الأوروبي الموحد والتي تهدف إلى إصلاح آليات العمل وأدواته داخل الاتحاد وتسهيل وتسريع عملية صنع القرار به لمواجهة القضايا الملحة مثل: الدفاع

[1] هشام صاغور، مرجع سابق، ص.63.

[2] معاهدة لشبونة على الرابط: https://www.aljazeera.net ، تاريخ الزيارة:2020/06/08، توقيت الدخول:12.30.

والطاقة، الهجرة، التغير المناخي والاهتمام بقضايا المواطن الأوروبي مثل: الاقتصاد والتنمية والأمن، دون أن ننسى أنها تتيح لأوروبا التعامل مع التحديات العالمية المستقبلية.

وإذا قارناها بمشروع الدستور الأوروبي الموحد فهي قد احتفظت بالأفكار الجديدة العديدة المطروحة في الدستور ولكنها أتت بالتغيرات الرئيسية التالية:

* حذف مصطلح " الدستور الأوروبي " من المعاهدة.

* حذف أي نص يكون من شأنه أن يوحي بإعطاء الاتحاد الأوروبي شكل الدولة الكبرى " دولة قارة أوروبا".

* توسيع دور البرلمان الأوروبي في صنع ومتابعة السياسة الخارجية الأوروبية، وذلك حتى تكون معبرة عن توجهات الشعوب الأوروبية.

* تعديل نظام التصويت فيما يختص بقرارات السياسة الخارجية والأمن من قاعدة الإجماع إلى قاعدة الأغلبية وذلك للتغلب على حيلة لجوء بعض الدول إلى الامتناع عن التصويت رغبة منها في عدم تمرير القرار.

* استحداث منصب " الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والدفاع والأمن" بدلا عن منصب " وزير الخارجية للاتحاد الأوروبي" كما جاء في مشروع الدستور الأوروبي الموحد.

كما استحدثت أيضا[1]:

* وضع نظام الانتخاب لرئيس الاتحاد الأوروبي بحيث ينتخبه زعماء الدول الأعضاء بالأغلبية الموصوفة لمدة سنتين ونصف يجوز إعادة تحديدها لمدة واحدة فقط عوض الرئاسة بالمناوبة التي تستمر نصف عام.

[1] هشام صاغور، مرجع سابق، ص.64.

* قررت مبدأ المساواة في المواطنة بين المواطنين الأوروبيين.

* تضمن الاتفاقية للمواطنين الأوروبيين حرية التنقل والإقامة في كل دول الاتحاد الأوروبي، وحق المشاركة والترشيح لعضوية البرلمان الأوروبي.

واعترض في البداية على نص المعاهدة ثلاث دول وهي (بريطانيا، بولندا، ايطاليا) خوفا من أن تتماثل المعاهدة مع مشروع الدستور الأوروبي المرفوض وكان الاعتراض بسبب:

- بريطانيا حول قضايا العدل.

- بولندا بسبب حصص التصويت.

- ايطاليا بسبب عدد النواب في البرلمان الأوروبي وقد خفضت المعاهدة عدد النواب في البرلمان الأوروبي إلى (750) عضوا بدلا من (785) على أن تمنح ايطاليا مقعدا إضافيا.

في 13 ديسمبر 2007 وقع قادة دول الاتحاد الأوروبي على المعاهدة مع التمهيد لعرضها على برلمانات الدول الأعضاء واستفتاء بإيرلندا، وفي12 يونيو 2008 رفض الإيرلنديون مشروع المعاهدة في استفتاء شعبي في ضربة جديدة لخطط الإصلاحات المؤسسية للاتحاد. وأظهرت نتائج الاستفتاء (53.4٪) من الأيرلنديين رفضوا المعاهدة ظنا منهم أن المعاهدة سوف تحد من نفوذ الدول الصغيرة.

وبعد جهود كبيرة من قادة دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسهم فرنسا تم إقناع إيرلندا بالتصويت على المعاهدة في استفتاء شعبي ثان في 03 أكتوبر 2009 والذي جاءت نتائجه بتأييد نسبة (67.13٪).

وهكذا حلت معاهدة لشبونة محل الدستور الأوروبي الموحد في كل دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: أهداف وعضوية الاتحاد الأوروبي

كانت الغاية منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي هي بناء أوروبا قوية بجهود الأوروبيين ومن أجلهم، تقف إلى جانب القوى العالمية الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وإن توسيع الاتحاد يساعد على انجاز هذه الأهداف ومنها إنهاء حالة الفرقة الطويلة في أوروبا وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى فتح باب العضوية أمام الدول الراغبة في ذلك من جهة وتسابق هذه الأخيرة للانضمام للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

الفرع الأول: أهداف الاتحاد الأوروبي

هناك مجموعة من الأهداف التي سطرها الاتحاد الأوروبي لتحقيقها منها[1]:

* وضع أسس للاتحاد الوثيق بين شعوب أوروبا. وذلك بإدراك مغزى وأهمية التحول الديمقراطي (خاصة دول أوروبا الشرقية) فالديمقراطية وسيلة لدفع التنمية وتحسين أحوال البشر والوصول لنوعية حياة أفضل لتحقيق مردود واضح بالربط بين الشعوب الأوروبية المختلفة.

* العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق مستوى متقدم من التوظيف وتحقيق تنمية متوازنة ومستمرة، وذلك عن طريق قيام منطقة بلا حدود داخلية ، ومن خلال تقوية التضامن الاقتصادي والاجتماعي.

* تنمية التعاون الوثيق في شؤون العدالة والشؤون الداخلية.

* تشجيع البحث والتنمية التكنولوجية.

* المساهمة في التعليم والتدريب ذو المستوى الرفيع وفي ازدهار ثقافات الدول الأعضاء.

[1] مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة ،عمان، الأردن،الأكاديميون للنشر والتوزيع،ط1، 2001، ص ص.113،116.

* إتباع سياسة في مجال التعاون الإنمائي.

من بين الأهداف أيضا[1] :

* اعتبار المواطنة الأوروبية البعد الأساسي في مسار الاندماج.

* اعتبار المكاسب المحققة خيار لا رجعة فيها والتأكيد على التطوير والتقديم.

من الأهداف المهمة كذلك[2]:

* دعم وتقوية السلام وذلك بالابتعاد عن الحرب كوسيلة حل النزاعات بين الدول والاعتماد على التوازن والتوفيق فيما بينها.

* تنمية ورفع الخدمات الاجتماعية وهو الهدف البعيد للاتحاد عن طريق تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول الاتحاد وتقوية الروابط الاجتماعية بينه.وهناك هدف مهم تسعى دول الاتحاد الأوروبي لتحقيقه وهو تأكيد مكانة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية ، وذلك من خلال تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، بما فيها بناء هيكل متطور من السياسات الدفاعية المشتركة والتي يجب أن تقود إلى دفاع مشترك[3].

الفرع الثاني: العضوية في الاتحاد الأوروبي

من أجل الانضمام للإتحاد الأوروبي يجب إتباع مجموعة من الشروط.

---

[1]اسماعيل معراف، مرجع سابق، ص.28.

[2]جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، عنابة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006، ص ص .331-332.

[3]Hermann-josef Blanke&strelio Mangiameli Editor, The European Union after lisbon :constitutional Basic, Economic order and External action,springerheidelberg New york.Dordrecht london.2013.pp9-20.

أولا/ شروط عضوية الاتحاد الأوروبي: هناك جملة من الشروط التي تم تحديدها في قمة المجلس الأوروبي المنعقد في كوبنهاجن في ديسمبر1993، والتي تضمن الصفات الواجب توافرها في العضو الراغب في الانضمام وهي:[1]

-أن تكون دولة أوروبية.

- أن تلتزم بالنهج الديمقراطي.

- أن توجد بها مؤسسات تتميز بالديمومة والاستقرار وتعطي الأولوية في توجهاتها إلى دولة القانون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتها.

- يجب أن تتوفر على اقتصاد حر قادر على مواجهة قيم السوق والمنافسة داخل الاتحاد.

- يجب أن لا يكون هذا الاقتصاد مترهل أي يعاني من أزمة حالية أو عجز هيكلي.

- أن يكون هناك رأي عام حر ونظام سياسي قابل للاندماج.

من الشروط الأخرى أيضا[2]:

- الوفاء بالتزامات العضوية في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالجوانب السياسية والنقدية والاقتصادية.

- وفي قمة المجلس الأوروبي في مدريد 1995 أضاف الاتحاد شرط آخر وهو ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في العضوية قادرة على تنفيذ قوانين وقواعد وسياسات الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي يجب أن تكون الهياكل الإدارية داخل الدولة المرشحة للعضوية قادرة على تنفيذ وتطبيق هذه القواعد والتشريعات.

[1] اسماعيل معراف ، مرجع سابق ، ص.32.

[2] مخلد المبيضين ، مرجع سبق ذكره، ص.117.

ثانيا/ تطور العضوية:إن التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى جانب اتخاذه شكل التكامل الرأسي فإنه انتهج التكامل الأفقي وذلك بقبول أعضاء جدد داخل الجماعة والذي تم في مراحل على النحو التالي:

* **المرحلة الأولى**: نتيجة النجاحات التي عرفتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية غيرت المملكة المتحدة موقفها الرافض للانضمام للجماعة وذلك للاستفادة من الأسواق الواسعة في إطار الجماعة ولتجنب العزلة الأوروبية ببقائها خارج الجماعة[1].

هذا وقد كانت المملكة المتحدة قد فضلت سابقا إنشاء رابطة التجارة الحرة EFTA عام 1959 وضمت إلى جانبها كل من النرويج والسويد والدنمارك والنمسا والبرتغال إسلندا وسويسرا وفنلندا. حيث تم إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بسيادتها[2].

وطلبت بريطانيا عام 1961 طلبا للعضوية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كل من الدنمارك وإيرلندا ثم النرويج سنة 1962، وقد رفض طلبهم بعد مفاوضات دامت سنتين ، وكررت الدول الأربعة طلب الانضمام في عام1967 ورفض هذا الطلب للمرة الثانية[3]. وقد كان الرفض بسبب " ديغول" خوفا من تزايد النفوذ الأمريكي داخل الجماعة عن طريق المملكة المتحدة بسبب العلاقات الخاصة والمتميزة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

ومع استقالة ديغول في فرنسا عام 1969 ووصول " جورج بومبيدو" للحكم تم قبول عضوية المملكة المتحدة إلى جانب الدنمارك وإيرلندا، ووقعت اتفاقية الانضمام في22 جانفي 1972،

[1]عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص.113.
[2]المرجع نفسه ، ص.112.
[3]عمر مصطفى محمد ، مرجع سابق، ص.60.

وأصبحت عضوا رسميا في الفاتح من جانفي 1973. وقد كانت موافقة " بومبيدو" على الانضمام شريطة الموافقة على تمويل السياسة الزراعية المشتركة وتنسيق السياسة الخارجية[1].

وبهذا ارتفع عدد أعضاء الجماعة ليصل إلى تسعة أعضاء. بينما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي للانضمام في استفتاء نظم لهذا الغرض بنسبة 53.49% من الأصوات[2].

وبهذا أصبحت الدول الأعضاء التسع تستحوذ على 40% من التجارة العالمية ، كما زاد عدد السكان في الجماعة من 186 مليون نسمة سنة 1957 إلى 253 مليون نسمة سنة1972 [3].

* **المرحلة الثانية:** شهدت الجماعة الأوروبية توسعا آخر في عقد الثمانينات لتشمل اليونان عام 1981 ثم اسبانيا والبرتغال عام1986 ليرتفع عدد أعضاء الجماعة إلى 12 عضوا وثلاثتها كانت من قبل تحت نظم سلطوية ورأت في الجماعة سندا لديمقراطيتها ولتحديثها اقتصاديا على السواء. أما الجماعة فقد أرادت من جانبها أن تكون هذه الدول أعضاء قابلة للبقاء وأن تكون داعمة لمشروعاتها كالسوق الموحدة[4].

– فليونان كان هدفها تدعيم ديمقراطيتها الجديدة وتأكيد اندماجها في أوروبا وتحسين قدراتها الصناعية والزراعية.

– اسبانيا ظلت معزولة عن أوروبا في ظل حكم " فرانكوا" وكان انضمامها يعني إحياء الطاقات المعطلة في صناعاتها الزراعية وإمكانية الاستفادة من برامج الجماعة في تحسين مستويات المعيشة فيها وخروجها من تخلفها الصناعي بجهود أعضاء الجماعة الأكثر تقدما[5].

---

[1] جون بيندر وسايمون أشرود، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: خالد عرين علي ، ط1، القاهرة، مصر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015، ص.26.

[2] أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ، مرجع سابق، ص.58.

[3] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص.60.

[4] جون بيندر وسايمون أشرود، مرجع مرجع سبق ذكره، ص.31.

[5] مخلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق ، ص.124.

– البرتغال بعد فقدانها لمستعمراتها وتخلصها من مشاكلها السياسية، فإن العودة إلى أوروبا هو فرصة لتأمين نظامها السياسي الجديد والحصول على معونات من الجماعة.

***المرحلة الثالثة:** في الوقت الذي دخلت فيه ماستريخت حيز التنفيذ كانت مفاوضات الانضمام مع النمسا وفنلندا والسويد قد بدأت بالفعل، وتقدمت قبرص ومالطا والنرويج وسويسرا بطلباتها للانضمام لكن النرويج رفض طلبها في استفتاء شعبي جديد، وسحبت سويسرا طلبها بعد الرفض هي الأخرى في استفتاء شعبي[1].

وانضمت الدول الثلاث إلى الاتحاد الأوروبي (النمسا، فنلندا، السويد) في أول فبراير 1995 كأحدث أعضاء النظام الأوروبي المتطور ، ليصل عدد الأعضاء إلى 15 دولة[2].

– النمسا وكان دافعها اقتصادي.

– السويد وفنلندا فقد تأثرا بالتغيرات في أوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي وإدراكا منهما أن الجماعة الأوروبية بيدها مفاتيح المستقبل السياسي والاقتصادي للقارة الأوروبية[3].

* **المرحلة الرابعة:** في الفاتح من ماي 2004 انضمت عشر دول للاتحاد الأوروبي في أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنضمة ومن حيث أثر هذا التوسع. وهذه الدول هي: قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر،لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا.

[1]جون بيندر، مرجع سبق ذكره، ص.34.

[2]أسامة المجدوب ، العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص.59.

[3]عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص.114.

وقد بدأت المفاوضات للانضمام إلى عضوية الاتحاد عام 1998 وانتهت بالنسبة للأعضاء العشر الجدد في قمة "كوبنهاجن" في ديسمبر2002 ، وتم التوقيع على اتفاقية الانضمام في أفريل 2003 وتم التصديق عليها ثم انضم الأعضاء الجدد إلى الاتحاد وفق شروط تلك الاتفاقيات[1].

ولم تكن مسيرة الدول العشر الجديدة المتقدمة حديثا للاتحاد الأوروبي سهلة، حيث كانت هناك شروط ومعايير يجب توافرها في تلك الدول للانضمام للاتحاد،كما يجب عليها احترام بعض المبادئ الواردة في المادة (06) من اتفاقية الاتحاد الأوروبي ، وهي الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[2].

كما انضمت بلغاريا ورومانيا بصفة رسمية للاتحاد الأوروبي في الفاتح جانفي 2007 ، وانضمت كرواتيا عام 2013.

وبهذا التوسع الأخير تم زيادة عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين ، وزيادة مساحة أراضيه بمقدار الربع وعدد سكانه إلى ما يزيد على 450 مليون نسمة ، وهو ما عكس قدرة الاتحاد على السير بخطى ثابتة ومستقرة وتجاوز الحساسيات العرقية والدينية وهو ما يعد انجازا تاريخيا.

في ذات السياق، رحب بانضمام بعض من هذه الدول المنضمة حديثا بدرجات متفاوتة وهو ما سيوضحه الجدول أدناه حيث حظيت دولة مالطا بقبول تام من الشعوب الأوروبية، وتلتها في ذلك دولة المجر ثم قبرص وبولونيا، أما بخصوص الدول الأخرى فقد بدا واضحا عدم رضا الشعوب الأوروبية بصفة كاملة ويظهر هذا في تذبذب النسب وفيما يخص تركيا فإنه كما كان متوقعا فإن الرفض كان كبيرا.

[1] عمر مصطفى محمد ، مرجع سابق، ص ص.64-65.
[2] المرجع نفسه ، ص.65.

جدول (09): موقف دول الاتحاد الأوروبي من موجة التوسع في 1999

البلد	نعم	لا	بدون رأي
مالطا	%49	%27	%24
المجر	%47	%31	%22
قبرص	%43	%33	%24
بولونيا	%44	%34	%22
التشيك	%42	%35	%23
إستونيا	%37	%38	%25
ليتونيا	%37	%38	%25
سلوفاكيا	%37	%38	%25
ليتوانيا	%36	%39	%25
بلغاريا	%36	%39	%25
سلوفينيا	%34	%41	%25
رومانيا	%34	%42	%24
تركيا	%30	%47	%23

المصدر: عياد محمد سمير، مرجع سابق ، ص.116.

جدول (10): تطور عضوية الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس جماعة الفحم والصلب 1952

الدولة	العاصمة	النظام السياسي	سنة الانضمام	العملة	ملاحظات
ألمانيا	برلين	جمهوري فيدرالي	1952	يورو	دولة مؤسسة
إيطاليا	روما	جمهوري	1952	يورو	دولة مؤسسة
بلجيكا	بروكسل	ملكي دستوري	1952	يورو	دولة مؤسسة
فرنسا	باريس	جمهوري	1952	يورو	دولة مؤسسة
لوكسمبورغ	لوكسمبورغ	ملكي دستوري	1952	يورو	دولة مؤسسة
هولندا	امستردام	ملكي دستوري	1952	يورو	دولة مؤسسة
الدنمارك	كوبنهاجن	ملكي دستوري	1973	كرونة دنمركية	
المملكة المتحدة	لندن	ملكي دستوري	1973	جنيه إسترليني	
ايرلندا	دبلن	جمهوري	1973	يورو	
اليونان	أثينا	جمهوري	1981	يورو	
اسبانيا	مدريد	ملكي دستوري	1986	يورو	
البرتغال	لشبونة	جمهوري	1986	يورو	
السويد	ستوكهولم	ملكي دستوري	1995	كرونة سويدية	
النمسا	فينا	جمهوري فيدرالي	1995	يورو	
فنلندا	هلسنكي	جمهوري	1995	يورو	
إستونيا	تالين	جمهوري	2004	كرونة استونية	
بولندا	وارسو	جمهوري	2004	زلوتي	
تشيك	براغ	جمهوري	2004	كرونة تشيكية	
سلوفاكيا	براتيسلافا	جمهوري	2004	يورو	
سلوفينيا	ليوبليانا	جمهوري	2004	يورو	
قبرص	نيقوسيا	جمهوري	2004	يورو	
لاتفيا	ريغا	جمهوري	2004	لاتس	
لتوانيا	فيلنيوس	جمهوري	2004	ليتاس	

مالطا	فليتا	جمهوري	2004	يورو	
المجر	بودبست	جمهوري	2004	فورينت	
بلغاريا	صوفيا	جمهوري	2007	يورو	
رومانيا	بوخارست	جمهوري	2007	ليو روماني	
كرواتيا	زغرب	جمهوري	2013	كونا كرواتية	

المصدر: مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص. 121.

الخريطة (01): توضح مراحل تطور العضوية بالاتحاد الأوروبي

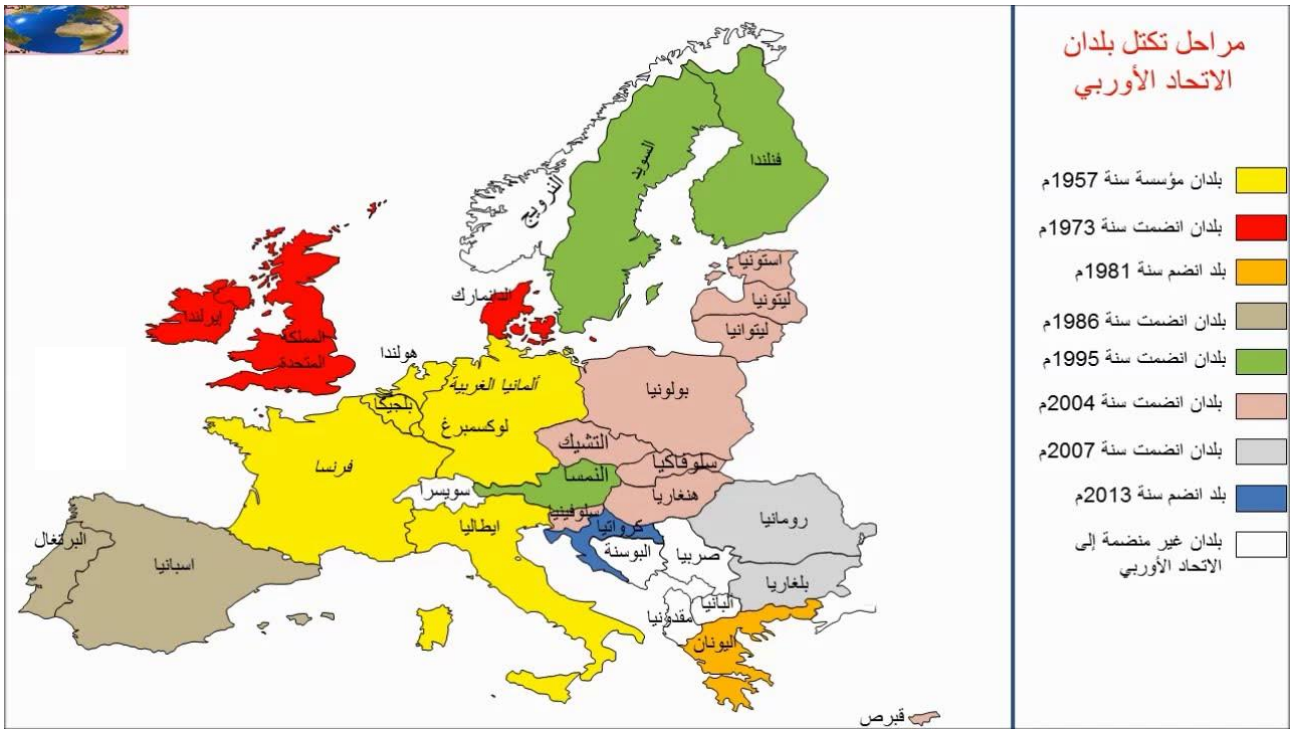

المصدر: https://www.google.com/url?sa=i&ur، تاريخ الزيارة:2022/05/22، بتوقيت:19.00.

ثالثا/ أسباب ودوافع الانضمام للجماعة والاتحاد الأوروبي:

كان لكل دولة مصلحة في الانضمام للجماعة والاتحاد الأوروبي كما سنبينه في التالي[1]:

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص ص.122-123.

– بالنسبة لألمانيا، فقد وجدت في انضمامها إلى الجماعة جانبا من السيادة السياسية التي فقدتها بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك يسهل لها النهوض بنشاطها الصناعي لأنها متقدمة في الصناعة، وقد حققت في العقد التالي للحرب ما سمي ب " المعجزة الاقتصادية" ، فوجودها في السوق المشتركة أفضل من بقائها خارجها، وقد أعقب انضمامها أن ارتفعت نسبة صادراتها من المنتجات الصناعية إلى السوق من 27% إلى 48%.

– أما فرنسا، فقد كانت مهتمة بتحقيق السلام وعدم عودة النزاع المسلح، وفتح السوق أمام منتجاتها الزراعية بسب أهمية قطاعها الزراعي، لذلك فقد كانت تصر دائما على التمسك بالسياسة الزراعية المشتركة للسوق.

– ايطاليا وجدت ضالتها في الجماعة، وذلك لتصحيح أوضاعها الاقتصادية لأنها لم تكن بنفس مستوى التقدم الصناعي لتأخرها في الدخول إلى الصناعة عن جاراتها الأوروبية. ومما حفزها أيضا هو إنشاء الصندوق الاجتماعي الذي سيساعدها، خاصة جنوبها الذي كان آنذاك متخلفا، للنهوض ورفع مستوى معيشة العمال الذين يتنقلون إلى دول أخرى من أعضاء الجماعة بسبب انتشار البطالة وانخفاض أجورهم. وعليه فإن ايطاليا كانت تريد تحسين فرصتها في التصنيع والحصول على مساعدات من الصندوق الاجتماعي وتخفيض معدلات التنمية.

– بلجيكا كانت تعتمد في خمسينات القرن الماضي على صناعتي الفحم والصلب، مما جعلها تتحمس لإنشاء جماعة الفحم والصلب، لأنها وجدت في الجماعة ليس فقط فرصة للتوسع في صادرات هذين القطاعين، ولكن أيضا لإنشاء صناعات جديدة تعزز نموها الاقتصادي.

– أما لوكسمبورغ، فعلى الرغم من أنها كانت مندمجة اقتصاديا مع بلجيكا، ولكنها شعرت أن وجودها في مجتمع أوروبي كبير يؤمن كيانها السياسي، وزادها أمانا باتخاذها مقرا للجماعة الأوروبية، بمعنى أنها وجدت نفسها في حماية المجموعة الأكبر وذلك لتحسين وضعها السياسي والاقتصادي.

– وبالنسبة لبريطانيا، فقد رأت في استمرار ابتعادها عن الجماعة ما يفقدها القدرة على المنافسة في أسواقها التي كانت ضرورية لاقتصادها، لعدم تمتعها بإزالة الرسوم على واردات دول الجماعة منها، مما يجعل الواردات منها أغلى من الواردات البينية لتلك الدول وكانت تريد أيضا الحفاظ على مركزها في سوق الجماعة لكونها من أهم الأسواق أمام منتجاتها.

– أما ايرلندا، فقد وجدت في سوق الجماعة مجالا للفكاك من انحصار صادراتها من المنتجات الزراعية في بريطانيا، كذلك وجدت فيها مجالا لكسب سوق واسعة لمنتجاتها الصناعية يمكنها من تعزيز قدرتها التنافسية وتوسيع نطاق تجارتها الخارجية. هذا إضافة إلى تدعيم اقتصادها بمصدر هام، وهو الصناديق الاجتماعية والإقليمية.

– وبالنسبة لليونان واسبانيا، فإنه بعودة النظم الديمقراطية إلى اليونان (1975)، واسبانيا (1977)، فقد زال واحد من أهم أسباب استبعادهما من الجماعة، ولم تهتم اليونان بالتنازل عن جانب من سيادتها كثمن صغير لدعم اقتصادها الهزيل وتثبيت نظامها الجديد، ومساعدتها على تحديث نشاطها الزراعي والصناعي. وكان الانضمام بالنسبة لاسبانيا يعني إحياء الطاقات المعطلة في صناعاتها الزراعية وإمكانية الاستفادة من برامج الإقليمية للجماعة في تحسين مستويات المعيشة فيها، وخروجها من تخلفها الصناعي بجهود مشتركة مع أعضاء الجماعة الأكثر تقدما.

– وفيما يخص البرتغال، فبعد فقدانها مستعمراتها وتخلصها من مشاكلها السياسية، يعد انضمامها للجماعة عودة لأصولها الأوروبية وتمنحها فرصة لتأمين نظامها السياسي الجديد وانتشال اقتصادها الهزيل، وبخاصة بعد عملية تشجيع الشركات الكبرى على الاستثمار فيها والذي يعد ضرورة لتحقيق نهضتها الصناعية.

– وبخصوص دول النمسا والسويد وفنلندا، فبعد زوال ما كان يبقيها خارج الجماعة وهو تخوفها من الالتزام بقرارات تمس حيادها وهو الخوف الذي زال بانتهاء الحرب الباردة ، وابتعاد شبح الحرب مع أي أطراف أوروبية أخرى فإنها سارعت للانضمام.

– وأما بلغاريا ورومانيا، فكان دافعهما محاولة الحصول على مزايا الانضمام للاتحاد بعد التطورات التي حدثت على أهداف وأبعاد واهتمامات الاتحاد الأوروبي.

رابعا/ بعض أثار التوسع في الاتحاد الأوروبي:

فيما يخص المبادلات التجارية لدول الاتحاد الأوروبي كما هو مبين في الجدول رقم (11،12) يلاحظ أن حجم الصادرات والواردات قد ارتفع من 2.415.009 لسنة 2000 إلى 2.979.550 مليون دولار سنة 2003، وعليه فإن توزيع القيم كان بالنسبة للدول العشر الجديدة قد ارتفع من 158.402 مليون دولار إلى 238.684 مليون دولار لنفس الفترة ، أي بمعدل متوسط النمو السنوي من 10,3(%1999-2000) إلى 27,2% (2002-2003) ، أما بالنسبة للأعضاء القدامى (15دولة) فارتفع معدل المتوسط السنوي للصادرات والواردات من 5,5% إلى 20,1% لنفس الفترة هذا ما يدل على زيادة حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي[1].

الجدول (11) : حجم الصادرات والواردات لدول الاتحاد الأوروبي 2003/2002 مليون دولار

الاتحاد الأوروبي	2000	2001	2002	2003
25 دولة	2,415,009	2,382,78	2,481,787	2,979,550
15 دولة	2,256,607	2,213,93	2,294,095	2,740,866
10 أعضاء جدد	158,402	168,766	18,792	238,684

المصدر:عمر مصطفى محمد ، مرجع سابق ، ص.69.

[1]عمر مصطفى محمد ، مرجع سابق، ص.68.

الجدول (12) : متوسط معدل النمو السنوي للصادرات والواردات للاتحاد الأوروبي**%**

الاتحاد الأوروبي	2000-1999	2001-2000	2002-2001	2003-2002
25 دولة	5,5	-1,3	4,2	20,1
15 دولة	5,2	-1,9	3,1	19,5
10 دول الجديدة	10,3	6,5	11,2	27,2

المصدر: عمر مصطفى محمد ، مرجع سابق ، ص.69

وفيما يتعلق بالتجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي فقد وصلت نسبة66,1% خلال عام 2003 ، واعتبرت من أعلى النسب المسجلة مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى.

كما أثر هذا التوسع على[1]:

– **تحويل وخلق التجارة** : كان منتظرا بعد التوسع أنه سيؤثر على حركة التبادل التجاري بين الدول المنظمة جديدا من ناحية، وبينها وبين الدول خارج الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، فقد تتحول بعض الدول الأعضاء في الاتحاد لإستيفاء احتياجاتها من الدول المنظمة حديثا، وهو ما يؤثر على بعض الدول خارج الاتحاد كما يؤثر التوسع في السوق الأوروبي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الجديدة وارتفاع مستويات الدخل مما يساعد على خلق احتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع والخدمات ومن أهم القطاعات الواعدة التي ستتأثر ايجابيا وتشهد فرصا جديدة للتصدير للدول المنضمة حديثا ، قطاعات التكنولوجيا المتطورة التي تملك فيها دول الاتحاد ميزة تنافسية.

– **أثر التوسع على المساعدات المالية**: في تلك الفترة كان يعد الاتحاد الأوروبي ضمن خمسة الأوائل الأكثر تبرعا للمساعدات الإنسانية ، وعليه فإن أثر توسع الاتحاد الأوروبي يثير مخاوف بعض

[1] المرجع السابق، ص ص.69-70.

الدول المتلقية للمساعدات سواء الأعضاء داخل الاتحاد مثل اسبانيا والبرتغال واليونان، أو خارج الاتحاد التي تتلقى مساعداتها في إطار برامج الميدا (MEDA) حيث تتخوف هذه الدول من فقدان حصتها من المساعدات الأوروبية.

– **أثر التوسع على تدفقات الاستثمار**: تعرف الدول العشر رخصا في الأيدي العاملة وانخفاضا في معدلات الضرائب على الشركات، وهذا سيؤدي لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية عن طريق إيجاد فرص تسويقية جديدة للشركات العابرة للقارات في هذه الدول لزيادة ربحها، في المقابل نجد الدول الغنية في الاتحاد الأوروبي تتخوف من هروب رؤوس الأموال إلى الأعضاء الجدد.

من خلال تعرضنا لأثر التوسع على بعض الجوانب لاحظنا وجود فجوة بين الدول المنضمة حديثا وبقية الدول الأوروبية الأخرى من حيث مستوى التنمية الاقتصادية ومستوى المعيشة، فتكنولوجيا ومهارة ومؤسسات دول وسط وشرق أوروبا أضعف بكثير من دول أوروبا الغربية وعليه أمام هذه الأخيرة أي دول وسط وشرق أوروبا تحدي كبير يجب العمل بجد من أجل تجاوزه والاندماج بسرعة في البيت الأوروبي الجديد.

الجدول (13): يوضح أهم الأحداث والمراحل التاريخية التي شهدها الاتحاد الأوروبي

التاريخ	الحدث
1951	معاهدة باريس تكوين الجماعة الأوروبية للفحم والصلب من قبل(أوروبا 6) وهي: ألمانيا+فرنسا+ايطاليا+بلجيكا+هولندا+لوكسمبورغ
1957	معاهدة روما: إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية+ الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية من قبل (أوروبا 6)
1967	دمج الجماعات الثلاث في (الجماعة الأوروبية)(European Community)

1968	دخول الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ، وإحلال التعريفة الخارجية الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية.
1973	انضمام (بريطانيا+ايرلندا+ دانمارك) إلى الجماعة الأوروبية وتأسيس (أوروبا9)
1979	تم تأسيس النظام النقدي الأوروبي+ إجراء أول انتخابات لأعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر
1981	انضمام (اليونان) للجماعة الأوروبية وتأسيس (أوروبا 10)
1985	توقيع كل من ألمانيا وفرنسا ودول البنيلوكس على اتفاقية شنغن لإلغاء التفتيشات الحدودية.
1986	انضمام (اسبانيا+ البرتغال) للجماعة الأوروبية وتأسيس (أوروبا 12)
1993	دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي (اتفاقية ماستريخت) حيز التنفيذ
1995	انضمام فنلندا + السويد+النمسا للاتحاد الأوروبي (أوروبا 15)
1997	توقع اتفاقية أمستردام والتي نصت على المزيد من الإصلاحات لمؤسسات الاتحاد الأوروبي من خلال تعاون أكبر في مجالات القضاء والسياسة الداخلية والسياسة الخارجية
1998	بداية المفاوضات مع (المجر،بولندا، استونيا التشيك، سلوفينيا وقبرص)
1999	تعيين "خافيير سولانا" الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة + انتخابات البرلمان الأوروبي في جميع الدول الأعضاء.
2000	بداية مفاوضات الانضمام مع (بلغاريا ولاتفيا، ليتوانيا ومالطة، رومانيا

	وسلوفاكيا)
2002	إدخال (اليورو) كعملة نقدية
2003	تقديم مسودة " اتفاقية حول دستور أوروبا"
2004	انضمام (بولندا، المجر،التشيك، سلوفاكيا،سلوفينيا،استونيا، ليتوانيا،لاتفيا،قبرص ومالطا)
2007	انضمام (رومانيا + بلغاريا) للاتحاد الأوروبي.
2013	انضمام كرواتيا للاتحاد الأوروبي.

المصدر: أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا"، مجلة دراسات دولية، بغداد، العراق، العدد 39، 2009، ص ص.70-71.

المبحث الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

ما يمز الاتحاد الأوروبي عن باقي التكتلات الاقتصادية هو المؤسسات التي تعمل في إطاره. وعليه سنتناول في هذا المبحث تشكيل الاتحاد الأوروبي أو أجهزة الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال مطلبين؛ المطلب الأول: الأجهزة الرئيسية للاتحاد، أما المطلب الثاني، فسنتحدث عن الأجهزة الفرعية للاتحاد.

المطلب الأول: الأجهزة الرئيسية

يتكون البناء المؤسسي للاتحاد من خمس مؤسسات رئيسية، سنتعرض فيما يلي لكل من هذه المؤسسات.

الفرع الأول: المجلس الأوروبي The EuropeanConcil:

يعتبر أعلى مستويات صنع القرار.وهو عبارة عن اجتماعات قمة تعقد بين رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي. والواقع أن معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية لم تتضمن نصوصا واضحة حول طريقة اجتماعات الجماعة، ولم يجتمع قادة الدول في السنوات العشر الأولى لإنشائها إلا ثلاث مرات. وعليه بدأت تظهر الحاجة إلى وجود إطار منظم لتبادل وجهات النظر على مستوى القمة وحل المشكلات التي لا تستطيع مؤسسات الجماعة الأخرى حلها[1].

وكان رؤساء الدول والحكومات يجتمعون قبل قمة باريس التي انعقدت في 09 ديسمبر 1974 في مؤتمرات قمة غير ثابتة من حين لآخر، وفي القمة المذكورة اقترح الرئيس الفرنسي " جيسكار ديستان" أن يكون اجتماع رؤساء الدول والحكومات في مواعيد منتظمة ومنذ ذلك التاريخ ظهر هذا المجلس كجهاز من أجهزة الجماعة الأوروبية[2].

وجاء القانون الأوروبي الموحد عام 1986 الذي يعتبر مكملا لاتفاقية روما، ونص على اعتبار المجلس الأوروبي ضمن المؤسسات الرسمية للجماعة[3].

ويتألف المجلس الأوروبي من رؤساء الدول والحكومات، وهو يمثل السلطة العليا للجماعة. ويحضر المجلس الأوروبي، كل من رئيس حكومة كل من الدول الأعضاء ورئيس المفوضية. ويجتمع المجلس الأوروبي مرتين في العام على الأقل تحت رئاسة رئيس الدولة التي لها رئاسة المجلس. ويقوم

[1] حسين خليل، مرجع سابق، ص.220.

[2] طارق عزت رخا، المنظمات الدولية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006، ص.221.

[3] Dick Leonard: Pocket Guid to the European Community, oxford, UK, Newyork, Blackwell; London: Economist Publications,1988,pp.38-39.

المجلس بتسليم البرلمان الأوروبي تقريرا بعد كل اجتماع له ، إضافة إلى تقرير سنوي مكتوب عن التقدم المحرز من جانب الاتحاد[1].

ومن اختصاصاته[2]:

- يختص المجلس الأوروبي بوضع سياسة الاتحاد، ويتخذ القرارات في المسائل الهامة.

- مناقشة الوضع الاقتصادي الأوروبي.

- مناقشة عملية تطور الاتحاد.

- مناقشة العلاقات الخارجية مع وضع المبادئ العامة للسياسة المشتركة للخارجية والأمن ، والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية.

- منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.

- تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة إلى عملية التكامل الأوروبي.

الفرع الثاني: المجلس(المجلس الوزاري) The Concil:ويقصد به مجلس الوزراء، ويتكون من الوزراء الذين يمثلون الدول الأعضاء وذلك بممثل واحد لحكومة كل بلد عضو وفي العادة يكون هذا الممثل وزير الخارجية[3].

ويتغير الوزراء الذين يمثلون الدول تبعا لطبيعة الموضوع المطروح على المجلس فحينما يكون الأمر متعلقا بمسألة سياسية فإن المجلس يتكون من وزراء الخارجية وحينما تكون المسألة صناعية أو زراعية

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص.136.

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[3] محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ، د.س.ن ، ص ص.298-299.

أو متعلقة بالنقل فإن التشكيل يكون من وزراء الصناعة أو الزراعة أو النقل. ويجوز أن يصاحب كل وزير مجموعة من الخبراء أو المستشارين لمعاونته في الأمر[1].

ورئاسة المجلس بالتناوب بين الأعضاء لمدة ستة أشهر، ويعقد المجلس اجتماعاته عادة في بروكسل ويختص المجلس بالنظر في كافة الأمور الداخلة في اختصاصات الاتحاد، ويعمل على التنسيق بين الدول في كافة هذه الأمور ويتولى إقرار مشروع الميزانية السنوية للاتحاد ويقدمها للبرلمان الأوروبي. كما يتبنى قوانين الاتحاد ونظمها وتعليماتها بحسب الموضوعات.

وتتطلب إجازة التشريعات موافقة الوزراء عليها بالإجماع أو بالأغلبية البسيطة، فامتناع عضو أو أكثر عن التصويت بخصوص مسألة يتطلب بشأنها الإجماع لا يحول دون صدور القرار طالما أنه لا يوجد اعتراض صريح عليه.

الفرع الثالث: البرلمان الأوروبيThe EuropeanParliament:

حرصت الوحدة الأوروبية منذ انطلاقتها على أن تتضمن مؤسسات التكامل هيئة تمثيلية تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية وتؤيد هذه الشعوب في فكرة الوحدة وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار. وقد تضمنت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب " الجمعية البرلمانية" وتطلب ذلك نضال كبير لتحويلها إلى " برلمان أوروبي" منتخب بالاقتراع المباشر، وتزويد هذا البرلمان بصلاحيات تشريعية ورقابية حقيقية.[2]

إذن أسس البرلمان الأوروبي سنة 1957 وأسندت له صلاحيات استشارية، غير أن التعديلات التي أدخلت على معاهدة روما والتشريعات الأخرى أعطته صلاحيات تشريعية ومالية محدودة. وفيما

[1] طارق عزت رخا، مرجع سبق ذكره، ص.221.

[2] مخلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق، ص.131.

يخص تكوين البرلمان فقد كان يعهد في البداية إلى برلمانات الدول الأعضاء بمهمة تعيين نواب هذا البرلمان من بين أعضائها طبقا لإجراء كل دولة[1].

وفي 20 سبتمبر1976 صدر قرار المجلس بانتخاب البرلمان الأوروبي على المستوى العام مباشرة في انتخابات خاصة ، لا علاقة لها بالانتخابات البرلمانية الوطنية ويختار الناخبون في كل دولة ممثليهم في برلمان الاتحاد. وتجرى الانتخابات كل خمس سنوات وللبرلمان رئيس يدير جلساته، ويعقد البرلمان الأوروبي 12 جلسة بكامل أعضائه كل سنة في ستراسبورغ في حين تعقد الجلسات الأخرى في بروكسل[2].

ويتميز البرلمان الأوروبي عن سائر الاتحادات والجمعيات البرلمانية بميزتين أساسيتين[3]:

• تتكون الاتحادات والجمعيات البرلمانية من أعضاء موفدين من قبل برلماناتهم، في حين نجد البرلمان الأوروبي يتكون من أعضاء منتخبين مباشرة من قبل الناخبين.

• تتمثل اختصاصات وسلطات الاتحادات والجمعيات البرلمانية في القيام بالدراسات وتقديم التوصيات والآراء بينما البرلمان الأوروبي يتمتع باختصاصات وسلطات فعلية تعطيه المشاركة في إصدار القوانين والقرارات الملزمة وغيرها.

ويمثل أعضاء البرلمان اتجاهات سياسية معينة ويتعاونون فيما بينهم وضد اتجاهات أخرى، فالعبرة ليست بجنسية العضو وإنما باتجاهه السياسي حتى وإن كانوا من دولة واحدة. وأن تمثيل الدول يقدر حسب عدد سكانها، فألمانيا أكبر دولة في الاتحاد الأوروبي من حيث السكان ومالطا أصغر دولة ولم

[1] عبد المنعم محمد داود، مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة، الإسكندرية منشأة المعارف، د.س.ن ، ص.41.

[2] محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص ص.301-302.

[3] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص.131.

تحدد المؤسسات الأوروبية أي شروطا لعضوية البرلمان الأوروبي، ويمكن الجمع ما بين العضوية في البرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبي[1].

ويتمتع أعضاء البرلمان الأوروبي بنظام للحصانة يشبه نظام الحصانة المعمول به في الدول. وبالنسبة للاختصاصات فتتمثل في[2]:

إجازة ميزانية الاتحاد والتعليق على مشاريع القوانين واقتراح أية تعديلات قد يرى أنها ضرورية، ويناقش مقترحات الهيئة التنفيذية ويسدي النصح لكل من الهيئة ومجلس الوزراء، كما يحقق في الشكاوي المتعلقة بسوء الإدارة في مؤسسات الاتحاد الأخرى.

فيما يرى بعض المحللين أن الاختصاصات الممنوحة للبرلمان الأوروبي منحصرة أساسا في أعمال الرقابة سواء الرقابة السياسية أو الرقابة على الميزانية أو الرقابة التشريعية.

ويتمثل الدور الرقابي للبرلمان الأوروبي فيما يلي:

1. الرقابة السياسية: طبقا للمادة 140 من معاهدة روما يجب على اللجنة أن تجيب على الأسئلة التي توجه إليها من البرلمان الأوروبي أو من أحد أعضائه وتكون الإجابة إما شفهيا أو كتابيا، وتنشر في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، وللبرلمان الأوروبي الحق في مناقشة التقارير العامة التي تقدمها اللجنة عن نشاطها كل عام ويمكن دعوة أعضاء اللجنة إلى المثول أمام البرلمان الأوروبي للإجابة عما يوجه إليهم من أسئلة وتقديم توضيحات[3].كما يمكن للبرلمان الأوروبي أن يمارس اختصاصات مماثلة في مواجهة مجلس وزراء الاتحاد، وللبرلمان الحق في التصويت على اقتراح بعدم الثقة في اللجنة أو في أحد أعضائها.

[1]حسين خليل، مرجع سابق، ص.228.

[2]محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص.302.

[3]عبد المنعم محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص.43.

وتجرى مناقشة في البرلمان الأوروبي في نوفمبر من كل عام يشترك فيها أعضاء اللجنة والمجلس بالإضافة إلى أعضاء البرلمان، حيث يتم تبادل وجهات النظر بين أعضاء الأجهزة الثلاثة حول نشاط الاتحاد الأوروبي بوجه عام[1].

كما يشارك البرلمان الأوروبي في مجريات السياسة الدولية[2] إذ سبق له أن ناقش قضايا العالم وأدلى برأيه فيها ففي اجتماع البرلمان في سبتمبر1980 أثيرت مناقشة الوضع في بولندا وأعلن الأعضاء تضامنهم مع شعب بولندا.وفي اجتماع البرلمان خلال يونيو 1983 ناشد البرلمان الأمم المتحدة الاعتراف بحق تقرير المصير لدول البلطيق الثلاث " استونيا- لاتفيا- لتوانيا".

2.الرقابة المالية: منذ 1975 تمثلت الرقابة المالية للبرلمان في

- إقرار مشروع الميزانية.

- اقتراح أو إجراء تعديلات على الميزانية أو إحالتها إلى المجلس لإقرارها.

هذا وأقرت معاهدة بروكسل المنعقدة عام 1975 على أن تصبح سارية المفعول إبتداء من 1977 للمجس أن يعدل الميزانية إذا طلب البرلمان تعديلها.كما أن هذه المعاهدة أعطت للبرلمان حق رفض مشروع الميزانية الأمر الذي ينجم عنه إعداد مشروع آخر وعرضه على البرلمان، ومن الناحية العملية فقد سبق وأن رفض البرلمان الأوروبي الميزانية المقدمة إليه لعام 1980 وذلك في 13 ديسمبر1979[3].

كما أنه سبق وأن عدل في مشروع الميزانية لعام 1985 المقدم إليه من المجلس، وبعد أن أجرى المجلس التعديلات بناء على ملاحظات البرلمان فقد قدمها إليه مرة أخرى.

---

[1] طارق عزت رخا، مرجع سبق ذكره، ص ص.223-224.

[2] عبد المنعم محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص.44.

[3] المرجع نفسه ، ص.46.

3. الرقابة التشريعية: تتمثل الرقابة التشريعية للبرلمان في

– للبرلمان الأوروبي سلطة المشاركة مع المجلس في الاختصاصات التشريعية التي منحتها معاهدة روما وعلى قدم المساواة.

– يحق للبرلمان أن يطلب من المجلس إعادة بحث الموضوع من جديد، سواء فيما يتعلق بالاختصاصات التشريعية للمجلس أو ما يتعلق بالسياسات المشتركة، والزراعة والنقل والسياسة الضريبية.

وفي الأخير يمكن القول أن تكوين البرلمان الأوروبي وتمثيل الأعضاء فيه لاتجاهات سياسية يقدم نموذجا هاما

في مجال خلق الهوية الأوروبية المشتركة. وإن كانت اختصاصاته رقابية في معظمها فهي تقوم في الأخير على هدف تحقيق مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد[1].

الفرع الرابع: اللجنة الأوروبية أو الهيئة التنفيذية The Commission: اللجنة هي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي، وهي جهاز جماعي مستقل عن الأعضاء في الاتحاد وأعضاء اللجنة مستقلين حتى في مواجهة الدول التي ينتمون إليها فهم يعملون لحساب الاتحاد، ولا يجوز لهم تلقي تعليمات من الدول التي ينتمون إليها، كما لا يمكنهم ممارسة أي وظيفة أخرى خلال فترة عضويتهم باللجنة[2].

وتتكون من عدد من الأعضاء تعينهم الحكومات باتفاقها المشترك، ويكون للجنة رئيس وستة نواب من بين الأعضاء، يرأس كل منهم إدارة عامة تختص بمجال معين ومدة كل منهم أربع سنوات. ويعد رئيس الهيئة التنفيذية الشخصية الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وهو يحضر اجتماعات القمة

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص.303.

[2] طارق عزت رخا، مرجع سبق ذكره، ص.222.

الأوروبية و يعمل أعضاء الهيئة باستقلال إزاء مجلس الوزراء، ولكن للبرلمان الأوروبي سلطة على الهيئة، حيث يمكن إسقاط أحد أعضاء اللجنة أو اللجنة بأكملها، إذا ما فقدت ثقته ويتم ذلك من خلال قرار يصدره البرلمان الأوروبي[1].

أما عن اختصاصات الهيئة التنفيذية فهي كالتالي:

– السهر على تطبيق أحكام المعاهدات الأساسية وهي في هذا تمتلك سلطة إدارية حيث تفرض القيود، وتمنح الترخيصات و تنبه ذوي الشأن من الدول الأعضاء ورعاياها إلى احترام تعليمات المعاهدات الأوروبية.

– إصدار التوصيات للدول باتخاذ تدابير معينة، أو إلغاء تدابير اتخذت ويمكنها عند الضرورة اللجوء إلى محكمة عدل الاتحاد لتفصل في النزاع الذي يثور بينها وبين دولة ما ولها أن تضع المشروعات المخالفة تحت التحفظ، وتستطيع أن تفرض عقوبات مالية أو تهديدية على المشروعات والأفراد المخالفين لمعاهدات الاتحاد[2].

– الهيئة مسؤولة عن اقتراح مشروعات القوانين وسلطتها تكون إلزامية في بعض الحالات واستشارية في بعض الأمور، كما أنها مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء، وإدارة صناديق الاتحاد المختلفة، ويوجد اتصال بين الهيئة ومجلس الوزراء لتطبيق نصوص القانون.

–كما انه يجور للمفوضية أن تقوم بتقديم بعض التوصيات والآراء لمجلس الوزراء.[3]

– تختص اللجنة بتمثيل الاتحاد في علاقته بالدول الأعضاء فيه، وعلاقته بالغير ففيما يتعلق بعلاقة الاتحاد بالدول الأعضاء فيه تتمتع اللجنة بأهلية قانونية تمكنها مباشرة التصرفات القانونية باسم

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص ص.299،200.

[2] المرجع نفسه ، ص.200.

[3] Cherifa Sari, L'EURO: CONSEQUENCES JURIDIQUES ET FISCALES,2éme édition,DALLOZ , Paris ,1998, p:20.

الاتحاد كشراء أو بيع الأموال العقارية مثلا. وفيما يتعلق بعلاقة الاتحاد بالغير فاللجنة تمثل الاتحاد في جميع المفاوضات والاتصالات لعقد الاتفاقيات وإعدادها حتى تكون جاهزة في المرحلة النهائية ليبرمها المجلس، كما تمثل الاتحاد في علاقاته بالمنظمات الدولية الأخرى كالأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.[1]

الفرع الخامس: محكمة العدل الأوروبية The European Court of Justice:

تتكون محكمة العدل الأوروبية من 15 قاضيا، يساعدهم 09 محامين عامين، بحيث يعين القضاة لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد، كما تشمل على عدد من الموظفين ، مقرها في لوكسمبورغ. ويضمن الاتحاد الأوروبي للقضاة كل الوسائل اللازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه وحماية استقلاليتهم وحيادهم. وتلعب محكمة العدل الأوروبية دورا بالغ الأهمية في عملية التكامل والاندماج الأوروبي ليس له مثيل في أي تنظيم دولي آخر[2].

ولا تعود أهمية هذا الدور فقط إلى الصلاحيات القانونية والقضائية الواسعة التي تتمتع بها محكمة العدل الأوروبية، وإنما كذلك وبشكل خاص، إلى رؤية الدول الأوروبية المتكتلة لنفسها باعتبارها جماعة تضامنية تعاقدية تقوم أولا وقبل كل شيء على فكرة احترام القانون بمعنى احترام الحقوق والواجبات والاضطلاع بالمسؤوليات وتنفيذ الالتزامات الواقعة على عاتقها، سواء بموجب الاتفاقات والمعاهدات الأساسية التي وقعت وصادقت عليها الأطراف المتعاقدة أو بموجب ما يصدر عنها من قرارات.

ومن ناحية أخرى، تلعب المحكمة دورا بالغ الأهمية في توضيح طبيعة ونطاق القوانين والقواعد الأوروبية الواجبة التطبيق، وأيضا في حل الخلافات والمنازعات القانونية التي يمكن أن تظهر عند تطبيق هذه القواعد والقوانين.

[1] طارق عزت رخا، مرجع سبق ذكره، ص.223.

[2] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص.147.

وتنظر المحكمة في الشكاوي المرفوعة إليها من قبل الدول الأعضاء أو المفوضية ضد دولة لا تحترم التزاماتها الأوروبية، كما تختص بتفسير المعاهدات وتنظر في قضايا التعويض عن الأضرار التي تسببها الأجهزة الأوروبية للغير. بحيث يقوم المحامي العام بدراسة القضايا المعروضة عليه، ثم إحالتها على المحكمة.

تصدر المحكمة أحكامها الملزمة بموجب ولايتها الإلزامية، والتي تكون غير قابلة للمراجعة. كما تعتبر محكمة العدل الأوروبية محكمة استئنافية بالنسبة للأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى للمجموعات الأوروبية التي تفصل في قضايا المنافسة والمنازعات المتعلقة بالموظفين[1].

وأكدت معاهدة ماستريخت الدور البالغ الأهمية لمحكمة العدل الأوروبية باعتبارها أحد مكونات النظام المؤسسي الأوروبي والجهة المسؤولة عن فرز وتوحيد القوانين الأوروبية الواجبة التطبيق. ويجب التمييز بينها وبين المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، فهذه الأخيرة تفصل في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان فقط كما هو منصوص عليه في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[2].

المطلب الثاني: الأجهزة الفرعية

هناك أجهزة فرعية تساند الأجهزة الرئيسية وسنوجز أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية Economic and Social Commiteé

تتكون هذه اللجنة من ممثلين للفئات الاجتماعية المختلفة في الدول الأعضاء من العمال وأصحاب الأعمال والمزارعين والحرفيين والمهنيين والوسطاء وممثلي الجمهور.ويعين أعضاء اللجنة مجلس الوزراء بالإجماع بناء على ترشيحات الدول[3].

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.335.

[2] حسين خليل ، مرجع سابق، ص ص.229-230.

[3] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق ، ص.152.

حدد عددها في البداية ب101، واستمر عددها في الارتفاع، حيث و صل عام2004 إلى222 عضوا يمثلون مختلف مصالح القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ويمثلون المجتمع المدني في الاتحاد. ويسهل هذا التمثيل على تحقيق هدفين مرتبطين ومتكاملين في الوقت نفسه.

الهدف الأول: ضمان أن تأتي القرارات الأوروبية معبرة عن الحد الأدنى لتوافق المصالح بين جماعات معينة مختلفة وعادة ما تكون متعارضة.

الهدف الثاني: الحصول على دعم تأييد هذه الجماعات لحركة التكامل والاندماج الأوروبيين.

ومدة عضويتها 4 سنوات قابلة للتجديد وتجتمع كل شهر في بروكسل، ومهمة هذه اللجنة دراسة الآراء المقدمة لها في المجالات التالية: الزراعة، المواصلات، الطاقة والمسائل النووية، المسائل الاقتصادية والمالية، المسائل الاجتماعية، العلاقات الخارجية، حماية البيئة.[1]

ويثبت الباحثين أهمية الدور الاستشاري الذي تقوم به داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي. ويتوجب على المجلس الوزاري والبرلمان والمفوضية التشاور مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في بعض الموضوعات، وبخاصة التي يتم اقتراحها بمبادرة من المفوضية. وللجنة أن تصدر من تلقاء نفسها آراء تعبر عن وجهة نظرها وبشكل مستقل دون أن تنتظر الطلب منها.[2]

الفرع الثاني: لجنة المناطق، الأقاليم of the regionsCommiteé:

كان تأسيس هذه اللجنة لتعاون المجلس والمفوضية وذلك بصفة استشارية مماثلة للجنة الاقتصادية والاجتماعية، وتتكون من ممثلين للأجهزة الإقليمية والمحلية وذلك حتى لا تتسم أعمال الاتحاد بالمركزية بل تكون هذه الأعمال مراعية لمصالح المناطق المختلفة وتعد هذه اللجنة من أحدث الأجهزة إذ تم إنشاؤها بموجب معاهدة ماستريخت. وعدد أعضائها 222 عضوا يعينهم المجلس لمدة

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق ، ص.152

[2] حسين خليل ، مرجع سابق ، ص.230.

4 سنوات قابلة للتجديد. ولها أربع دورات في السنة ومقرها بروكسل. وهي لا تتمتع بسلطات مستقلة في عملية صنع القرار الأوروبي، ولكنها ضرورية جدا للتأكيد على طابع اللامركزية الذي يميز عملية صنع القرار المحلي في الدول الأوروبية.

وتنص معاهدة الاتحاد الأوروبي على وجوب استشارة هذه اللجنة في عدة مسائل منها: التعليم والثقافة والصحة العامة والمواصلات والطاقة والبنية التحتية المتعلقة بقطاعات الاتصالات ومكافحة البطالة...[1]الخ

ومن أجل أن تقوم اللجنة بمهامها قامت بإنشاء سبع لجان متخصصة، إضافة إلى وحدة بحوث تقوم بدراسة السياسة الإقليمية والتكامل في الاتحاد وتقوم بنشر دراسات متعمقة حول التكامل الأوروبي من وجهتي النظر المحلية والإقليمية.[2]

الفرع الثالث: بنك الاستثمار الأوروبي The European Investment Bank:

من بين الأمور التي حرصت اتفاقية روما 1957 عليها هي وجود مؤسسة مالية تهدف لتحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الأعضاء وعليه جاء تأسيس بنك أوروبا للاستثمار عام 1958، والذي بدأ في تحقيق هذا المسعى ويتضح ذلك في محاور ثلاثة ركز عليها:

- **المحور الأول:** الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدما في أوروبا.

- **المحور الثاني:** تمثيل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة.

- **المحور الثالث:** تمويل مشروعات أوروبية مشتركة خارج دول الجماعة من أجل فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة وتعزيز دعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي.[3]

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص.154.

[2] المرجع نفسه، ص.155.

[3] حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص.228.

ويعد هذا البنك المؤسسة المالية للاتحاد ومقره لوكسمبورغ ، ويقدم قروضا طويلة الأجل للاستثمار لتشجيع الوحدة والتنمية الاقتصادية للاتحاد، والقروض تكون للمشروعات التي تهدف إلى[1]:

- دعم البرامج الاقتصادية في المناطق الأقل نموا.
- تطوير شبكات الاتصال ونقل الطاقة.
- دعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- حماية البيئة.
- تعزيز تنافس قطاع الصناعة.

الفرع الرابع: البنك المركزي الأوروبي:European Central Bank

تأسس البنك في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة الأوروبية ، وبعد أن دخلت عملية التكامل والاندماج الأوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية وإصدار عملة أوروبية موحدة (اليورو)[2].

ويعود تاريخ إنشائه إلى عام 1998 وهو هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية وبدأ العمل عام1999 مع الاتحاد النقدي، ويسعى البنك إلى المحافظة على استقرار العملة الأوروبية. ويتكون من محافظي وأعضاء البنوك المركزية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن ذوي الخبرة في مجالات

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص.156.

[2] حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص ص.230-231.

المصارف والمال. ويتم انتخاب رئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي لفترة 8 سنوات من ضمن محافظي وأعضاء البنوك المركزية في الدول المكونة للبنك المركزي الأوروبي[1].

ويعتبر هذا البنك مع البنوك المركزية في الدول الأوروبية التي تعمل باليورو منظمة موحدة تسمى منظمة البنوك المركزية الأوروبية، وتقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ السياسة المالية والنقدية للجماعة والمراقبة والإشراف على حسن سير نظام المدفوعات[2].

ومن أهدافه ومهامه[3]:

- تحديد سياسة استقرار الأسعار في الاتحاد الأوروبي.
- رسم السياسة النقدية.
- إدارة الودائع النقدية للبنك المركزي الأوروبي.
- تنشيط تدفقات المدفوعات داخل الاتحاد الأوروبي.
- منح القروض قصيرة المدى للدول الأعضاء.

يضاف إلى ما سبق وجود العديد من الوكالات المتخصصة مثل:[4]

المركز الأوروبي للتدريب المهني، الوكالة الأوروبية للتدريب، الوكالة الأوروبية للبيئة، المركز الأوروبي للرقابة على المخدرات والإدمان، الوكالة الدولية للتعمير، المكتب الأوروبي للتنوع النباتي. أما على مستوى تجمعات رجال الأعمال والصناعيين الأوروبيين، تم إنشاء العديد من الاتحادات والتنظيمات

[1] فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة الحقائق-الآثار التجارية والمصرفية- التوقعات ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص ص.48-49.

[2] حسين خليل، مرجع سابق، ص.233.

[3] فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص.49-50.

[4] أنور محمد فرج ، مرجع سابق، ص.76.

التي تتخذ من (بروكسل) مقرا لها وذلك بالقرب من مؤسسات الاتحاد الأوروبي لتكون قادرة على ممارسة النفوذ والتأثير والتعبير عن مصالح أعضائها، ومن أمثلة ذلك: (اتحاد تجار الجملة والتجزئة الأوروبي، اتحاد التجارة الخارجية، اتحاد الغرف التجارية الأوروبية والشركات الأوروبية، اتحاد الصناعات).وقد دعمت هذه الاتحادات مسيرة الاندماج الاقتصادي لأنها سايرت الاندماج الذي حدث على مستوى المؤسسات الرسمية.

وبعد إيجاز كل أجهزة الاتحاد الأوروبي ، يمكن القول أن هذه الأجهزة مستقلة وتعمل بحياد عن الدول الأعضاء وتسعى لتنمية عملية الاندماج والتكامل في الاتحاد.وموظفيها يعملون بحياد واستقلالية وكفاءة بهدف الوصول إلى المستقبل الأفضل لأوروبا مستقبلا.

شكل (2): يبين الآليات التنظيمية للاتحاد الأوروبي

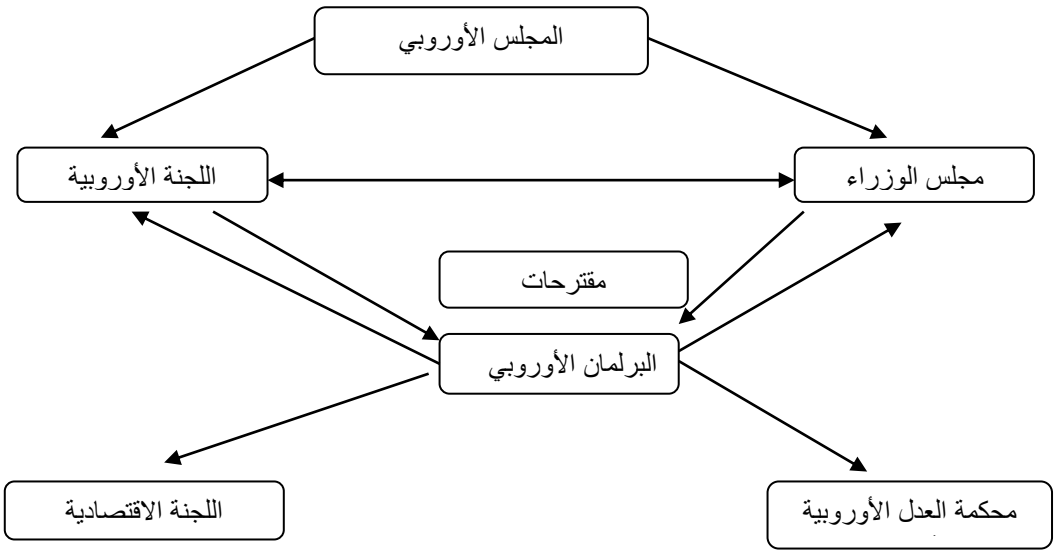

المصدر:إحسان هندي، التكتلات الاقتصادية العالمية، الاتحاد الأوروبي نموذجا، مجلة معلومات دولية، دمشق، العدد64، 2000، ص.48.

لم يكن خروج أوروبا من قوقعة الدمار والخراب والإفلاس الاقتصادي نتيجة الحرب العالمية الثانية بالأمر الهين، ويعود الفضل لعزيمة وإرادة قادتها الذين أدركوا متأخرين أهمية توحيد صفوفهم لبناء القارة بدل تهديمها، ضف لذلك جهود الأدباء والمفكرين في ميادين شتى الذين دعموا حركة الوحدة وشجعوها، كلها كانت عوامل محفزة على النهوض بالقارة وتشجيع العمل المشترك.

وبذلك استطاعت الدول الأوروبية أن تصبح من أكبر القوى الاقتصادية بتكتل اقتصادي رائد، حيث كانت البداية بست دول لتصل إلى سبع وعشرين دولة تحت كيان واحد هو الاتحاد الأوروبي هذا الأخير الذي انعكست قدرته في السير بخطى ثابتة ومستقرة منذ معاهدة باريس1951 وصولا إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي المتمثل في سوق ضخمة واحدة، وعملة واحدة قوية وحرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبناء مؤسسات ديمقراطية مهمتها مراقبة سير نجاح الاتحاد وتقويمه. بالإضافة إلى القدرة في التعامل مع المشاكل والاختلاف والتنوع بين الدول الأعضاء.

وبهذا يكون قد حقق انجاز تاريخي لأوروبا تتويجا لعملية طويلة من النضال لترسيخ فكرة الوحدة، السلام، الرخاء الاقتصادي لجميع الأوروبيين.

الفصل الرابع

سياسات التكامل الأوروبي

حاول بدوره الحفاظ على نفس المبادئ والأهداف التي قامت عليها الجماعات السابقة وحاول تطويرها.

واستنادا إلى ذلك تعددت السياسات التي اتبعت من أجل الوفاء بها، ونظرا لتشعب نشاطات الجماعة ومن ثم الاتحاد كان من الصعب أن نتناولها جميعا وعليه ارتأينا التركيز في هذا الفصل على أبرز السياسات التي ساهمت في عملية التكامل الأوروبي وتعميق وتطوير الوحدة الأوروبية وذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول السياسات الأوروبية المشتركة في المجال الاقتصادي ومنها: السياسة الزراعية والصيد البحري، والنقدية، والتجارة والمنافسة ، بينما خصصنا المبحث الثاني للسياسة الأوروبية في مجال الشؤون الاجتماعية والثقافة والبيئة وختمنا الفصل بالمبحث الثالث للسياسة الأوروبية في مجال الشؤون الخارجية والأمنية.

المبحث الأول: السياسات الأوروبية المشتركة في المجال الاقتصادي

سعى الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لدول التكتل ، بحيث عرف الاتحاد الأوروبي باعتباره من أهم التجارب الناجحة في بناء التكتلات الاقتصادية العديد من السياسات المشتركة في المجال الاقتصادي والتي كان لها بالغ الأثر في بناء وتنمية أوروبا.

المطلب الأول: السياسة الأوروبية المشتركة في مجال الزراعة ومصايد الأسماك

تعتبر الزراعة عنصرا أساسيا للاقتصاد الأوروبي وكانت حكومات الدول الأعضاء قد وافقت على تشارك المسؤولية في هذا المجال من أجل الحرص على الإنتاج المستدام وتوفير الأغذية بانتظام بأسعار في متناول المستهلك. ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الصيد البحري حيث أولت دول الاتحاد بالغ الأهمية لهذا القطاع باعتباره مصدرا للثروة الغذائية ومناصب العمل. وسنتعرض في هذا المطلب بالتفصيل كيف شكلت السياسة الزراعية المشتركة عنصرا رئيسا في النظام المؤسسي الأوروبي ومن ثم السياسة الأوروبية المتبعة لصيد الأسماك.

الفرع الأول: السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة

احتلت الزراعة أهمية بالغة في سياسات الاتحاد الأوروبي واحتلت حصة الأسد مما ميزها عن بقية المجالات.

أولا– لمحة تاريخية عن السياسة الزراعية المشتركة ومفهومها:

أ/ لمحة عن السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة: تعد فكرة تأسيس سياسة زراعية عامة في أوروبا الغربية إلى الخمسينيات في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، حيث كان موضوع الأمن الغذائي من أهم المواضيع في تلك الفترة لأن الحرب شلت القطاع الزراعي مما أدى إلى عدم ضمان إمدادات المؤن الغذائية ، ولذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى الاهتمام بقطاع الزراعة وتبني سياسة مشتركة في ذلك ، هذا وتضمن تقرير سباك اقتراح على وزراء الخارجية للدول الست الأصلية في

الاتحاد (فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا) في 1956 معاملة خاصة للزراعة والمزارعين[1].

وكان هدف الجماعة الاقتصادية الأوروبية من خلال معاهدة روما هو إلغاء العوائق أمام التجارة الزراعية بين الدول الأعضاء، واستبدال سياسات الدعم القومية بسياسة زراعية موحدة[2].

وفي مؤتمر ستريسا المنعقد عام 1958 والذي وضع الأساس لإنشاء السياسة الزراعية العامة ، أكد الوزراء على أهمية المزارعين والنشاط الزراعي بصفة عامة في الاستقرار الاجتماعي وتم تبرير المعاملة الخاصة للقطاع بالتالي:

- المزارع ينتج السلع الأساسية الضرورية لحياة البشر.
- المزارع يزود الاستقرار الاجتماعي من خلال عمله المتعب والبنية الخاصة للمجتمع الريفي.
- يتعرض المزارع لتقلب الظروف المناخية أثناء الإنتاج.

وفي 1962 اتخذ قرار يعتبر نقطة تحول كبيرة في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول أوروبا وبهذا القرار انتقلت السياسة الزراعية من صفة القومية للدول الأعضاء إلى صفة إقليمية بمسمى السياسة الزراعية المشتركة[3].وتم تبني آليات السياسات الزراعية العامة من قبل الدول الموجودة ودخلت حيز التنفيذ في العام نفسه.

وأقرت الدول المشاركة ثلاث مبادئ رئيسية للاسترشاد بها في السياسة الزراعية المشتركة وهي:

* مبدأ السوق الموحدة.

---

[1] محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المركز الوطني للسياسة الزراعية، 2006، ص.01.

[2] جون هيدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور، الرياض، دار المريخ ، 1983، ص ص.583-584.

[3] المرجع نفسه ، ص.584.

* مبدأ احترام الرغبات والأولويات الخاصة بكل مجتمع.

* مبدأ التضامن / التكافل المالي.

ومنذ التوافق على هذه المبادئ الثلاث في عام 1962 أصبحت السياسات الزراعية عنصرا محوريا في البناء المؤسسي الأوروبي. وفي بداية تطبيق السياسة الزراعية المشتركة كان التركيز على تحسين الإنتاجية الزراعية لكي يحصل المستهلكين بأسعار مناسبة ، كما كان التركيز على الحفاظ على قطاع زراعي منتج داخل الاتحاد الأوروبي[1]. وقد وفرت السياسة الزراعية المشتركة دعما لصغار المزارعين ودعم إعادة هيكلة المزارع، وتنمية مهارات المزارعين وتبني الميكنة الزراعية والدعم المباشر للمناطق الزراعية الأكثر احتياجا.

ب/ تعريف السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة: هناك عدة تعاريف منها:

– هي مجموعة من القوانين والآليات والتشريعات والممارسات المتبناة من قبل الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى تحديد سياسات عامة وموحدة حول الزراعة وتنظيم الإنتاج والتجارة والتصنيع الغذائي في دول الاتحاد مع اهتمام بدأ يتركز بشكل متزايد على التنمية الريفية لضمان أن الاتحاد الأوروبي يمتلك قطاع زراعي حيوي وأن المستهلك لديه عرض ثابت من الغذاء الضروري و بأسعار منافسة.[2]

– السياسة المشتركة هي أحد أنظمة الاتحاد الأوروبي في مجال الدعم والبرامج الزراعية والهدف منه هو ضمان مستوى معيشي مقبول لصغار المزارعين وتوفير منتجات زراعية عالية الجودة بأسعار

[1] خبرات الاتحاد الأوروبي في التنمية الريفية والزراعية، على الرابط:
www.upehc.org/documents/SRDP-DOCS/Document.pdf. تاريخ الزيارة: 03/02/2018، توقيت الدخول:21.44

[2] بن زايد أ محمد ، "سياسات التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي الاتحاد الاقتصادي والنقدي نموذجا" ، **مجلة أفاق للعلوم**، الجلفة ، ع06 ، 2017، ص.250.

معتدلة بالتوازي مع الحفاظ على التراث الريفي ، هذا النظام قائم على دعامتين أساسيتين هما الدعم النقدي المباشر لصغار المزارعين وبرامج التنمية الريفية.[1]

– السياسة الزراعية هي أهم سياسة مشتركة للاتحاد الأوروبي تم وضع أساسها عام 1958 بهدف تحقيق عدة أهداف. وتتضمن هذه السياسة إقامة سوق مشتركة في المنتجات الزراعية عن طريق إزالة كافة الرسوم والحواجز في هذا الإطار بالإضافة إلى وضع نظام مشترك للأسعار حيث يقوم وزراء الزراعة الأوروبيون كل عام بتحديد أثمان محددة للمنتجات الزراعية وهو ما يطلق عليه السعر المستهدف، فإذا انخفض السعر الحقيقي للمنتجات الزراعية عن السعر المستهدف فإن الجماعة تتدخل في الأسواق بشراء الفائض من المحصول للعودة للسعر المستهدف، بالإضافة إلى ذلك فإن الجماعة تضع سياسة حمائية في مواجهة الواردات الزراعية من الدول غير الأعضاء بفرض ضريبة عليها لرفع سعرها حتى تباع بسعر أقل من سعر المنتجات الزراعية الأوروبية، ويقوم الاتحاد بتدعيم صادراته الزراعية للخارج من أجل تعويض الفارق بين السعر العالمي المنخفض والسعر المرتفع لمنتجات الجماعة.[2]

ثانيا– أهداف وشروط السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي:

أ/ **أهداف السياسة الزراعية:** حدد البند 33 من معاهدة روما الموقعة عام 1957 أهداف السياسة الزراعية في التالي[3]:

– زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال نشر التطور التقني وضمان نمو منطقي للإنتاج الزراعي والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وبشكل خاص العمالة.

---

[1] خبرات الاتحاد الأوروبي في التنمية الريفية والزراعية، على الرابط:
www.upehc.org/documents/SRDP-DOCS/Document.pdf، مرجع سبق ذكره..

[2] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا ، مرجع سابق ، ص ص.31-32

[3] بن زايد أمحمد، مرجع سبق ذكره، ص.250

– تأمين مستوى معيشي عادل للمجتمع الزراعي عن طريق زيادة الدخل الفردي للعاملين في الزراعة.

– استقرار أسواق المنتجات الزراعية.

– ضمان توفر المخازن الزراعية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية.

– ضمان وصول هذه المخازن إلى المستعملين بأسعار معقولة.

دعم المزارعين وتحسين الإنتاجية الزراعية، وضمان إمدادات مستقرة من الأغذية بأسعار معقولة، ومع مرور السنوات بدأت تتغير أهداف هذه السياسة لتستجيب لمتغيرات وتطورات المجتمع الأوروبي[1].

ب/ شروط السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي: وبهدف تحقيق الأهداف المذكورة اعتمدت السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة على الشروط التالية:[2]

1- الانتقال الحر للمواد الفلاحية وبأسعار موحدة داخل التراب الأوروبي.

2- أولوية شراء وتداول المنتجات الفلاحية الأوروبية على المنتجات الفلاحية القادمة من الخارج لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية.

3- التضامن الفلاحي ما بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية الأوروبية.

وبهذا ركزت السياسة الزراعية المشتركة على ركيزتين أساسيتين هما المزارع والمستهلك وذلك بإتباع نظام تعويض المزارعين وضمان دخولهم في حالة حدوث تقلبات معينة أو حدوث كوارث طبيعية، والسهر على أن تكون الأسعار لائقة لصالح المواطن الأوروبي وكان ذلك بفضل الآليتين التاليتين:[3]

---

[1] : La Politique agricole commune une histoire à suivre, ,office des publication de l' Union européene, Luxembourg, 2012. p.01.

[2] عبد الوهاب بن خليف ، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، الجزائر، دار قرطبة ، د.س.ن، ص ص.142-143 .

[3]. 252 .بن زايد أمحمد، مرجع سبق ذكره، ص

* نظام سعر تدخلي: ويكون في حالة انخفاض سعر سلعة ما، فعند ذلك يقوم بشراء هذه السلع التي سوف يزيد الطلب عليها وبالتالي يزداد سعرها.

* الدعم المباشر للمنتجين: يقدم هذا الدعم للمزارعين الذين ينتجون منتجات محددة ، حيث ساعد هذا الدعم على زيادة الإنتاج من خلال تقديم الحوافز لزراعات معينة وساعد على زيادة الأرباح المرتبطة مع هذه الزراعة المختارة.

ثالثا– تمويل السياسة الزراعية الأوروبية وأهم الإصلاحات التي عرفتها:

أ/ **تمويل وكلفة السياسة الزراعية:** يستهلك قطاع الزراعة أكبر جزء من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي ويكون ذلك في أكثر الأحيان على شكل دعم ومساعدات مخصصة للمزارعين. وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة مائة وخمسة وثمانين مليون هكتار، أما المناطق الريفية فتغطي تسعين في المائة من مساحة الاتحاد الأوروبي وأكثر من نصف هذه المساحة مخصص للزراعة. وتمثل الزراعة التي تحترم البيئة نسبة 3.7 في المائة من المساحة المزروعة، ويتراوح سعر الهكتار الواحد ما بين عشرة آلاف يورو في النمسا وألفي يورو في رومانيا، بينما يبلغ خمسة آلاف يورو في بولندا[1].

وشكلت السياسة الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي دائما جزءا هاما من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي وصلت نسبتها إلى 70٪ في السبعينات و80٪ من الميزانية العامة في الثمانينات من القرن الماضي. بينما قدرت ب 50٪ في 2003. وتناقصت في سنوات تلت نتيجة عمليات الإصلاح المستمرة لهذه السياسة لكن هذا لم يمنع من أن تظل الميزانية المخصصة لها كبيرة حيث مثلت 44٪

[1] Florin Orban, TeofiliaNistorOrban وTeofiliaNistor،السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ترجمة نسيمة غينغا،2010/03/1،على الرابط:
http://old.rri.ro/arh-art.shtml?lang=3&sec=154&art=29061&fbclid=IwAR3Zx، تاريخ الدخول :2020/11/27، توقيت الدخول :21.00.

من الميزانية العامة للاتحاد في 2005، وبلغت 47٪ عام 2010، ثم تقلصت إلى37٪ عام2017[1]. وتوزع الميزانية الزراعية الأوروبية ضمن منطقتين (ما يسمى العمودين):

- (العمود الأول) دعم السوق والداخل.

- (العمود الثاني) التنمية الريفية.

يتم تمويل السياسة الزراعية عن طريق الصندوق الأوروبي للإرشاد والضمان الزراعي الذي تم تأسيسه عام 1962 ويهدف إلى دعم التطور الفلاحي والريفي وانقسم عام 1964 إلى قسمين هما[2]:

* قسم الضمان: يقوم الصندوق بعديد من العمليات التدخلية في السوق الداخلية عن طريق الشراء، أو دفع نفقات التخزين أو تقديم المساعدة المباشرة أو الدعم للسلع التي تتنافس مع واردات منخفضة السعر، أو دفع فروق الأسعار لسلع الجماعة المنخفضة عن السعر العالمي أي أنه يمول الإجراءات المتعلقة بالعمود الأول.

* قسم التوجيه أو الإرشاد: يقوم على تمويل السياسات العامة لتحسين التنظيم الزراعي مثل تمويل مشاريع التحسين الزراعي، فضلا عن المعونات للمناطق الأكثر فقرا، وتمويل العمليات التي تعيد التنظيم في بعض الأسواق الزراعية. وعادة ما يتم تحديد مثل هذه المعونات لفترة قدرها خمس سنوات بحد أقصى للإنفاق بحيث يغطي ما بين 25٪ و60٪ من الاحتياجات في كل مجال وما تبقى تقوم بتغطيته الحكومات. بالإضافة لذلك يقوم قسم التوجيه والإرشاد بتوظيف أموال الزراعة الأوروبية لأغراض التنمية الريفية ويهتم بتنمية الريف من خلال محاور عديدة أهمها[3]:

[1]محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص.02.

[2]عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مرجع سابق، ص.119-120

[3]Tomas Fritz:GlobalizingHunger:Food security and the Eu's common Agricultural Policy (CAP),2012,P.18.

تحسين المنافسة في الزراعة، وتحسين البيئة والريف، تنويع الاقتصاد الريفي.

ويعتبر قسم الضمان الأهم ويصنف كإنفاق إلزامي ضمن الميزانية العامة، بينما يعتبر قسم التوجيه كصندوق بنيوي يهدف لنشر التنمية الإقليمية وتخفيض الفوارق بين المناطق الريفية.

كما يقوم الصندوق بدعم مشاريع وبرامج التنمية المحلية والمساعدة في الاستغلال والاستثمار في القطاعات الفلاحية بهدف إنجاح السياسة الأوروبية للانسجام الاقتصادي والاجتماعي[1].

وتتم إدارة صندوق الضمان والتوجيه من قبل المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء بالتعاون ضمن اللجنة الخاصة بالصندوق وتتألف اللجنة الممولة من ممثلين عن الدول الأعضاء والمفوضية.

ب/ الإصلاحات التي طرأت على السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي:عرفت السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة العديد من الإصلاحات منذ نشأتها وذلك نظرا لعدة عوامل وكان أهمتلك الإصلاحات في سنوات: 1968 ، 1972 ، 1983، 1992، 2000، 2003، 2004، 2015، 2020.

وتعود الحاجة إلى الإصلاح بسبب التحديات الجديدة الناتجة عن انفتاح السوق الأوروبية للتجارة الدولية، وبسبب التغيرات المناخية وتطلعات المواطنين الأوروبيين إلى حماية البيئة وكذلك إلى نوعية الأغذية.كذلك يعود الإصلاح إلى إدراك الأوروبيين بضرورة تطور الزراعة الأوروبية على اعتبار مساحة الوسط الريفي للاتحاد الأوروبي.

ومن بين المقترحات التي خرجت بها هذه الإصلاحات: العمل على ترك تحديد السعر لآليات السوق من دون تدخل من الجماعة، والاحتفاظ بجزء من الأراضي من دون زراعة مع تعويض المزارعين عن ذلك أو تحويله لمناطق غابات، وتشجيع المزارعين على التقاعد المبكر، والاهتمام بجودة المنتجات بدلا من كميتها، وتشجيع الزراعة البيئية.

[1]عبد الوهاب بن خليف الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، مرجع سبق ذكره، ص.143.

وظهر الاهتمام بالزراعة المستدامة مؤخرا من طرف دول الاتحاد الأوروبي، فمع مطلع عام 2015 بدأ التطبيق الفعلي لإصلاحات السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة، ووضع سياسة زراعية مشتركة أكثر استدامة[1].

وقالت وسائل إعلام بلجيكية في هذا الصدد أن الإصلاحات على السياسة الزراعية المشتركة التي امتدت من 2014 إلى2020 بدأت التطبيق الفعلي اعتبارا من جانفي2015 من منطلق إعطاء الدول الأعضاء والمناطق الفرصة لتكييف تشريعاتها، والفرصة للمزارعين للاستعداد، ويأتي ذلك بعد أن توصل ممثلوا المؤسسات الأوروبية إلى اتفاق بشأن الهيكل الجديد للسياسة الزراعية المشتركة بعد عملية تفاوضية استمرت سنتين ونصف، ووضع كل من البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي، الأسس لجعل السياسة الاقتصادية الأوروبية متكاملة وطويلة الأمد[2].

والسياسة الزراعية المشتركة الجديدة ستولي المزيد من الاهتمام بالزراعة على نحو مستدام وعادل. وقالت المفوضية الأوروبية أنها ستصبح أكثر صرامة في توزيع المساعدات للمزارعين وسيكون لها متطلبات بيئية محددة، وأنه ستشهد تمويل وتوزيع أكثر عدالة فيما بين الدول الأعضاء المختلفة في الاتحاد الأوروبي[3].

هذا واتفق وزراء الزراعة في الاتحاد الأوروبي في أكتوبر2020 على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة التي تتميز بقواعد بيئية ملزمة. وقالت وزيرة الزراعة الألمانية " يوليا كلوكنر" التي تتولى بلادها

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.32.

[2] عبد الله مصطفى، بدء تطبيق إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي في ظل معاناة بسبب الحظر الروسي على الرابط:

https://aawsat.com/home/article/256901/%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D8%AA%D8، تاريخ الزيارة:2020/10/31، توقيت الدخول:21.18 .

[3] عبد الله مصطفى، المرجع نفسه.

الرئاسة الدورية الأوروبية " أنه وبعد صراع طويل، توصلنا إلى اتفاق حاسم، مع توازن جيد يستجيب لتطلعات سياسة زراعية مشتركة أكثر اخضرارا وعدلا وتبسيطا في القواعد".[1]

من جهته وصف مفوض الاتحاد الأوروبي للزراعة " يانوشف ويتشوفسكي" اتفاق الوزراء بأنه " نقطة انطلاق جيدة لهذه المفاوضات" قائلا أنه يمكن الآن التوصل إلى "حل وسط جيد".موضحا أنه وبميزانية محددة تبلغ حوالي 387 مليار يورو لمدة سبع سنوات، فإن السياسة الزراعية المشتركة هي أكبر بند في ميزانية الاتحاد الأوروبي[2].

والهدف وفق المسؤولين الأوروبيين هو أن تحصل المزارع على أموال إضافية في حال طبقت المعايير المناخية والبيئية الأساسية وهو ما أثار مخاوف دول أوروبا الشرقية من أنها ستفقد أموال الاتحاد إذا شارك عدد غير كاف من المزارعين في البرامج البيئية.

ويظهر جليا من الإصلاحات التي عرفتها السياسة الزراعية على أنه تم الانتقال إلى الإنتاج بطريقة تهتم بشكل خاص بالممارسات الزراعية الجيدة ، حيث قامت دول الاتحاد الأوروبي بإعداد وتبني برامج بيئية واجتماعية عديدة من أهمها النظام الأوروبي فيما يتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة (EUREPCAP)، وهي عبارة عن هيئة تتبع للقطاع الخاص تضع المعايير الطوعية للشهادات الخاصة بالمنتجات الزراعية الصحية حول العالم.وتعتبر هيئة متوازنة يتشكل أعضاؤها من المنتجين الزراعيين وبائعي التجزئة الذين لديهم الرغبة في تحديد المعايير والإجراءات الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة ضمن شهادة تشهد لحاملها بأن منتجاته صحية وهذا يعني أن المعيار يبدأ من باب المزرعة والذي يشمل العمليات ما قبل زراعة البذور وحتى تسليم المنتج خارج المزرعة لضمان جودة المنتجات وبعد خروج المنتج من المزرعة يخضع لتقييم يستند إلى معيار آخر يتعلق بالتعبئة والتصنيع وبهذه الطريقة

[1] اتفاق أوروبي على السياسة الزراعية المشتركة الجديدة، على الرابط:
https://aawsat.com/home/article/2577871/%D8%A7%D8%AA%D9%%D
، تاريخ الزيارة:2020/11/7، توقيت الدخول:12.25

[2] المرجع نفسه.

فإن كامل السلسلة تضمن وصول المنتج الصحي بالشكل النهائي للمستهلك وكل هذا بهدف المحافظة على ثقة المستهلك فيما يتعلق بنوعية وسلامة الغذاء ، والأهداف الأخرى هي تخفيض الآثار البيئية الضارة على العمليات الزراعية إلى الحدود الدنيا وترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج لضمان سلامة وصحة العاملين[1].

كما تم الحرص على الالتزام بالمواصفات البيئية، حيث تتضمن إستراتيجية المجموعة الأوروبية للزراعية البيئية بعض الإجراءات التي تكافئ المزارعين (منح دعم) على تقديم الخدمات البيئية في المناطق الريفية بالإضافة إلى تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة واحترام التشريعات البيئية ، ويعتبر إدخال تلك الإجراءات ضمن برامج التنمية الريفية لجميع الدول الأعضاء أمرا إلزاميا، حيث تشكل أداة بيئية هامة تعتمد الوعي والالتزام التطوعي للمزارعين لتحقيق زراعة أكثر اخضرارا.

رابعا– تقييم السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي:

تتمتع دول الاتحاد الأوروبي بموقع ممتاز يطل على أكثر من واجهة بحرية مع العديد من الموانئ الطبيعية، مما سمح لدوله باستثمار الثروات الزراعية الضخمة التي تنتج في الأراضي السهلية شاسعة المساحة والخصبة في شمال أوروبا وسهل نهر الدانوب ووسط غرب القارة في كل من ألمانيا وفرنسا. وإذا أردنا تقييم السياسة الزراعية فإنه تتضح لنا جوانب إيجابية وجوانب سلبية.

– فأما الإيجابية منها: استطاعت تلك السياسة إمداد المستهلك الأوروبي بحاجته من المنتجات الزراعية وبسعر مستقر إلى حد كبير، كما استطاعت رفع مستويات المعيشة للمزارعين الأوروبيين، وحولت القطاع الزراعي من قطاع تقليدي إلى قطاع حديث[2].

[1] سعد الله عمار، مرجع سابق، ص.103.

[2] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.32.

كما كان لها مزايا مهمة أخرى منها[1]:

- تقدم للمزارعين سوقا واسعة لبيع المنتجات ، وهو ما يجعل الأسعار أكثر جاذبية.

- تؤدي لزيادة المنافسة نتيجة دخول عدد كبير من المنتجين.

- تشجع على التخصص نظرا لتوافر عناصر الإنتاج وهو ما يؤدي لمزيد من التكامل بين الدول الأعضاء، بحيث تقدم دول الشمال معظم المنتجات الحيوانية ، أما دول الجنوب فتوفر معظم الفواكه والخضروات والنبيذ..الخ

- كما كانت أكبر انجازات السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي هي توفير السلع الغذائية خلال العام دون حدوث انخفاض في أي منها.

هذا وقد أدى عدم وجود تضاريس مرتفعة إلى تسهيل عملية النقل الداخلي للبضائع الزراعية بكافة أنواعها ، حيث يتم نقل أكثر من ثلاثمائة طن من الحبوب سنويا عبر القارة للاستهلاك المحلي والتصدير إلى جانب الإنتاج الحيواني الضخم في المزارع والمراعي الشاسعة. وينتج الاتحاد الأوروبي حصصا جيدة من الحبوب والشمندر السكري ، والبطاطا، والعنب بالإضافة لقطاع الماشية خاصة الأبقار وحيوان الخنزير.

واحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى عالميا في كثير من المنتجات والمحاصيل كالحليب واللحوم والحبوب إضافة لتلبية حاجيات نسبة كبيرة من الأسواق الاستهلاكية المتنامية، بالإضافة إلى توفير كميات متزايدة للتصدير خارج الاتحاد.

وعليه حقق الاتحاد الأوروبي من خلال السياسة الزراعية المشتركة مستويات عالية من الأمن الغذائي لمعظم السلع الغذائية الرئيسة، وأصبح إحدى القوى الرئيسة المنتجة والمصدرة لتلك السلع.

[1] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص.115

ونلاحظ من الجدول (14) أن نسب الاكتفاء الذاتي المحققة لعام2013 للمجموعات الغذائية الرئيسة مرتفعة باستثناء السمك وهو ما يعني أن هذه السياسة نجحت في تحقيق أهدافها الكمية فضلا عن الأخرى النوعية والبيئية.

جدول (14): يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لدول الاتحاد الأوروبي لعام 2013

المجموعة الغذائية	نسبة الإكتفاء الذاتي٪
الحبوب	106
مجموعة السكريات (القصب والبنجر)	100
السكر المحلي	58
النبيذ	106
مجموعة الزيوت	71
الخضروات	99
الفواكه	77
اللحوم	104
البيض	101
الحليب	107
الأسماك	45

المصدر:عبد الستار عبد الجبار موسى وخالد قحطان عبود، "السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي الواقع والإصلاحات"، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة واسط، العدد23، 2016، ص.16.

وبصفة عامة يمكن القول أن السياسة الزراعية المشتركة لعبت دورا أساسيا في صعود الزراعة الفرنسية والأوروبية، وفي الارتقاء بالإتحاد الأوروبي إلى المراتب الأولى بين المصدرين الرئيسيين للمنتجات الزراعية والأغذية الزراعية في العالم[1].

[1]UNIONEUROPEENNE-politique agricole commune, sur site: https://3w.universalis.fr/encyclopedie; consulté le: 8/11/2020,à :21:30.

– وقد عرفت السياسة الزراعية سلبيات وذلك لعدة أسباب يعود بعضها إلى ظروف طبيعية مثل صعوبة رفع الإنتاجية وطبيعة دورات الإنتاج والتحول من منتج لآخر، ويعود بعضها الآخر إلى ظروف اقتصادية واجتماعية مثل جمود الهياكل الزراعية والحاجة إلى بقاء الزراعة في بعض المناطق لمجرد تفادي إفراغها من السكان، إضافة إلى المهمة شبه المستحيلة للتنسيق بين السياسات القومية في مجال الزراعة[1].

وكان ذلك على حساب تكلفة غالية وصلت في بعض الأحيان إلى ثلثي ميزانية الجماعة كما أنها حققت فائضا ضخما من المنتجات الزراعية على نحو مثل مشكلة في التخزين، ففي عام 1987 كان نصف الأموال التي تنفق في إطار برنامج الضمانات الزراعية يتم صرفه على تخزين الفائض، و40٪ منها كان يصرف على دعم الصادرات لكي تباع بسعر أقل.

كما أن سياسة دعم الصادرات الزراعية مثلت إحدى المشكلات الرئيسية في العلاقات مع الدول الأخرى التي تقوم بتصدير منتجاتها الزراعية مثل:الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا.[2]

ومن سلبياتها أيضا وحدة المنافسة المتمثلة في عملية التصدير،كما كلف تطبيق هذه السياسة الجماعة 80٪ من مواردها، وهو الأمر الذي حرمها من الموارد الضرورية في مجالات التكامل الأخرى، وهو ما أدى لانتقادات شديدة من البرلمان الأوروبي، وموضوع شكوى من الدول التي تسهم في ميزانية الاتحاد وبخاصة تلك التي لا تشكل الزراعة فيها قيمة كبرى ضمن الناتج المحلي الإجمالي بها، مثل بريطانيا[3].

[1]عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق، ص ص.116-117

[2]محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.32

[3]عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق، ص.121.

الفرع الثاني:السياسة الأوروبية المشتركة لمصايد الأسماك

تعد السياسة المشتركة لمصايد الأسماك واحدة من القضايا الرئيسية في سياسة الاتحاد الأوروبي وذلك نظرا لإدراك الدول الأعضاء أن تربية الأحياء المائية تظل مصادر مهمة للغذاء والتغذية والدخل وهي وسيلة لمعيشة مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

أولا– تعريف السياسة الأوروبية المشتركة للصيد البحري

هي عبارة عن مجموعة من القواعد لإدارة أساطيل الصيد الأوروبية والحفاظ على الأرصدة السمكية وتم تصميمها لإدارة مورد مشترك ويمنح جميع أساطيل الصيد الأوروبية وصولا متساويا إلى مياه الاتحاد الأوروبي ومناطق الصيد، ويسمح للصيادين بالمنافسة العادلة وضمان استدامة صناعة صيد الأسماك الأوروبية وعدم تهديد حجم الأسماك وإنتاجيتها على المدى الطويل.وهي تحدد الحصص التي يسمح للدول الأعضاء بصيد كل نوع من الأسماك، وكذلك تشجيع صناعة الصيد من خلال تدخلات السوق المختلفة[1].

وتم تقديم برنامج CFP لأول مرة في السبعينات وخضع لتحديثات متتالية آخرها كان في 2014، ويعتبر الاتحاد الأوروبي رابع أكبر منتج في العالم لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فيما تبقى الصين الرائدة في المجال دوليا، ويستورد الاتحاد الأوروبي أكثر من60٪ من احتياجاته من المنتجات السمكية وعليه يعتبر أكبر مستورد في العالم للأسماك والمنتوجات البحرية ومنتجات تربية الأحياء المائية.

[1]The common Fesheries Policy,sur site:
https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0308597X0400028
.en,le12/03/2021,11.29h

ومن أصل 27 دولة عضو في الاتحاد، تتوفر 20 دولة على واجهة بحرية، ثلاثة منها هي الأكبر إنتاجا وهي:اسبانيا والدنمارك وفرنسا، ويمثل الإسبان ربع المهنيين في هذا القطاع يليهم اليونانيون والايطاليون.

ثانيا– أهداف السياسة الأوروبية المشتركة للصيد البحري: تهدف السياسة لمشتركة للاتحاد الأوروبي لمصايد الأسماك إلى[1]:

– ضمان استدامة صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أوروبا من الناحية البنيوية والاقتصادية والاجتماعية.

– توفير مصدر للغذاء الصحي لمواطني الاتحاد الأوروبي.

– تعزيز صناعة الصيد الديناميكية وضمان مستوى معيشة عادل لمجتمعات الصيد.

ومن الأهداف الأخرى[2]:

– زيادة إنتاج الصيد.

– تحقيق الاستقرار في الأسواق.

– ضمان أمن الإمدادات.

– ضمان أسعار معقولة في عمليات التسليم للمستهلكين.

---

[1] سياسة مصايد أسماك مشتركة مستدامة اجتماعيا، على الرابط:
https://www.wikiwand.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9
تاريخ الزيارة:2021/03/01، توقيت الدخول:14.00سا

[2] تعرف على السياسة المشتركة في الصيد البحري للاتحاد الأوروبي، على الرابط:
https://marocbleu.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%91
تاريخ الزيارة:2021/03/03، توقيت الدخول:13.30سا.

ثالثا– إستراتيجية الاتحاد الأوروبي المتبعة لتنظيم القطاع:

يعمل الاتحاد الأوروبي على تنظيم الاستغلال المستدام لهذا المورد في المياه الأوروبية ومساعدة قطاع صيد الأسماك على زيادة ربحيته من خلال التركيز على المحاور التالية:

- حفظ الموارد السمكية وإدارتها بشكل مستدام.
- تدابير الدعم الهيكلي لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.
- التنظيم المشترك للأسواق.
- المفاوضات مع دول أخرى.

ويتم تحديد كل عام الحد الأقصى لكميات الصيد لكل نوع وقطاع صيد عن طريق المشورة العلمية وتوزع بين الدول الأعضاء وعند الوصول إلى حصة في منطقة معينة يتم إصدار الحظر.

وبالنسبة للمخزون الذي يتعرض للتهديد يتبنى الاتحاد الأوروبي خططا على مدى سنوات متعددة يحدد معدلات الوفيات القصوى التي لا يجب تجاوزها وتحد من التطور المستقبلي لإجمالي الصيد المسموح به والحد من نشاط الصيد حيث لا يتجاوز نشاط سفن الصيد عددا معينا من الأيام في البحر، أو الإغلاق المؤقت لبعض مناطق الصيد.

بالإضافة لهذا هناك إجراءات مصحوبة بقواعد لمراقبة نشاط الصيد حيث تخضع الدول الأعضاء لتنفيذ ضوابط على أنشطة الصيد ومكافحة الصيد غير المشروع، كما يمكن للمفوضية الأوروبية إجراء عمليات التفتيش في الدول.

ويتم أيضا إتباع سياسة هيكلية لمصايد الأسماك والهدف منها هو تكييف قدرة أسطول الصيد مع الموارد من أجل معالجة الاستغلال المفرط وعليه يتم ضمان استدامة مستقبل القطاع.

ويتم تمويل هذه السياسة من قبل الصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك (EMFE) والذي يسعى إلى[1]:

- تبني ممارسات مستدامة من قبل الصيادين ومربي الأحياء المائية.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية لسكان المناطق الساحلية.
- المشاريع المصممة لخلق فرص عمل وتحسين نوعية الحياة على طول الساحل الأوروبي.

هذا وتشكل مصايد الأسماك إحدى أهداف التنمية المستدامة الذي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقه، وبوصف الاتحاد الأوروبي طرفا فاعلا على الصعيد العالمي يتقاسم المسؤولية والالتزامات في حماية المحيطات ومواردها وحفظها واستخدامها على نحو مستدام على اعتبار أن المحيطات الصحية والمنتجة هي مفتاح التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

وقد أدركت دول الاتحاد الأوروبي مبكرا قيمة الثروة السمكية والأحياء المائية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العالمي والتوظيف، فضلا عن مساهمتها في التخفيف من وطأة الفقر.

ويسعى الاتحاد الأوروبي من خلال السياسة المشتركة للصيد البحري إلى إدارة مورد مشترك على نحو مستدام، وهي تعطي فرص متساوية للوصول إلى مناطق الصيد لجميع أساطيل الصيد الأوروبية.وقد لاقت هذه السياسة المتبعة نتائج ايجابية وتقدما مطردا نحو تحقيق هدف الاستدامة، والقضاء على الصيد الجائر،وتم دعم المجتمعات الساحلية وتنويع اقتصادياتها وخلق فرص عمل جديدة وتحسين نوعية الحياة[2].

[1] تعرف على السياسة المشتركة في الصيد البحري للاتحاد الأوروبي، على الرابط:
https://marocbleu.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%91، الموقع السابق.

[2] الحفاظ على مصايد الأسماك في المحيط لدعم سبل العيش، على الرابط:
https://www.un.org/ar/chronicle/article/20009
، تاريخ الزيارة:2021/03/02، توقيت الدخول:11.00سا

المطلب الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية

من غير المعقول بناء سوق أوروبية موحدة مع وجود اختلاف في سوق العملات، لأن التكامل في حد ذاته يفرض ضرورة وجود عملة موحدة ضف إلى ذلك ظروف المنافسة الدولية التي تفرض ذلك.

الفرع الأول: نشأة ومراحل تطور النظام النقدي الأوروبي

لم يكن من السهل الوصول إلى عملة أوروبية موحدة وإنما تطلب ذلك جهودا عسيرة مرت بمراحل مختلفة.

أولا– نشأة النظام النقدي الأوروبي: يعتبر النظام النقدي إحدى حلقات التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي بدأ في عام1957 عند تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد تلى ذلك العديد من الأحداث والتطورات منها التوسع وما عرفته الجماعة من تطور العضوية حيث تطور من 6دول إلى15دولة عام 1995. أما على مستوى تعمق عملية التكامل الاقتصادي بين الأعضاء فقد حققت المجموعة اتحادا جمركيا ثم سوقا مشتركة،ثم دخلت مرحلة الوحدة الاقتصادية مع عام1993، وتم في هذا السياق تحقيق العديد من الانجازات في مجال التجارة وكذلك الانجازات التي تحققت في مجال المشروعات المشتركة وتعديل التشريعات ونجاح هذه الدول في اتخاذ موقف موحد في مفاوضات الجات وغيرها من المحافل الدولية الاقتصادية والسياسية[1].

ورغبة من هذه الدول في تحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي بينها فقد قررت إنشاء اتحاد نقدي بينها، وذلك لاستكمال جوانب الوحدة الاقتصادية والتوصل إلى آلية للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في هذه الدول وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي وزيادة قدرة هذه الدول على مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها أسواقها النقدية والمالية بسبب تغير أسعار الصرف.

[1] مغاوري شلبي علي، اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم. القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2000، ص.08.

ويعود الاهتمام الأوروبي بتبني نظام نقدي موحد إلى أواخر ستينات القرن الماضي،ورافقه مجموعة من الظروف التي زادت من تمسك الأوروبيين بضرورة إصدار عملة نقدية واحدة لمجابهة هذه الظروف ومنها:

– بعد التوقيع على معاهدة روما في 1957 والتي أعقبها حركة واسعة بين دول المجموعة انتقلت خلالها السلع والخدمات والأفراد، والمعاملات التجارية، بدأت تظهر الحاجة إلى عملة أوروبية موحدة، ضف إلى ذلك ضغط أزمات وتقلبات أسعار الصرف حيث تصاعدت هذه التقلبات في أعوام 1967، 1968،1969،1970، حيث شهد العالم هزات مالية عنيفة وشهد حركات واسعة في تخفيض أسعار الصرف، مما استدعى إيجاد آليات صرف أوروبية جديدة[1].

– انهيار نظام بروتنوودز الذي خلف عراقيل في عدم ثبات قيمة العملات الأوروبية.

– عدم كفاية آليات التنسيق بين السياسات النقدية في ظل انتعاش عملية التكامل الأوروبي في المجالين " الاتحاد الجمركي والسياسة الزراعية المشتركة" نتيجة تذبذب الفرنك الفرنسي والمارك الألماني خاصة في ماي1968[2].

– الانضمام المتوالي للدول للاتحاد الأوروبي.

كل هذه الظروف فرضت على المجموعة الأوروبية ضرورة إنقاذ اقتصادياتها من التقهقر ومنافسة الدولار الأمريكي.

وفي نوفمبر1969 تم تشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسة السيد:" وارنر" رئيس الوزراء ووزير مالية لوكسمبورج في ذلك الوقت، وكلفت هذه اللجنة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية بصورة تدريجية. وبعد انتهاء هذه اللجنة من أعمالها ووضع تصورها في هذا الشأن

[1] محسن الخضيري ، مرجع سابق ، ص.76.

[2] بن زايد أمحمد ، مرجع سابق، ص.247.

قامت بتقديم تقريرها في عام1971 الذي عرف بتقرير "وارنر" إلى المجلس الأوروبي حيث أوصت بإنشاء اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 7-10 سنوات[1].

وكانت المراحل كالتالي[2]:

* المرحلة الأولى (1971-1974): وهي ركيزة هذا التقرير وهدفت لإلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال في دعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للحكومات المختلفة وعمل البنوك المركزية على تخفيض التذبذب بين عملات الاتحاد بالمقارنة كما كانت عليه في علاقاتها بالدولار الأمريكي.

* أما المرحلة الثانية: فكانت للتنسيق بين السياسات الاقتصادية القصيرة المدى واتخاذ إجراءات نقدية وإئتمانية معينة بالإضافة إلى التنسيق بين الأسواق المالية والقضاء على تذبذب أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

*المرحلة الثالثة: تضمنت إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية.

إلا وأنه قبل تنفيذ هذه التوصيات وبالتحديد في أوت1971 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرار وقف تحويل الدولار إلى ذهب، وعليه شهدت معظم الدول تعويم لعملاتها وأصبحت كل دولة تبحث عن حل يناسبها مما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التقرير خلال الجدول الزمني المحدد له، فظهرت الحاجة إلى إنشاء نظام نقدي أوروبي عرف عدة مراحل.

ثانيا- مراحل النظام النقدي الأوروبي: من خلال سعي الدول الأوروبية لتأسيس نظام نقدي فعال فإن هذا الأخير مر بالمراحل التالية:

[1] مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره ، ص.8.

[2] مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص.69.

أ/نظام الثعبان النقدي: بالرغم من كل المشاكل التي عصفت بالنظام النقدي العالمي إلا أن الجماعة الأوروبية ظلت متمسكة بفكرة عملة نقدية موحدة.وعليه قامت عام1972 بتطبيق نظام الثعبان داخل النفق ""snake in the tunnel، وتم تحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية حيث كانت هذه العملات مرتبطة بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها هبوطا وصعودا في حدود2.25٪ حول سعر الدولار[1].

وحددت أسعار صرف عملاتها مع بعضها البعض بتذبذب في حدود1.25 هبوطا وصعودا، وسمي بنظام الثعبان لأن العملات الأوروبية تتحرك في شكل شريط من خلال علاقاتها مع العملات الخارجية وهو ما يأخذ صورة الثعبان.

ولضمان استقرار نظام الثعبان الأوروبي بالنسبة للدولار،تم الاتفاق على إجراءات منها السماح للسلطات النقدية لهذه الدول ممثلة في بنوكها المركزية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة كانت أو مشترية للعملات الأوروبية متبعة في ذلك سياسة السوق المفتوح.

ولم يستمر العمل بهذا النظام طويلا نظرا لانهيار نظام بروتنوودز وارتفاع أسعار النفط من1973إلى1974،بالإضافة لاضطرابات أسواق المال الدولية، خاصة فيما تعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الأسترليني و الليرة الايطالية والكرون الدانماركي[2].

الأمر الذي دفع كل من ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ عام 1973 إلى تعويم عملاتها، وذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح بين أسعار صرف عملاتها بنسبة 2.25٪ كحد أقصى وإعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار وذلك بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن نسبة2.25٪ وهذا يعني أن نظام الثعبان داخل النفق أصبح غير

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة ، 2003 ، ص.155.

[2] ماجدة مدوخ، " النظام النقدي الأوروبي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية، العدد03 ،2008 ، ص.05.

موجود[1]. مما أدى بالجماعة إلى البحث عن بديل آخر لتحقيق أهدافها وهذا ما أدى إلى إقامة نظام نقدي أوروبي بحثا عن الاستقرار.

ب/وحدة النقد الأوروبية (ECU): على إثر فشل نظام الثعبان النقدي بحثت الجماعة الأوروبية عن بديل لإنجاح مشروع التكامل النقدي، حيث أقرت في إطار مساعيها الحثيثة لإيجاد نظام نقدي أوروبي مستقر بإصدار قرار عام1978 يقضي بإعادة بعث عملية الاتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والاقتصادية بينها، ليبدأ في عام1979 العمل بنظام نقدي جديد سمي بالإيكو(EuropeanCurency Unit (ECU ، وهي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة ويتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة ، على أن يتم مراجعة هذه الأوزان النسبية للعملات دوريا كل 5 سنوات، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة. وتضمن ثماني عملات هي: الفرنك الفرنسي، المارك الألماني،ا لفرنك البلجيكي، الجيلدر الهولندي، الكرون الدانماركي، الليرة الايطالية، الجنيه الإيرلندي، فرنك لوكسمبورغ وترك باب الانضمام مفتوحا.

ووفقا لهذا النظام لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين أحدهما مركزي الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ECU ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25٪ صعودا وهبوطا من هذا السعر، والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف[2].

هذا واعتمد النظام النقدي الأوروبي على معايير منها[3]:

[1] المرجع السابق، ص06.

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص.70-71 .

[3] ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره ، ص ص.6-7 .

– الإعتماد على وحدة النقد الأوروبية "الإيكو" في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء ويتم تقويمها على أساس سلة من العملات الوطنية الأوروبية حيث يتم إعادة النظر فيها كل خمس سنوات بالأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في سعر إحدى العملات حينما تصل هذه التغيرات إلى 25٪ من قيمة العملات.

–للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش المسموح به.

–تعزيز التعاون المالي والنقدي بين الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل والحد من المضاربة.

وكما تعرضنا سابقا تم صدور القانون الأوروبي الموحد عام1986، والذي عدل من أهداف السياسة النقدية للجماعة الأوروبية حيث تم تغيير التركيز من العمل على استقرار الأسعار والتوظيف الكامل والنمو الاقتصادي المستمر خلال60و70 إلى هدف التحكم في التضخم واستمرار النمو الاقتصادي، وهذا ما عجز عن تحقيقه النظام النقدي الأوروبي في ظل انضمام أعضاء جدد للجماعة مما أدى لتوسيع نطاق التباينات وإعاقة عمل النظام النقدي الأوروبي.

ج/ تقرير ديلور: أنشأ المجلس الأوروبيفي1988 لجنة برئاسة " جاك ديلور" وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

حيث أدركت دول الجماعة الأوروبية أن تحقيق التكامل النقدي يتطلب توحيد عملات كل الدول الأعضاء بعملة واحدة يتم التعامل بها، والوصول لهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب وجود بنك مركزي واحد لكل دول الجماعة حيث تكون سلطة نقدية واحدة تحدد وتنظم وتحكم السياسة النقدية للمنطقة.

وقد اقترح التقرير خطة لتحقيق الوحدة النقدية وفق 03 قواعد هي[1]:

- التحويل الشامل للعملات.

- تكامل البنوك والأوراق المالية.

- إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء.

وألح هذا التقرير على ضرورة تأسيس مؤسسة نقدية أوروبية للحد من وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، واقترح النظام النقدي للبنوك المركزية وأن يكون هو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسات النقدية، وتكون هذه الشبكة مستقلة عن تعليمات الحكومة الوطنية وسلطات الاتحاد الأوروبي ولا تقدم قروضا للقطاع العام[2].

الفرع الثاني: الوحدة النقدية (اليورو):

لم يبدأ اليورو فجأة، ولكن كان نتاج كفاح متواصل، وإصرار عنيد على الوصول إلى وحدة أوروبية، تنقل أوروبا كلها من أوضاع معينة كانت عليها دولها إلى وضعية جديدة أصبحت عليها القارة.

أولا–اتفاق ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية:

لمواصلة مسيرة الوحدة الأوروبية رأت الدول الأعضاء ضرورة إدخال بعض التعديلات على معاهدة روما لمواكبة التطورات الجديدة والتوسع في العضوية، وتم ذلك بالفعل بالتوقيع على اتفاقية "ماستريخت" التي أعلنت قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية.

---

[1] ابراهيم خالد، " الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة" ، الصحيفة الورقية الوسط،ع1759، 2007، على الرابط:http://www.alwasatnews.com/news/239796.html، تاريخ الزيارة:2021/02/22، توقيت الدخول : سا10.30

[2] الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية ،2003، ص.250 .

وعليه كانت البداية الحقيقية والعملية لليورو اتفاقية "ماستريخت" التي وقعتها خمسة عشر دولة أوروبية في 7فبراير1992 وهي:النمسا، بلجيكا، فنلندا،فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورج، هولندا، البرتغال، اسبانيا، انجلترا، الدنمارك، السويد، اليونان ومن هذا التاريخ بدأت أوروبا حلمها في تحقيق الوحدة النقدية، وتأسيس مؤسسة النقد الأوروبية لتتحول فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي[1].

ويلاحظ على هذه الاتفاقية، أنها ركزت في محورها الاقتصادي على قيام السوق الأوروبية الموحدة من خلال إحداث تقارب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، والوصول إلى وحدة نقدية تسمح بالتعامل بعملة نقدية واحدة، وأن يتم تنسيق السياسات المالية والنقدية من خلال بنك مركزي أوروبي وإعتبار هذا البنك بمثابة مؤسسة ذات سلطة فوق قومية (super national) تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء[2].

وفي عام1996 أقر زعماء الاتحاد الأوروبي شكل اليورو، وفي أبريل عام1998 أعلنت عن أسماء الدول المشاركة في اليورو، ثم في ماي1998 تم الإعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي، واختيار أول رئيس له من هولندا، ومقر البنك فرانكفورت ويبدأ في ممارسة مهامه مع مطلع1999 حيث تم إصدار اليورو إبتداء من1جانفي1999. وسيتم تعميم العملة في التداول في 11دولة من بين 15 دولة أعضاء الاتحاد الأوروبي إعتبارا من 2002 والدول الإحدى عشر هي[3]: النمسا،بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورج، هولندا، البرتغال، اسبانيا، في حين فضلت كل من بريطانيا والدانمارك والسويد البقاء خارج النظام، أما اليونان فإنها نتيجة أوضاعها الاقتصادية لم تستطع الوفاء بشروط اليورو وأهمها:انخفاض عجز الموازنة، وانخفاض التضخم وانخفاض

[1] محسن الخضيري، مرجع سابق، ص.77.

[2] مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره ، ص.10.

[3] محسن الخضيري، مرجع سابق ، ص.78.

أسعار الفائدة، وإن كان من المتوقع أن تنجح في ذلك لتصبح ضمن مجموعة اليورو وليصبح عدد الدول 12 عضوا، وقد نجحت اليونان في الانضمام إلى مجموعة اليورو اعتبارا من جانفي2001.

وقد تم تحديد 3 مراحل من أجل إصدار العملة الأوروبية في جدول زمني تتابعي تبدأ حسابيا ثم تطرح للتداول العام على 3 مراحل هي[1]:

* المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة في جانفي1999، وهي مرحلة تعريفية إعلامية ،حيث يتم التعامل باليورو حسابيا، وإئتمانيا، وإلكترونيا.ويكون للمؤسسات والشركات والبنوك وحتى الأفراد حق فتح حسابات ب "اليورو" وللمتاجر حق إعلان أسعار خدماتها ومنتجاتها ب "اليورو" ، إلى جانب العملات الوطنية. وعليه فإن الشركات والمؤسسات حرة في اختيار توقيت دخولها إلى عالم "اليورو"،خاصة وأن حساب الضرائب والمعاشات وحسابات البنوك يمكن جميعها أن تكون بـ"اليورو" والبورصات الأوروبية ستشهد معاملات حسابية تتم باليورو، ولهذه المرحلة أهداف منها:

– تحقيق وخلق العادة والاعتياد على معاملات "اليورو"، وتحقيق القبول والارتياح من جانب الأفراد، وضمان عدم وجود أي رفض من جانب أي قوى معارضة لليورو سواء تلك التي بطبيعتها متحفظة تجاه أي جديد،أو تلك الرافضة لأي تغيير يحدث في نمط حياتها المعتادة. وإن اعتياد الأفراد التدريجي على إجراء حساباتهم باليورو إلى جانب عملتهم المحلية لمدة عامين سيضاعف من شوقهم لعملية الإحلال الكامل لليورو محل عملتهم المحلية، ويشجع على فتح حسابات ب "اليورو" ليس للمواطنين فقط وإنما الشركات والبنوك المحلية والدولية.

– تحقيق الترحيب الكامل باليورو، ومعالجة أي آثار عكسية قد تحدث لسبب أو لآخر، وتحقيق قدر من التفاؤل والتشويق والتطلع لمزيد من نجاحات الوحدة النقدية الأوروبية، ومن ثم أي إجراء يتم في هذه المرحلة يتسم بالحذر الشديد والحساب الدقيق لتهدئة وتهيئة المناخ العام المناسب بما

[1] المرجع السابق، ص ص.25-30.

يسمح بامتصاص أي تأثيرات سلبية، وتحولها إلى قوة دفع إيجابية لتأكيد نجاح اليورو،ومن ثم تم حشد كافة الخبرات البشرية المتخصصة، وتوفير القدرات الفنية والتكنولوجية اللازمة والمؤكدة لنجاح اليورو.

* المرحلة الثانية: تبدأ من جانفي2002 وهي مرحلة بدء النظام المزدوج للتداول The dual Circulation Period حيث سيتم إدخال اليورو إلى جانب كل عملة محلية في التداول النقدي بالنقود الورقية والنقود المعدنية، أي ستصبح الورقة النقدية والقطعة النقدية لليورو مكون رئيسي من مكونات المعروض النقدي، وبالتالي سيقوم الأفراد بالتخلص التدريجي من النقود المحلية، وإحلال اليورو محلها خلال تلك الفترة وهي فترة وجيزة مدتها نصف سنة على الأكثر، حسب ظروف كل دولة، وحسب ظروف الأوضاع النقدية في العالم،وحسب قيام كل دولة بسحب ما هو متداول من عملاتها في الخارج واستبداله باليورو.

*المرحلة الثالثة: وهي مرحلة سيادة اليورو وإحلاله بالكامل في التعامل بجميع أشكاله النقدية والحسابية والإلكترونية واستخدامه كعملة أوروبية وحيدة للدول الأعضاء في منطقة اليورو، وتبدأ هذه المرحلة اعتبارا من 2002/7/1 وتستمر بشكل دائم، ويصبح لليورو السيادة المطلقة في إبرام الذمم وسداد المدفوعات، وتنتشر إلى باقي دول أوروبا وتنضم إليها بشكل تدريجي عندما تتوافر في اقتصادياتها مجموعة الشروط المسبقة التي اتفق عليها في معاهدة ماستريخت.

الجدول (15): أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو.

العملة	1 يورو يعادل
فرنك بلجيكي	40,3399
مارك ألماني	1,9558
دراخمة يوناني	340,750
بزيتا اسباني	166,386
فرنك فرنسي	6,55957
جنيه ايرلندي	0,787564
ليرة إيطالية	1936,27
فرنك لوكسمبرجي	40,3399
جيلدر هولندي	2,20371
شلن نمساوي	13,7603
اسكودو برتغالي	200,482
ماركا فنلندي	5,94573

المصدر: محسن الخضيري، مرجع سابق، ص.103.

ثانيا– نظرة عامة حول " اليورو":

أ/ **اختيار اسم وشكل "اليورو"**: اختيار اليورو كاسم تم في قمة الاتحاد الأوروبي في مدريد يومي15و16 ديسمبر1995 وهي تشكل جزء من تسمية أوروبا باللغات الأوروبية شائعة الاستخدام، كما أنها أحب للجمهور، وتداولها أسهل على النطق، وعلى الإيحاء الرمزي بالإنتماء.

وإن اختيار اسم اليورو كان متوافقا مع 3 عوامل وفواعل رئيسية هي[1]:

– العامل الأول: العامل اللغوي: من حيث سهولة نطق الإسم، واستخدامه، والتعريف به، ومن حيث نطق مضمونه، ومعناه، والحركة اللفظية بمجرد النطق به أو قرائته، وقد أسهم علماء اللغويات إسهاما فعالا في ترجيح هذا الإسم وفي شرح وتوضيح مزايا استخدامه لغويا.

– العامل الثاني: العامل القومي: من حيث الرمز، والإعتزازوالإنتماء والولاء، والارتباط بحركة الوحدة والتكتل والانبعاث الذاتي للأوروبية الواحدة ، حيث يعمل هذا الاسم على إثارة المشاعر وتأجيج العاطفة خاصة لدى المؤيدين للوحدة والمنادين بها.

– العامل الثالث: العامل الزمني التاريخي الضارب في أعماق الجذور الماضية، والتزامن الحضاري مع اعتبارات العصر الحاضر ومقتضيات الحياة فيه من حيث اتجاهات التكتل والتحالفات الاقتصادية التي تتم والتفاؤل الذي يتيحه الحلم الطموحي المستقبلي من حيث الانطلاق المستقبلي والمردود الايجابي الضخم المرتقب.

وفيما يخص شكل اليورو فقد تم إعداد التصميمات الهندسية لورقة اليورو بشكل علمي وعملي متناسب، والتي قام بتصميمها المهندس الألماني " روبير كاليتا" ، والتي استغرقت منه ما يزيد عن العامين ، في وضع الخطوط العريضة وإضافة اللمسات الدقيقة على كل ورقة، والتي وافق عليها وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم عام1999.

اعتمد تصميم "اليورو" على مجموعة من الرسوم الهندسية، يتم رسمها على الورقة النقدية، وتشير في مجموعها العام إلى كل العصور التاريخية التي مرت بها الحضارة الأوروبية، لتعكس آمالها وطموحاتها، وتعبر من خلالها كل آلامها ومعاناتها من أجل الوحدة، وهذه الرسوم المختلفة في كل فئة من فئات اليورو، وهي مصحوبة بشكل واحد مستديم في كافة الفئات باختلاف ألوانها وهو تغيير مشترك ما

[1] محسن الخضيري ، مرجع سابق ، ص.94.

بين الماضي والحاضر والمستقبل، أي أن كل الفئات مطبوع عليها، ومصحوبة بخريطة لأوروبا الكبرى، ومن ثم دمج روح الوحدة الفتية حاضرا، مع التاريخ القديم، وأطلق على ذلك استخدام حرف "E" الذي هو الحرف الخامس من الأبجدية اليونانية المرتبطة بمهد الحضارة الأوروبية (حضارة الإغريق القدماء) بالإضافة إلى أن حرف "E" هو الحرف الأول في كلمة Europe، ويتخلل حرف "E" خطان متوازيان يرمزان إلى الاستقرار[1].

لقد كان للإختيار الرمزي معنى ومغزى واضح و صريح وعلني، وأيضا له مضمون خفي ضمني مستتر. فاليورو عند تصميمه لم تراع فيه قواعد العملة النقدية والمعدنية والإلكترونية فقط ، بل تجاوزته إلى أصول تحريك الفواعل الاقتصادية والمالية، فالحركة أساس التواصل الإنساني، والحركة أحد ملامح الحضارات الذكية وعليه فإن الحركة في اليورو انعكست في:

1- اختيار الألوان: بحيث أن كل لون منها بتدرجاته مابين الفاتح والداكن (الغامق) يعطي انطباع محسوس وملموس بالحركة، وانطباع عام بأهمية التحرك الواعي والذكي.

2- اختيار الأشكال والرسوم: تأكيد لعنصر الزمن والوقت الذي لا يتوقف عن الجريان والحركة، فالزمن لا يعرف الجمود والتوقف بل هو حركة مستمرة وعلى الجميع أن يستفيد منه.

3- اختيار الرموز: يعطي انطباع التنقلية الحضارية مابين الحضارة القديمة ومابين الحضارات الحديثة بانفتاحها وفرصها التي تتيحها وتقدمها.

وعليه فإن امتزاج التاريخ بحضارته القديمة والحديثة والتطلع لمستقبل مشرق هو ما جعل من اليورو كفكرة واقعا ملموسا ومعاشا.

[1] المرجع السابق، ص.113 .

ب/ أهداف اليورو: سعت الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء الوحدة النقدية هي[1]:

* خلق سوق مالي أوروبي واسع يقوم على أسس موحدة.

* إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية (اليورو) على المستوى الدولي.

* إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي.

* تجنب سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وتأثيراتها السلبية على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

* خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، والتكاليف، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو.

كما توجد حزمة أخرى من الأهداف يسعى اليورو لتحقيقها وهي:

*إعادة تنظيم البنوك الأوروبية بالشكل الذي يدعم الاقتصاد الأوروبي، من أجل بناء قواعد تمويلية ضخمة قادرة على دعم قدرة المشروعات الأوروبية في التسوق الدولي.

* إعادة هيكلة المشروعات والشركات للعمل بمستوى أكبر ليحقق أعلى عائد ومردود من الاستثمار.

* امتلاك الاتحاد مزايا تنافسية بزيادة الإنتاج والمهارة في عمليات إدارة المعروض النقدي من اليورو.

[1] مغاوري شلبي علي، مرجع سابق ، ص.13.

الشكل (3): يبين شكل العملة الأوروبية الموحدة " اليورو"

المصدر: https://mawdoo3.com، تاريخ الزيارة:2022/06/04، بتوقيت:21.06.

شكل (4): تأثير اليورو من حيث الحجم، الاتجاه والمدى

من	إلى
(1) الانغلاق على الذات	الانفتاح الواسع على العالم
(2) التركيز على الواقع الحالي	الانطلاق إلى آفاق تغيير الواقع وتطويره وتحسينه وبشكل دائم ومستمر
(3) التركيز على اقتصاد محدود جزئي وفردي وخاص	التركيز على اقتصاد جماعي وجمعي وكلي وعام
(4) التركيز على استقلالية الدولة والمشروع والفرد والدخل الفردي	التركيز على الاعتمادية المتبادلة والتشابك ومولدات القيمة المضافة المشتركة
(5) التركيز على الثروة الفردية والثراء الشخصي والسلطة الفردية	التركيز على توزيع الثروة والسلطة والإيمان بثروة المجتمع وسلطة المجموع
(6) التركيز على السيطرة والاستقلال الاقتصادي والإشباع الحاضر	التركيز على المشاركة والتحرر الاقتصادي والتنوع والإشباع المتنامي الحاضر والممتد مستقبلا والاعتمادية المتبادلة
(7) اقتصاد خاص بدولة محدود التنوع	اقتصاد خاص بقارة واسع التنوع

المصدر: محسن الخضيري، مرجع سابق، ص.55.

ج/ المعايير الاقتصادية المطلوبة للانضمام لمنطقة اليورو: كان هناك خلاف داخل الاتحاد الأوروبي خاصة بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا حول كيفية تحقيق الوحدة النقدية، ولكن اتفاقية ماستريخت وضعت نهاية لهذا الخلاف، حيث حددت مجموعة من المعايير الاقتصادية كشروط للانضمام للعملة النقدية الموحدة حيث تقوم الدول بتحقيقها قبل الانخراط وهذه المعايير هي:

1) معيار المحافظة على توازنات المكاسب التي حققتها الدول:

يكون هذا المعيار أداة تحقيق الاستقرار النقدي والمالي على حد سواء لكل دولة، خاصة في المرحلة الانتقالية، وقد استطاعت كثير من دول مجموعة اليورو تحقيق هذا المعيار، وهذا المعيار كان محوره " **ألا يتجاوز معدل التضخم 3٪ سنويا**". ويهدف هذا المعيار إلى دعم استقرار القوة الشرائية

لليورو، وتوفير ضوابط ملموسة أمام المستثمر الأجنبي في اليورو خاصة البنوك الدولية التي ستقوم باستخدام اليورو. وكلما كان معدل التضخم محدودا، كلما كان الاقتصاد جاذبا للاستثمار فيه، وكلما شعور المواطن بعائد وإنتاجية جهده وعمله، وكلما شعر المجتمع بقيمة انجازاته.

جدول (16): يوضح معدل التضخم المتفق عليه والمحقق في دول الاتحاد الأوروبي في جانفي1998

الدولة	معدل التضخم
المعدل المتفق عليه	3
اسبانيا	1.8
السويد	1.9
البرتغال	1.8
النمسا	1.1
هولندا	1.8
لوكسمبورج	1.4
إيطاليا	1.8
ايرلندا	1.2
اليونان	5.2
فرنسا	1.2
فنلندا	1.3
ألمانيا	1.4
الدنمارك	1.9
بلجيكا	1.4

المصدر: مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص.149.

2) معيار جعل موارد الدولة حقيقية فعلية مناسبة لتغطية إنفاقها:

وينص هذا المعيار على:" **ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة**". ووفقا لهذا المعيار، لا يكون مسموحا للدول أعضاء منطقة اليورو بالتوسع في

الإنفاق غير المبرر، والذي لا يكون حاجة فعلية له، ولا يكون له انعكاس على زيادة الإنتاج القومي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، ومن ثم تقوية نظام الإنتاج داخل اقتصاد كل دولة، بما يسمح بنمو القيمة المضافة، وبما يسمح بزيادة الاعتمادية المتبادلة بين الدول أعضاء مجموعة اليورو. ويهدف هذا المعيار لتقوية النظام المالي للدولة من خلال منع ومحاربة أي تهرب من الضريبة[1].

جدول (17) نسبة عجز الموازنة المتفق عليها والمحققة في دول الاتحاد الأوروبي في جانفي1998

الدولة	**نسبة عجز الموازنة في الناتج المحلي الإجمالي**
النسبة المتفق عليها	**3**
اسبانيا	2.6
السويد	0.8
البرتغال	2.5
النمسا	2.5
هولندا	1.4
لوكسمبورج	-1.7
إيطاليا	2.7
ايرلندا	-0.9
اليونان	4
فرنسا	3
فنلندا	0.9
ألمانيا	2.7
الدنمارك	-0.7
بلجيكا	2.1

المصدر:مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص.150.

[1] محسن الخضيري ، مرجع سابق ، ص ص83-84.

3) معيار يتعلق بالقدرة على خدمة الدين: وينص هذا المعيار على:" **ألا يتجاوز الدين العام 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**". ويهدف هذا المعيار إلى تأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام، وأن هذا الدين لا يهدد الاستقرار المالي أو النقدي للنظام الوليد مستقبلا، خاصة وأن اليورو في جانب منه يعني تخلي الدولة العضو عن جانب من استقلالية قراراتها النقدية والمالية وجزء من سيادتها في هذا المجال[1].

جدول (18) نسبة الدين المتفق عليه والمحقق بدول الاتحاد الأوروبي في جانفي 1998

الدولة	**نسبة الدين إلى الناتج المحلي والإجمالي**
المعيار المتفق عليه	**60**
اسبانيا	68.8
السويد	76.6
البرتغال	63
النمسا	66.1
هولندا	72.1
لوكسمبورج	6.7
إيطاليا	121.6
ايرلندا	66.3
اليونان	108.7
فرنسا	58
فنلندا	55.8
ألمانيا	61.3
الدنمارك	65.1
بلجيكا	122.1

المصدر: مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص.152.

[1] مغاوري شلبي علي، مرجع سابق ، ص.14.

4) معيار نقدي ائتماني ومتحكم في عمليات الاستثمار: وهذا المعيار ينص على:" **ألا تزيد أسعار الفائدة في الأجل الطويل عن 7.5٪**"". وهو معيار لازم وضروري من أجل التمهيد لسياسة نقدية ومالية مستقرة ومستمرة، وفي الوقت ذاته يستطيع أن يتكيف بسرعة كاملة مع كافة المتغيرات والمستجدات التي هي بطبيعتها ستجتاح الأسواق النقدية والمالية نتيجة للاختلالات التي تحدث في أسواق العالم.

جدول (19): معدل الفائدة المتفق عليه والمحقق في دول الاتحاد الأوروبي في جانفي1998

الدولة	معدل الفائدة طويل الأجل
النسبة المتفق عليها	**7.5**
اسبانيا	6.2
السويد	6.5
البرتغال	6.2
النمسا	5.6
هولندا	5.5
لوكسمبورج	5.6
ايطاليا	6.7
ايرلندا	6.2
اليونان	9.8
فرنسا	5.5
فنلندا	5.9
ألمانيا	5.6
الدنمارك	6.2
بلجيكا	5.7

المصدر: مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص.151.

5) معيار زمني ترجيحي: وينص هذا المعيار على مايلي: " **أن يتم دراسة طلب إنضمام الدولة لليورو خلال فترة عامين، يبدأ حسابها عند تقديم الطلب،ويتم خلالها دراسة ملف عملة هذه الدولة، وأوضاعها النقدية والإئتمانية (المصرفية)،فضلا عن أوضاعها الاقتصادية العامة."**

ويتم استخدام الوقت والزمن فيه كعنصر فاعل في تأكيد نجاح اليورو، وفي الوقت ذاته يتم بموجب هذا المعيار إعطاء فترة مناسبة للدولة طالبة الانضمام لمراجعة أوضاعها، وحتى لا يكون دخولها إلى منطقة اليورو مجرد انفعال لحظة،أو لاعتبارات ظرفية مصلحية طارئة ومؤقتة[1].

6) معيار عملي وفعلي: "أن تكون البنوك المركزية للدولة الراغبة في الانضمام مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة في سياستها النقدية." وهذا المعيار من أهم المعايير التي تعد شرط مسبق لدخول الدولة في نظام اليورو، وهو شرط من شروط التأكيد على إمكانية إنصياغ الدولة العضو لسلطة أعلى منها، وخضوعها لسيادة مالية ونقدية فوق سيادتها، وتنازلها طواعية عن هذه السيادة لصالح السيادة العليا التي هي البنك المركزي الأوروبي.

ونجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق معظم هذه المعايير حيث نلاحظ من الجدول (16) بالملحق أن معظم الدول الأوروبية حققت معدل التضخم المطلوب ولكن الدولة الوحيدة التي لم تحقق هذا المعدل هي اليونان حيث مازال معدل التضخم المحقق لديها 5,2٪ .

وكذلك بالنسبة لعجز الموازنة يلاحظ من الجدول (17) بالملحق أن كل الدول الأعضاء قد حققت المعدل المطلوب باستثناء دولة اليونان والتي مازالت نسبة عجز موازنتها 4٪، ويلاحظ نفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة طويلة الأجل حيث مازال هذا المعدل في اليونان حوالي9.8٪ كما يتضح بالجدول (19).

[1] محسن الخضيري ، مرجع سابق ، ص.89.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يوضحه الجدول (18) يتضح أن نسبة الدين العام قد زادت في معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها (60٪) ، ولم تتمكن سوى فرنسا وفنلندا ولوكسمبورغ من تخفيض نسبة ديونها إلى أقل من النسبة المتفق عليها، في المقابل زادت هذه النسبة عن الحد المسموح به وهذه الزيادة كانت طفيفة في بعض البلدان مثل ألمانيا والبرتغال والنمسا حيث بلغت هذه النسبة 61.3٪ ،63٪ ،66.1٪ في حين كانت هذه النسبة أكثر من ضعف المسموح به في دول أخرى مثل ايطاليا وبلجيكا حيث بلغت هذه النسبة121.6٪ و122.1٪ إلا أنه هناك أمل في سرعة تحقيق هذا الشرط مثلما حققت بقية المعايير الأخرى[1].

د/الصعوبات والعراقيل التي واجهت طرح "اليورو":لم يكن الطريق نحو اليورو سهلا بل واجهته العديد من الصعوبات والعراقيل أهمها:

– اختلاف مستوى وحجم الأداء الاقتصادي، ومستويات التقدم والفائض الاقتصادي أو العجز الذي لدى كل دولة من المجموعة.

– اختلاف الأوضاع الاقتصادية من حيث معدلات التضخم ومن حيث معدلات البطالة ومن حيث الدين والعجز في الموازنة العامة للدولة.

– اختلاف الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية ومجالات الاهتمام في كل دولة عن الدول الأخرى مع اختلاف في اللغة.

– تصاعد مخاوف واضحة وملموسة من جانب الدول الأوروبية نتيجة قوة الاقتصاد الألماني والخوف من السيطرة والهيمنة الألمانية على كل مؤسسات المجموعة الأوروبية وفقد الدول استقلالها السياسي نتيجة لذلك، فضلا عن فقد الهوية الوطنية نتيجة فقد العملة الوطنية والانسلاخ عن خصوصية الشعب الخاص بكل دولة.

[1]مغاوري شلبي علي، مرجع سابق ، ص.15.

هـ/ أهمية العملة الأوروبية الموحدة[1]:

– وجود عملة أوروبية موحدة معناه وجود منطقة نقدية مستقرة في أوروبا توفر الإمكانيات الكاملة للتنمية في السوق الأوروبية الموحدة ، وستؤدي إلى دقة في التخطيط والحسابات العامة على المستوى الأوروبي.

– ستسهل العملة الموحدة حساب نفقات الإنتاج خاصة المنتوجات التي تستخدم فيها مكونات أجنبية في تحديد الأسعار ومعدلات الربح.

– ستساعد العملة الموحدة تكامل الأسواق المالية داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتجنب المؤسسات المالية مخاطر تحويلات النقد الأجنبي.

– تعد العملة الموحدة امتداد لمفهوم السوق الموحدة، وعليه فهي القادرة على تفعيل وتحريك قوى السوق الواحدة، ذلك أن التقلبات المفرطة في أسعار العملات سوف تشجع على استخدام أساليب الحماية الجمركية وهو ما يتعارض مع مفهوم السوق الواحدة.

المطلب الثالث: السياسة الأوروبية المشتركة في المنافسة والتجارة

من بين أهم القطاعات التي عرفت سياسة أوروبية موحدة فيها هي المنافسة والتجارة، نظرا للدور الكبير الذي ينطوي عليه النجاح في تسيير هذين المجالين.

الفرع الأول: سياسة المنافسة

ركز الاتحاد الأوروبي على ضرورة إتباع سياسة واحدة في مجال المنافسة واحترام شروطها حتى تسود الشفافية التي تعد معيارا مهما لنجاح أية عملية مشتركة.

[1] أمحمد بن زايد ، مرجع سابق ، ص.249.

تعتبر السياسة المشتركة في مجال المنافسة إحدى الآليات الأساسية لضمان نجاح السوق المشتركة، حيث تقوم الجماعة عن طريق المفوضية بالتأكد من احترام قواعد المنافسة العادلة بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق قدر من المساواة في الفرص بين الجميع وفي هذا الإطار تحظر الاتفاقيات المنظمة لسياسة المنافسة قيام الحكومات بدعم شركات معينة أو قطاعات إنتاجية معينة مما يؤدي إلى خلق وضع غير عادل في المنافسة، كما تحظر الاتفاقيات التي تؤدي إلى فرض سعر معين أو الحد من الإنتاج[1].

ويوقف الاتحاد الأوروبي الاتحادات الاحتكارية والاحتكارات، وغيرها من عمليات التلاعب في المنافسة العادلة بين الشركات، وعملت مؤسسات الاتحاد الأوروبي لحل مشكل اختلاف المواصفات في السلع من خلال تقليل التباين بين التشريعات من دولة لأخرى في هذا المجال والعمل على توحيدها، فقامت بوضع معايير ومواصفات فنية متفق عليها وإصدار لوائح وتوجيهات، وقد صدر عن هذه المؤسسات 250 توجيها استهدف تحقيق الانسجام بين التشريعات المتعلقة بالمواصفات والمعايير الفنية المطبقة للدول الأعضاء، كما تم منع التمييز بين السلع، وعدم قطع الطريق أمام دخول أي منتجات منافسة إلى أسواقها بسبب اختلافات طفيفة أي أنه يحق لأي منتج في دولة عضو أن يطرح منتجاته دون تمييز في أسواق كافة الدول الأعضاء[2].

وفي مجال براءات الاختراع وحقوق التأليف أسفرت جهود دول الاتحاد الأوروبي عن طرح علامات تجارية أوروبية من شأنها تقديم حماية موحدة لمنتجات الدول الأوروبية.

ضف لذلك تقوم المفوضية بالتأكد من احترام قواعد المنافسة، فتحرص على معاقبة من يخل بالقواعد، وتساعدها في ذلك محكمة العدل الأوروبية.

[1] محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا، مرجع سابق ، ص.33.

[2] مجدوب بحوصي ، عمار عريس، مرجع سابق، ص.271.

الفرع الثاني: السياسة التجارية المشتركة:

اعتمدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتجسيد هدفها المتمثل في تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية على عدة آليات أهمها تنسيق السياسة التجارية للدول الأعضاء للوصول إلى سياسة موحدة لمواجهة العالم الخارجي.

وإن فكرة التكامل التجاري ارتبطت دائما بمشروع أوروبا الموحدة، حيث تعتبر السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي أداة من أدوات فرض النفوذ وتعزيز مكانته الدولية.

ويمكن تعريف السياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي على أنها[1]:"مجموعة الآليات للتنسيق بين الإجراءات المجتمعية والمنظمات الحكومية الدولية وبذلك تمكن المجموعة الأوروبية من السيطرة والتوفيق بين التزاماتها التجارية الخارجية والداخلية".

وعليه تتمثل هذه السياسة في تنظيم العلاقات التجارية بين دول الجماعة الأوروبية سابقا (الاتحاد الأوروبي حاليا) والدول وباقي التكتلات الأخرى، وتقع على عاتق الدول الأوروبية وضع وتعديل التعريفة الجمركية المشتركة، وعقد اتفاقيات تجارية وجمركية مع الأطراف الأخرى، والتخطيط لسياسة التصدير[2]. والعمل على اتخاذ إجراءات لحماية التجارة ، وبخاصة في مواجهة الممارسات التجارية غير العادلة مثل سياسات الدعم والإغراق.

ولعبت الجماعة دورا مهما في المفاوضات الدولية لتنظيم التجارة، وقد مارست دورا حيويا بالفعل في هذا الصدد في مفاوضات الجات، كما لها دور أيضا في حل الخلافات التجارية التي تنشأ مع الشركاء التجاريين مثل التفاوض مع اليابان لفتح أسواقها للمنتجات الأوروبية.كما أنهاقامت

[1]Raphael Delpech et jean- Marie Paugam, la politique commercial de L'union Européeanne, cairn,2005,p;748.

[2] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.33.

بحماية صناعة الصلب حيث عقدت اتفاقيات مع الدول غير الأعضاء المنتجة للصلب لمنع إغراق الجماعة بمنتجاتها.

وعقدت الدول الأوروبية اتفاقيات مع الدول الأخرى في إطار السياسة التجارية وهو ما عرف باتفاقيات الارتباط مع الدول غير الأعضاء، وانقسمت إلى نوعين[1]:

الأولى: اتفاقيات ارتباط للحفاظ على العلاقات الخاصة القائمة بين بعض الدول الأعضاء وبعض الدول الأخرى غير الأعضاء، وبالأخص منها المستعمرات القديمة، والهدف منها تحسين شروط التبادل التجاري لصالح تلك الدول وتقديم بعض المساعدات.

الثانية: هذا النوع هو الذي يؤهل الدولة الطرف فيه للحصول على العضوية المستقبلية في الجماعة بمعنى أنها مرحلة أولى تستهدف مساعدة الدول التي تقدمت بطلب العضوية لتكييف اقتصادها مع اقتصادات الجماعة. وكمثال لتلك الاتفاقات اتفاق الارتباط مع اليونان عام1962 الذي أهلها لعضوية الجماعة.والاتفاق الذي وقع مع تركيا عام1964 رغم أنها لم تصبح عضوا لحد الساعة. وبدءا من عام 1989 تم التوصل لعقد اتفاقيات مع دول أوروبا الشرقية التي كانت تسعى لعضوية الجماعة الأوروبية ومنها: بولندا، المجر، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا[2].

ومن بين الأنواع الأخرى من الاتفاقيات التي تدخل في السياسة التجارية للدول الأوروبية هي اتفاقيات التعاون وتستهدف تحقيق قدر أكبر من التعاون الاقتصادي وتم توقيعها مع معظم البلدان العربية جنوب البحر المتوسط.

أيضا تدخل في إطار هذه السياسة برامج المعونات التنموية التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي للدول النامية، ومن أهمها اتفاقية لومي الأولى التي تم التوصل إليها عام1975، وتم تجديدها 3 مرات أعوام 1984،1979 ،1989 .

[1] المرجع السابق، ص.34.

[2] المرجع نفسه، ص34.

كما تمكنت هذه السياسة أيضا من تنظيم علاقات التعاون بين الجماعة وعدد كبير من الدول الإفريقية ودول منطقة الكاريبي والمحيط الهادي. كما تضمنت أيضا السياسة التجارية المشتركة تقديم برامج المعونات الغذائية.

ومنذ عقد معاهدة روما1957 والتجارة تشكل أكبر التحديات التي تشغل الاتحاد الأوروبي حيث كان يسعى الاتحاد لتحقيق سياسة تجارية تحقق التوازن بين فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الأجنبية وبين حماية السوق الداخلية.ثم جاءت معاهدة ماستريخت وشهدت هي الأخرى بعض البنود في هذا المجال وهو ما تحقق مع طلوع عام1994. حيث:

– قامت بعض الدول بإلغاء الحواجز الجمركية بينها وبين بقية دول السوق.

– سمحت دول المجموعة للشركات والمؤسسات المصرفية بأن تفتح لها فروعا في أية دولة في هذه الدول دون حاجة إلى تصاريح أو إذن لممارسة أعمالها كما لو أنها تمارس هذه الأعمال في دولة الانتماء.

– وضعت دول المجموعة مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكية التي يجري تداولها في مختلف أسواقها.

ولعل أهم مظهر للسياسة التجارية الموحدة للاتحاد الأوروبي هو أن الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء تتم بينها وبين السوق المشتركة باعتبارها وحدة تجارية، ومجلس الوزراء هو الذي يرخص لإجراء مفاوضات ويسمح للجنة التنفيذية بالقيام بها[1].

وتهدف السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي إلى فتح أسواق جديدة للمصدرين الأوروبيين والعمال والمستثمرين من خلال اتفاقيات التجارة لخفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الأخرى، ومع تطبيق معاهدة لشبونة في ديسمبر2009 تمهد الطريق لسياسة الاستثمار الأوروبي وأصبح

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، مرجع سابق، ص.62.

الاستثمار الأجنبي المباشر بدوره جزءا من السياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي ومن اختصاص المفوضية الأوروبية التي اعتمدت في نوفمبر2010 أجندة من الحزم للسياسة التجارية وركزت على الحد من الحواجز التجارية.

وقد عرفت التجارة الخارجية نشاطا وشهدت الصادرات الأوروبية ارتفاعا وحتى الواردات باعتبار الاتحاد الأوروبي متفتحا على السوق العالمية، وهذا ما سيظهر لنا بوضوح في الجدول (20) الخاص بتطور التجارة الخارجية لدول الاتحاد مابين(2005-2016).

الجدول (20): تطور التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي للفترة (2005-2016)

السنوات	2005	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2016
الصادرات	38.1	42	36.8	44	45.7	46.5	47.2	48.7
الواردات	36.6	41.1	35.5	42.6	43	43.1	43.9	44.8

المصدر: مجدوب بحوصي ، عمار عريس، مرجع سابق، ص269

فيما يخص المبادلات التجارية الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، يتضح من خلال الجدول أن معدل الصادرات قد ارتفع من 38.1٪ سنة 2005إلى42٪ سنة 2008، وذلك ببلوغ عدد الدول الأعضاء 27 دولة عضو بانضمام كل من رومانيا وبلغاريا،حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي من كبار المصدرين في العالم،إذ بلغت قيمة صادراته 1.928 مليار دولار لعام2009 بما يمثل 15.9٪ من الصادرات العالمية، حيث أن 36.8٪ منها مصدرة للخارج، ليستمر نمو معدل الصادرات إلى الخارج ليصل إلى 48.7 سنة2016[1].

وبالنسبة لواردات الاتحاد الأوروبي من الخارج، فقد ارتفع معدلها خلال الفترة (2005-2008) من 36.6٪ إلى41.1٪ ، إذ سجل الاتحاد الأوروبي أكبر قيمة للواردات ب2300 مليار دولار بنسبة 18.3٪ من الواردات العالمية عام 2009 منها 35.5٪ مستوردة من خارج الاتحاد

[1]مجدوب بحوصي ، عمار عريس، مرجع سابق، ص.269.

الأوروبي ليستمر المعدل في الارتفاع ليصل إلى44.8٪ سنة 2016 ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الانفتاح الكبير لاقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي على العالم الخارجي[1].

وفيما يخص التجارة الأوروبية البينية، وكما هو موضح في الجدول (21) نلاحظ استقرار نسبة التجارة البينية الأوروبية من التجارة الخارجية في حوالي67٪ مع توسع عضوية الاتحاد، وتعتبر من أعلى النسب المسجلة مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يبين أهمية السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي وما يدل على التوجه الإقليمي لدول الاتحاد الأوروبي[2].

الجدول (21) : تطور نسبة التجارة البينية من التجارة الخارجية الأوروبية (2000-2015)

السنوات	2000	2005	2008	2010	2012	2013	2014	2015
الصادرات	67.9	68	67.7	65.4	62.7	62	63.3	63.2
الواردات	64.4	64.6	62.7	61.9	60.7	62.1	62.8	63.3

المصدر: مجدوب بحوصي ، عمار عريس، مرجع سابق، ص.269.

المطلب الرابع: السياسة الأوروبية المشتركة في مجال المواصلات

تعتبر المواصلات حلقة وصل بين المنتج والمستهلك ووسيلة تتوقف عليها عملية التبادل وهو ما أدركته الدول الأوروبية مبكرا لتدعيم عمليتها التكاملية.

يعد قطاع المواصلات قطاعا حيويا بالنسبة للاقتصاد الأوروبي، فعند توقيع معاهدة روما عام1957 كانت سياسة النقل جزءا من الأهداف والمفاوضات وحاولت الجماعة أن تقيم سوقا موحدة في هذا المجال حسبما ورد في اتفاقية روما المنشئة للجماعة الأوروبية، حيث تم الدعوة بشكل صريح لوضع سياسة مشتركة في مجال النقل. فقد دعت هذه الاتفاقية إلى رسم سياسة مواصلات مشتركة للدول الأعضاء عن طريق إرساء قواعد تشمل المواصلات التي تمر من دولة عضو إلى دولة أخرى أو التي تعبر أراضي أكثر من دولة عضو، أو تلك التي تأتي إليها من خارج الجماعة.

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] المرجع نفسه، ص.270.

وقد نجم الاهتمام بهذا القطاع من أهميته لكل سياسات الجماعة الأخرى في الزراعة والصناعة وغيرهما، حيث يتوقف نجاح هذه السياسات على مدى قدرتها على إتباع سياسة مواصلات مشتركة تكفل القضاء على التضارب بين سياسات الدول الأعضاء وتؤدي إلى ازدياد الكفاءة فيها نتيجة الاستفادة من مزايا السوق الموسعة. ففي عام 1983 شكل قطاع المواصلات نسبة قدرها6.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للجماعة الأوروبية، وأعطى ستة ملايين فرصة عمل.[1]

وقد تم وضع عدد من الأهداف التي تكفل إقامة هذه السياسة ومنها: زيادة التكامل بين السياسات الوطنية للمواصلات، وتحسين المنافسة بين أنواع المواصلات المختلفة وداخل كل نوع، والعمل على تحقيق درجة عالية من الكفاءة الإنتاجية فيها مع تقديم المساهمة المالية لعدد من مشروعات البنية الأساسية والتي تكون ذات أهمية للجماعة كلها. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اتبعت الجماعة سياسات تفصيلية خاصة بكل نوع من أنواع المواصلات[2]:

بالنسبة للمواصلات البرية والتي عانت العديد من الإجراءات والقواعد الخاصة بكل دولة عضو، والتي كانت تمنع حرية الحركة داخل الجماعة، فعن الهيئة الأوروبية سعت أولا لوضع مقاييس وقواعد مشتركة خاصة بالعربات مثل الفرامل والضوء ومستوى الضوضاء، بحيث يكون للعربات التي تلتزم بها حرية الحركة في جميع الدول الأعضاء.

وثانيا سعت الجماعة إلى تسهيل إجراءات العبور من دولة إلى أخرى سواء بشكل فردي أو جماعي وتم إنشاء رخصة سياقة أوروبية يعمل بها اعتبارا من عام1986 وكان هذا خطوة مهمة، حيث يستطيع الفرد القيادة في جميع الدول دون الحاجة إلى إجراء اختبار خاص في كل بلد.

[1] عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص.155.

[2] المرجع نفسه ، ص ص ص.156-157-158.

وثالثا فكان بخصوص الشاحنات وعملت الجماعة على إزالة عدد من التصريحات والحصص تبلغ 35بالمائة من المواصلات في هذا القطاع، حيث أصبح من الممكن لشركات الشحن نقل لبضائع وتسليمها في جميع الدول دون الحصول على تصريح.

ورابعا كان بخصوص تحسين فرص عمل سائقي الشاحنات، فمنذ عام1974 أصبح من حقهم الالتزام بساعات محددة للقيادة وأخرى للراحة.

وفي مجال السكك الحديدية، كان هناك انخفاض في القدرة التنافسية لهذه الوسيلة من المواصلات في مواجهة الوسائل الأخرى مثل المواصلات البرية والجوية والمائية، زيادة عن عدم قدرتها على مواجهة العجز المستمر بين النفقات والموارد. ومنذ عام1960 حاولت الجماعة أن تقضي على التشوهات التي تمنع المنافسة بين شركات السكك الحديدية وتلك الناجمة عن سياسات الدعم الخاصة بالدول الأعضاء، وفي عام1975 أرسى مجلس الوزراء عددا من الوسائل التي تكفل الكفاءة المالية للسكك الحديدية وتحديد العلاقة بينها وبين السلطات العامة. ومن هذه الوسائل تحقيق الاستقلال الذاتي الإداري والاقتصادي لها، وإطلاق يدها في تحديد أسعار الركوب والنقل بحيث تعمل وفقا لقواعد تجارية، مع زيادة التعاون الفني والتجاري بين الدول الأعضاء في هذا المجال.وفي عام1981 دعت الجماعة الأوروبية إلى وضع برامج سنوية متعددة للاستثمار في البيئة الأساسية للسكك الحديدية مع التوسع في خدماتها.

وبالنسبة للممرات المائية مثل الأنهار والقنوات الداخلية وأكبرها نهر الراين وفروعه فهي تلعب دورا مهما في نقل البضائع الصناعية الثقيلة، وقد اتخذت الجماعة عددا من الإجراءات المهمة ، منها الإجراء الذي اتخذته عام1976 ويجعل كل الدول الأعضاء تعترف بتصاريح الملاحة الصادرة من أي من الدول الأعضاء، كما وافق مجلس الوزراء عام 1982 على المواصفات الفنية الواجب توافرها في السفن، فضلا عن بعض الإجراءات الخاصة بتحسين ظروف العمل للعاملين في هذا القطاع، كما بدأت الدول في استبعاد السفن القديمة من العمل مع تعويض أصحابها، واستبقت في العمل فقط

السفن التي تتوافر فيها المواصفات الخاصة بالجماعة الأوروبية.وبما أنه يتم نقل 85 بالمائة من تجارة الجماعة الخارجية بواسطة المواصلات البحرية مما يعرضها لمنافسة من الشركات العالمية خارج الجماعة، فإن الجماعة بدأت منذ عام1977 في اتخاذ عدد من الخطوات من أجل حماية الشركات الأوروبية من المنافسة الخارجية عن طريق متابعة عمل شركات النقل الأجنبية ومراقبته. وفي عام1983 أقرت الجماعة مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لأية إجراءات حمائية أو دعم تقوم به الدول الأخرى. ونتيجة إحدى كوارث ناقلات النفط الضخمة عام1978، تفطنت الجماعة لضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات اللازمة لتأمين الخطوط البحرية ضد التلوث، ووضعت عدد من مقاييس الأمان عند دخول ناقلات النفط إلى الموانئ[1].كما عملت على وضع عدد من خطط الطوارئ لمواجهة آثار التلوث هذه في المناطق القريبة من السواحل الأوروبية.

وفيما يخص الاهتمام بالمواصلات الجوية، فاعتبارا من عام1979 ، صدرت مجموعة من القرارات منها الخاص بالركاب والتي تسهل إجراءات العمل بالمطارات وعملية إنشاء خدمات جوية داخل المجموعة الأوروبية، ومنها الخاص بالشركات حيث تم وضع قواعد عامة للمنافسة وللدعم الذي تقدمه الحكومات، وتلك الخاصة بالعاملين في شركات الطيران الذين سيستفيدون من القرارات الخاصة بتوحيد الصلاحيات الخاصة بهم عند التقدم للعمل في أي من هذه الشركات. وأخيرا فهناك الإجراءات الخاصة بالمواطن الذي سوف يستفيد من إجراءات الأمان وحماية البيئة والاستخدام الأكثر رشدا للطاقة مع السعي لتنمية صناعة الفضاء الأوروبية.

وإن التوقيع على معاهدة ماستريخت يشكل نقطة البداية للانفتاح المتفق عليه للأسواق وانتشار سوق نقل داخلي على نطاق أوروبي. وتناولت المعاهدة لأول مرة المسائل المتعلقة بسلامة النقل ودروه

[1]المرجع السابق، ص.159

في تحقيق التكامل الاقتصادي وتماسكه، وبذلك الحين بدأ السعي الحقيقي والمستمر لتحقيق تكامل البنية التحتية للنقل في الدول الأعضاء هدفا معلنا للاتحاد الأوروبي[1].

مع العلم أن الجماعة مولت العديد من مشاريع البنية الأساسية الخاصة بالمواصلات، حيث أنفقت خلال الفترة من عام 1958 إلى عام 1982، ما يصل إلى 2600 مليون وحدة عملة أوروبية في هذا الاتجاه. كما قدم صندوق التنمية الإقليمي منحا قدرها 1900 مليون وحدة عملة أوروبية خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1982، وفي كلتا الحالتين كان الهدف تنمية الأقاليم الأقل حظا مع تحسين المواصلات بين دول الجماعة[2].وتعرضت السياسة الأوروبية في مجال المواصلات إلى مشكلات عدة، إذ لم يتم تطوير السياسات المشتركة في هذا القطاع على الرغم من تضمين المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية نصا يعد المواصلات أحد المجالات التي تهتم بها السياسة المشتركة لتلك الجماعة، فوسائل المواصلات البرية والجوية والبحرية ما تزال تسيطر عليها الدول الأعضاء ، الأمر الذي دفع البرلمان الأوروبي والمفوضية للقيام بتقديم شكوى إلى محكمة العدل الأوروبية ضد حكومات الدول الأعضاء لإخفاقها في تطوير سياسة مشتركة للمواصلات، وقد حثت المحكمة الدول الأعضاء على تحقيق تلك السياسة[3].

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق أهداف مستقبلية تحقق التنسيق بين تطوير النقل والحفاظ على البيئة حيث من المخططات المعلنة تحويل 30٪ من نقل البضائع على الطرق إلى وسائل نقل أخرى مثل السكك الحديدية أو القوارب وأكثر من 50٪ بحلول عام2050. وفي مجال التنقل الحضري والفرد، يجب خفض حصة المركبات في مراكز المدن التي تستخدم " الوقود التقليدي" إلى النصف بحلول عام 2030 والتخلص منها تماما بحلول عام2050. وعليه يمكن القول أن الاتحاد

[1]la politique commune des transports de l'union européenne: https://www.eu2020.de/eu2020-fr/actualités/artike .de,05/03/2021,14.30h.

[2] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص.120.

[3]Borchardt, Klaus-Dieter.Europeanunnification Documentation,3rd Ed,Luxembourg:office for official publications of the European communities.1990.p54.

الأوروبي يسعى لتطبيق فكرة المستخدم يدفع والملوث يدفع وإشراك القطاع الخاص للقضاء على كل التشوهات والعراقيل.

كما يشجع الاتحاد الأوروبي في سياسة جديدة النقل عبر السكك الحديدية فهو مسؤول عن أقل من 0.5٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإن الترويج للسكك الحديدية يشكل وسيلة مناسبة لتحقيق أهداف الميثاق الأخضر للاتحاد الأوروبي الذي ينص على اتحاد صديق للبيئة والمناخ بحلول عام 2050 ولهذا أطلق الاتحاد الأوروبي في 2021 " العام الأوروبي للسكك الحديدية"[1].

وتهدف إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بالنقل إلى:

- تحقيق استكمال منطقة النقل الأوروبية من خلال إزالة العقبات والاختناقات الرئيسية الموجودة في العديد من المجالات الرئيسية للنقل.

- إنشاء مساحة أوروبية واحدة أكثر تنافسية، تتمتع بشبكة نقل متكاملة تماما والتي تعتمد على الترابط بين وسائط النقل المختلفة وتسمح بتغيير عميق في نماذج نقل الركاب والضائع.

- الحد من انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل في الاتحاد بنسبة 60٪ بحلول عام2050.

- القضاء على مركبات الوقود التقليدية في المدن.

- زيادة حصة الوقود المستدام منخفض الكربون في الطيران إلى 40٪ وتقليل الإنبعاثات من النقل البحري بنسبة 40٪ على الأقل.

[1]BoranTobelon, la politique européenne des transports:touteleurope , https://www.touteleurope.eu/economie-et-social/la.eu ,5/3/2021,14h

المبحث الثاني: السياسة الأوروبية المشتركة في المجال السوسيو ثقافي والبيئي

لا يخفى علينا أن الهدف من الوحدة الأوروبية في بداية ظهورها كان اقتصاديا وهو تنمية الاقتصاد الأوروبي وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه وبعد تعزيز هذه الوحدة مع مرور السنين بدأت تتطور معها أهداف أخرى وتوسعت لتشمل المجال الاجتماعي والثقافي دون إغفال الجانب البيئي وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة الأوروبية في الشؤون الاجتماعية

ركز الاتحاد الأوروبي على التعاون مع الدول الأعضاء لتحسين الأوضاع الاجتماعية للشعوب الأوروبية ومحاولة توحيدها قدر الإمكان كما سيتم توضيحه.

استهدفت العديد من المواد المتضمنة في المعاهدات المنشئة للجماعة الأوروبية الوحدة بين الشعوب الأوروبية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتحسن المطرد في ظروف العمل والمعيشة للسكان. وقد حددت المعاهدات عددا من الإجراءات الاجتماعية منها حرية حركة العمل، والحراك المهني والجغرافي والمساواة في الأجر بالنسبة للرجل والمرأة، والأمان بالنسبة للعمال والسكان بوجه عام.

وقد أكد المجلس الأوروبي في عام 1972 على ضرورة إعطاء دفعة للوجه الإنساني للجماعة وضرورة إرساء سياسة اجتماعية بالدرجة نفسها التي تسعى الجماعة لتحقيق الاتحاد الاقتصادي[1].ولهذا تبنت الجماعة، عام 1974 برنامجا للعمل الاجتماعي يتعامل مع مشكلات العمالة والمناطق الأقل نموا داخلها عن طريق إصدار عدد من التوجيهات على الدول الأعضاء ترجمتها لقوانين وتشريعات. وقد تركز عمل الجماعة على مجالات أساسية أهمها العمالة وظروف العمل والمعيشة.

[1] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص.169.

وشهد التوظيف اختلافات واسعة من بلد لآخر ولهذا مورس ضغط من أجل تنسيق سياسات الدول الأعضاء تفاديا لمعاناة العمال، وأول مثال على هذا هو المادة المعنية بالمساواة في الأجور والتي تضمنتها معاهدة روما، وكانت فرنسا في مقدمة الدول الأخرى المؤسسة بسنها تشريعات توجب المساواة في الأجور بين النساء والرجال عند تساوي العمل، ومن أجل الحفاظ على القدرة التنافسية للقطاعات التي تعمل بها نسبة كبيرة من النساء طالبت فرنسا شركاءها بأن ينتهجوا المساواة في الأجور[1].

وركزت الجماعة على المساواة بين الرجل والمرأة عن طريق توجيهات للدول الأعضاء، كان أولها عام1976 بضرورة إعطاء أجر متساو للرجل والمرأة مع إمكانية اتخاذ إجراءات قانونية في حالات التمييز، أما ثانيها، فكان عام1978 وتعلق بالحصول على العمل والتدريب والترفيه وظروف العمل، وثالثها كان عام1984، وتعلق بمنع التمييز بين الجنسين في الحصول على التأمينات الاجتماعية.

وكانت المهمة المطروحة هي إنشاء حق للعمال في التحرك بحرية داخل سوق العمل في الجماعة. وقد تم تحقيق هذا الهدف بالنسبة للعاملين في صناعة الصلب والفحم خلال الفترة:1954-1961، وفي جميع الدول الأعضاء إلا في الحالات التي يمكن أن تؤثر فيها على الأمن أو الصحة أو النظام العام. وبالنسبة للمهن الحرة مثل الأطباء والمحامين فقد أصبحت لهم حرية العمل في أي من الدول الأعضاء، بعد الاعتراف المتبادل للشهادات الخاصة بهم. وتم تعزيز هذا الحق بنشر المعلومات الخاصة بالوظائف المطروحة في أي دولة على عمال الدول الأخرى ومهنييها حتى يتقدموا لها في حالة الرغبة في المشاركة. وابتداء من عام1982 أصبح لكل المهنيين الحاصلين على أجر الحق في الحصول على التأمينات الاجتماعية التي تعطى للمواطنين في البلدان التي يعملون فيها[2].

[1]جون بيندر، سايمون أشرود مرجع سابق، ص.90.

[2]عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص.170.

وكانت السياسة الاجتماعية ضمن نطاق القانون الأوروبي الموحد أيضا حيث نص على تشريعات بشأن الصحة والسلامة في العمل وعلى تشجيع الحوار بين ممثلي الإدارة والعمال على المستوى الأوروبي.

وفي عام1989 اقترح ديلور الذي كان يرى أن الالتزام بمستويات أعلى من التشريعات الاجتماعية ضروري للعمال، ويتم السوق الموحدة "ميثاقا اجتماعيا" أقره الجميع في المجلس الأوروبي وتضمن حرية حركة وتنقل العمال وحق الانضمام أو عدم الانضمام إلى النقابات العمالية، وحق العمال المشاركة في اتخاذ القرارات بالشركات، ووضع حد أقصى لساعات العمل وأمور أخرى.

وفي معاهدة أمستردام كان هناك اتفاق على تمديد المبدأ من المساواة في الأجور إلى تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الأمور المتعلقة بالتوظيف كافة. كما استحدثت معاهدة أمستردام قسما جديدا حول التوظيف غرضه تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء بخصوص سياستها الوظيفية، حيث ترفع الدول الأعضاء تقارير سنوية حول سياساتها التوظيفية إلى المجلس والمفوضية اللذان يعدان تقريرا يرفعانه إلى المجلس الأوروبي وبعدها تصدر توجيهات تأخذها الدول بعين الإعتبار في سياستها التوظيفية. ويمكن للمجلس أن يرفع توصيات إلى الحكومات، كما يجوز له بقرار مشترك مع البرلمان أن يقرر إنفاق أموال من الميزانية لتشجيع المعلومات وأفضل الممارسات، وتقديم المشورة، وتشجيع النهج المبتكرة، وتمويل المشروعات الرائدة[1].

وفيما يخص محاربة البطالة تم وضع إستراتيجية تضمنت تنويع سياسات محاربة التضخم حتى يمكن تحقيق الانتعاش الاقتصادي المنوط به خلق فرص جديدة للعمل، مع تنمية البحث في القطاعات الاقتصادية النامية عن فرص جديدة للعمل في الوقت الذي يتم فيه بناء الصناعات الحيوية وتشجيع التنمية الإقليمية والحراك الجغرافي والمهني للعاملين.

كما تضمنت السياسة الاجتماعية حقوقا وبرامج تخص كافة أطياف المجتمع ومنهم:

[1]جون يندر، سايمون أشروود، مرجع سابق، ص.92.

– تتمتع الأسرة بالحماية القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

– لكل إنسان الحق في التعليم والحصول على التدريب المهني.

– لكل إنسان الحق في الحصول على الرعاية الصحية الوقائية، والحق في الاستفادة من العلاج الطبي بموجب الشروط التي تضعها القوانين المحلية.

– الأطفال يكون لهم الحق في الحماية والرعاية، ويجوز لهم التعبير عن وجهة نظرهم بحرية وتأخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار بشأن المسائل التي تخصهم وفقا لأعمارهم ونضجهم.

– بخصوص كبار السن يحترم الاتحاد الأوروبي حقوقهم ويوفر لهم حياة كريمة ، ولهم الحق في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية.

– يقر الاتحاد الأوروبي إعانات الضمان الاجتماعي، والخدمات الاجتماعية التي توفر الحماية في حالات مثل:الأمومة والمرض وإصابات العمل ، والعوز وفي حالة فقد الوظيفة، ولمكافحة الحرمان الاجتماعي والفقر يقر الاتحاد ويحترم الحق في الحصول على المعونة الاجتماعية ومعونة الإسكان من أجل ضمان حياة لائقة.

– تم إقرار حق الأشخاص وذوي الإعاقة في الاستفادة من الإجراءات التي وضعت لضمان استقلالهم وتكاملهم الاجتماعي والمهني والمشاركة في حياة المجتمع.

وفيما يخص المرأة فإن المساواة بينها وبين الرجل تعد أحد أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي، وقد حقق الاتحاد بالفعل تقدما حقيقيا في مجال تقليص فجوة التمييز بين الجنسين على مدار السنوات الماضية، وقد شهد عام 2017 نقلة نوعية لدور المرأة في عالم المال والأعمال، إذ استطاعت لعب دور اقتصادي وسياسي هام على مستوى العالم، الأمر الذي عزز حضورها في سوق العمل، وقام الاتحاد الأوروبي بتشجيع رائدات الأعمال من خلال توفير بيئة العمل المناسبة لهن، لأنه آمن بأن

ريادة المرأة للأعمال هي قوة تعزز اقتصاده أولا وتعزز دورها كريادية ثانيا، ما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، فتتوفر المزيد من فرص العمل ويتحسن وضع المرأة المالي[1].

وعملت المشاريع التي أقامها الاتحاد الأوروبي على إبراز عمل النساء في المناطق الريفية والنائية، فقد ساعدتهن تلك المشاريع على مواجهة العديد من التحديات، مثل صعوبة الوصول إلى سوق العمل، وعدم توفر الخدمات العامة، وضعف وجود النساء الريفيات في أماكن صنع القرار، لذلك دعمت المشاريع التنموية النساء الريفيات من خلال تعزيز فرص العمل الموجودة لهن وتحسين ظروفها، وخلق فرص جديدة، وتعزيز فرص عملهن في قطاعي السياحة والزراعة وفي المجالات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات)، وتحسين الخدمات التي تساعد المرأة على العمل والانجاز.

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية في الشؤون الثقافية

يضم الاتحاد الأوروبي ثقافات متنوعة ومختلفة وهو ما يعتبر عنصر ثراء للمنطقة يحاول الاتحاد الأوروبي استغلاله للصالح العام الأوروبي.

تنتمي الدول الأوروبية لميراث حضاري مشترك بالرغم من تميزها بالتنوع الثقافي واللغوي، إلا أن المجال الثقافي يعد أحد المجالات التي ترددت الجماعة الأوروبية في دخولها.فرغم أن مؤتمرات القمة للمجلس الأوروبي في أعوام1969-1972، أشارت إلى الحاجة إلى عمل الجماعة في الحقل الثقافي وتوصيات البرلمان الأوروبي في هذا الصدد خلال سنوات 1974 ، 1979 و1981، إلا أن الهيئة الأوروبية استغرقت وقتا طويلا لكي تدخل بفاعلية إلى هذا المجال، وبدأت أولى الخطوات بإنشاء قسم ثقافي بها عام1973، ثم أصدرت مسودة برنامج للعمل الثقافي عرضته على مجلس الوزراء عام1977، وفي سبتمبر1982، اجتمع وزراء الثقافة في الدول الأعضاء لأول مرة في نابولي بايطاليا لإرساء سياسة ثقافية للجماعة.

[1] أماني المشاقبة، مظاهر القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على الرابط: https://hyatoky.com، تاريخ الزيارة:07/28/ 2021، توقيت الدخول:20.55

كذلك أقامت الدول الأعضاء جهازا جديدا عرف باسم المؤسسة الأوروبية عام1982، مهمتها تعميق التفاهم المشترك بين شعوب الجماعة مع تشجيع تفهم أكبر للميراث الثقافي الأوروبي، وتوعية مواطني الجماعة بالتقدم الذي تم باتجاه تحقيق الوحدة الأوروبية. وعليه أصدرت الهيئة الأوروبية إعلانا يتعلق بالسياسة الثقافية للجماعة، مركزا على أربعة مجالات للعمل[1]:

1- العمل على إقامة سوق مشتركة في السلع الثقافية لمساعدة العاملين في مجال الثقافة، من فن وأدوات موسيقية وأفلام، التي تواجه العديد من العقبات البيروقراطية وحماية الأعمال الفنية من السرقة مع إبقاء حق مشاهدتها مفتوحا لجميع مواطني الجماعة.

2- تحسين ظروف العمل والمعيشة للعاملين في مجال الثقافة، نظرا لأن معظمهم يحصلون على دخول ضئيلة، والعمل على توحيد القوانين الخاصة بحماية حقوق الطبع والتأليف والأداء للأعمال الفنية.كما سعت الجماعة لإقامة نظام ضريبي واجتماعي لحماية الفنانين بحيث يتم إعفاءهم من الضرائب أو توزيعها على السنوات ذات الإيراد المرتفع.مع تدعيم العاملين في الثقافة في المناطق النائية الذين يقومون بحماية الثقافات المحلية وذلك من خلال الصندوق الإقليمي الأوروبي.

3- التكيف مع التكنولوجيا الجديدة التي لها دور في توسيع قاعدة المشاهدين والمستمعين والمتعاملين مع مجالات الثقافة المختلفة.

4- العمل على المحافظة على الميراث المعماري والأثري للجماعة، خاصة أنه يعمل على تنشيط السياحة والتنمية الإقليمية.ولهذا تقدم الدول الأوروبية منحة سنوية لمركز ترميم الآثار في لوقان وميونيخ وروما والبندقية، وتشجيع بنك الاستثمار الأوروبي على تقديم قروض لعمليات الترميم والحفاظ على الآثار وحماية البيئة في المناطق الأثرية التي أصبحت معرضة للتلوث.

[1] عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق، ص.174

وتعتبر أوروبا موطن لأكبر عدد من مواقع التراث العالمي لليونسكو حتى الآن وتمتلك مجموعة غنية من الأعمال الفنية والثقافية والأدبية من فترات مختلفة وتأتي ايطاليا في مقدمة الدول الأوروبية لأكبر عدد من مواقع التراث العالمي لليونسكو تليها اسبانيا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.ويوجد في أوروبا آثار متنوعة من متاحف وقصور ومباني وتماثيل وكنائس ومعارض فنية وفيلات ونوافير ومنازل تاريخية ومواقع أثرية[1].

ويسعى الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة أوروبية مشتركة في مجال الثقافة إلى:

- دعم حماية وحفظ التراث الثقافي.

- تشجيع التقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام التراث الثقافي في الأنشطة.

- تعزيز الوعي والتقدير لأهمية التراث الثقافي قدر المستطاع.

كما تهدف السياسة الثقافية للاتحاد الأوروبي إلى معالجة وتعزيز البعد الثقافي في التكامل الأوروبي من خلال التشريعات ذات الصلة والتمويل الحكومي.وتدعم هذه السياسات تطوير النشاط الثقافي أو التعليم أو البحث سواء من قبل أفراد أو شركات خاصة وتعمل في مجالات السينما والموسيقى السمعية والعروض البصرية والنشر والحرف اليدوية.

وتدير المفوضية الأوروبية برنامج الثقافة ويمول الاتحاد هيئات ثقافية أخرى مثل: الشهر الثقافي الأوروبي وبرنامج وسائل الإعلام، وأوركسترا شباب الاتحاد الأوروبي وبرنامج عاصمة الثقافة الأوروبية.

ويمنح الاتحاد منحة للمشروعات الثقافية وأطلق بوابة إلكترونية مخصصة لأوروبا والثقافة من أجل أن تعزز التواصل بين المعلومات الثقافية لتمكين جميع المواطنين للوصول إلى المحتوى الثقافي الأوروبي عن طريق الوسائل التكنولوجية المتقدمة.

[1] المرجع السابق، ص174.

المطلب الثالث: السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي

رفع الاتحاد الأوروبي تحدي المساهمة في الحفاظ على بيئة نظيفة تضمن الحياة فيها للجميع وهو ما سيتضح في هذا المطلب من خلال معالجة أبرز القرارات الأوروبية في هذا المجال.

يعتبر اجتماع قمة باريس لرؤساء ودول حكومات السوق الأوروبية المشتركة المنعقد في أكتوبر1972 أول بداية للسياسة البيئية للاتحاد الأوروبي. حيث اعتمد إعلان حول السياسة البيئية وسياسة المستهلك في هذا الاجتماع وطلب من المفوضية الأوروبية وضع برنامج عمل لحماية البيئة، وعليه أعتمد برنامج العمل البيئي الأول في 1973 ومثل أول سياسة بيئية للاتحاد الأوروبي وأسفر هذا الاجتماع أيضا عن تشكيل المديرية العامة للبيئة.

وكان السبب الرئيسي في تلك الفترة لإدخال سياسة بيئية مشتركة هو القلق من أن المعايير البيئية المتنوعة يمكن أن تؤدي إلى نشأة حواجز تجارية وتشوهات تنافسية في السوق المشتركة، كما كان الدافع الإضافي الذي حفز السياسة البيئية الناشئة للاتحاد الأوروبي هو التسييس الدولي المتزايد للمشكلات البيئية وزيادة الإدراك منذ سبعينات القرن العشرين بأن التلوث البيئي لم يتوقف عند الحدود الوطنية.

ولم توضع الأهداف البيئية على قدم المساواة في سياسة الاتحاد الأوروبي مع الأهداف الاقتصادية إلا وأنه مع التوقيع على القانون الأوروبي الموحد في عام 1986 نص هذا الأخير على وضع سياسة بيئية للجماعة تتعامل مع مشكلات تلوث الهواء والماء والذي لا يمكن منع انتقاله من دولة لأخرى والآثار البيئية للسلع التي يتم الاتجار فيها بالسوق الموحدة، كما أكد القانون الأوروبي الموحد على أن هدف الجماعة الأوروبية هو " الحفاظ على جودة البيئة وحمايتها وتحسينها"[1].

[1] جون يبندر، سايمون أشروود، مرجع سابق، ص.92.

وأصدرت مئات التدابير البيئية استجابة للمشاكل البيئية: كتلوث الهواء والمياه، والتخلص من النفايات ويعالج التشريع البيئي للاتحاد الأوروبي قضايا مثل: المطر الحمضي وترقق طبقة الأوزون، والتلوث الضوضائي والنفايات، والطاقة المستدامة ويقدر معهد السياسة البيئية الأوروبية أن مجموعة القوانين البيئية للاتحاد الأوروبي تصل لأكثر من 500 من التوجيهات واللوائح والقرارات.

وفي 1988 وافق على قانون للحد من حدوث الأمطار الحمضية، مخفضا انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين بنسبة 58٪ على مراحل على مدى الأعوام الخمسة عشر التالية.

وبعد انضمام السويديين أصحاب الوعي البيئي عام 1995 جاءت المطالبة بمعايير حماية ضد المواد الكيميائية الخطرة وعليه تمت الموافقة على " لائحة تسجيل وتقييم وتصريح وتقييد المواد الكيميائية" عام 2006 لضمان المعايير في عموم الاتحاد.

وجاء التركيز على السياسة البيئية في وقت يشهد فيه الأوروبيين تحولا سريعا إلى المزيد من الخضرة وأصبحت من أكثر سياسات الاتحاد شعبية، كما تعززت هذه السياسة أيضا من خلال معاهدة أمستردام التي نصت على ضرورة إدماج " اشتراطات حماية البيئة" في سياسات الاتحاد الأخرى، لغرض تشجيع التنمية المستدامة.هذه الأخيرة التي لعب الاتحاد الأوروبي دورا قياديا بخصوصها في " القمة العالمية للتنمية المستدامة" بجنوب إفريقيا عام 2002 وهكذا صارت إستراتيجية التنمية المستدامة، وأبرز عناصرها تغير المناخ من الأولويات وقد نص على هذا صراحة في معاهدة لشبونة[1].

هذا وأصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا في 27 نوفمبر2009 يتضمن لأول مرة إنشاء منصب مفوض العمل المناخي Le commissaire action climatique، وهو منصب وزاري، كما تم إنشاء إدارة بيئية خاصة بالعمل المناخي عام 2010.

[1] المرجع السابق، ص.94.

ويشجع الاتحاد الأوروبي دور القطاع الخاص في المساهمة في حماية البيئة وتمويل المبادرات والمشاريع الهادفة ومنها البنوك والمؤسسات المالية وعلى رأسها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حيث يدرك هذا الأخير أهمية معالجة أسباب تغير المناخ وعواقبه في الدول التي يعمل بها. ويشارك كلما كان ذلك مناسبا في المساعدة الفنية والاستثمارات المبتكرة لدعم الاستثمارات المنخفضة من انبعاثات الكربون، وفرص التكيف والتخفيف من حدة تغير المناخ، فضلا عن تحديد الفرص المتاحة للحد من الإنبعاثات في المشاريع المدعومة من البنك[1].

ويتبنى البنك المبدأ الاحترازي في حماية الموارد الطبيعية وحفظها وإدارتها واستخدامها بشكل مستدام، ويطالب بتضمين تدابير لحماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي ودعمها وتعزيزها.

كما يتعاون البنك مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، لتنسيق تدخلات فعالة لتعزيز الاستدامة البيئية وفي حالة تمويل مشروع مشترك مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى يسعى البنك للتعاون معها للاتفاق على نهج مشترك لتقييم المشاريع ومراقبتها[2].

وإن تحديات البيئة شكلت دائما إحدى الأولويات الرئيسية في علاقات الاتحاد الأوروبي الذي يملك التزاما قانونيا وسياسيا ثابتا وقديما بمعالجة البعد البيئي في جميع سياساته الداخلية والدولية، إذ يسهر على معالجة المشكلات البيئية وعلى رأسها تغير المناخ الذي يعتبره تحديا يستوجب التعامل معه بشكل خاص وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في فصل لاحق.

[1] السياسة البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على الرابط:، (2014)، تاريخ الزيارة:2021/4/04، توقيت الدخول:12.00. https://www.rsbp-tn.org/ar/ebrd-es

[2] المرجع نفسه.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق أكبر قدر من الوحدة والتناسق بين دوله خاصة فيما يتعلق بتمثيل الواجهة الخارجية للاتحاد التي عمل عليها جاهدا لسنوات طوال حتى تسترجع أوروبا قوتها وهيبتها التي فقدتها بعد الحرب العالمية الثانية، وعليه كان لزاما على الاتحاد الأوروبي تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة حتى تمثله وسط المنافسة القوية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين ، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تعد السياسة الخارجية والدفاعية من المجالات التي ترفض الدول الأعضاء التنازل عن سيادتها بشأنها بسهولة، لذا فإن عملية الاندماج في هذين المجالين تتم ببطء شديد وبخاصة في مجال الدفاع.

أما مجال السياسة الخارجية فقد بدأت محاولات تنظيم إطار جماعي بشأنها في قمة لاهاي (سبتمبر1969) حيث تم تشكيل لجنة برئاسة "دافينيون" أحد مسؤولي وزارة الخارجية البلجيكية في ذلك الوقت لوضع تقرير بشأن تنسيق الجهود في مجال السياسة الخارجية. واقترح التقرير إنشاء آلية جديدة أطلق عليها التعاون السياسي تعقد في إطارها اجتماعات دورية لوزراء خارجية الدول الأعضاء للتشاور والتنسيق في مجال السياسة الخارجية، بالإضافة لذلك فإن كل دولة قامت بتعيين أحد كبار دبلوماسييها في منصب أطلق عليه "المدير السياسي"، ويكون مسؤولا عن التنسيق في مجال السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء ويجتمع هؤلاء المديرون السياسيون مرة كل شهر، ويساعد كلا منهم مسؤول أقل درجة يعرف باسم "المراسل الأوروبي" وهو مسؤول عن الاتصالات اليومية التي تتم في هذا المجال. وتم الربط بين الدول الأعضاء بنظام اتصالات لتبادل المعلومات والآراء[1].

[1] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص.36.

وفي عام1987 تم إنشاء سكرتارية في بروكسل لتسهيل عملية الاتصال والتشاور بين الدول الأعضاء.

وهناك من يرى أن مصطلح السياسة الخارجية والدفاع المشترك قد تعزز أكثر بعد عقد معاهدة ماستريخت عام1993، عقب تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وعليه فإن انهيار المعسكر الإشتراكي قد شكل نقطة تحول في مسيرة العملية التكاملية الأوروبية وكان أبرز العوامل التي أسهمت في رغبة الاتحاد الأوروبي في بلورة سياسة خارجية مشتركة خاصة مع تزامن وصول عملية التكامل الاقتصادي إلى مرحلة متقدمة من النضج. وبخاصة بعد الاتفاق على إصدار عملة أوروبية موحدة مما حفز على التحرك الجاد نحو طريق الوحدة السياسية[1].

إلا وأنه في الواقع عند انهيار الاتحاد السوفياتي كان أقصى ما توصلت إليه الآلية هو وضع معايير مشتركة للاعتراف بالدول الجديدة الناتجة عن انهيار الاتحاد.وفي معظم الأزمات الأخرى تصرفت فيها دول الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد بالرغم من أن معاهدة الاتحاد الأوروبي تم فيها الاتفاق على التطوير التدريجي لسياسة أوروبية خارجية وأمنية مشتركة أهم أهدافها:

- الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الرئيسية واستقلال الاتحاد الأوروبي.
- تقوية أمن الاتحاد الأوروبي ودوله.
- تدعيم الديمقراطية، وحكم القانون واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.
- تدعيم التعاون الدولي في إطار التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة.

كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي أدى لبروز مشكلات أمنية أوروبية وعالمية جديدة وفي مقدمتها خطر الانتشار النووي مما فرض على الاتحاد الأوروبي إعادة صياغة علاقته بالكتلة الشرقية وتحمل مسؤولية منع المخاطر التي تنجم عن عدم الاستقرار فيها خلال مرحلة التحول من نظام سياسي

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص.180.

اجتماعي اقتصادي إلى آخر مختلف. وهو ما كان من الصعب على الاتحاد الأوروبي أن يقوم به وهو في حالة انقسام مما تطلب الأمر ضرورة وضع رؤية سياسية جديدة وإستراتيجية موحدة. فالوحدة السياسية تعد الضامن والحامي الحقيقي للوحدة الاقتصادية ودونها ستتعرض الانجازات الاقتصادية التي تحققت للانتكاس. وعليه بدا من الضرورة وجود سياسة خارجية أوروبية مشتركة.

هذا واتخذ التعاون السياسي في مجال السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء عدة صور منها[1]:

1- الاستراتيجيات المشتركة (Common Strategies):وتعكس العلاقة الإستراتيجية التي يراد لها أن تربط بين الاتحاد الأوروبي وبين دولة أو مجموعة معينة من الدول تحتل مكانة خاصة في أولوياته لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو اقتصادية أو أمنية...الخ والذي يقترح ما يراه ضروريا من استراتيجيات مشتركة هو مجلس الوزراء ولا تصبح ملزمة إلا بعد إقرارها من جانب المجلس الأوروبي.

وتحتوي أي إستراتيجية مشتركة على تحديد دقيق لأهدافها والمرحلة الزمنية التي تستغرقها وحجم الموارد المالية اللازمة لتحقيقها وطرق تدبيرها.وتحتوي الاستراتيجيات المشتركة على عمليات مشتركة ذات طبيعة عسكرية أو عمليات إغاثة،أو إبرام اتفاقيات وبيانات.

2- العمليات المشتركة (Joint Actions): هي عبارة عن عمليات ميدانية يقوم بها الاتحاد الأوروبي بمفرده أو بالتعاون مع دول ومنظمات أخرى في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية وتكون في عدة أشكال منها:تقديم الإغاثة الإنسانية، المشاركة في قوات حفظ السلام، المشاركة في الإشراف على الانتخابات في إطار عملية بناء السلام.

3- المواقف المشتركة(Common Positions): والمقصود بها المواقف التي تعكس وجهة نظر الاتحاد لقضايا دولية من الواجب أن يكون له موقفا بخصوصها.وتكون هذه المواقف على شكل

[1] المرجع السابق، ص ص.184-185-186.

بيان مشترك يصدر عن القمة أو مجلس الوزراء أو الممثل الأوروبي للشؤون الخارجية، أو تكون عن طريق إعلان موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية أو الإقليمية.

وقد تكون هذه المواقف عبارة عن تعاطف أو تفهم، غضب واستنكار تجاه طرف أو تصرف.وتصاحب هذه المواقف إجراءات معينة على شكل فرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية.

أما فيما يخص هياكل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد[1]:

فإن مجلس الاتحاد يتولى تحديد المبادئ والتوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية والدفاع المشترك وتحديد الأدوات الملائمة لتنفيذها أمثال البيانات والاتفاقيات، والعمليات الميدانية المشتركة.أما بالنسبة لمجلس الوزراء فهو صانع القرار الحقيقي لأنه العنصر الفعلي لتنفيذ هذه السياسة في ضوء التوجيهات العامة التي تصدر عن المجلس الأوروبي. ويعاونه في أداء مهامه بنية تنظيمية تزداد تعقيدا وتركيبا حسب طبيعة الوضع وأهمية الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمن وتشمل:

أ/ممثل أعلى للشؤون الخارجية والأمن: ومهمته مساعدة مجلس الوزراء على تحضير وإعداد وصياغة كل ما يتعلق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية وسياسة الدفاع والأمن المشترك وأول شخص شغل هذا المنصب هو الاسباني" خافيير سولانا" الذي عين في أكتوبر1999لمدة خمس سنوات. ويساعده جهاز إداري من الخبراء والفنيين ويضم وحدة للتخطيط السياسي والإنذار المبكر لتتبع التطورات والأحداث الدولية.

[1]المرجع السابق، ص ص.187-188

ب/ اللجنة الدائمة للسياسة والأمن: تتكون هذه اللجنة من مديري إدارات الشؤون السياسية في وزارات الخارجية في الدول الأعضاء، وتقوم بإجراء التحليلات اللازمة واستخلاص النتائج حول طبيعة الخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لرفع توصياتها واقتراح ما تراه مناسبا على المجلس.

ج/ مجموعة التخطيط العسكرية: تتكون من مجموعة عسكرية تخطط وتتابع العمليات العسكرية الميدانية وتضم مجموعة بحثية لدراسة وتحليل القضايا الأمنية وجمع ورصد ومتابعة المعلومات العسكرية المتاحة عن مناطق الأزمات وتشتمل على مركزين: مركز لدراسات الأمن ومركز للمتابعة عبر الأقمار الصناعية.

وعليه نستنتج أنه لا توجد سياسة خارجية أوروبية موحدة وإنما هناك درجة كبيرة من التنسيق والتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي لأن المصالح القومية للدول الأعضاء ليست متوافقة تماما تجاه العديد من قضايا السياسة الخارجية، ويظهر ذلك جليا بين فرنسا وبريطانيا العضو السابق بالاتحاد ففرنسا تتميز بنزعتها الاستقلالية في السياسة الخارجية وهو ما ينعكس مع السياسة الخارجية لبريطانيا والتي نلاحظ تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية في مجال الدفاع

ظلت السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي هاجسا يطارد أحلام الأوروبيين في استكمال وحدتهم التي نجحت في مجالات عدة وبقيت متأخرة في هذا المجال الذي بات يشكل أبرز التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي.

إن البحث عن "الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" دفعت إليه جملة من العوامل والأسباب التي أدت في النهاية إلى تأسيس سياسات أمنية ودفاعية أوروبية خالصة بالتعاون مع حلف الشمال الأطلسي نظرا للعوامل المشتركة وكذا الأخطار والتهديدات المشتركة كالإرهاب الدولي، الأسلحة النووية، الجريمة المنظمة.

وتعود جذور فكرة تأسيس سياسة أمنية أوروبية مشتركة إلى تاريخ 1952/05/27 وبمبادرة فرنسية من رئيس وزراء فرنسا آنذاك " رينيه بليفن"، حيث وقعت كل من ألمانيا، فرنسا وايطاليا ودول البينيلوكس على اتفاق " باريس المنشئ ل " مجموعة أوروبا الدفاعية" CED، ويعتبر بمثابة أولى محطات مشروع " الجيش الأوروبي الموحد" كمحاولة جريئة وشجاعة أعقبت إنشاء حلف الناتو حيث وضع هذا المشروع تحت إشراف حلف شمال الأطلسي والجماعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أن المشروع فشل نتيجة معارضة البرلمان الفرنسي عليه في أوت1954 وجمد بعد ذلك[1].

وفي قمة حلف الشمال الأطلسي بمدريد في1997/07/8 تم طرح مبادرة رسمية معروفة ب " الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" حيث أبدى حلف الناتو استعداده التام لمساعدة الأوروبيين على قيادة مختلف العمليات والأنشطة العسكرية دون تدخل أي قوى أطلسية وتعزيز المشاورات بين الحلف والاتحاد الأوروبي خصوصا في مجال التنفيذ، التخطيط، تبادل المعلومات[2].

وقد أثبتت الأزمات التي عرفتها أوروبا ومنها أزمة يوغسلافيا والبوسنة سنة1995 وأزمة كوسوفو عام1999 ، ضعف النسيج الأمني والدفاعي الأوروبي والذي ظهر جليا من خلال تدخل حلف الناتو والدور البارز للولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء هذه الأزمة.حيث تأكدت الدول الأوروبية من ضرورة السير قدما نحو تطوير القوة الأوروبية من أجل إنهاء "الوصاية الأمريكية".

وقد شجعت أمريكا ذلك حيث أقر الجنرال الأمريكي "ويسلي كلارك" رغبة الدول الأوروبية في امتلاك بنية عسكرية مستقلة عن حلف الأطلسي وأمريكا حيث قال:" علينا أن نعترف بأننا نحن

[1] هشام بن حداد، " تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة** ، جامعة محمد بن أحمد ، وهران ، مجلد07، العدد02 ،2018، ص.247.

[2] المرجع نفسه ، ص.251 .

الأمريكيين شجعنا الأوروبيين على الاعتقاد بأننا ربما لا نكون موجودين لتقديم المساعدة عند حدوث أزمات أمنية مستقبلا في أوروبا"[1].

هذا وقد اتخذ المجلس الأوروبي في هلنسكي عام1999 قرارات مهمة طالب فيها الدول الأعضاء بالمساهمة في تشكيل قوة قوامها50-60ألف جندي وتجهيزها للعمل قبل نهاية عام2003 لتكليفها بعمليات قتالية لحفظ السلام في المناطق التي لا تشملها عمليات حلف شمال الأطلسي[2].

وتعتبر قمة نيس التي عقدت في8-9سبتمبر2000 بمثابة الأساس لنواة القوة العسكرية الأوروبية التي ترسمت معالمها بعد إقرار وزراء الدفاع للاتحاد الأوروبي في قمة هلنسكي كما ذكرناه على تبني فكرة بناء " قوة عسكرية أوروبية". وعليه تم الاتفاق في قمة نيس على تشكيل قوة أوروبية للتدخل السريع EUROFOR بتعداد قوامه من 60 إلى100 ألف جندي يتم تدعيمها ب:

- 400 طائرة استطلاع وقتال.
- 100 سفينة حربية.
- الانتشار في مناطق الأزمات مباشرة بعد انتهاء60 يوما.

غير أن هذه الخطوة الهامة قابلها رفض أمريكي حيث عارضت امتلاك الاتحاد مؤسسة عسكرية خاصة به وهي التي طالبت في مرات كثيرة الاتحاد الأوروبي بضرورة لعب دوره في الساحة الدولية.

وإن الرغبة الأوروبية في تشكيل قوة عسكرية أوروبية شكل خلافا عميقا في أكثر من مرة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول هذه القضية فهي كانت تعلن معارضتها الشديدة لامتلاك الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية مستقلة تعمل بعيدا عن قيادة حلف شمال الأطلسي.

---

[1] المرجع السابق، ص.252

[2] مخلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق ، ص.198.

وقد عبرت فرنسا عن الرغبة الأوروبية في بلورة هوية دفاعية مستقلة وإيجاد آلية مستقلة لاتخاذ القرارات الدفاعية والأمنية مع بقاء حلف شمال الأطلسي أساسا للدفاع المشترك وترافقه القوة الأوروبية فتكون مكملة له وتتدخل في الحالات التي لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية التدخل فيها، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تقييد عملية إنشاء هذه القوة وتفشل المبادرة في كل مرة.وآخرها كان عندما طالب كل من الرئيس الفرنسي " امانويل ماكرون Emmanuel Macron" والمستشارة الألمانية " أنجيلا ميركلAngela Merkel " بضرورة التسريع في تشكيل جيش أوروبي خارج نطاق حلف الأطلسي حتى لا يبقى الاتحاد الأوروبي تحت المظلة الأمريكية إلا أن المطلب لم يجسد على أرض الواقع لحد الساعة.

شكل (5): يوضح كيف يمثل الاتحاد الأوروبي فيما يخص السياسة الخارجية الأمنية المشتركة

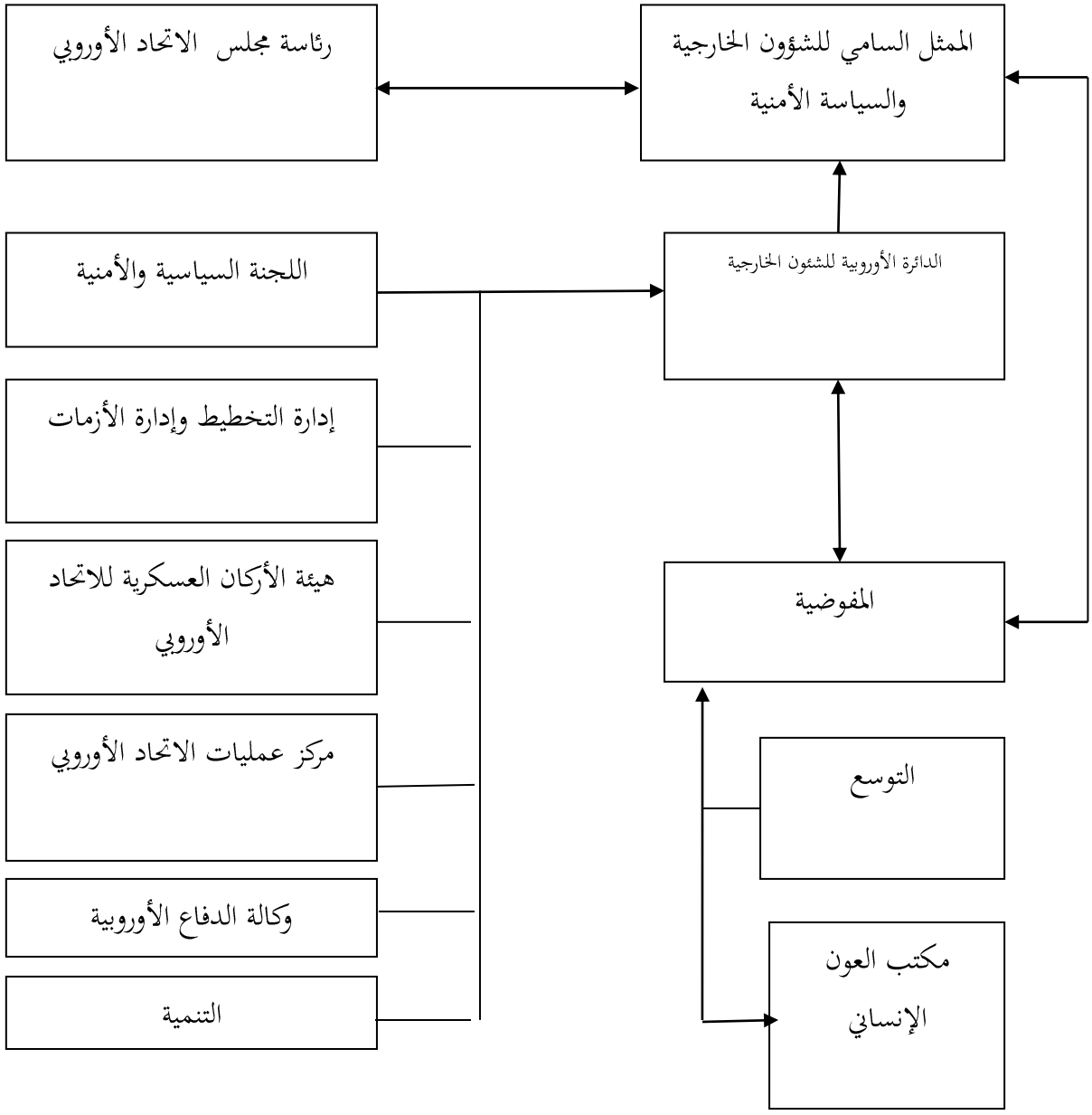

المصدر: جون بيندر، سايمون أشروود، مرجع سابق، ص.111.

سعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق التنمية بمختلف أبعادها وأكد على ضرورة بناء قوة اقتصادية أوروبية شملت مجالات عديدة كما تعرضنا لها في الفصل وأهمها المجال الزراعي من خلال تخصيص له حصة كبيرة من الميزانية وتفضيل المنتوج الزراعي وإعطائه الأولوية.بالإضافة للاتحاد الاقتصادي والنقدي حيث تعتبر العملة الأوروبية المشتركة مكسبا كبيرا وعاملا منافسا فلا توجد عملة منافسة للدولار الأمريكي بقدر اليورو.

وإن الاتحاد عمل على تبني سياسات أوروبية مشتركة من خلال الاعتماد على المرحلية والتحفيز الجيد سواء للدول أو المؤسسات وهو ما يعتبر عاملا من عوامل نجاح العملية التنموية في أوروبا.

ولم يكتف الاتحاد الأوروبي بالبعد الاقتصادي فقط وإنما ركز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والدفاعية، فأما المجال الاجتماعي والثقافي فحقق فيه خطوات يمكن اعتبارها مشجعة وأهمها في مجال التوظيف وحقوق العمال والمساواة بين الجنسين أما في الثقافة فيعد تنظيم مهرجانات أوروبية والاهتمام بالآثار وترميمها واستغلالها سياحيا من أهم الانجازات،وبالنسبة للسياسة الخارجية والدفاعية فبالرغم من ظهور أوروبا كتكتل اقتصادي كبير إلا أن هذا لا ينعكس في نفس المجالين السياسي والعسكري فأوروبا وإن استطاعت أن تتحول إلى عملاق اقتصادي ومالي،إلا أنها عجزت عن تحقيق ذلك في المجالين السياسي والعسكري،فالسياسة الخارجية للاتحاد اكتفت بصور التعاون والتنسيق واستمرار اعتمادها بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية في جانب الدفاع ضمن إطار حلف شمال الأطلسي، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا تزال الحليف الاستراتيجي لأوروبا.وبخاصة أن أوروبا لا تملك القوة الرادعة للدفاع عن نفسها ضد أي هجوم نووي روسي. ويبقى مسعى الوصول لسياسة خارجية ودفاعية موحدة هدفا منشودا للبيت الأوروبي ربما يتحقق مستقبلا بمزيد من التنازلات والجهود

الفصل الخامس

مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل التحديات الدولية الجديدة

تعتبر التجربة التكاملية الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي تجربة رائدة في مجال التكامل الدولي على المستويين النظري والعملي، وحققت نجاحات انتقلت وتدرجت من خلالها التجربة نحو التكامل العميق الذي تشهده حاليا على أصعدة مختلفة اقتصاديا، اجتماعيا وحتى سياسيا. إلا أنه وفي المقابل تشهد التجربة الأوروبية مؤخرا العديد من التحديات داخليا وخارجيا لتضع التكامل الأوروبي موضع شك عند الكثير من الباحثين لترجح سيناريو التفكك أو الاستمرار خصوصا في ظل انسحاب بريطانيا بعد استفتاء البريكست عام 2016.

وعليه تناول هذا الفصل دراسة تأثير أهم التحديات التي تواجه الاتحاد في مبحث، ثم انعكاس ذلك على مستقبل التجربة وأهم السيناريوهات المحددة لذلك في المبحث الثاني.

المبحث الأول: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

رغم النجاحات التي حققتها تجربة التكامل الأوروبي طوال فترات طويلة قطعتها الدول الأوروبية، إلا أن هناك مجموعة تحديات تقف في وجه الاتحاد الأوروبي وعليه مجابهتها، منها ما هو داخلي يتعلق بمشاكل دول وشعوب الاتحاد الأوروبي، ومنها ما هو خارجي متعلق بالبيئة الدولية وما تعرفه من تطورات.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

تتمثل هذه التحديات في عدد من المشاكل التي تعصف بالداخل الأوروبي وسيتم عرض أبرزها بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول:توسيع الاتحاد الأوروبي

عرف الاتحاد الأوروبي أكبر عملية توسيع منذ تأسيسه حيث فتح باب العضوية نحو شرق أوروبا وهو ما شكل خلافا بين مؤيد للتوسع ورافض له.

يمثل الواقع الجغرافي للاتحاد الأوروبي بعدا رئيسيا في الأزمات المعاصرة، إذ أدت عمليات التوسع التي شهدها على مدى سنوات طويلة، إلى إدخال عناصر جديدة للاتحاد في المستويات الديموغرافية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى توسع الحدود الجغرافية لتلامس قضايا وشؤونا عالمية، لم تكن من أولويات دول الاتحاد فيما مضى.كل هذه المتغيرات أثرت بشكل أو بآخر في البنى الداخلية للاتحاد، في مؤسسات وآليات صنع القرار،لا بل ساهمت في تعديل مسارات الاندماج أيضا. وهذا فتح الباب للكثير من النقاشات عن حجم الدور الذي أداه التوسع الجغرافي، في

خلق الثغرات التي شابت المسارين الاقتصادي والسياسي للاتحاد الأوروبي، وبالتالي عن مدى مساهمته في الأزمات والتحديات التي يواجهها الاتحاد في الداخل والخارج[1].

وتعد عملية ضم عشر دول من وسط وشرق أوروبا دفعة واحدة عام 2004، التوسع الأكبر في تاريخ الاتحاد، وبالتالي هو الأكثر تأثيرا على مسار التطور الاندماجي.فقد حمل تغييرات كبرى مرتبطة بالتشريعات وأداء المؤسسات والأبنية الاقتصادية والسياسية، وفي الوقت عينه أدى لتحولات أكبر داخل الدول المنضمة التي انتقلت من النظام الشيوعي إلى النظام الديمقراطي، ومن الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

وقد كان من ثمار هذه السياسة أن وصل عدد الدول الأعضاء في ماي 2004 إلى خمسة وعشرين دولة وهو رقم عند تحليله من الناحية الجيواستراتيجية يحمل الكثير من الدلالات، حيث بفضل هذا التوسع يصبح الاتحاد يتربع على مساحة تقدر بحوالي 3.2 مليون كلم^2، ويستقر على هذه المساحة حوالي 377 مليون نسمة، مما يدل على أن هذا التكتل سيصبح من أكبر التجمعات الاقتصادية العالمية وعليه يتحول إلى قوة مؤثرة في سير العلاقات الدولية[2].

لم يكن قرار التوسع وليد لحظة، بل جاء بعد مناقشات طويلة خاضها القادة الأوروبيون، وانقسامات شهدتها مؤسسات الاتحاد، بين مؤيد للخطوة، وقلق من الإقدام عليها. القلق من الصدمة في نظام الاتحاد التي قد تحدثها عملية التوسع باتجاه الشرق،كان محور النقاشات الدائرة، والتي بدأت مع رئيس المفوضية "جاك ديلور" الذي عبر في خطاب استشرافي بعد انهيار الشيوعية في أوروبا

[1] مسار الاتحاد الأوروبي ومستقبله سياسيا واقتصاديا، ص ص . 31-32، على الرابط:https://www.politics-dz.com/%d8%b7%d8%b1%d8%ad-(2020/1/25)، تاريخ الزيارة:16-01-2022، بتوقيت:13.23.

[2] المرجع نفسه. ص.32

الشرقية عام 1989..."عن قلقه من أن يقوض توسع عشوائي، النموذج الاندماجي في أوروبا الغربية".[1]

ولهذا القلق أسبابه وهو ناجم عن التجارب السابقة. فضم دول حوض المتوسط باقتصاداتها الضعيفة والمعتمدة بشكل أساسي على الزراعة، أثر سلبا على اقتصاد المجموعة ودولها، إذ تطلبت هذه الدول الكثير من الأموال من خلال " الدعم الإقليمي" ومازالت، لتحسين أدائها الاقتصادي ولتعزيز الديمقراطية في بنيتها السياسية. كما تخوف المعترضون من تأثير الندرة الداخلية في الاتحاد بعد انضمام الدول ذات الدخل المنخفض للاتحاد، وتأثير ذلك على العمالة المحلية. هذا عدا عن الفوارق الثقافية والاجتماعية والمفاهيم السياسية. كما طال القلق أيضا الأعباء التي سيفرضها انضمام عشر دول دفعة واحدة، على المؤسسات السياسية والاقتصادية وآليات اتخاذ القرار.

بمقابل ذلك كان للمؤيدين للتوسع شرقا، أسبابهم في الإصرار على توجههم، مدعومين بآراء متخصصين في شؤون وسط وشرق أوروبا، حيث رأوا في توسع الاتحاد شرقا فرصة لتأمين السلام والاستقرار في الداخل الأوروبي، لأن ترك هذه الدول لمصيرها سيؤدي لاندلاع أزمات إن لم يكن حروب، ستؤدي لمخاطر على الأمن الأوروبي برمته، ولقد كانت تجربة البلقان في عقد التسعينات ماثلة، لتعطي صورة عن مآل الأمور. ورأى المؤيدون للتوسع أيضا، فرصة لتعميم التجارب الديمقراطية والحكم الرشيد.إلى جانب الفوائد الاقتصادية لاسيما أن الدول المرشحة ستضفي تنوعا في قطاعات الإنتاج، وسوق استهلاكية واسعة، إذ اعتبروا أن لاتساع الجغرافيا آثار اقتصادية. فالفكرة السائدة في أوروبا كانت تقول" إن الحجم يمثل فارقا، فحجم السوق يحدد مستوى الاقتصادات، وحجم التكتل يعزز قدرته على التفاوض مع الدول أو التكتلات الأخرى."[2]

[1] مسار الاتحاد الأوروبي ومستقبله سياسيا واقتصاديا، المرجع السابق، ص.38.

[2] المرجع نفسه ، ص.39.

وبهذا فإن مشكل التوسع خلق رأيين مختلفين فهناك من الساسة والمفكرين من اعتقد بأن التوسع هو عامل إيجابي وإضافي يسمح للاتحاد باستكمال البعد الأوروبي الذي دمرته الحروب، والرأي الآخر كان تشاؤميا ونظر للتوسع بأنه مغامرة وتقضي على كل المكاسب السابقة وتهدد عمل المؤسسات الأوروبية، وبالتالي لابد من التريث وإعطاء أهمية للفوارق الموجودة بين الدول الراغبة وتلك التي هي أساس البناء الأوروبي[1].

هذه النقاشات خلصت في النهاية إلى الذهاب نحو التوسع، لكن ذلك لم يكن بطريقة مباشرة كما حصل في الثمانينات بل وفق آليات وشروط ومعايير الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وأثبتت التطورات أن اهتمام أوروبا الغربية قد انصب بالأساس على الآليات والإجراءات والنماذج أكثر من اهتمامها بمضمون الديمقراطية وبما بدا في الرغبة في تطوير وتحديث اقتصاديات أوروبا الشرقية، فقد توقف هذا التطوير أغلب الأحيان عند مرحلة الإنقاذ والحيلولة دون الانهيار، وهو ما أثار التساؤل عن حقيقة الغايات الأساسية من التوسع الأوروبي نحو الشرق، وما إذا كان الدافع هو مساعدة تلك المجتمعات أو هو بدافع المصلحة لمواجهة التهديد الذي قد يصلها من الشرق، اقتصاديا وديموغرافيا وحضاريا[2].

وقد شكلت عمليات التوسع في الاتحاد الأوروبي تحولات كبرى،كان لها الأثر البالغ على مسار الاتحاد وطبيعة تفاعله الداخلي والخارجي، وكل توسع وله نتائجه المتفاوتة على الاتحاد، وشكل أساس المشكلة المتمثلة في عدم انسجام مكونات الاتحاد، وعدم قدرة مؤسساته على خلق منظومة من التكامل الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.فإذا قارنا بين تجربتين نجد أن عدد سكان الاتحاد زاد في توسع عام 1973، الذي ضم بريطانيا وايرلندا والدانمارك، 95 مليون نسمة فيما ارتفع الناتج المحلي العام للاتحاد بنسبة 29٪ ،من جهة ثانية زاد عدد السكان في توسع عام 2004 الذي ضم

[1] إسماعيل معراف ، مرجع سابق ، ص.31.

[2] مثنى فائق مرعي، وليد جرجيس إسعيد،" التحديات السياسية لمكانة الاتحاد الأوروبي العالمية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العراق، العدد23، 2021، ص ص.30-31.

عشر دول من وسط وشرق أوروبا والمتوسط 75 مليونا، فيما لم يرتفع الناتج المحلي العام أكثر من 9٪.من خلال هذه الأرقام يظهر بسهولة حجم التفاوت في الرؤيا والأداء داخل الاتحاد بين الدول المختلفة في الكثير من العناصر وهذا ما أسهم في قصور تبلور هوية أوروبية حقيقية قادرة على صهر المكونات المختلفة، بل وساعد في تنامي النفور من التجربة الاندماجية وارتفاع منسوب المشاعر السيادية داخل الاتحاد.

كما أن التوسع نحو الشرق جعل الاتحاد أكثر ملامسة للأزمات العالمية، فأزمة أوكرانيا مثلا وضعته في تماس مباشر مع دائرة النفوذ الاستراتيجي الروسي في ظل العلاقة المتوترة أصلا مع موسكو. كما قربه من أزمات الشرق الأوسط التي تفاقمت في السنوات الأخيرة على نحو أثرت فيه على القارة الأوروبية، فالإرهاب واللاجئون تحولوا إلى قضايا متفاقمة بصورة تجاوزت قدرات الاتحاد بل وضعت انجازاته على المحك[1].

وهناك دول هي في مفاوضات مع الاتحاد ومنها: ألبانيا، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية، صربيا، تركيا إضافة إلى البوسنة والهرسك وكوسوفو.

وقد رفض الرئيس الفرنسي إطلاق مفاوضات الانضمام مع ألبانيا وجمهورية مقدونيا الشمالية قائلا:" أنه يجب إعادة النظر في قواعد الانضمام قبل مواصلة السير فيه."

وتمثل ألبانيا مشكلة، حيث ثلث سكانها اضطر للهجرة بسبب الفقر والبطالة ومواطنوها هم الفئة الأكبر لطالبي اللجوء لفرنسا وبالتالي فإن فرنسا تحاول التوفيق بين الانضمام من جهة، وحالة ألبانيا الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

كما أنه هناك تركيا التي قدمت طلب الانضمام منذ20 عاما ويرفض في كل مرة بسبب قضايا حقوق الإنسان وغياب دولة القانون، ضف إلى ذلك التوتر الذي تشهده العلاقات التركية الأوروبية

[1] مسار الاتحاد الأوروبي ومستقبله سياسيا واقتصاديا، مرجع سبق ذكره، ص.44.

في الفترة الأخيرة بسبب التهديدات التي وجهتها تركيا باستعدادها فتح الحدود أمام مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين وأكثرهم من سوريا بالإضافة لإعادة المئات من مقاتلي تنظيم "داعش" الإرهابي إلى البلدان الأوروبية التي ينحدرون منها.

كما أنه هناك خلافات منها سياسة أنقرة في سوريا وتدخلها العسكري هناك، والتدخل في الأزمة الليبية وسياستها البحرية الجديدة في المتوسط، وسعيها لفرض نفسها كقوة إقليمية وهو ما يزعج الأطراف الأوروبية خاصة فرنسا[1].

الفرع الثاني: الديموغرافيا (النمو السكاني)

يشكل العامل السكاني عامل من عوامل قوة الدول، إلا أن الاتحاد الأوروبي يعرف انخفاضا في عدد سكانه خاصة فئة الشباب.

تعاني دول الاتحاد الأوروبي من ضعف نسبة التكاثر الطبيعي مما يؤدي لارتفاع نسبة الشيخوخة، وازدياد نسب الإعالة، وتقلص فئة الشباب. فأغلب سكان القارة الأوروبية من كبار السن ومعدل الأعمار فيها في تصاعد مستمر وتثبت الإحصائيات أن هناك شخصين فاعلين مقابل كل شخص غير فاعل بسبب تقدم السن وهذا يشمل نصف المجتمع. ففي فرنسا قدر عدد من تجاوزوا سن السبعين عام 2020 حوالي 15 مليون. ونفس الشيء بالنسبة لألمانيا التي انخفض عدد سكانها فإذا لم تزد عدد سكانها بنصف مليون مهاجر إليها من الشباب أو من المواليد خلال السنوات القادمة، فإن عدد سكانها سوف ينخفض بدلا من أن يزداد[2].

[1] أبو نجم ميشال، تحديات الاتحاد الأوروبي الرئيسية في 2020، على الرابط:
https://aawsat.com/home/article/2064121/%D8%AA%D8%AD%D8%AF،
تاريخ الزيارة:2020/04/03، بتوقيت:12.00

[2] أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص.20.

زد على ذلك أن الفرد هناك ينهي دراسته متأخرا، ويتقاعد مبكرا ولذلك هناك مجموعة من الإجراءات والقوانين التي ستطرح لتشجيع تأخر التقاعد[1].

وحسب تقرير صادر عن مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن ، فإن أوروبا بإستثناء بريطانيا غير جاهزة للتعامل مع المشكلة العمرية، وستكون فرنسا وإسبانيا وايطاليا من أكثر الدول الأوروبية المهددة أكثر من غيرها بهذه المشكلة.فكما كان معروفا فإن عدد سكان فرنسا في مطلع القرن العشرين كان ثلاثة أضعاف عدد سكان المكسيك، وألمانيا ثلاثة أضعاف عدد سكان البرازيل، أما في مطلع القرن الحادي والعشرين، فقد أصبح عدد سكان المكسيك أكبر من عدد سكان ألمانيا وفرنسا، وسكان البرازيل أكبر من عدد سكان ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والنمسا والسويد مجتمعة.

وبالمقارنة مع دول العالم، فإن 25٪ من سكان العالم كانوا يعيشون في القارة الأوروبية قبل مائة عام، ومن المتوقع إذا استمر انخفاض معدل السكان في أوروبا أن تصل النسبة عام2050 إلى 7٪ فقط[2].

الفرع الثالث: قضية اختلاف الثقافات

يعتبر التنوع الثقافي ثروة تضاف لميراث الدول وعاملا جاذبا للسياحة، إلا أنه قد يكون عاملا معوقا في حالة الدولة الاتحادية فيؤدي بتمسك كل طرف بثقافته فيتشكل التباين الثقافي وهو ما يميز الاتحاد الأوروبي.

[1] ديبويك باتريك، الاتحاد الأوروبي بين التجربة والتحديات، على الرابط:
https://www.thulatha.com/article/91 ،(2006)، تاريخ الزيارة:2020/07/24، بتوقيت:18.00.

[2] أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص.21.

تعتبر من التحديات المهمة التي تواجه الاتحاد الأوروبي، حيث قال "جان مونيه" الذي يعتبر أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي " لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت قد ركزت على الثقافة وليس الاقتصاد."

ولحل هذا المشكل فقد صرف الاتحاد الأوروبي أكثر من 500 مليون يورو على السياسة الثقافية في أوروبا، من أجل تقريب الثقافات الأوروبية المختلفة داخل الاتحاد.على أساس وجود ثقافة الموزاييك في أوروبا بين الثقافات المختلفة، كالثقافة الفرنسية، والألمانية والايطالية والانجليزية والثقافات الأخرى، حيث توجد 15 لغة مستعملة بين شعوب دول الاتحاد وفي استطلاع للرأي العام وافق 38٪ فقط من الذين شملهم الاستطلاع من مواطني دول الاتحاد بوجود ثقافة أوروبية موحدة في أوروبا.[1]

هذا بالإضافة إلى الثقافة الإسلامية حيث يتواجد عدد كبير من المسلمين بأوروبا وهو ما يزيد من التباين الثقافي.

الفرع الرابع: تفاوت مستويات التنمية بين دول الاتحاد

يشكل الاتحاد الأوروبي مجموعة من الدول وهذه الأخيرة تتمايز فيما بينها على عدة مستويات منها مستوى التنمية.

التفاوت مشكلة تواجهها كل البلدان، سواء أكانت فقيرة أم غنية، أو وسطا بينهما، وقد يكون بعض التفاوت نتيجة فرعية مؤقتة للنمو الاقتصادي، حينما لا يتحرك الجميع بالسرعة نفسها وفي الوقت نفسه. ولكن حينما يعاني أغلب الناس من الركود الاقتصادي والاجتماعي، فإن التفاوت يشكل خطرا حقيقيا على تقدم الأفراد والبلدان بأكملها. والتفاوت لا يكون في الدخل فقط وإنما في

[1] المرجع السابق، ص.19.

الفرص والإقصاء فمثلا في شرق أوروبا يشعر الناس بقدر أقل من الرضا وبقدر أكثر من التشاؤم تجاه مستقبلهم.

وتتفاوت دول الاتحاد الأوروبي من حيث مستوى النمو الاقتصادي، إذ تعتبر دول الشمال والشمال الغربي أكثر نموا وجاذبية لفائض اليد العاملة المؤهلة من دول أوروبا المتوسطية[1].

وتعرف دول الاتحاد أيضا تفاوتا اقتصاديا بين جهة وأخرى داخل البلد الواحد ويلاحظ هذا التباين الإقليمي خاصة بايطاليا والبرتغال ناهيك عن التفاوت بين دوله، ففي حين أن قلة قليلة من دول الاتحاد تصنف من أوائل دول الرفاهية في العالم وفقا لمعايير أممية وإقليمية فإن عددا كبيرا من دوله تعاني عجزا متنامي في إمكانياتها[2]. ويتجسد هذا الاختلاف في طبيعة نظرة الدول الغنية والمتقدمة اقتصاديا إلى الدول الأقل نموا، أو نظرة دول شمال القارة الأوروبية إلى دول شرقها وجنوبها، فتنظر بعض الدول الغنية مثل ألمانيا إلى دول الجنوب بأنها كسولة وغير منتجة، وهو ما يؤدي لاتساع الهوة الاقتصادية بين الجانبين، وينظر البعض إلى الروابط التي تضم مجموعة من الدول داخل الاتحاد الأوروبي بأنها عوامل لإنماء روح المناطقية والروابط اللغوية والحضارية الخاصة لبعض الدول، وهي تقف عائقا أمام الاندماج. وقد تؤدي إلى شعور هذه الدول بوجود روابط تربطها فيما بينها أكثر مما يربطها بالدول الأخرى، ومن أبرزها اتحاد دول البينولوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، وتجمع دول البلطيق الذي يمثل تحالفا برلمانيا بين جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا، لاتيفيا، وليتوانيا)، وينسق هذا التحالف مواقف الدول الثلاث في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية[3].

[1] سري موليانيإندراواتي، التفاوت الشديد علامة على تصدع المجتمع (2016/02/02)، على الرابط: https://blogs.woldbank.org، تاريخ الزيارة:2022/01/19، بتوقيت:9.00.

[2] زكريا جاسم محمد، مرجع سابق ، ص.77.

[3] مثنى فائق مرعي، وليد جرجيس إسعيد، مرجع سبق ذكره ، ص.30.

الفرع الخامس: تحدي السيادة الوطنية

تختلف الدول من حيث القوة والنفوذ وهو ما ينعكس على مقدار سيادتها وقدرة تحكمها بالقرار السياسي والاقتصادي.

لا يمكن وضع سيادات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في خانة واحدة، لأن هذه السيادات لا تتمتع بالتأثير نفسه في قرارات الاتحاد، إذ هناك تفاوت كبير في القوة والنفوذ بين هذه الدول، وقد مثلت فرنسا وألمانيا وبريطانيا الثلاثي الأبرز في التأثير على سياسات الاتحاد، وقد أدت الثنائية الفرنسية الألمانية أدوارا أساسية في احتكار رسم السياسات الأوروبية، ولا سيما إبان الأزمة الاقتصادية. فقد سيطر الثنائي "أنجيلا ميركل" و"نيكولا ساكوزي" لفترة على جلسات القمة لنقاش الأزمة، وكانا يغادران الاجتماعات لإجراء مشاورات ثنائية.أما الأوروبيون الآخرون فينتظرون لوقت طويل حتى خروج الزعيمان لإعلامهم بالحل الذي جرى التوصل إليه.[1]

فالتفاوت في النفوذ للأعضاء الأقوياء وأولئك الضعفاء، يعكس اختلال البنية السياسية للاتحاد، والتي لا تحوي آلية تضمن فيها عدم استغلال الدول الغنية لتلك الضعيفة، وهو أمر ظهر بشكل واضح خلال الأزمة الاقتصادية وكان له الأثر البالغ في عدم القدرة على تجاوزها في الدول الأكثر فقرا، فيما تنعم دول أخرى في الاتحاد بالازدهار. وقد أظهر هذا التفاوت أيضا عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على القيام بدوره فوق الوطني، وعجزه عن خلق التوازن بين الإرادات السيادية للدول الأعضاء، إذ لم يستطع تكوين آلية لحماية الدول الضعيفة من تحكم الدول القوية بقراراته، والتي غالبا ما تكون لمصلحة الدول الأكثر نفوذا.فقد أصبح الاتحاد الأوروبي منقسما لطبقات من الدول منها القوية والضعيفة هذه الأخيرة هي المدينة وهي مجبرة على الإذعان لخسارة سيادتها.[2]

[1] مسار الاتحاد الأوروبي ومستقبله سياسيا واقتصاديا، مرجع سبق ذكره ، ص.47.

[2] المرجع نفسه، ص.48.

وهذه الانقسامات باتت أمرا واقعا داخل الاتحاد الأوروبي،إذ تتحكم الدول القوية بالقرار السياسي والاقتصادي بحكم إمساكها بقدرات التمويل وتقديم الدعم، وعلى هذا الأساس كلما ارتفع منسوب الازدهار الألماني، مقارنة بالدول الأخرى كلما زاد نفوذها في هذه الدول لأن الأخيرة تحتاج المساعدة للخروج من أزماتها الاقتصادية. وأمام هذا الواقع وهذه التوازنات المختلة أصبح من غير الممكن تصور أوروبا بصيغة موحدة ومتماسكة فمفهوم السيادة تعرض للاهتزاز قبل أن تتخلى الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لمصلحة مؤسسات الاتحاد، الذي من المفترض له أن يقوم بتنظيم العلاقة فيما بينها على قاعدة التوازن واحترام الخصوصية بدل التحول لأداة تستخدمها الدول القوية لفرض إرادتها على الدول الضعيفة.

الفرع السادس: التحديات الهيكلية

تعتبر من أولى التحديات التي تواجه الاتحاد على مستوى التطورات الهيكلية. وعدم قدرة الدول على تمرير مشروع الدستور الأوروبي، وكمحاولة لتعزيز المسار التكاملي أتت معاهدة لشبونة في عام 2009 على إثر رفض الناخبين في فرنسا وهولندا لمشروع الدستور الأوروبي عام 2005، وقد استحدثت المعاهدة منصب رئيس الاتحاد الأوروبي ومنصب الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية، كما أعطت البرلمان صلاحيات وحدت من استخدام النقض في بعض المجالات مثل الطاقة والتغييرات المناخية والمساعدات الدولية، غير أنها لم تستطع تحقيق نقلة نوعية في آلية عمل الاتحاد كما كان يأمل القائمون على مشروع الدستور الأوروبي في نقل العديد من صلاحيات الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي[1]. وعليه فإن عدم إقرار الدستور الأوروبي برز بوصفه أحد التحديات التي عملت على عرقلة تقدم الاتحاد.

[1] محمد بيومي، "شروط القيادة: قيود التكامل القاري وحدود دور أوروبا الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 198،2014، ص.11.

كما يعاني الاتحاد من أزمة مؤسسية، من أبرز مظاهرها غياب قانون إداري مشترك أو سلطة تنفيذية واحدة، فالاختصاصات تتوزع بين عدة جهات تنفيذية منها المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، كما تتضمن هيكلية الاتحاد الأوروبي خمسة مناصب عليا منها أربعة سياسية ومنصبا ماليا، وهي: رئيس المفوضية الأوروبية ورئيس المجلس الأوروبي ورئيس البرلمان الأوروبي والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمن، ومنصب رئيس البنك المركزي الأوروبي. وتواجه هذه المناصب إشكالية واضحة على مستوى اختيار الأشخاص، فغالبا ما تخضع لتجاذبات مثيرة للجدل بين القوى المؤثرة في الاتحاد، وأحيانا يتم فرض قيود تقلل من قدراتهم على التحرك بفاعلية، وهو ما يؤثر على انسياب السياسات الخارجية وفعاليتها[1].

أما على مستوى اتخاذ القرار فإن مبدأ الإجماع لاتخاذ القرارات في المجلس الأعلى يشكل عائقا أمام اتخاذ الكثير من القرارات التي تؤثر على مكانة ودور الاتحاد عالميا، ومبدأ صوت واحد لكل عضو لا يتناسب ووزن كل دولة، وأدى توسع الاتحاد لتشابك القضايا المطروحة في ظل تغليب المصالح الوطنية.

ومن بين الأزمات التي يعرفها الاتحاد الأوروبي أيضا عدم تنازل الدول الأعضاء عن جانب من صلاحياتها في السياسة الخارجية لصالح مؤسسات الاتحاد وهو ما نجم عنه إسناد الدور للمجلس الأوروبي ومجلس الوزراء، وتهميش بقية المؤسسات على رأسها البرلمان الأوروبي والمفوضية التي يكاد دورها محدودا ويقتصر على مجرد تقديم مقترحات أو طلب عقد جلسة طارئة للمجلس الوزاري، أما بخصوص البرلمان فغلب عليه الطابع الاستشاري.

ورغبة في التمسك بعدم التنازل عن صلاحيات الدول الأعضاء كان الإصرار على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية بالإجماع مع بعض الاستثناءات التي سمح فيها باتخاذ قرارات بالأغلبية الموصوفة من أجل درء مخاوف الدول التي تحاول الحفاظ قدر الإمكان على استقلالية قرارها الخارجي،

[1] مثنى فائق مرعي، وليد جرجيس إسعيد، مرجع سبق ذكره ، ص.26.

هذه التحديات أصبحت تشكل عائقا أساسيا يعيق تقديم سياسة خارجية أوروبية مشتركة بالصورة التي تحقق مكانة متميزة في القضايا الدولية وبالصورة التي تعكس اجتماع الدول الأوروبية على رؤية موحدة لتلك القضايا وقدرتها على تنسيق مواقفها[1].

الفرع السابع: الخلافات البينية بين دول الاتحاد

من بين الخلافات الشائعة في الاتحاد الأوروبي هي التي ظهرت بعد التوسع نحو شرق أوروبا وكانت طبيعية نظرا للاختلاف الاقتصادي والسياسي الذي تعرفه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يتجلى مدى التوافق بين أقطابه الفاعلة والتي تتجسد في ألمانيا وفرنسا ومدى انسجامهما في تبني مواقف سياسية موحدة وقدرتهما على تخطي الأزمات وبالرغم من تخوف الدول الأوروبية الدائم من ألمانيا إلا أنه يراد منها أن تكون القاطرة الاقتصادية للاتحاد من خلال دورها في إنقاذ العديد من الدول من أزماتها الاقتصادية كاليونان والبرتغال واسبانيا[2]. وإذا كان هناك تناسق عالي بين ألمانيا وفرنسا إلا أن هذه العلاقة لم تخلو من المنافسة على قيادة القارة الأوروبية وبروز العديد من الخلافات في الكثير من المجالات خاصة العلاقات مع دول شرق أوروبا وتوسع الاتحاد الأوروبي. فأحلام الزعامة الألمانية لأوروبا مازالت تثير مخاوف فرنسا التي لم تتحرر من فكرة الخوف من التوسع الألماني[3].

ومن أبرز التحديات التي تواجه الاتحاد هو جدلية الغاية الأساسية منه، فلا تزال العديد من الدول الأوروبية ترى في المشروع الأوروبي سوقا تجارية ولا أهمية لأي دور سياسي أو أمني له، وهذا ما يميز دول أوروبا الشرقية، بينما ترى فرنسا وألمانيا في الاتحاد مشروعا سياسيا واقتصاديا يمكن أن يعيد لأوروبا دورها العالمي. وهناك تحد آخر على المستوى السياسي الداخلي يظهر من خلال تباين

[1] حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص.452.

[2] مثنى فائق مرعي، وليد جرجيس إسعيد، مرجع سابق، ص.29.

[3] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

المصالح بين الدول واستقلالية قرارها السياسي، فالدول المؤسسة ترى في بعض الدول حديثة الانضمام أنها تتأثر بالسياسة الأمريكية أكثر من تأثرها بالسياسات الأوروبية المشتركة، وفي المقابل ترى الدول حديثة الانضمام في الدول المؤسسة أنها تنفرد بالزعامة وبالقرار.

كما أنه هناك خلافات الدول الصغرى والكبرى على قضية النفوذ الدولي فترى هولندا مثلا أن تحركاتها الدولية تقلصت بعد اتفاقية ماسترخت التي دعت إلى إيجاد سياسة أوروبية خارجية موحدة.وأن هناك تفاوت في التزام الدول الأوروبية في الاتحاد بالسياسة الخارجية الموحدة.فالدول الصغيرة أكثر التزاما بسياسة أوروبا الموحدة من الدول الكبرى التي لازالت تملك هامشا أكبر من الالتزام أو عدمه بسياسات الاتحاد.وبريطانيا بالذات العضو السابق بالاتحاد الأوروبي كانت تتخذ مواقف مستقلة عن الاتحاد، كموقفها من غزو العراق والإرهاب ومن تطوير قوة الدفاع الأوروبية المشتركة والاستقلال عن حلف الناتو[1].

وتبقى الزعامة بين قطبي الاتحاد فرنسا وألمانيا والتي تطبعها مخاوف التنافس الفرنسي في بعض الأحيان، فلا تزال فرنسا ترى في ألمانيا القوة الاقتصادية العملاقة التي باستطاعتها أن تخلق ما وصف بأوروبا الألمانية.

الفرع الثامن: الأزمة المالية (أزمة اليورو)

عرف الاتحاد الأوروبي أزمة مالية كبيرة منذ نشأته وهي أزمة اليورو مما استدعى تكاتف الجهود والتضامن الأوروبي للخروج منها.

شهد الاقتصاد الأوروبي بحكم الوحدة النقدية بين أطرافه منذ 1999 أزمات مالية واقتصادية حادة كادت أن تؤدي إلى انهيار بعض الاقتصاديات الأوروبية على غرار اليونان، حيث عرف

[1] أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص.18.

الاقتصاد الأوروبي بالموازاة مع الاقتصاد العالمي أزمة مالية تمثلت بداياتها مع أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الارتفاع الكبير في معدلات البطالة[1].

وقد بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عندما بدأت أزمة الرهن العقاري والتي تمثلت في عدم قدرة المواطنين الأمريكيين على سداد ديونهم للبنوك والمؤسسات المالية. حيث أدى التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر وهي قروض تمنح للمواطنين لشراء عقار أو مسكن دون ضمانات مسبقة أو كشف الدخل وتحويل هذه القروض لسندات مرهونة بالعقار ويتم تداولها في الأسواق المالية أو الأجنبية وبعد ارتفاع أسعار العقار والبترول وعجز المديونين عن السداد تعرض السوق الأمريكي لضغوط تضخمية كبيرة نجم عنها إفلاس مصارف أمريكية وأوروبية[2].

وبدأت الأزمة الأوروبية مع بداية عام2010 تزداد حدة وكشفت عن عيوب النظام المالي والنقدي الأوروبي.وهو ما دفع ثلاث دول أوروبية إلى إعلان عدم قدرتها على دفع مستحقاتها فيما يعرف بأزمة الديون الأوروبية وهي: اليونان، ايرلندا والبرتغال مما دفعها لطلب الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي[3].

حيث سبب عبئ الديون المرتفعة والمتزايدة انخفاضا في النشاط الاستثماري ومستوى الدخل الفردي في هذه الدول الأمر الذي مثل مصدرا لأزمات اقتصادية ومالية متراكمة. وتعود الأسباب في هذه الأزمة في مجملها إلى الهيكلة الرأسمالية للاتحاد الأوروبي وتناقضات منطقة اليورو واعتماد سياسة مالية موحدة لدول مختلفة من ناحية الهيكلة الاقتصادية بالإضافة إلى القدرة المحدودية للأسواق المالية

[1] منى زنودة، " التجربة التكاملية الأوروبية في ظل التحديات الراهنة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، باتنة، العدد12، 2018، ص.237.

[2] ساعد مرابط،" الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف، أكتوبر2009.

[3] منى زنودة، مرجع سبق ذكره، ص.238.

المشتركة.أما بالنسبة لليونان ففي دراسة قامت بها الواشنطن بوست، تبين أن سبب تأزم الوضع اليوناني يعود لسببين رئيسيين:[1]

- **الضرائب غير المحصلة:** حيث كانت اليونان البلد الأوروبي الأكثر تسجيلا للتهرب الضريبي والتجارة غير الشرعية من كافة الدول الأعضاء الأخرى.

- **أزمة البطالة** التي تعتبر الأسوأ وتتفاقم بشكل خاص بين الشباب.

والمشكلة التي يواجهها صناع السياسات في منطقة اليورو هي أن اليونان ليست العضو الوحيد الذي يواجه عجزا مزدوجا في كل من الموازنة والحسابات الجارية، فالأمر ينطبق أيضا على البرتغال وايطاليا وايرلندا واسبانيا، فإذا فشلت عملية إنقاذ اليونان، فقد تطال انعكاساتها وأخطارها كل الدول الأوروبية وخاصة الضعيفة منها.وبالتالي واجهت منطقة اليورو أول أزمة شاملة تطال نظامها ووحدتها.وخطورة المرحلة أصبحت تهدد الاتحاد الأوروبي بالتفكك. وهذا مادفع برئيس وزراء فرنسا الأسبق "إدوارد بالادور" إلى استشعار الخطر بتأكيده " أنه إذا اختفت منطقة اليورو فستغرق أوروبا وتخرج من التاريخ".[2]

وتعامل الاتحاد الأوروبي بجدية مع هذه الأزمة حيث تدخل لإرغام هذه الدول على وضع سياسات تقشفية من أجل خفض النفقات العمومية.[3]

كما اتفقت الدول الأوروبية في ماي 2010 على إنشاء " مرفق الاستقرار المالي الأوروبي" الذي يملك التصرف في حوالي 750 يورو من أجل توفير الدعم المالي لدول المنطقة، والذي تكلف

---

[1] رتيبة تيفوني، "تحديات الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الجديدة " ، **مجلة التكامل الاقتصادي**، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد04، العدد02، 2016، ص ص.33-34.

[2] سفيان عصماني، سفيان مسالتة، " نظرة إستشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية "، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، جامعة الوادي، الجزائر،العدد03، 2012 ، ص ص. 114-115.

[3] منى زنودة، مرجع سبق ذكره، ص.238.

بوضع خطط للمساعدة الاقتصادية من خلال تقديم مبالغ مالية ضخمة لهذه الدول حيث استفاد اليونان في ماي2010 من مساعدة مالية قيمتها 110 مليار يورو منها 80 مولتها الدول الأعضاء وعلى رأسها ألمانيا، و30 مليار من صندوق النقد الدولي.كما استفادت ايرلندا من مساعدات مماثلة قدرت ب 85 مليار دولا.[1]

واستمرت الأزمة مع اليونان، رغم هذه الجهود التي عجزت عن سداد قسط الدين المستحق لشركائها الأوروبيين في نهاية ماي2015 البالغ 300 مليون يورو، رغم أن المانحين قد عقدوا جلسات مفاوضات عديدة مع الحكومة اليونانية للاتفاق على مخرج من الأزمة وقد مثلت هذه الظروف الداخلية ضغوطا كبيرة على كل الأطراف بالنسبة للدول الدائنة أثارت سياسات التقشف المفروضة عليها سخط المواطنين مشككين بذلك في جدوى ربط اقتصادهم باقتصاد أوروبا ومنطقة اليورو، كما فرضت الأزمة أعباء مالية كبيرة على الدول الأطراف خصوصا ألمانيا التي تعد الممول المالي الأكبر للاتحاد الأوروبي.الأمر الذي جعل منطقة اليورو والاتحاد ككل في مرحلة خطر تستدعي المراجعة والتدخل لتجنيب تكرار السيناريو.[2] وهناك من حمل الاتحاد الأوروبي مسؤولية الأزمة المالية إلى التسرع في التوسع وضم دول جديدة،وهو ما أدى لتضاعف الأعباء وزيادة التحديات التي تهدد المشروع الأوروبي[3].

الفرع التاسع:تحدي الطاقة

إن أزمة الطاقة هي من أكبر التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي نظرا لاعتماده في مصادر طاقته على نسب كبيرة من الخارج.

[1] منى زنودة، مرجع سبق ذكره، ص238.

[2] المرجع نفسه، ص.239.

[3] بافاريز نيكولا، الاتحاد الأوروبي وتحديات المستقبل، على الرابط:-http://www.akhbar alkhaleej.com/news/article/117759، (2019)، تاريخ الزيارة:2020/07/03، بتوقيت:12.30.

يرجع اهتمام الاتحاد الأوروبي بموضوع الطاقة إلى الاتفاقية المؤسسة للمجمع الأوروبي للفحم والصلب عام 1951، وتلك المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم) عام1957، ولمدة طويلة فإن الاهتمام الأوروبي انصب على صناعة الفحم التي لاقت مصاعب متعددة نتيجة الاعتماد الأوروبي المتزايد على النفط المستورد كمصدر رئيسي للطاقة والذي ارتفع نصيبه تدريجيا في الاستهلاك الأوروبي للطاقة. ونجم هذا الاعتماد المتزايد نتيجة توافر النفط في السوق العالمية بأسعار رخيصة ومستقرة طوال عقدي الخمسينات والستينات، وهو ما ساهم مساهمة فعالة في عملية النمو الاقتصادي الأوروبي خلال عقدين[1].

ولكن مع بداية السبعينات وأثر الحرب العربية-الإسرائيلية في أكتوبر1973 ارتفعت أسعار النفط ، ثم مرتين عام1979، إثر الثورة الإيرانية.لقد كان ذلك إيذانا بانتهاء عصر النفط الرخيص والمستقر الأسعار الذي تعودت عليه الجماعة الأوروبية منذ نشأتها.وأصبح على الجماعة الأوروبية التي تعد من أكبر مستوردي النفط في العالم أن تقيم عددا من السياسات التي تواجه هذا الموقف الجديد، وبالفعل فقد قامت الجماعة بتكوين سياسة مشتركة عام 1974 تستهدف تخفيض استهلاكها وواردتها من الطاقة وبخاصة النفط، وأعيد النظر فيها عام 1980، بحيث يتم تدريجيا تقليص الاعتماد الأوروبي على العالم الخارجي في مجال الطاقة وزيادة موارده الذاتية منها[2]. ووضعت الجماعة الأوروبية إستراتيجية من محاور خمسة لمواجهة أي أزمة في الطاقة مستقبلا ويمكن تلخيصها كما يلي:

- المحور الأول يقوم على تشجيع الاستثمار في الطاقة، حيث تستثمر الجماعة الأوروبية في هذا المجال أقل بكثير من كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.كما أن الاستثمار في مجال الفحم والطاقة الذرية واجهته عراقيل كبيرة من قبل جماعات المحافظة على البيئة.لذا تم تشجيع الاستثمار والبحث عن أنواع جديدة من الطاقة.

[1] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص.160.

[2] المرجع نفسه ، ص.161.

– المحور الثاني، دار حول إقامة سياسة واقعية لتسعير الطاقة داخل الجماعة، نظرا لما يمكن أن تؤدي إليه سياسة التسعير هذه من التأثير في درجة المنافسة بين الصناعات القومية وبين العالم الخارجي،نظرا لأن الطاقة تعد مدخلا رئيسيا في عملية الإنتاج وتكاليفه.لذا رأت الجماعة أن عملية التسعير تؤثر فيها السياسات المتباينة للدول الأعضاء،كل هذه المشكلات تشكل عائقا أمام تشكيل سوق موحدة في مجال الطاقة يسمح بالمنافسة المتكافئة.

– المحور الثالث، ركزت فيه الجماعة على مجال التنمية والبحوث العلمية والمشروعات التي لا تستطيع دولة واحدة أن تقوم بها،مع تجنب إهدار الموارد. ولذا ركزت على التنسيق فيما بينها وتوجيهها في اتجاه الاحتياجات الأساسية للجماعة.

– المحور الرابع وينصرف لحماية الجماعة من الانقطاع المفاجئ لموارد الطاقة، فقد أثبتت أحداث إيران عام 1979 أن انخفاضا وقتيا ومحدودا في إمدادات النفط، أو حتى مجرد التهديد به، يمكن أن يؤدي لارتفاع مفاجئ في الأسعار.وعليه عملت الجماعة على تدعيم التضامن بين الدول الأعضاء إضافة لفرض عدد من الإجراءات منها إقامة نظام للاحتفاظ بمخزون في جميع محطات الطاقة الكهربائية يبلغ 30 يوما من الاستهلاك، مع إقامة نظام لمخزون من النفط يكفي أربعة أشهر من الاستهلاك حتى يمكن تفادي الأزمات.

– المحور الخامس، انصرف لإقامة جبهة عالمية للمستهلكين في مجال الطاقة عن طريق عقد اتفاقيات مع الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة واليابان) للاحتفاظ بمخزون ثابت يمكن استخدامه وقت الأزمات.

وكل هذه المساعي الأوروبية لم تكن كافية لتأمين الطاقة في ظل التطور المستمر للاقتصاد الأوروبي، وفي نظر البعض ظل البعد السياسي الجغرافي لأمن الطاقة الأوروبية مهملا حتى وقتنا هذا، على النحو الذي يهدد مستقبل الاتحاد الأوروبي.ففي ظل سعي الصين إلى تأمين الوصول الكامل المنفرد إلى مصادر الطاقة في إفريقيا، وسعي عملاق الطاقة الروسي "غاز بروم" إلى فرض سيطرته على

الشركات الغربية عن طريق استثمار المليارات من اليورو في هذه الشركات،لم يعد بوسع أوروبا أن تتخذ موقف المتفرج الذي ينتظر ما قد يحدث، بل بات على الاتحاد الأوروبي أن يكون أكثر نشاطا وأشد عزيمة فيما يتصل بمسألة تأمين مصالحه ومصالح الدول الأعضاء فيما يتصل بالطاقة.[1]

إن المشكلة الجوهرية هي حساسية أوروبا إزاء مسألة الطاقة والتي تتلخص في الانقسام الناشئ حول مسألة الإمدادات من الغاز، حيث تفضل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التصرف بقرارات أحادية فيما يتصل بمسألة الطاقة وعليه لابد من إستراتيجية مشتركة قائمة على التضامن بين الدول الأعضاء في الدفاع عن مصالح الاتحاد الأوروبي في مواجهة الشركاء الخارجيين ومثل هذا التضامن هو ما سمح لأوروبا بتحقيق الرخاء وانجاز التكامل.[2]

وفي مساعي الاتحاد الأوربي لمواجهة المشكل دعا رئيس المفوضية الأوروبية " يان كلود يونكر"، في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في 10مارس2015 ، الحكومات الأوروبية للمضي قدما نحو تشكيل اتحاد الطاقة الأوروبي، مشيرا إلى أن هذا الاتحاد سيهدف لدمج أسواق الطاقة في الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمن سوق طاقة واحد.[3] وبين أن هناك ثلاث أهداف رئيسية لاتحاد الطاقة الأوروبي وهي أمن الإمدادات، الاستدامة، وتعزيز التنافسية. وكان موضوع تأسيس اتحاد الطاقة الأوروبي من أهم الموضوعات التي تناولتها قمة الاتحاد الأوروبي التي انعقدت يومي 19و20مارس2015 في بروكسل حيث دعت القمة في ختامها إلى ضرورة تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الربط البيني بين الدول المتجاورة في مجال الكهرباء والغاز الطبيعي، على غرار المشروع الذي تم إطلاقه مؤخرا بين فرنسا واسبانيا.

---

[1] جاك ساريوز–ولسكي، تأمين مستقبل الطاقة في أوروبا، على الرابط:
https://alghad.com/%d8%aa%d8%a3%d9%85، تاريخ الزيارة:2020/11/29، بتوقيت: 19.58.

[2] المرجع نفسه.

[3] أحمد قنديل، أبعاد ودلالات تأسيس اتحاد الطاقة الأوروبي(2015)،على الرابط:
https://futureuae.com/root.rar/Mainpage/Item/742/%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%B، تاريخ الزيارة:2020/11/29، بتوقيت:13.00.

كما أكدت القمة على تصميم الاتحاد الأوروبي على دعم التكامل في تشريعاته وقوانينه المتصلة بالطاقة، وعلى ضرورة أن تكون العقود الموقعة بين الشركات الأوروبية والشركات الأجنبية العاملة في مجال الطاقة متوافقة مع القوانين الأوروبية، وتراعي مبدأ الشفافية وعدم التأثير السلبي على أمن الطاقة في أوروبا.

من جهة أخرى، أكدت القمة على تشجيع مشروعات الطاقة المتجددة داخل الاتحاد الأوروبي، مع أهمية استخدام كافة الوسائل المتاحة في إطار السياسة الخارجية الأوروبية لتعزيز التعاون في هذا المجال مع دول الجوار والدول الشريكة. وإن اتحاد الطاقة الأوروبي يشمل على خمسة أبعاد رئيسية ومتكاملة هي[1]:

1- تعزيز أمن الطاقة والتضامن والثقة بين دول الاتحاد الأوروبي.

2- تكامل سوق الطاقة الداخلية في كافة الدول.

3- تحقيق كفاءة الطاقة كمساهمة في خفض الطلب على الطاقة.

4- تقليل الإنبعاثات الكربونية المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

5- تشجيع البحث والابتكار لزيادة القدرة التنافسية للشركات الأوروبية.

ويرى مراقبون أن اتحاد الطاقة الأوروبي يسعى لزيادة القوة التفاوضية لدول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بصفقات الغاز والنفط عن طريق إنشاء لجنة تكون مهمتها دراسة كافة الاتفاقات الأوروبية بشأن هذه الصفقات واقتراح التوصيات بشأنها لتحقيق أفضل شروط ممكنة لدول الاتحاد، سواء من حيث الأسعار أو من حيث التوافق مع قوانين البيئة الأوروبية.

[1] المرجع السابق.

إن توحيد المواقف وتنسيق السياسات ينطوي بالنسبة لبلدان الاتحاد على مزايا عديدة، منها دعم الموقف التفاوضي في مواجهة الدول المنتجة وتعزيز القدرة التنافسية مقارنة بالبلدان المستهلكة الأخرى. ضف لذلك أن بناء دبلوماسية الطاقة الأوروبية على أسس صلبة من الشراكة والتضامن يمكن أن يترتب عليه نتائج إيجابية أخرى للبلدان الأعضاء، حيث ينظر إلى التكامل الأوروبي خطوة على الطريق الصحيح الذي يقود لتحقيق المزيد من الاندماج.وهو ما يستند لسوابق تاريخية تبرر التفاؤل الذي يبديه المتحمسون له، فالمعلوم أن النواة الأولى للاتحاد الأوروبي تشكلت على أساس تكتل اقتصادي دفعت إليه ضرورات التعاون والتنسيق في ميدان الطاقة وتمثلت في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي تأسست في خمسينات القرن الماضي[1].

أما فيما يخص اختيار هذه الفترة بالتحديد لتأسيس اتحاد الطاقة الأوروبي بعد أن تعثر في العقود الماضية لأسباب متعددة فهو التوتر الذي تشهده العلاقات الأوروبية الروسية وهي المزود الأهم لأوروبا بالغاز الطبيعي نتيجة الأزمة الأوكرانية. وهنا نظر إلى اتحاد الطاقة الأوروبي على أنه الوسيلة الأمثل لتقليل الاعتماد الأوروبي على الإمدادات الروسية في هذا القطاع الحيوي.[2]

وفي هذا الصدد يشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يستورد أكثر من نصف حاجاته من الطاقة من الخارج، و94 % من وسائل النقل لديه تعتمد على المنتجات النفطية ويتم استيراد90% منها، بحسب مذكرة للمفوضية الأوروبية. ويشتري الاتحاد الأوروبي 300 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لسد حاجاته الاستهلاكية بينها 125 مليار متر مكعب من مجموعة " جاز بروم" الروسية بمفردها، ويمر نصف هذه المشتريات بأنابيب غاز أوكرانيا.وتمثل مشتريات الغاز من روسيا حوالي 39% من

[1] محمد فال ولد المجتبى، السياسة الخارجية الأوروبية وتحديات جيوبوليتيكا الطاقة (2008)، على الرابط: https://araa.sa/index.php,view-article&id-1888، تاريخ الزيارة:2020/11/29، بتوقيت:20.20.

[2] أحمد قنديل، https://futureuae.com/root.rar/Mainpage/Item/742/%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%B، مرجع سبق ذكره.

واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز، وتغطي 27% من حاجاته الاستهلاكية.[1] ويعتبر المراقبون الأوروبيون أن اتحاد الطاقة الأوروبي يعد أيضا أحد الوسائل الفعالة من أجل الحد من الفاتورة الضخمة لمشتريات الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالتوقعات حول الطلب على الطاقة تشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن منحنى الطلب على مختلف مصادر الطاقة، باستثناء الطاقة الذرية، سيستمر في الصعود حتى سنة 2030، وسيرتفع معدل استهلاك البترول من 84 مليون برميل يوميا الحالية ليصل إلى 116 مليون برميل يوميا سنة 2030.لكن التغير الهيكلي الأساسي، حسب ما يراه " فيديريكو ستينبيرغ" الباحث بمعهد الكانو الملكي للدراسات الدولية والإستراتيجية في مدريد هو ذلك الذي يتعلق بالتوزيع الجغرافي لزيادة الطلب حيث ستتراجع حصة البلدان المتقدمة من 50%إلى 40% خلال الفترة المذكورة وستعود الزيادة في الطلب بنسبة 74% إلى البلدان الصاعدة التي ستضيف إلى سوق الطاقة مليارين من المستهلكين الجدد خلال السنوات القليلة المقبلة[2] .

إن أغلب الأوروبيين يتفقون على أن توفير مصادر الطاقة الجديرة بالثقة والمعقولة الثمن والمستدامة أمر على قدر عظيم من الأهمية بالنسبة لأمن ورخاء أوروبا، وأن الطاقة ممكن أن تستخدم كسلاح سياسي،كما فعلت روسيا حين قطعت عن أوكرانيا إمدادات الغاز عام 2006[3]. وتنطلق سياسة أوروبا الخارجية في مجال الطاقة من رؤية للتحديات القائمة ويوجد تحديين بارزين يواجهان العالم عامة والبلدان المتقدمة بصورة خاصة، يتعلق الأول بتأمين تغطية منتظمة وبتكلفة يمكن تحملها للاحتياجات المتزايدة من مصادر الطاقة، أما الثاني فيتعلق بالتصدي للمخاطر المتفاقمة لظاهرة التغير المناخي ومخاطرها القائمة على أكثر من صعيد.

---

[1] المرجع السابق.

[2] محمد فال ولد المجتبى،https://araa.sa/index.php,view-article&id-1888، مرجع سبق ذكره.

[3] جاك ساريوز-ولسكي، https://alghad.com/%d8%aa%d8%a3%d9%85 ، مرجع سبق ذكره.

ورأت مفوضة العلاقات الخارجية في اللجنة الأوروبية سابقا " بينيتا فيريرو فالدنيز" أن رفع هذين التحديين معا يقتضي بالضرورة العمل بالتوازي على تنويع مصادر التزود وتعدد مسارات النقل والسعي إلى تحقيق المزيد من تنويع مصادر إنتاج الطاقة.[1]

وفي هذا السياق يسعى الاتحاد الأوروبي إلى خفض درجة اعتماده على استيراد الطاقة من الخارج وذلك عبر تعزيز قدرته على تحقيق التضامن بين البلدان الأعضاء في مواجهة الأزمات وتأمين مستوى مقبول من الاعتماد على الموارد الذاتية من خلال زيادة قدرات إنتاج الطاقات المتجددة والوقود الحيوي بنسب تصل 20 %و 10% على التوالي، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتخفيض فاتورة الطاقة على المستوى الأوروبي بما يعادل خمسين مليار يورو في حدود سنة 2020. غير أن صناع السياسة الخارجية الأوروبية في ميدان الطاقة يدركون أكثر من غيرهم أنه حتى حسب أكثر التقديرات الأوروبية تفاؤلا،ستظل بلدان الاتحاد الأوروبي ولعقود مقبلة تضطر لاستيراد ما يزيد عن نصف احتياجاتها من الطاقة وخاصة المحروقات[2].

ولمواجهة تحدي التبعية الروسية في مجال الغاز تحرك الاتحاد الأوروبي في مسعى لتنشيط دبلوماسية الطاقة في اتجاهات عدة شرقا وجنوبا، فقد تم توقيع اتفاقيات مع أوكرانيا وبعض دول آسيا الوسطى المنضوية سابقا تحت الاتحاد السوفيتي، بحثا عن مسالك وخطوط إمداد بديلة. وفي السياق نفسه باشرت الدبلوماسية الأوروبية ببذل جهود لوضع لبنات يمكن أن تسهم في إرساء أسس لسوق متوسطية في مجال الطاقة عبر توقيع اتفاقيات مع بلدان مثل: الجزائر وليبيا والمغرب ومصر والأردن، في الوقت الذي امتد فيه التحرك الأوروبي ليصل إلى بعض البلدان المنتجة للنفط في إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء حرصا على إيجاد شركاء إضافيين وحجز موطئ قدم في منطقة بدأت تستقطب اهتمام المستثمرين ومستهلكي الطاقة. دون أن ننسى منطقة الخليج التي تزخر بموارد الطاقة وينظر إلى بلدانها باعتبارها شريكا يغري لما تملكه من احتياطات هائلة وموارد مالية تؤمن لها قدرات أكبر على رفع

[1] محمد فال ولد المجتبى، https://araa.sa/index.php,view-article&id-1888، مرجع سبق ذكره.
[2] المرجع نفسه.

طاقتها الإنتاجية بالتناسب مع زيادة الطلب على المحروقات. وعليه تقوم دول الاتحاد الأوروبي بإقامة حوار وشراكة دائمة وعلى أسس مؤسسية صلبة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتل موقعا حيويا للسياسة الدولية والسلم العالمي. ويبقى سعي الاتحاد الأوروبي للوصول إلى سوق طاقة أوروبي متكامل تماما على أن يكون مستداما وصديقا للبيئة التحدي الذي يواجه الاتحاد مستقبلا.

الفرع العاشر: تصاعد أحزاب اليمين المتطرف

تعرف أوروبا نموا متصاعدا لأحزاب اليمين المتطرف في ظل تراجع الأحزاب التقليدية من حيث الأداء والمردودية.

اليمين المتطرف هو مصطلح سياسي يطلق على التيارات، والأحزاب السياسية التي تهدف إلى حماية التقاليد، والأعراف داخل المجتمع عبر التدخل القسري واستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم[1]. ويرى كاس ميد "Cas Mudd" في أن الأسس الإيديولوجية المشتركة لليمين المتطرف الأوروبي هي أربعة: القومية أو الانتماء للوطن "Patriotisme"، العداء للأجنبي "Xenophobia"، حفظ القانون والنظام، والنظرة الشوفينية للرفاهية " Wolfare Chauvinisme"، حيث يجب على الدولة أن تضمن من خلال سياستها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب.

وإن وجود اليمين المتطرف في الأنظمة السياسية الأوروبية ليس ظاهرة جديدة، ذلك أن الفاشية والنازية والقومية المتطرفة هيمنت على أوروبا في حقبة ما بين الحربين العالميتين ودفعتها إلى الحرب. وتنتشر هذه الأحزاب في معظم دول أوروبا، ورغم بعض الاختلافات، فجميع تلك الأحزاب تشترك في عدد من الخصائص على رأسها العداء للهجرة والمهاجرين، وتعتبرهم خطرا على الهوية الأوروبية

[1] هبة غربي، " ارتباط أفكار الأحزاب اليمينية ب الهجرة غير الشرعية"، استكتاب جماعي من تأليف:أحمد عتيق وآخرون، بعنوان: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2018، ص.108.

وسبب رئيسي للبطالة والجريمة.بالإضافة لانتقاد سياسات الديمقراطية الاجتماعية لليسار ورفض الاندماج الأوروبي، والدعوة لتقليص الضرائب ولتشديد عقوبات الجرائم، وتوجيه خطاب عنصري يعتمد على المواطنة القائمة على منظور عرقي والقرابة الدموية. وتشترك أيضا في وجود قيادة قوية وكارزمية مما ينعكس على هيكلها التنظيمي وصداها المستمر مع القوى السياسية التقليدية[1].

ومن عوامل عودة ظهور هذه الأحزاب:

* انهيار الاتحاد السوفياتي وتعزيز القومية عند الكثير من الأوروبيين.

* أزمة اليورو سنة 2008 وما نجم عنها من سياسات تقشفية نالت قطاعات عدة.

* ثورات الربيع العربي التي نجم عنها أزمة المهاجرين وزيادة تدفق اللاجئين الذين عمقوا مشاكل البطالة.

* تصاعد مفهوم " الإسلام فوبيا" وموجة العمليات الإرهابية.

* زيادة انتشار الدين الإسلامي في أوروبا.

* الاندماج الأوروبي والذي أدى لزيادة المخاوف من أنه سيكون على حساب الخصوصية الوطنية والمحلية.

وهناك من يرجع عودة تنامي أحزاب اليمين المتطرف إلى جانبين أساسيين هما[2]:

- **الجانب السياسي**: هناك فرضية تؤكد أن العالم الغربي يشهد أزمة سياسية على المستوى الفكري، تتمثل في تراجع قوى اليمين، واليسار التقليدية، وفساد الطبقة السياسية، وغياب

[1] المرجع السابق، ص.109.

[2] ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://www.democraticac.de/?p=46400، (2017/05/12)، تاريخ الزيارة: 2022/01/28، بتوقيت:21.57.

الشخصيات القيادية ما فتح المجال أمام قوى اليمين المتطرف لإعادة طرح نفسها بديلا فعالا في هذا السياق.

– **الجانب الأمني**: إن تصاعد وتيرة الإرهاب كان بمثابة محفز لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا إذ وجدت فيه ذريعة للتنفس من جديد، وهو ما زاد في شعبيتها مؤخرا وساهم في صعودها في دول عدة على رأسها فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وايطاليا ودول أخرى من أوروبا.

ويعرف المشهد السياسي الأوروبي نموا متصاعدا لأحزاب قومية متطرفة بشكل يثير القلق على مستقبل النموذج الديمقراطي الأوروبي باعتبار الديمقراطية من أبرز ملامح القارة العجوز وأيضا على مستقبل التكامل الأوروبي، والذي أصبح مهددا من طرف هذه الأحزاب التي تدعو لتفكيك الاتحاد الأوروبي والخروج من منطقة اليورو. ومن أهم الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا[1]:

– **حزب الجبهة الوطنية بفرنسا**: هو حزب معاد للهجرة والمسلمين ولعضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية والعملة الموحدة، وزادت شعبية الحزب مؤخرا نتيجة لارتفاع عدد المهاجرين وتدهور الوضع الاقتصادي في فرنسا. وحقق الحزب نجاحات سنتي 2015/2014 في عدد من الاستحقاقات الانتخابية أهمها الانتخابات المحلية وانتخابات البرلمان الأوروبي، فحصل على 23 مقعدا، من أصل74 مقعدا مخصصا لفرنسا، وتمكن من تشكيل تحالف داخل البرلمان الأوروبي تحت اسم " تحالف أوروبا من أجل الشعوب والتحرر" مع أحزاب يمينية أخرى، وبرزت زعيمته " ماري لوبان" كواحدة من أهم الوجوه في سباق الانتخابات الرئاسية لعام2017، وأصبح هذا الحزب في مصاف الأحزاب الرئيسية في فرنسا.

– **الحزب القومي الديمقراطي في ألمانيا**: يطلق على هذا الحزب النازية الجديدة فأفكاره مستوحاة من الإيديولوجية النازية، خاصة القيادة الدكتاتورية، ومعاداة الأقليات والتمسك الشديد بالقومية الألمانية على أساس العرق ويرفض المساواة بين البشر. وحقق في الانتخابات البرلمانية في

[1] هبة غربي، ارتباط أفكار الأحزاب اليمينية ب الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره ، ص ص.110-111.

سبتمبر 2013 نسبة 1.3٪ واستطاع السيطرة على مدينة " درسون"، فاز بمقعد بالبرلمان الأوروبي، وفي الانتخابات الإقليمية التي نظمت في مارس2016 برز ضمن ثلاث ولايات فاز بها.

– **حزب الاستقلال ببريطانيا**:هو حزب صاعد بقوة في السنوات الأخيرة وهذا نتيجة التخفيف من نبرة القومية والعنصرية رغم معاداته للهجرة ومطالبة بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، فهو حزب شعبي ومحافظ على حد سواء، وأقل تطرفا فيما يخص القومية بالمعنى العرقي مقارنة بنظيره الألماني والفرنسي.وفاز بانتخابات البرلمان الأوروبي ب 22 مقعد مقابل 73 مقعد مخصص لبريطانيا.

– **حزب الحرية بهولندا**:وهو يشبه حزب " الجبهة الوطنية" بفرنسا في مواقفه المتشددة خاصة الموقف المعادي للإسلام، والاتحاد الأوروبي، والمهاجرين. ويرفض هذا الحزب انضمام دولة مسلمة كتركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويستمد منهجه من التراث المسيحي في أوروبا.

وهناك أحزاب يمينية أخرى بارزة بأوروبا منها[1]:

– **حركة يوبيك بالمجر**: الحركة من أجل مجر أفضل، وهي الحركة اليمينية الأشهر في أوروبا والأكثر شعبية في بلدها، ترفض العولمة والرأسمالية، وترفض العضوية بالاتحاد الأوروبي.

– **حزب الفجر الذهبي باليونان**: وصفه المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان عام 2013 بالنازي الجديد، له نظرة متشددة للمهاجرين ويرى أن الاتحاد الأوروبي هو سبب دمار اليونان.

– **حزب رابطة الشمال بايطاليا**: حزب شعبوي يتبنى توجها عنصريا معاديا للهجرة وللاتحاد الأوروبي، يتزعمه "ماتيو سالفيني" الذي يعد من أبرز معارضي سياسات الاتحاد الأوروبي.

وفي ظل تراجع أحزاب الوسط الليبيرالي واليسار التي قادت المشروع الأوروبي، تحل مكانها اليوم التيارات الشعبوية واليمينية، وقد انعكس ذلك في نتائج الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي عام

[1] مثنى فائق مرعي، وليد جرجيس إسعيد ، مرجع سابق، ص ص.36-37.

2019، حيث عرفت صعود أحزاب اليمين وذلك بفوز عريض حيث ارتفع معدل تمثيلهم مقارنة بعام2014. ففي فرنسا تقدم حزب التجمع الوطني على ائتلاف حزب الرئيس " ماكرون"، وحصل على 23٪ من الأصوات وفي ايطاليا حقق حزب الرابطة برئاسة نائب رئيس الوزراء " ماتيو سالفيني" فوزا كبيرا 34٪ من الأصوات بفارق كبير عن الحزب الديمقراطي اليساري الذي حصل على 22٪ فقط[1].

إن خطورة صعود هذه الأحزاب تقلصت بفعل الانقسامات في الرؤى والتوجهات بين مكونات تيار اليمين المتطرف وذلك بسبب صعوبة تبني تلك الأحزاب موقفا موحدا إزاء العديد من القضايا الخلافية بين شرق وغرب أوروبا وهي لا تمثل كتلة تصويتية موحدة داخل البرلمان الأوروبي ويرجع هذا الاختلاف لتباين السياقان الاقتصادي والاجتماعي في شرق أوروبا عن غربها، وهو ما انعكس على اختلاف توجهات أحزاب اليمين المتطرف بكل منهما، فقد عاصرت دول شرق أوروبا سياق الشيوعية وإرث ما بعد زوالها، التي تسببت في تقلص الثقة بالأحزاب والمؤسسات المدنية، فضلا عن اختلاف القيم الثقافية والمجتمعية بتلك المجتمعات عن السياق الغربي[2]. وقد انعكس ذلك على تباين التوجهات الاقتصادية لتياري اليمين المتطرف، إذ يميل التيار الغربي إلى التوجهات النيوليبيرالية مع بروز بعض التوجهات المتضاربة إزاء السياسات النقدية التحفيزية عقب الأزمة المالية والتي تجددت مؤخرا إزاء إجراءات التحفيز المتبعة في ظل جائحة كورونا. أما فيما يخص بالموقف من التكامل الأوروبي، فهناك تباين آخر بين تياري اليمين المتطرف إذ يعارض يمينيو الغرب التكامل، ويميلون لإعلاء المصالح الوطنية والنزعة القومية بعيدا عن استنزاف الموارد بإنفاقها على الاتحاد الأوروبي.أما دول الشرق فهي مستفيدة منه ولا تشارك في تمويله وعليه لا يعارض اليمين الشرقي أفكار التكامل الأوروبي.

---

[1] مروة نظير، " تهديدات متباينة: مكامن الخطر على مستقبل أوروبا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد220، القاهرة، 2020 ، ص.12.

[2] ماتياس ديرمير وآخرون، ملامح الانقسامات داخل اليمين المتطرف في أوروبا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية على الرابط:https://www.politics-dz.com/%d9%85%d9%84%d8%a7%d9 ، تاريخ الزيارة:2021/11/10، بتوقيت:18.23.

وفيما يخص الموقف من الخارج نجد الاختلاف أيضا في ملف التوغل الصيني فاليمين المتطرف بالغرب يرفض التقارب الاقتصادي من العملاق الصيني، لأن الاقتصاد الأوروبي عانى بسبب صعود الصين وما نجم عنه من تقليص القدرات التنافسية وقد مالت التيارات اليمينية الشعبوية بالغرب الأوروبي إلى تأييد السياسات المقيدة للنفوذ والاستثمارات الصينية وتبني سياسات حمائية. وفي المقابل يتبنى اليمين المتطرف شرق أوروبا موقفا مغايرا من الاقتصاد الصيني، لأن تلك الدول لم تتضرر من الصعود الصيني وبحاجة للاستثمارات الصينية وحريصة على تكثيف التعاون الاقتصادي ومن ثم تؤيد تلك الأحزاب تعزيز التعاون والتنسيق مع الصين[1].

وعليه فبالرغم من صعود أحزاب اليمين المتطرف داخل البرلمان الأوروبي وتهديده لغيره من التيارات إلا أنه لا يمثل قوة وجبهة موحدة، بسبب التباين في المواقف على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي يفقد التيار اليميني المتطرف قوته اللازمة لاتخاذ موقف موحد إزاء القضايا الحاسمة في ظل الانقسامات بين الشرق والغرب. ولتجاوز هذا التباين وتوحيد المواقف اجتمعت الأحزاب اليمينية مؤخرا في وارسو والمجتمعون تفرقهم تباينات سياسية وعقائدية واجتماعية عديدة،لكن تجمعهم قواسم مشتركة لا يجب التقليل من تأثيرها وقدرتها على تنحية خلافاتهم من أجل التمدد داخل المجتمعات الأوروبية. وعلى رأس هذه المشتركات رفض المهاجرين والنزعة لتغليب السيادة الوطنية على الأوروبية، ويعتبر رفض المهاجرين واللاجئين أكثر الأوراق الرابحة بيد اليمين الشعبوي الأوروبي ففي رأيهم يخرج من المهاجرين إرهابيون وعاطلون عن العمل أو مجرمون أو ناقمون يشكلون ضغطا على الدولة والمجتمع.فاليمين المتطرف يحول الحالات الفردية إلى ظاهرة يبث بها الرعب في نفوس الأوروبيين ويربطها بالإسلام فوبيا[2].

[1] المرجع السابق.

[2] بهاء عوام، أحلام الشعبويين الأوروبيين، على الرابط: https://al-ain.com/article/european-populist-dreams-immigrants-refugee، (2021-12-24)، تاريخ الزيارة:2021/12/24، بتوقيت:22.34.

وفي الأخير نستنتج أن تنامي أحزاب اليمين في أوروبا يؤثر على مكانة الاتحاد الأوروبي من ناحيتين، حيث تعارض هذه التيارات فكرة الاتحاد الأوروبي في صهر الدولة القومية الأوروبية في كيان واحد تكون له السلطة العليا في تسيير الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في تلك الدول كلها، ومن ناحية أخرى تعكس هذه الأحزاب ما ينادي به الاتحاد من مبادئ سامية تقوم على احترام حقوق الإنسان ونبذ العنصرية وهو ما يؤدي في النهاية لتشويه الصورة النموذجية التي سعى الاتحاد الأوروبي جاهدا طيلة عقود لرسمها في العالم.

الفرع الحادي عشر:خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

شكل الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي صدمة على المستويين العالمي والأوروبي، وكان له الأثر البليغ على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

في وقت تتدافع الدول للانضمام لتكتلات اقتصادية بهدف الاندماج وتحقيق أهداف مرتبطة بالتنمية والتصدي للعولمة، خرجت بريطانيا عن كل التوقعات في اتجاه معاكس وأعلنت رغبتها في الخروج من الاتحاد بالرغم من المدة التي قضتها كعضو رئيسي بالاتحاد، والوزن والمكانة التي كانت تتمتع بها ضمنه، إلا وأنها طيلة هذه المدة كانت تحافظ على مسافة فاصلة بينها وبين أوروبا مدفوعة ومتمسكة بالجانب التاريخي البريطاني الحافل وبالثقل والوزن الاقتصادي والعلاقات الدولية القوية التي تربطها بغيرها. هذا وكانت بريطانيا قد طلبت الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بقرار حكومي عام 1961، وحصلت على العضوية عام 1973.

وفي 23 جوان 2016، أجرت المملكة المتحدة استفتاء تاريخيا بشأن بقائها أو خروجها من الاتحاد الأوروبي، والذي جاء على إثر حملة مكثفة كشفت عن انقسامات شديدة.ففي شهر فبراير كان ديفيد كميرون(David Cameron) ، رئيس الوزراء البريطاني آنذاك قد تمكن من إعادة التفاوض على تسوية مع زعماء الاتحاد الأوروبي في بروكسل، والتي تمخضت عن اتفاق بتعهدات بفرض قيود على وصول المهاجرين إلى الرعاية الاجتماعية،وزيادة الضمانات للاقتصادات غير المنتمية

لمنطقة اليورو، والالتزام بتقليص " التعقيدات الروتينية" في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى استثناء بريطانيا من التزام أوروبا " باتحاد أكثر تكاملا" عن ذي قبل[1].

وعلى هذا الأساس، انضمت رسميا الحكومة البريطانية إلى الأحزاب المعارضة وبشكل خاص إلى حزب العمال وحزب الديمقراطيين الأحرار وأحزاب إقليمية مثل القوميين الاسكتلنديين في الحملة الرامية إلى الاستمرار في اتحاد أوروبي خاضع للإصلاحات. إلا أنه على أرض الواقع أدى الاستفتاء إلى تأليب الوزراء وأعضاء الحزب الواحد بل وأفراد الأسرة الواحدة ضد بعضهم،ليعكس انقسامات طويلة الأمد في قلب المجتمع البريطاني حول هوية الدولة ودورها ومكانتها في أوروبا. وفي يوم الاقتراع،خالف المنتخبون كافة توقعات استطلاعات الرأي والأسواق المالية وحلفاء بريطانيا بالخارج، وصوتوا للخروج من الاتحاد الأوروبي بأغلبية وصلت إلى 51.9٪ ونسبة مشاركة بلغت 72.2٪ وقد رحبت حملة المغادرة بهذه النتيجة واعتبرتها " يوم استقلال" بريطانيا، أما لمؤيدي البقاء بالاتحاد، فقد جسدت النتيجة غير المتوقعة " انقلابا على كل ما عهدوه".[2]

[1] جيمس بلاك و آخرون ، تقرير بعنوان:الدفاع والأمن بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، مؤسسة RAND الأمريكية،2017، ص.01.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الشكل (6): يبين نتائج استفتاء البريكست عام 2016

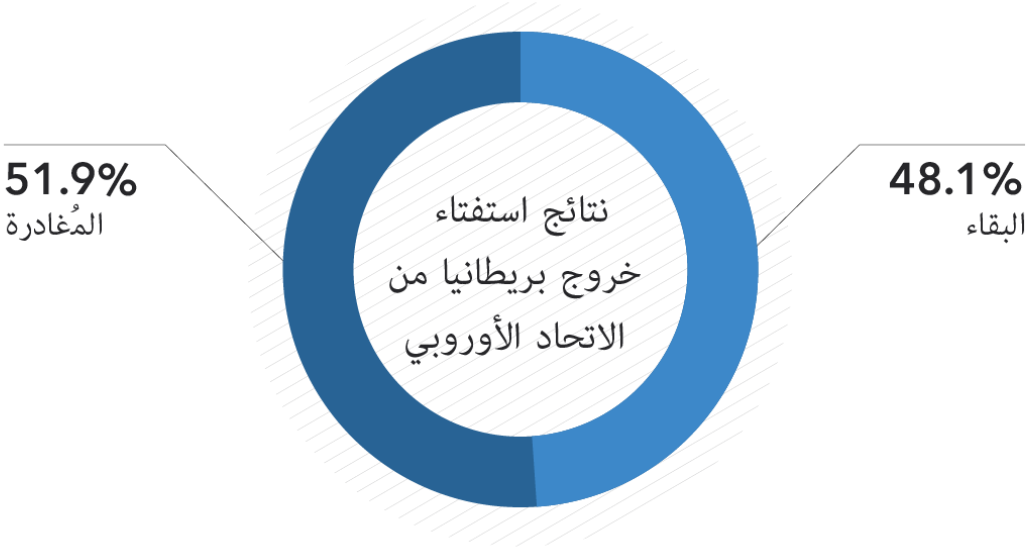

المصدر:https://3w.bbc.com ، تاريخ الزيارة:2022/05/22، بتوقيت:13.00.

وخرجت بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي بعد 47 عاما على عضويته وأربع سنوات ونصف من مفاوضات البريكست (Brexit). وأصبح بريكست واقعا بمفعول كامل بعدما خرجت بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي في 31 جانفي2020 لكنها اعتمدت مرحلة انتقالية لتحقيق تبعات هذا القرار.واعتبارا من جانفي2021،تتوقف البلاد عن تطبيق قواعد الاتحاد الأوروبي وتنتهي حرية التنقل لأكثر من 500 مليون شخص بين أراضيها و27 دولة في الاتحاد[1].حيث اعتبر رئيس الوزراء البريطاني " بوريس جونسون" أن: "خروج بلاده من الاتحاد " بريكست" ليس النهاية بل بداية فصل جديد من مسيرة بلاده الكبرى،إنها لحظة بزوغ الفجر، وبدء فصل جديد من مسيرتنا الوطنية الكبرى". وعقب الاستفتاء نشأت موجة من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية،وخضعت الأسواق المالية إلى إجراءات تصحيحية شديدة إذ توقعت تصويت الأغلبية بالبقاء. وقد سجل مؤشر فوتسي الذي يمثل أعلى الشركات المدرجة في البورصة قيمة في لندن – خسائر بلغت 120 مليار جنيه

[1] المملكة المتحدة تخرج رسميا من الاتحاد الأوروبي بعد حياة مشتركة مضطربة استمرت نصف قرن، على الرابط: https://www.france24.com/ar (2020)، تاريخ الزيارة:2021/10/03، بتوقيت:22.00.

إسترليني بين عشية وضحاها، مع انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى له منذ 31 عاما مقابل الدولار الأمريكي[1].

وأعلن البنك المركزي الانجليزي عن خفض معدلات الفائدة بنسبة غير مسبوقة بلغت 0.25٪، وشهدت أسواق منطقة اليورو اضطرابات مماثلة حيث انخفضت السوق في ألمانيا بنسبة 6.8٪ وفي ايطاليا واسبانيا بنسبة 12.5٪[2].

وقبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كانت تتمتع بأربع استثناءات من قوانين الاتحاد الأوروبي لا تطبق على بريطانيا رغم الذي تتمتع به من وضع متميز داخل الاتحاد ، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا. وهذه الاستثناءات هي[3]:

– ميثاق الحقوق الأساسية، الذي أعلن في قمة المجلس الأوروبي المنعقد في مدينة نيس بتاريخ 07 ديسمبر2000.

– السياسة النقدية والاقتصادية.

– الحرية والأمن والعدالة بموجب البروتوكول 36 من معاهدة لشبونة.

– الاستثناء من حرية تنقل الأشخاص في منطقة شنغن.

وبعد فور ديفيد كامرون بالانتخابات عام 2015 بدأ سلسلة من الاتصالات مع رئيس المجلس الأوروبي، لحصول بريطانيا على وضع أفضل مما هي عليه حتى يقنع البريطانيين بالبقاء في الاتحاد الأوروبي، ووافق هذا الأخير على مطالب رئيس الوزراء البريطاني أملا في عدول البريطانيين عن رأيهم وتقرر:

---

[1] جيمس بلاك و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص.02.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] محمد علة، " الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد34، 2018، ص.364.

- الأورو ليست العملة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي.

- بريطانيا غير ملزمة باندماج سياسي أوروبي أبعد مما يتيحه الوضع القائم.

- تقييد حصول المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي على إعانات اجتماعية خلال ال4 سنوات الأولى من إقامتهم. إلا أن هذا لم يلغي فكرة الاستفتاء وتشبث البريطانيين برأيهم. ومن أسباب اتخاذ بريطانيا هذا القرار التاريخي:

- التحديات التي مر بها الاتحاد منذ الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من أزمة منطقة اليورو ، مرورا بأزمة اللاجئين والتخبط الأوروبي في معالجتها، والتوسع الدائم في عضوية الاتحاد.

- تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضا من طرف أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها على دول الاتحاد مجتمعة.

- التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين: وهي المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع البريطاني، فبريطانيا ترى أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها،اللذين أثروا على المستوى المعيشي والنسيج الاجتماعي للبريطانيين،وهم يشكلون عبئا ماديا على الخدمات العامة كالتعليم والصحة ، لتبلغ قيمته (3.67) مليار جنيه إسترليني سنويا[1]. وقد طالبت بريطانيا بوضع آلية للتحكم في حركة المهاجرين الوافدين إليها من بلدان شرق أوروبا الفقيرة،إ لا أن مطالبها لم تنفذ.

- مخاوف بريطانيا فيما يتعلق بسيادتها.

[1] 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، على الرابط:https://alkhaleejonline.net(2020)، تاريخ الزيارة: 2021/10/03، بتوقيت:23.00.

– الخوف من الإرهاب: زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية دفعت بريطانيا إلى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله. وهو ما يحد حركة المواطنين ويحول دون دخول الإرهابيين لبريطانيا. حيث صرح وزير العدل البريطاني " دومينيك راب" :" أن الخروج من شأنه ردع هجمات إرهابية محتملة في المستقبل"[1].

– رغبة البريطانيين في تحصين حدودهم، حيث تجلى ذلك بشكل كبير من خلال عجز المؤسسات الأوروبية المشتركة بالكامل عن معالجة أزمة اللاجئين بدء من العام 2015، في ظل تفشي ظاهرة الإرهاب الذي ضرب عديد العواصم الأوروبية على غرار كل من بروكسل وباريس[2].

– كما يرى البريطانيون أنه من غير المعقول أن يتقاسموا ما حققوه من نمو اقتصادي ورفاهية لعقود من الزمن بفضل تفانيهم في العمل،مع مهاجرين من شرق أوروبا أو خارجها معروف عنهم الكسل وقلة المشاركة في عملية النمو[3].

وللخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي آثار على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي سنجملها فيما يلي:

- **الآثار المترتبة عن خروج بريطانيا من الاتحاد بالنسبة لبريطانيا:**

يمكن تحديدها في النقاط الأساسية التالية[4]:

[1] 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، المرجع نفسه.

[2] رامي حميد، " الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر ، المجلد05، العدد01، 2018 ، ص.238.

[3] المرجع نفسه ، ص.236.

[4] تمبراط إيمان، " خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية" ، **مجلة الحوار المتوسطي**، سيدي بالعباس، العدد07 ،2018، ص ص.288-291.

- **بريطانيا كقوة اقتصادية:** خروج بريطانيا من الاتحاد يعتبر عامل مباشر يخل بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة من خلال فقدان مزايا منطقة التبادل الحر بانخفاض حجم مبادلاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول التي وقعت معه اتفاقيات تجارية بسبب خضوع صادراتها للرسوم الجمركية، مما يؤثر على تراجع الناتج المحلي الإجمالي،إضافة إلى عدم الاستفادة مما يوفره الاندماج الاقتصادي من فرص تنقل رؤوس الأموال وارتفاع حجم الاستثمار الخارجي المباشر وماله من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني بتغطية عجز الميزان التجاري.

- **على الوحدة الإقليمية للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية:**أقر استفتاء 23جوان2016 عن التصويت لخروج بريطانيا من البيت الأوروبي بنسبة 51.9٪ مقابل 48.11٪ إلا وأنه كانت هناك تباينات داخلية بين الأقاليم المشكلة للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية من حيث نتائج التصويت في كل منها: حيث ثلاثة منها صوتت لصالح الحفاظ على بريطانيا جزء من الاتحاد الأوروبي:اسكتلندا 62٪، لندن60٪، وايرلندا الشمالية بنسبة 56٪.في حين وافقت كل من ويلز بنسبة 53٪ ، وانجلترا بنسبة 53٪.

وأعلنت رئيسة اسكتلندا " نيكولا ستورغونNicola Storgeon" ، أن فكرة تنظيم استفتاء ثان لتقرير استقلال بلادها عن بريطانيا مطروح للنقاش (الاستفتاء الأول كان عام 2014).

ورأت لندن وهي من أهم مدن المملكة المتحدة ديموغرافيا، اقتصاديا وماليا بقاءها في الاتحاد امتيازا للمحافظة على المكانة الدولية لبريطانيا العظمى، ودورها في مناقشة القضايا الأمنية الأوروبية خاصة منها الهجرة.

كما أنه هناك ايرلندا الشمالية والتي لها حدود جغرافية مع دولة ايرلندا العضو في الاتحاد ولا يستبعد مستقبلا إمكانية اتحادهما.

- **مكانة بريطانيا الدولية:** الغياب عن القضايا الأوروبية والدولية وفقدان دورها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وحامية لمصالحها في المنطقة.

من عواقب خروج بريطانيا من الاتحاد أيضا[1]:

- سيشهد اقتصاد بريطانيا ظروفا مالية أكثر تشددا وضعف الثقة على المدى القصير، وسيزيد من الحواجز التجارية والقيود المفروضة على حركة العمالة على المدى الطويل.

- خروج بريطانيا أثر على الأسواق المالية وتدفقات رأس المال وهو ما يؤثر على الائتمان المصرفي والاستثمار الأجنبي وتقلبات أسواق الأسهم وارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة للشركات والمستهلكين مما سيهدد مستقبلا من إنفاق المستهلكين والاستثمارات التجارية في بريطانيا.

- وأشارت تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي خلصت إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيقلل الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا بنسبة 3.3٪ على المدى القصير وبنسبة 5.1٪ على المدى الطويل، مع مراعاة الآثار المحتملة المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

- ستفقد بريطانيا كل امتيازات العضوية الكاملة داخل الاتحاد الأوروبي ممثلة في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية، وستفقد كل اتفاقيات التبادل التجاري مع دول كانت ترتبط باتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي بما فيها كندا وسنغافورة، وكوريا الجنوبية والمكسيك. وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة على حدا لتحصيل نفس الامتيازات.

- ووفقا لوزارة الخزانة البريطانية، فإن حصيلة الضرائب ستقل 36مليار إسترليني، والناتج القومي الإجمالي سينخفض بنسبة 6.6٪ بحلول سنة2030، في حين أن بريطانيا لو كانت استمرت في الاتحاد، الناتج القومي كان سيرتفع بنسبة تتراوح ما بين3.4٪ و4.4 خلال نفس الفترة.

من ناحية أخرى، يمكن القول بأن خروج بريطانيا من الاتحاد له جوانب ايجابية منها:

[1] محمد علة ، مرجع سبق ذكره، ص ص.365-366.

* حركية سيرورة النشاط الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال حيث أنه وفقا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2013، تعتبر بريطانيا ثاني دولة أوروبية بعد هولندا من حيث مرونة قواعد تنظيم السوق ومناخ الأعمال.

* عدم المساهمة في ميزانية الاتحاد حيث منذ2010 إلى غاية 2014، ارتفعت نسبة مساهمتها بمتوسط 15.2 مليار يورو في السنة.

* يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد فرصة لمناقشة اتفاقيتها التجارية بشكل منفرد بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، دون الحاجة إلى البحث عن التنسيق مع مصالح الدول الأعضاء الأخرى وخاصة وأنها تتفاوت من حيث موازين القوى.

* التحرر من الضغوطات الأوروبية التي كانت تطالب بريطانيا باستكمال مسار الوحدة الأوروبية في أبعادها المختلفة ومنها الانضمام للاتحاد النقدي ومنطقة شنغن لحرية تنقل الأشخاص في الفضاء الأوروبي.

- **الآثار المترتبة عن خروج بريطانيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي**

– تعتبر مسألة خروج بريطانيا أول تجربة للاتحاد الأوروبي للتفاوض حول بقاء أو إنهاء عضوية أحد دوله، مما قد يؤثر سلبا على مسار التجربة الأوروبية للتكامل والاندماج، حيث سيعرف تغييرات على عدة مستويات منها[1]:

– نظام التصويت في مجلس الاتحاد الأوروبي.

– ميزانية الاتحاد الأوروبي منها نسبة مساهمة بريطانيا فيها والتي قدرت ب8.5 مليون أورو سنة2015.

[1] تمبراط إيمان، مرجع سبق ذكره، ص.287.

- وانخفاض الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي والذي تمثل فيه بريطانيا 14٪

- تغير موازين القوى بين دول الاتحاد ومكانته الدولية كقطب سياسي واقتصادي موحد تجاه القضايا الأمنية والإستراتيجية.

وبالتالي خروج بريطانيا يؤثر على المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي جغرافيا، ديمغرافيا واقتصاديا: تقلص المساحة الجغرافية للاتحاد من 4.5 مليون كم^2 إلى 4.2 مليون كم^2 ، انخفاض عدد السكان من 450 مليون إلى حوالي443 مليون.

- **باعتبار بريطانيا قوة عسكرية ونووية عالمية**، فإن خروجها من الاتحاد الأوروبي يفقده أحد أهم ركائزه في مجال الدفاع والأمن والسياسة الخارجية لتبقى بذلك فرنسا القوة الوحيدة فيه، وقد يفتح المجال لألمانيا بالتعاون مع فرنسا لتطوير قدراتها العسكرية وبالتالي إمكانية استكمال مسار بناء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

- **قد يترك انسحاب بريطانيا من الاتحاد فراغا أمنيا واضحا** على المستوى العسكري والمخابراتي بوجه الخصوص، حيث أنه معروف عن بريطانيا امتلاكها لجهاز مخابراتي الأكثر فعالية في أوروبا والذي ساهم أكثر من مرة بفضل معلوماته الدقيقة من إحباط العديد من العمليات الإرهابية على الأراضي الأوروبية،لذلك فإن حدوث خلل على مستوى تبادل المعلومات في مجال المخابرات أو الشرطة قد يعزز فرضية زيادة العمليات الإرهابية خصوصا وأن انسحاب بريطانيا من الاتحاد يجعلها أكثر استقلالية في مجال عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة.[1]

ومن جهة أخرى كانت بريطانيا بمثابة مكبح لمسار البناء الأوروبي وخاصة في بعده السياسي والأمني والتركيز أساسا على مزايا السوق الأوروبية المشتركة وكيفية تطوير مجالات منطقة التبادل الحر، حيث ميزت العلاقات الأوروبية البريطانية منذ عام 1973، كلمتين " مفاوضات" و" مصالح":

[1] رامي حميد ، مرجع سبق ذكره، ص.245.

التفاوض لتكييف اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع مطالب بريطانيا، التفاوض لتخفيض نسبة مساهمتها في ميزانية الاتحاد، التفاوض للتحفظ على استكمال مسار الاندماج في مجالات العدالة، الشؤون الداخلية ومنطقة اليورو.

وعليه هناك اختلاف في الأهداف والطموحات مفاده أن الدول الأوروبية لها تصور استراتيجي تسعى إلى تطوير مسار الوحدة الأوروبية نحو بناء كيان أوروبي واحد يجمعها ويعبر عن سيادتها، في حين أن بريطانيا لها منظور تعاقدي براغماتي تعتبر الاتحاد منظمة انضمت إليها كوسيلة لحماية مصالحها القومية، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء البريطاني " ديفيد كامرون" في خطابه حول مستقبل أوروبا في 2013 بأن الاتحاد الأوروبي بالنسبة لبريطانيا هو وسيلة وليس هدف.[1]

وعلى عكس فرنسا وألمانيا تتزعم بريطانيا الاتجاه المؤيد لبقاء أمن القارة الأوروبية تحت المظلة الأطلسية والحفاظ على وجود حلف شمال الأطلسي الرابط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وأن لا يكون الاتحاد الأوروبي فاعلا إستراتيجيا يهدد المصالح الأمريكية وتفادي إمكانية تحالفه مع روسيا خاصة بعد أزمة جورجيا عام2008، وأوكرانيا عام2015، حيث برزت روسيا كقطب دولي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

ووفقا لهذا فإن خروج بريطانيا من الاتحاد من شأنه أن يكون فرصة إستراتيجية نحو تكامل عملية البناء الأوروبية نحو ميادين أكثر سيادية أمنية وسياسية، والتخفيف من الضغوطات البريطانية التي تهدف لتعظيم مصالحها الاقتصادية بالأساس.

الفرع الثاني عشر: خطر التفكك والانفصال

بعد سحب بريطانيا لعضويتها من الاتحاد الأوروبي بدأت المخاوف الأوروبية خوفا من تصاعد وتيرة الانفصال.

[1] تمبراط إيمان، مرجع سبق ذكره، ص.287.

تعالت في الآونة الأخيرة الأصوات الصادرة عن جهات حكومية وأخرى شعبية والداعية إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي مقتدية بالنموذج البريطاني، داعين إلى تنظيم استفتاءات شعبية تحدد البقاء في البيت الأوروبي من عدمه. فقد كان لإعلان المملكة المتحدة انسحابها من عضوية الاتحاد الأوروبي آثار بارزة على مكانة الاتحاد الأوروبي، هذا الانفصال الذي يخشى القائمون على الوحدة الأوروبية أن يكون مقدمة لانفصال دول أخرى.

وهناك العديد من المخاوف بأن يؤدي خروج المملكة إلى تأثير نظرية " الدومينو" (التفاعل المتسلسل) على بقية الدول الأعضاء، وبالفعل فقد عرف الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة تزايد نبرة الخروج من الاتحاد على خلفية الأحداث التي وقعت في أوروبا الشرقية، لاسيما في بولندا والتي خشيت دول الاتحاد من عودة السلطوية بعد وصول حزب العدالة والقانون إلى الحكم عام 2015 وإحداثه تغييرات في تركيبة المحكمة الدستورية وزيادة سلطات الحكومة في تعيين وعزل القضاة وهو ما أدى بالمفوضية الأوروبية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات ضد بولندا عام 2017 نتيجة انتهاكها قيم الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها الحرية والمساواة وحقوق الإنسان.وكان رد بولندا بتهديدها بالانسحاب من خلال استفتاء، إضافة لعدم قبولها حصتها من اللاجئين[1].

ولعل أبرز الجهات الداعية لتفكك الاتحاد الأوروبي هي الأحزاب اليمينية المتطرفة وقد تعالت مؤخرا الأصوات اليمينية المطالبة بمغادرة الاتحاد، وهو ما طالبت به "ماري لوبان" زعيمة حزب الجبهة الوطنية في فرنسا بأن يجري استفتاء مماثل لما جرى في بريطانيا مشيرة إلى أن فرنسا لديها من الأسباب ما يفوق المملكة للانفصال عن الاتحاد.كما طالب زعيم حزب الحرية في هولندا " كيرت فيلدز" بإعادة النظر في عضوية هولندا في الاتحاد الأوروبي[2]. فهذه الأحزاب تعارض بالمجمل فكرة الاتحاد

[1] مثنى فائق مرعي، مرجع سق ذكره، ص.32.

[2] آلاء طالب خلف ، " مستقبل الوحدة الأوروبية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، **مجلة قضايا سياسية**، العراق،العدد52، 2018، ص.52.

الأوروبي في صهر الدولة القومية الأوروبية في كيان واحد تكون له السلطة العليا في تسيير الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول كلها.

الفرع الثالث عشر:أزمة فيروس كورونا

في وقت كان لزاما على الاتحاد الأوروبي أن يستجمع نفسه ويتعود على غياب الملكة المتحدة، عصفت بالاتحاد أزمة لم تكن في الحسبان تمثلت في فيروس كورونا الذي فاجأ الأوروبيين وبين العجز الأوروبي في مواجهة الأزمة الصحية وكشف عن عيوب أكبر تجربة تكاملية.

لم تكن أزمة تفشي فيروس "كورونا" مطروحة على طاولة الاتحاد الأوروبي، ولم تكن بندا على جدول أعماله مع بداية عام 2020 من جملة تحديات وأزمات. وفجأة صارت أزمة " كورونا" أم الأزمات والتحدي الكبير الذي يواجه أوروبا، بعدما أصبحت بؤرة هذا الفيروس الذي انطلق من الصين وضرب بقوة في أوروبا. وأصبحت هذه الأخيرة متقدمة على آسيا من حيث عدد الإصابات وسرعة الانتشار وصعوبة السيطرة والاحتواء، وبعدما أدت كورونا إلى حالة من الشلل في مختلف الأنشطة وعلى رأسها الرياضية حيث تأجلت كأس الأمم الأوروبية إلى العام الذي يلي (2021) وأصبحت ايطاليا البؤرة الرئيسية للوباء داخل الاتحاد الأوروبي، وتجاوز عدد الإصابات 30 ألفا مع ازدياد الوفيات يوميا بنسبة 19٪، وسط حالة من الهلع العام الذي اجتهدت الحكومة الايطالية في معالجته بصعوبة كبيرة.

من جهة أخرى، نجد جبهة أخرى مشتعلة في الحرب ضد " كورونا" هي اسبانيا التي سجلت قفزة في الإصابات لتلامس عتبة ال15 ألف، نصفها تقريبا في مدريد وفي هذا الشأن قررت الحكومة الاسبانية ضخ مبلغ 200 مليار يورو لمساعدة المؤسسات والعائلات على مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة[1]. وفي المرتبة الثالثة، حلت فرنسا التي لم تعرف في تاريخها حجرا صحيا

[1] تحديات على الاتحاد الأوروبي مواجهتها في 2020، على الرابط:
https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/957895/23-03-،
تاريخ الزيارة: 2021/10/11، بتوقيت:22.48.

كالذي فرضته سلطاتها مؤخرا في محاولة منها لإبطاء تفشي الوباء مع إغلاق كل المدارس والجامعات والمسارح ودور السينما والحدائق العامة والمطاعم والملاهي والمتاحف والمواقع السياحية في ظل تعبئة مائة ألف رجل شرطة ودرك. وعليه تأثرت فرنسا هي الأخرى اقتصاديا حيث قدرت وزارة الاقتصاد أن فرنسا ستعرف انكماشا اقتصاديا يزيد على 20٪ وفصلت الحكومة خطتها لمواكبة الشركات والمؤسسات ماديا واقتصاديا في مرحلة بالغة الصعوبة، ورصدت 300 مليار يورو لضمان القروض التي ستحتاجها الشركات المتوقفة أعمالها[1].

إضافة إلى ايطاليا واسبانيا وفرنسا هناك هولندا، وبريطانيا وسويسرا بنسبة عالية بالإضافة لدول أخرى بنسب أخف مما أدى إلى إقرار قرار غلق الحدود للسيطرة على الفيروس. ووضع وباء كورونا وحدة الاتحاد الأوروبي على المحك حيث عجزت الدول الأوروبية في بداية الأزمة في الوصول إلى خطة مشتركة وقوية لمواجهة أزمة صحية غير مسبوقة سببت ضررا كبيرا باقتصاد التكتل. في هذا الصدد حذر الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية " جاك دولور" من أن المناخ الذي يبدو سائدا بين رؤساء الدول والحكومات، وغياب التضامن الأوروبي يمثلان تهديدا قاتلا للاتحاد الأوروبي[2].

وبدأت أزمة بين دول جنوب القارة ايطاليا واسبانيا وبين شمالها ألمانيا وهولندا التي لها مالية عمومية سليمة حيث وجه رئيس الحكومة الايطالي " جوزيبي كونتي" والذي تعد بلاده الأكثر تضررا في العالم من الفيروس دعوة للاتحاد " ألا يرتكب أخطاء مأساوية". كما صرح في جريدة (ال سولي) أنه: " يوجد تهديد بأن يفقد الاتحاد الأوروبي سبب وجوده". وصرح الرئيس الفرنسي " ماكرون" لجرائد ايطالية أنه: " لن نتغلب على هذه الأزمة دون تضامن أوروبي قوي، على مستوى الصحة والموازنة". وعبر وزير الخارجية الألمانية الأسبق الاشتراكي الديمقراطي " زيغمار غابريال" عن خشيته من

[1] المرجع السابق.

[2] فيروس الخلاف يهدد وحدة الاتحاد الأوروبي، على الرابط:
https://institutdelors.eu/wp-content/uploads/2020/03/arab.pdf،
تاريخ الزيارة:2022/01/08، بتوقيت:15.00.

أن يرى أوروبا تتفكك وأضاف: "إن لم نكن مستعدين الآن لتقاسم ثروتنا لا أعلم ماذا سيحصل لأوروبا"[1].

ولم يكن يعتقد أشد المناهضين لمشروع الاتحاد الأوروبي، من أن الاتحاد نفسه سوق يمنح لهم التبريرات الكافية للتشكيك في قدرته على قيادة أوروبا لتشكيل كتلة متكاملة ليس فقط اقتصاديا واجتماعيا وإنما حتى سياسيا وعسكريا. وهذا راجع إلى التسيير العقيم لمؤسسات الاتحاد لأزمة انتشار فيروس كورونا في القارة الأوروبية وخاصة في الدول الأعضاء والتي أصبحت بؤرا لتفشي هذا الفيروس، وهذا ما جعل المناهضين للاتحاد يطرحون وبقوة فكرة تفكيك هذا الاتحاد، أو الانسحاب من عضويته كإيطاليا مثلا، أو الانسحاب من مفاوضات الانضمام كصربيا ودول البلقان[2].

ولم يكن يعلم المدافعون عن فكرة التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أوروبا، أن أزمة فيروس كورونا سوف تكون الأزمة العاصفة بما تبقى من آمالهم بالحفاظ على الاتحاد الأوروبي من التفكك. فانفجار الفيروس في القارة العجوز، كان يمكن أن يكون فرصة لتدعيم مشروع التكامل بين الدول الأوروبية، ولكن تطور تفشي الفيروس بسبب تبني دول الاتحاد لإجراءات يطغى عليها طابع الحمائية أكثر منه التكاملية أجل أهدافهم.

فأوروبا أصبحت بؤرة عالمية لتفشي الفيروس حيث أحصت أكثر من 190 ألف إصابة أي حوالي 50.95 ٪ من مجمل الإصابات العالمية، منها 10.221 حالة وفاة أي بنسبة 5.36٪ من مجمل المصابين[3].

وحسب الملاحظين فإن الإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي ليست في مستوى الكارثة الإنسانية والاقتصادية التي حلت بدول الاتحاد والتي قدرت خسائرها بترليون دولار مع

[1] فيروس الخلاف يهدد وحدة الاتحاد الأوروبي، المرجع السابق.

[2] قلمين محمد هشام ، أي مستقبل للاتحاد الأوروبي بعد جائحة كورونا،على الرابط:
www.aljazeera.net(2020/03/24)، تاريخ الزيارة:2022/01/16، بتوقيت: 22.37.

[3] المرجع نفسه.

تسجيل معدلات نمو تقرب من الصفر بالمئة كحال فرنسا التي سجلت خلال الأسبوع الثالث من مارس معدل نمو يقارب 0.9٪، وهو الذي أدى بايطاليا لطلب تكوين صندوق إغاثة خاص بفيروس كورونا بالإضافة لاتخاذ العديد من الدول لإجراءات حمائية تتنافى مع الأسس والدعائم المكونة للاتحاد الأوروبي، كالغلق الكلي للحدود ابتداء من اسبانيا للحدود البرية، ثم ألمانيا التي أغلقت حدودها مع 5 دول منها 4 دول أعضاء بالاتحاد (فرنسا، لوكسمبورغ، الدانمرك، النمسا) وهو إجراء اتبعته كل من الدانمرك والنمسا (لحدودها مع ايطاليا)، والتشيك وسلوفينيا، في تعارض فاضح مع اتفاقية شنغن.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما أقرت العديد من الدول خاصة ألمانيا وفرنسا لإجراءات لحماية، مواردها الطبية والصيدلانية ومنع تصديرها وتجاهل طلبات الإغاثة من العديد من الدول المتضررة كايطاليا وصربيا، وهو ما وجدته العديد من الأطراف كفرصة لطرح إشكالية جدوى مواصلة الدول لعضويتها في الاتحاد، خاصة الأحزاب اليمينية والتي تناضل منذ عقود لتفكيك الاتحاد من أجل إعادة الروح السيادية لدولها سواء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية وإيديولوجية.

ومن جهة أخرى ترى العديد من القوى الخارجية فرصة في القضاء على تكتل كان عاملا أساسيا في مواجهة مطامعها للسيطرة على القارة الأوروبية كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والتي تسعى لتفكيك الوحدة الاقتصادية الأوروبية والسيطرة على أسواقها وإضعاف دورها في القضايا الدولية بما يخدم مصالحها.

واضطلعت فرنسا بدور رائد في حث الاتحاد الأوروبي على تدارك فداحة الأزمة إذ دعت إلى عقد اجتماع استثنائي للمجلس الأوروبي في 10 مارس2020 ودعت إلى تنسيق التدابير المتخذة على الحدود من أجل تجنب سياسة "نفسي أولا". وفي 18 ماي2020، اقترحت فرنسا وألمانيا

مبادرة مشتركة من أجل الانتعاش الأوروبي في مواجهة الأزمة حتى يتسنى لأوروبا التغلب على الأزمة الراهنة والخروج منها أقوى مما سبق[1].

ومن بين التدابير المتخذة بوجه خاص إنشاء صندوق إنعاش أوروبي من أجل التضامن والنمو. وفي 27 ماي2020، اعتمدت المفوضية الأوروبية هذه الفكرة وأطلقت عليها اسم " الجيل القادم للاتحاد الأوروبي". وفي 17 ديسمبر2020، اعتمد الإطار المالي المتعدد السنوات لفترة 2021-2027، يتيح اعتماد خطة إنعاش غير مسبوقة بمبلغ إجمالي قدره 750 مليار يورو بما في ذلك 390 مليار يورو في شكل إعانات. وستحصل فرنسا عمليا على 40 مليار يورو للإسهام في تمويل الخطة الوطنية للإنعاش وسيكون الانتعاش أقوى في أوروبا بفضل هذا التنسيق بين الدول الأعضاء[2].

واتخذ رؤساء الدول والحكومات عددا من التدابير لتنسيق الجهود الأوروبية في مجال الصحة العامة وحماية المواطنين الأوروبيين والتخفيف من حدة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الوباء ومنها[3]:

1- حيازة معدات طبية مشتركة، كتجهيزات الوقاية وأجهزة التنفس والمستلزمات المخبرية وذلك بإنشاء أول احتياطي مشترك للمعدات الطبية وإبرام صفقات عمومية مشتركة لشراء تجهيزات الوقاية الفردية. وتنسيق الجهود من أجل زيادة القدرات الإنتاجية.

2- مضافرة الجهود لتمكين المواطنين الأوروبيين المسافرين العالقين خارج الاتحاد الأوروبي من العودة إلى ديارهم.

[1] التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا، على الرابط:
https://www.diplomatie.gouv.fr، تاريخ الزيارة: 2022/01/07، بتوقيت:14.17.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

3- تيسير حركة السلع والبضائع داخل الاتحاد الأوروبي، بفضل ممرات إمداد ذات أولوية عل الحدود الداخلية من أجل تزويد المستشفيات والمتاجر والمصانع خصوصا، بل وتيسير تنقل الأشخاص متى دعت الحاجة إلى ذلك، لاسيما عمال المناطق الحدودية أو المواطنين الأوروبيين العائدين إلى ديارهم.

4- دعم المنشآت من خلال تبسيط القواعد لتسيير الحصول على المساعدات الحكومية.

وتضطلع المفوضية الأوروبية بحسن تنفيذ هذه التدابير. وتناقش مستقبلا اتخاذ تدابير تكميلية أخرى على الصعيد الأوروبي من أجل التصدي للأزمة غير المسبوقة.

وفيما يلي ملخص لمكافحة فيروس كورونا في أرقام:

£: اعتماد خطة إنعاش بقيمة **750 مليار يورو**، يخصص منها **40** مليار يورو لفرنسا، بغية دعم اقتصاديات الدول الأعضاء.

£: تقديم **40** مليار يورو من المصرف الأوروبي للاستثمار لدعم المنشآت الوسيطة الحجم والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

£: تخصيص **47.5** مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي على هيئة صناديق هيكلية للدول الأعضاء والمناطق الأكثر تضررا، وبما في ذلك **2.9 مليار يورو** لفرنسا.

£: تقديم أكثر من **660 مليون يورو** لدعم الأبحاث في مجال العلاجات واللقاحات.

£: تخصيص أكثر من **1.9 مليار يورو** من أجل " الآلية الأوروبية للحماية المدنية" (التمويل المشترك لرحلات عودة المواطنين الأوروبيين إلى ديارهم وشراء المعدات) بموجب خطة الإنعاش.

£:تقديم أكثر من **3.6** ملايين يورو لصالح المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها.

£: تقديم **372.5** مليار يورو في إطار رزمة التدابير الرامية إلى دعم الإصلاحات والاستثمارات التي بدأتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وفيما يخص التضامن العملي جرى تفعيل عدد من الآليات الأوروبية الخاصة بالتنسيق وتبادل المعلومات وانتهاج الممارسات الجيدة وإدارة الأزمات بغية دعم الوزارات المسئولة عن القطاعات المتضررة من جراء الأزمة. وتجلى ذلك على وجه الخصوص في لجان الخبراء ،لاسيما في المجال الصحي، ففرنسا ممثلة في اللجنة المعنية بالأمن الصحي من قبل وزارة التضامن والصحة. وظهر التضامن بين البلدان الأوروبية يوميا على نحو عملي، وذلك من خلال استقبال المرضى لتخفيف العبء على البلدان الأكثر تضررا من الأزمة ومن خلال التبرع بالمعدات الطبية إذ تلقت ايطاليا أكثر من 3 ملايين قناع واق من البلدان المجاورة ومن خلال تنسيق الجهود بإعادة أكثر من 78 ألف مواطن أوروبي إلى ديارهم منهم 8 آلاف مواطن فرنسي وأيضا من خلال إقامة برامج بحثية، مشتركة. وأنشأت المفوضية آلية تعنى بمراقبة تطبيق التدابير في حالات الطوارئ التي اتخذتها الدول الأعضاء من أجل كفالة احترام القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي وقررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التحدث بصوت واحد مع المختبرات الصيدلانية فيما يخص شراء اللقاحات المضادة لفيروس كورونا بغية ضمان تزويد الأوروبيين باللقاح.

وقد خضعت اللقاحات التي تم تطويرها إلى تقييم مشترك أجرته الوكالة الأوروبية للأدوية. واتفقت الدول الأعضاء على أن تبدأ معا حملات التلقيح في 27و28و29 ديسمبر.

ولم تستطع أوروبا التغلب على جائحة كورونا عام 2021، حيث تبقى الجائحة هي التحدي الأكبر وأوضح ذلك وزير الصحة الألماني " كارل وترباخ" حيث قال: " ستدوم الجائحة أكثر مما يعتقد حتى الآن". أما رئيسة المفوضية الأوروبية، " أورزولان فون ديرلاين" قالت: " إننا نواجه تهديدا

جديدا،إنه متحور أوميكرون" الذي يجب مواجهته بحملة تطعيم أقوى".[1]وإذا كانت هناك ضرورة سيتم تعديل اللقاحات لتكون فعالة ضد متحور أوميكرون وقد وقع الاتحاد الأوروبي العقود منذ الآن مع الشركات المنتجة للقاحات. ووفرت المفوضية الأوروبية عام 2021 حوالي مليار جرعة من لقاح كورونا لمواطني دول الاتحاد. كما منحت 350 مليون جرعة لقاح لبرنامج "كوفاكس" للأمم المتحدة.كما وعدت رئيسة المفوضية الأوروبية بدعم إنتاج اللقاحات في دول أخرى ولا سيما في إفريقيا وقالت فون دير لاين: "سنبذل جهودا أكبر لدعم إفريقيا، حيث كميات اللقاح الأقل في العالم".[2]

وأضافت أن هدف عام 2022 هو " تأمين حصول 70٪ من سكان العالم على اللقاح بشكل كامل، بحلول منتصف العام".وكانت نسبة التلقيح بمعدل متوسط بلغ نسبة 66٪ في دول الاتحاد الأوروبي، والملفت للانتباه هو أن نسبة التلقيح متباينة جدا بين دول الاتحاد الأوروبي ففي حين بلغت 26٪ في بلغاريا، وصلت في مالطا إلى 82٪. وتجدر الإشارة إلى أن القواعد والإجراءات المتعلقة بالحماية من العدوى، هي شأن وطني تنظمه كل دولة على حدة لكن من خلال فرض نظام " جواز كورونا الأوروبي" الموحد الخاص بالتلقيح ، نجح الاتحاد الأوروبي في إبقاء الحدود مفتوحة بين الدول الأعضاء.وتريد ألمانيا والنمسا فرض إلزامية التلقيح على جميع المواطنين، في حين أن دولا مثل ايطاليا واليونان قد فرضته لفئات عمرية ومهن محددة وأشارت رئيسة المفوضية الأوروبية أنه سيجري مناقشة إلزامية التلقيح مع عام 2022 في ظل استمرار انتشار الوباء وتعطيله للحياة الاجتماعية والاقتصادية.[3]

[1] تحديات ومشاكل كبيرة على أوروبا مواجهتها عام 2022، على الرابط: https://www.dw.com/ar، (2022)، تاريخ الزيارة: 2022/01/07، بتوقيت:14.13.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

تواجه الاتحاد الأوروبي عدد من التحديات الخارجية وكلها يستوجب تجاوزها إذا أراد الحفاظ على مكانته وفرض نفوذه في الساحة الدولية وهذه التحديـات سنجملها كالتالي:

الفرع الأول: رهان التكامل السياسي في إطار السياسة الخارجية والدفاعية

حققت أوروبا تكاملا في جوانب عدة اقتصادية واجتماعية إلا أنها عجزت لحد يومنا عن تحقيق التكامل في جانب السياسة الخارجية والأمنية رغم المساعي الكثيرة لهذا الغرض.

حاولت أوروبا تحقيق تكامل أعمق بين أطرافها من خلال طرح ملف التكامل السياسي، والذي كانت بوادره الفعلية من خلال تحديد أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ضمن معاهدة ماستريخت، من أجل تحقيقها ثم اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللاحقة من بينها تعيين الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة وهو المنصب الذي استحدثته قمة أمستردام سنة 1997، إضافة إلى إنشاء اللجنة السياسية والأمنية وموظفين رسميين (على درجة سفير)، وتم عام 1999 الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم وإدارة الأزمات قدرها ما بين 50 إلى 60 ألف جندي أوروبي[1].

إلا وأنه رغم هذه الجهود إلا أن مشروع السياسة الخارجية المشتركة والأمنية يشهد عراقيل كبيرة ويظهر ذلك جليا من خلال التعبير عن المواقف المشتركة بين القوى الأوروبية المختلفة المصالح والتوجهات خصوصا في ظل التدخل الأمريكي والتنسيق مع حلف الناتو.

وإن أول اختبار وضعت فيه السياسة الخارجية المشتركة هو حول تباين المواقف المتباينة من الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 ففي حين عارضت كل من ألمانيا وفرنسا بشدة الحرب على العراق دعمت بلدان أخرى على رأسها بريطانيا وايطاليا واسبانيا الحرب وأيدتها.وتكرر نفس الموقف

[1] منى زنودة، مرجع سابق، ص.239.

خلال التدخل العسكري في ليبيا عام 2011 حيث امتنعت ألمانيا عن المشاركة والتصويت على قرار مجلس الأمن في المقابل شاركت كل من بريطانيا وفرنسا بقواتهما البحرية والجوية في العمليات العسكرية التي قام بها حلف الناتو، هذا واتخذت المفوضية الأوروبية قرارا بالمشاركة في جهود الإغاثة الإنسانية وتأمين المدنيين النازحين في الشمال الليبي[1].

وهو ما أكد فرضية أن العديد من الدول الأوروبية تقدم مصالح الناتو وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب علاقتها بالشركاء الأوروبيين في إطار الاتحاد، هذا إلى جانب تباين المواقف الأوروبية من قضايا السلم والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي والذي مرده أساسا لتباين مصالح الدول الأوروبية في المنطقة[2].

وإن بعض التحديات التي تواجه الاتحاد نابعة من محاولة بعض الدول الأعضاء تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية من خلال علاقات خارج الاتحاد، ومن أمثلة ذلك هو التقارب الذي حصل بين حكومة اليونان (سيريزا) عام 2015. وبين روسيا، حيث صرحت الحكومة اليونانية في اتهام صريح للاتحاد الأوروبي باستعباد الشعب اليوناني مقابل المساعدات المالية، مما أثار غضب وسخط دول الاتحاد الأوروبي وشعوبها، وفي ألمانيا ظهرت أصوات نادت بضرورة تولي روسيا المساعدة المالية لليونان بدلا من الاتحاد الأوروبي مادام الرأي العام اليوناني يجحد الجهود الأوروبية لانتشال البلاد من أزمتها[3].

وفي الواقع يبدو أن دول الاتحاد الأوروبي تتناقض مع ما تم الاتفاق عليه في معاهدة ماسترخت من ضرورة توحيد الصف الأوروبي حيث نجد الدول الأوروبية إما تابعة في قراراتها للولايات المتحدة،أو تتخذ قرارات فردية وفي هذا السياق يقول أستاذ العلوم السياسية نيكول نيبتو " إن عملية

[1] المرجع السابق، ص.240.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] أماني سليمان، "مستقبل أوروبا في مواجهة تحديات التفكك"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد198، القاهرة،2014، ص.18.

اقتصار البناء الأوروبي على النواحي الاقتصادية فقط، قد تلازم مع التبعية للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو"[1].

وشبه وزير ثقافة اسبانيا السابق " جردي سولي تورا"، السياسة الدولية للاتحاد بأنها تشبه "كرة بندولية معلقة في خيوط عدة وتتحرك يمينا ويسارا تحت تأثير مدى قوة كل خيط، وهي في النهاية إما خيوط تجذبها بعض الدول القوية مثل: ألمانيا وبريطانيا وفرنسا التي استعادت قوتها داخل القارة الأوروبية على حساب الدول الأخرى الأصغر والأقل تأثيرا، أو خيوط خارجية تمسك بها قوى تستغل غياب سياسة أوروبية موحدة." ودعت ألمانيا فيما سبق على لسان مستشارها شرويدر، دول الاتحاد إلى توحيد السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد وإلى ضرورة تجاوز المصالح الفردية لدول الاتحاد لمواجهة المخاطر التي تهدد أوروبا، لأنه إذا أرادت أن لا يهمش دورها على الساحة الدولية، فيجب أن تتجاوز الدول مصالحها الوطنية[2].

وهناك معوقات عدة أمام خروج دول أوروبا من الهيمنة الأمريكية، أبرزها تذبذب المواقف الأوروبية حيال الولايات المتحدة الأمريكية، وضعف منظومتها الدفاعية مقابل المنظومة الأمريكية. حيث يوضح الأستاذ "فرج معتوق" أستاذ العلاقات الدولية بباريس للجزيرة نت في هذا السياق أنه في غياب إجماع من الدول الأوروبية على الرغبة في الاستقلال عن الهيمنة الأمريكية، لا نستطيع الحديث عن لحظة مواتية لاستقلال أوروبا عن الهيمنة الأمريكية ويرى أن رغبة الاستقلال متذبذبة بين الأوروبيين، ورغم تململ المسئولين الأوروبيين من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا في المقابل لا نجد إجماعا عاما ورغبة قوية موحدة للاستقلال عن واشنطن. وأمريكا لن تقبل باستقلال أوروبا عنها، حتى مع الرئيس الحالي " بايدن" الذي جاء بعد فترة توتر أمريكي أوروبي خلال عهد ترامب،لم يغير في السياسة الأمريكية إذ واصل على خطى سابقه ولكن بدبلوماسية أكثر، وما الانسحاب من

[1] أحمد سعيد نوفل ، مرجع سابق، ص.21.

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

أفغانستان دون إعلام شركائه الأوروبيين إلا دليل على ذلك. فضلا عن صفقة الغواصات وما نجم عنها من اتهامات فرنسية أوروبية بخيانة الثقة من قبل واشنطن[1].

وبخصوص الجيش الأوروبي الموحد صرح الأستاذ " فرج معتوق" أنه أمنية حالمة بعيدة المدى. وإن قيام جيش أوروبي يضاهي جيش الولايات المتحدة الأمريكية في قوته وعتاده حلم صعب التحقيق قريبا". فرغم امتلاك أوروبا الإمكانيات الاقتصادية لبناء هذا الجيش، لكن انقسام قراراتها يؤجله ويصعبه. وبالنظر لسياسة الإنفاق الدفاعية والميزانية الضخمة التي تخصصها واشنطن لذلك مقارنة بالميزانية الأوروبية الضعيفة للدفاع نفهم التفوق العسكري الأمريكي حيث تشير تقارير إعلامية إلى أن دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة لا تنفق إلا أقل من 200 مليار يورو (228 مليار دولار) سنويا على الدفاع مقارنة مع 700 مليار دولار تنفقها الولايات المتحدة الأمريكية سنويا في هذا المجال[2].

وفي هذا السياق، اقترحت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي " فيدريكامورغيني" بمراجعة الإستراتيجية الأوروبية العالمية،وعقد اجتماعات ونقاشات موسعة مع ممثلي دول الاتحاد للتعرف على وجهات نظرهم وأولويات مصالحهم وأهدافهم وطبيعة التهديدات التي تواجههم والخلافات الحقيقية بين المصالح والقيم التي قد تظهر في المستقبل[3].

وعليه دعت لعقد اجتماعات خاصة إلى جانب الاجتماعات العامة بحيث تضم كبار المسئولين في الدول الأوروبية السبع والعشرين للعمل على تحديد الأولويات المختلفة للدول الأعضاء وهو ما يمكن من المساعدة على التعرف على العناصر المشتركة بين الدول والأمور المختلف عليها، ما قد

[1] بعدأزمات متلاحقة..هل أوروبا قادرة على الخروج من جلباب الهيمنة الأمريكية،على الرابط: https://www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة:.2022/01/7، بتوقيت:14.03.

[2] المرجع نفسه.

[3] باسم راشد، الطريق نحو استعادة قوة الاتحاد الأوروبي، على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/691 ،تاريخ الزيارة:2021/10/11، بتوقيت:21.57.

يساهم في تحديد ملامح أولية لإستراتيجية أوروبية مشتركة[1]. كما يحتاج الاتحاد إلى تطوير آليات مؤسسية أفضل من أجل بناء وتعزيز الوحدة حول تلك الموضوعات المشتركة مع التأكيد على أن السياسة الجماعية التي سيتخذها الاتحاد لا يجب أن تقع فقط على عاتق الدول الكبرى الأعضاء مثل ألمانيا وإنما يجب أن تعم المشاركة لكل الدول الأعضاء كاستجابة جماعية للتطورات العالمية المختلفة.

وتتجه الأنظار في عام 2022 إلى فرنسا، حيث يريد الرئيس الفرنسي " ايمانويل ماكرون" الترشح لولاية ثانية، وسيتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي مع بداية العام الجديد. وماكرون يريد أن يوضح في معركته الانتخابية ضد اليمين،بأنه غير أوروبا كما كان قد وعد. وقبل كل شيء على صعيد السياسة الخارجية يريد أن يجعل من أوروبا لاعبا استراتيجيا " سياديا". وسيتعهد أمام القادة الأوروبيين في قمة الاتحاد في الربيع المقبل بأهداف سياسة خارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا ولتحقيق ذلك يجب تعزيز السياسة الخارجية والدفاعية وجعلها أكثر تماسكا.ويأمل ماكرون أن يجد في المستشار الألماني الجديد "أولافشولتس"، حليفا يدعم خططه بعد رحيل ميركل.هذا في ظل تهديد الرئيس بوتين بغزو أوكرانيا[2].

وما نستنتجه هو أن الاتحاد الأوروبي يمتلك من الإمكانيات ما يمكنه من لعب دور أكثر فعالية في الإقليم المحيط به وعلى النطاق الأوسع، سواء من خلال الدبلوماسية أو التنمية أو الأمن أو الاقتصاد أو غيرها، ويعتمد هذا كله على الدول الأعضاء ورغبتها وحدود قدراتها على تدعيم الإستراتيجية التي من شأنها تعزيز هذا الدور.

[1] المرجع السابق.

[2] تحديات ومشاكل كبيرة على أوروبا مواجهتها في عام 2022، على الرابط: https://www.dw.com/ar ، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: التحدي الروسي

شكلت روسيا تحديا على مدار السنين لقارة أوروبا، ويتصاعد هذا التحدي مع نمو القوة الروسية ونزعتها الخارجية وهو ما بات على الاتحاد الأوروبي مواجهته.

يرتبط التحدي الروسي بالعديد من المحددات منها شخصية " فلاديمير بوتين" نفسه، وطبيعة النظام السياسي القائم، بجانب رؤية روسيا للعالم ورغبتها في أن تعود لحدود تأثيرها السابق كقوة عظمى في النظام الدولي، بالإضافة إلى التوترات بينها وبين الجوار الأوروبي الشرقي مما أسهم في تعزيز السلوك الروسي العدواني وذات التأثير في أوروبا بما أصبح ينذر بتهديد نظام ما بعد الحرب الباردة وقيمه التي أسس لها[1].

وشهدت العلاقات الأوروبية الروسية تعاونا اقتصاديا في مجال الطاقة ترجم إلى اتفاقيات ثنائية مع فرنسا وألمانيا وايطاليا ما بين عام 2002 و 2004، كما شهدت هذه السنوات تنسيقا سياسيا بين السياسة الخارجية الروسية والفرنسية والألمانية ضد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، غير أن جنوح السياسات الأوروبية نحو السياسات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي وتوسيع الاتحاد باتجاه أوروبا الشرقية وضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أدى ذلك كله إلى تراجع التعاون السياسي الروسي الأوروبي[2]. ويعتبر الأوروبيون التواجد الروسي في القرم وأوكرانيا وسوريا، التهديد الأخطر على أمن قارتهم، منذ الحرب العالمية الثانية. وأثارت أحداث أوكرانيا مخاوفهم من انقسامات طائفية ومذهبية وقومية في القوقاز والبلقان والجمهوريات السوفيتية السابقة التي ستمتد إلى غرب أوروبا، هذا فضلا عن قلقهم من التواجد الروسي في سوريا هل هو بدافع الدفاع؟ أم يحمل أهدافا توسعية في المنطقة

[1] باسم راشد، الطريق نحو استعادة قوة الاتحاد الأوروبي، على الرابط:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/691 ، مرجع سبق ذكره.

[2] مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص.42.

والعالم؟ هذا وحاولت روسيا في سنوات ماضية الانضمام إلى حلف الأطلسي وعملت أوروبا على ضمها إليها، لكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت وأحبطت محاولات الطرفين[1].

وقد مثل التقدم الملحوظ لروسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين وانتهاجه لسياسة قوية لحفظ مصالح روسيا تحديا جديا للاتحاد الأوروبي، فروسيا غالبا ما ترفض التوسع الأوروبي في الدول المجاورة لها، وتشك بدور الاتحاد الأوروبي بتلك الدول معتبرة ذلك تجسيدا للسياسة الخارجية الأمريكية ومحاولة تطويق روسيا. وحاولت روسيا استخدام سلاح الطاقة في الأزمة الأوكرانية، إلا وأنه نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية بين الطرفين منعها من تصعيد الخلاف، مع فشل الجهود الأوروبية في تنويع مصادر الطاقة لتقليل الاعتماد على روسيا في هذا المجال. وظهر العجز الأوروبي في أزمة أوكرانيا إذ اكتفى الاتحاد بفرض عقوبات ضعيفة على روسيا مع اختلاف مواقف الدول الأعضاء حيث أبدت الدول المحايدة لروسيا مخاوف متزايدة وعملت على تعميق التعاون مع حلف الشمال الأطلسي، وجمدت ألمانيا علاقاتها العسكرية مع روسيا، بينما رفضت فرنسا تجميد عقود حاملة المروحيات الفرنسية ميسترال[2]. هذا في ظل تعزيز الصلة بين روسيا والأحزاب اليمينية المتطرفة بأوروبا، مما سيسهل على روسيا الضغط في السياسة الداخلية للاتحاد الأوروبي.ولدى روسيا تاريخ طويل من التأثير على الطرف الأوروبي بالاعتماد على مجموعة من الأدوات تتنوع، بين ممارسة الضغط الاقتصادي، والهجمات الإلكترونية، والاغتيالات السياسية، وصولا إلى شن حملات التضليل والدعاية عبر وسائل الإعلام حتى الحكومية منها. وقد عززت روسيا نفوذها وصلاتها داخل أروقة البرلمان الأوروبي عبر تشكيل شبكات من التنسيق والتعاون مع أعضاء البرلمان تسمى" مجموعات الصداقة" ، وهي بمنزلة جماعات ضغط تعمل لصالح روسيا[3].

---

[1] وصفي الأمين، أزمة أوروبا...معضلة الإرهاب وصعود اليمين، جريدة الأخبار، العدد 2847،(2016)، على الرابط:https://www.al-akhbar.com/Author/253، تاريخ الزيارة:2021/12/03، بتوقيت:21.00.

[2] مثنى فائق مرعي، مرجع سابق، ص.43.

[3] ماتياس ديرمير وآخرون، مرجع سابق.

وقد عمل الرئيس " بوتين" على تعزيز علاقته باليمين المتطرف الغربي وقد حال ذلك نسبيا دون تكوين موقف أوروبي موحد ضد الممارسات الروسية، وعكست الانشقاق في أروقة الاتحاد الأوروبي.وعلى نقيض ذلك فإن دول شرق أوروبا وتياراتها اليمينية، ترفض وتتحسس بشدة إزاء تعزيز العلاقات مع روسيا بسبب ما نجم عن الهيمنة الروسية خلال العهد السوفياتي وبالتالي يرفض يمين الشرق استعادة النفوذ الروسي لما له من سلبية على نزعتهم القومية واستقلالهم ومسار التحول الديمقراطي الذي عرفته دولهم.

هذا وتشهد العلاقات الروسية الأوروبية مع حلول العام 2022 عودة التوتر بين الطرفين وذلك بسبب اتهام روسيا حلف الأطلسي بالتوسع بالقرب من الحدود الروسية بعدما أعلنت أوكرانيا رغبتها في الانضمام للحلف وهو ما أثار التوتر بين روسيا والغرب لدرجة أن العالم توقع وقوع حرب بين الطرفين وذلك بعد إدعاء الغرب أن روسيا تنوي ضم أوكرانيا إليها كما ضمت سابقا القرم، هذا في ظل نفي روسيا وجود أية نية لها في غزو أوكرانيا وإنما تنوي حماية نفسها من الحلف الأطلسي الذي يقترب من روسيا. وفي ظل تبادل الاتهامات وإعلان الدول الغربية وحلف الناتو الدفاع عن أوكرانيا في حالة تعرض روسيا لها، قام الرئيس الفرنسي بزيارة لنظيره الروسي في مسعى منه لتهدئة الأمور، إلا وأنه بعد الزيارة بأيام قليلة خرج الرئيس الروسي في تصريح مطول وأعلن عن اعتراف موسكو بـ "لوغانسك و دونيتسك" جمهوريتين مستقلتين عن أوكرانيا وذلك يوم 21 فيفري 2022.بالرغم من ضغوط الغرب ودول الاتحاد الأوروبي والناتو عليه، وفتح الباب لدخول القوات الروسية إلى المنطقتين متجاهلا القانون الدولي وسيادة أوكرانيا.وفي 24 فيفري 2022 فاجأ الرئيس الروسي العالم بتوجيهه ضربات عسكرية لأوكرانيا مبينا خيار روسيا العسكري للدفاع عن مصالحها سعيا منه لتنازل أوكرانيا عن رغبتها في الانضمام للمعسكر الغربي وحلف الناتو. وردت الدول الأوروبية على الغزو الروسي بفرض عقوبات على روسيا منها عقوبات على وزير الدفاع الروسي ورئيس إدارة الرئاسة والمتحدثة باسم الخارجية، شملت العقوبات أيضا مدير بنك التجارة الخارجية الروسية ومديرة قناة روسيا اليوم وإعلاميين روس.كما قررت كل من أمريكا وكندا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا وألمانيا والمفوضية الأوروبية

فصل بنوك روسية عن نظام سويفت.هذا واجتمع طرفا النزاع على طاولة المفاوضات حيث اشترطت روسيا مجموعة من البنود إذا نفذتها أوكرانيا تعهدت روسيا بوقف الضربات العسكرية وأهمها:عدم انضمام أوكرانيا لحلف الناتو، ونزع السلاح الأوكراني.

وفي ظل كل هذه التطورات يتوجب على الاتحاد الأوروبي أن يبني نهجا داعما لدول الجوار الشرقي الأوروبي من ناحية ويتطلب هذا الأمر ضرورة دعم استقلال الدول المجاورة لروسيا عن طريق توسيع نطاق السياسات نحوها وتقديم المساعدة في المجالات المتعلقة بالأمن كإصلاح قطاعات الأمن الداخلية، والتدريب على حراسة الحدود والخدمات الخاصة.كذلك، يجدر دعم الاستقلال الاقتصادي لتلك الدول في مجالات أمن الطاقة والدخول إلى الأسواق[1]. أما بالنسبة لروسيا، فيجب على الاتحاد ،أن يتبع إستراتيجية ثنائية تجمع بين العقوبات والتعاون، حيث ستزيد العقوبات من المصداقية في التعامل وستقيد قدرتها على المناورة وفي نفس الوقت يجب العمل على تنمية العلاقات التعاونية بينهما حتى لو لم تكن قائمة على المبادئ والمعايير الأوروبية لكنها على الأقل لن تقلل منها.

الفرع الثالث: تحدي الصعود الصيني

فرضت الصين نفسها في مواجهة كبرى القوى العالمية ونجحت في التسلل للأسواق الداخلية لمنافسيها وعلى رأسهم السوق الأوروبية.

يمثل الصعود الاقتصادي للصين تهديدا للاتحادي الأوروبي ودوله،إذ تعتمد الصين في صعودها الاقتصادي على العديد من الأدوات مما مكنها من تكوين مجموعات صداقة عبر الأبواب الخلفية واستمالة النخب لصالح التوجهات الصينية وتوجهات ومصالح الحزب الشيوعي[2].

[1] باسم راشد ، الطريق نحو استعادة قوة الاتحاد الأوروبي، على الرابط:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/691، مرجع سبق ذكره

[2] ماتياس ديرمير وآخرون، مرجع سابق.

وبالرغم من الاعتراضات الأوروبية على الأوضاع السياسية والانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع الاعتراض على الممارسات الصينية المناهضة لقيم التنافسية وسياسات السوق والقواعد المنظمة لحرية التجارة الدولية، فإن الصين عملت على تعزيز توغلها الاقتصادي داخل أروقة الاتحاد الأوروبي عبر مبادرة الحزام والطريق، وعن طريق تقديم صفقات اقتصادية مربحة لها وللمستفيدين من المبادرة.

وتجلى التوغل الصيني في التقارب من التيارات الشعبوية باليونان، حيث امتنعت الأخيرة عن التصويت ضد الصين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2017، وهو ما حال دون اتخاذ موقف أوروبي موحد ضد الصين حينها. ولم يتوقف الأمر عند حد الموقف اليوناني بل دافع العديد من أعضاء البرلمان الأوروبي عن مبادرة الحزام والطريق ورفضوا وصف الصين بأنها قوة استعمارية عدوانية[1].

وإن الصعود الصيني في القارة وطبيعة المؤسسات والمبادئ الدولية التي تنتهجها داخل النظام الدولي، والتي تعد تحديا للنموذج الأوروبي في مجمله، خاصة في كونها جاذبة للعديد من الدول التي تحبذ العمل داخل إطار مؤسسات جديدة عن إحداث تغييرات في المؤسسات القائمة في نظام ما بعد الحرب الباردة. فإذا نجح هذا الأمر فإن الاتحاد الأوروبي سيكون أكثر المتضررين، ومن ثم يتعين على دول الاتحاد ألا تخضع لإغراءات هذه المؤسسات الجديدة، بل بدلا من ذلك تعمل على تحقيق استجابة جماعية لتلك المؤسسات[2].

ويقصد بالنظام التعددي الجديد الذي تقوده الصين، ومن خلفها روسيا والهند، إلى جانب الكثير من الدول الواقعة تحت إغراءات النمو، أنه النظام الذي يعتمد على الحوافز التجارية والمادية، والذي يشكل الاقتصاد المحور الأساسي فيه، بعيدا عن القوة الصلبة أو الناعمة، حيث يدعم هذا

[1] المرجع السابق.

[2] باسم راشد، الطريق نحو استعادة قوة الاتحاد الأوروبي، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/691، مرجع سابق.

النظام تدفق رأس المال والنمو التجاري للدول الأعضاء ويقلل من قيمة المعايير والمبادئ الليبرالية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد ليس أمام الاتحاد الأوروبي سوى محاولة العمل بشكل متوازن تجاه ذلك النظام الجديد بمؤسساته المالية الضخمة، بحيث يركز على العوامل الاقتصادية في علاقاته مع الدول وتعميق الأدوات الأوروبية داخل النظام المالي العالمي، لكن دون أن يتخلى عن اهتمامه بقضايا حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية وعليه أن يدمج تلك الأهداف في إطار إستراتيجية أوروبية واضحة ومتفق عليها يمكنها التعامل مع التطورات المختلفة حول العالم. وستكون العلاقات الاقتصادية والتجارية مع منطقة آسيا والمحيط الهادي وخاصة مع الصين ذات أهمية أساسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة. حيث تغير موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الصين بشكل عميق فقد كان لفترة طويلة يعكس عقلية " العمل أولا" والتي دفعت كل دولة أوروبية لإعطاء الأولوية للعلاقات التجارية والاستثمارية مع بكين[1]. اليوم هناك وعي أوروبي بأن الصين، إلى جانب كونها شريكا تجاريا ذا أهمية أساسية، هي منافس قوي يسعى لتحقيق التفوق الصناعي والتكنولوجي على المستوى العالمي.بالإضافة لذلك أصبحت إستراتيجية بكين الاقتصادية الدولية أكثر حزما وتدخلا.حيث اتبعت الصين منذ الأزمة المالية 2008-2009، سياسة التوسع الهائل في الخارج من خلال الاستثمار الأجنبي الضخم ومبادرة الحزام والطريق.كما تغير محتوى النمو الصيني بشكل كبير، مع الاستثمار الهائل في التقنيات الرقمية عالية التقنية والذكاء الاصطناعي، وهو ما أدى لدخول اقتصاد الصين في منافسة مباشرة مع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى.

[1] باولو جوريري، التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في الاقتصاد العالمي بعد كوفيد-19، على الرابط:https://asbarme.com/5014، (2021/09/09)، تاريخ الزيارة: 2022/02/18، بتوقيت:14.00.

بالإضافة إلى أنه خلال أزمة كوفيد- 19- تم الكشف عن حاجة الاتحاد الأوروبي واعتماده المفرط على الصين في العديد من القطاعات الإستراتيجية مثل: المكونات الصيدلانية، وهو ما حدد الحاجة الملحة لخطة للتقليل من مثل هذا الاعتماد.

وعليه يتعين على الاتحاد الأوروبي صياغة سياسته الخاصة تجاه الصين لتحقيق أكبر قدر من المعاملة بالمثل ويجب التعاون معها بشأن المنافع المشتركة، مثل مكافحة تغير المناخ والصحة العالمية والأمن السيبيراني[1].

الفرع الرابع: العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة الاتحاد الأوروبي في مواجهة تبعات الحرب العالمية الثانية وبعد تشكيل الجماعة الأوروبية وبعدها الاتحاد الأوروبي تغيرت نظرة أمريكا للاتحاد على اعتبار أنه أصبح من كبرى المنافسين ويشكل تهديدا لها على المستوى الاقتصادي، أما سياسيا وعسكريا فهو تابع ومساند لقراراتها.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية متحمسة لفكرة أوروبا الموحدة اقتصاديا، بعد الحرب العالمية الثانية لكي تقف كقوة حليفة لها أمام الاتحاد السوفياتي، ويسهل تقديم الدعم لها حسب مشروع مارشال. وكان قد أعلن وزير الخارجية الأمريكية " جون فوستر دلاس "John Foster Dulles ، صراحة أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في نوفمبر 1947 حيث قال:" ما هو سيء بشكل أساسي هو انقسام أوروبا الغربية إلى وحدات اقتصادية عديدة".

إلا أنه وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأ الخلاف في وجهات النظر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وشعرت دول الاتحاد،أنها لم تعد بحاجة لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أوروبا تستطيع الدفاع عن نفسها دون الحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.كما

[1] باولو جوريري، التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في الاقتصاد العالمي بعد كوفيد-19، على الرابط:https://asbarme.com/5014، المرجع نفسه.

أدى توحيد ألمانيا إلى زيادة إيمانها بدورها التاريخي في توحيد أوروبا، وعليه فإن التحالف الذي كان يربط أمريكا والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في إطار حلف الناتو قد فقد الكثير من وظيفته، لأن الخطر السوفيتي قد زال[1]. ولهذا زاد الخطاب السياسي الأوروبي من لهجته المنتقدة للسياسة الأمريكية ودعوته لتقوية الاتحاد بعيدا عنها. وصاحب الخلافات الصراع على المصالح بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الذي قاده الرئيس الفرنسي الجنرال " شارل ديغول Charlles de Gaulle" الذي أراد الخروج والتمرد على الهيمنة الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، حيث انسحب من الذراع العسكري للحلف الأطلسي، ودعا لإنشاء قوة أوروبية للعمليات العسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية[2].

كما تصاعدت الخلافات التجارية بينهم خلال التفاوض على تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، كما ظهر خلاف حول تجارة اللحوم، الذرة والموز.وما زاد الطين بله هو إصدار العملة الأوروبية الموحدة التي ستنافس الدولار الأمريكي، ولولا شك الولايات المتحدة في قدرة اليورو على منافسة الدولار لكانت عرقلت المشروع قبل تحقيقه منذ البداية، هذا وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تلاحظ زيادة الإقبال على العملة الأوروبية في الأسواق العالمية مما زاد من تخوفها بأن يؤثر ذلك على الدولار والاقتصاد الأمريكي وهو ما حدث فعلا حيث أصبح اليورو يشكل تحديا جديا في وجه الدولار الأمريكي وهيمنته على الاقتصاد العالمي.

وهناك خلاف في وجهات النظر على صعيد السياسة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خلال الاختلاف في مواقف كل منهما من القضايا الدولية كالصراع العربي الإسرائيلي والعراق والإرهاب الدولي. وظهر هذا الخلاف بسبب عدم تأييد الاتحاد الأوروبي للقرارات الأمريكية بفرض حظر على إيران وكوبا وليبيا، ومطالبة واشنطن من حلفائها بتطبيق تلك القرارات.

[1] أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص.24.

[2] مرجع نفسه، ص.25.

وكشفت الأزمة العراقية عن انقسامات عميقة في داخل أوروبا في مجالي الدبلوماسية والدفاع وأظهرت الأزمة مدى الصعاب التي تعوق وجود الاتحاد وتأثيره على الساحة الدولية. حيث لاحظت أوروبا فشلها في إيجاد موقف مستقل عن أمريكا خلال حرب الخليج الثانية وأن موقفها كان تابع للموقف الأمريكي، وتكرر الأمر خلال حرب البلقان حيث لم تستطع تبني موقف موحد لإنهاء الصراع من دون الولايات المتحدة وبالتالي فالحل لم يأت من البيت الأوروبي علما أنه جرى على مسافة قصيرة من حدود دول الاتحاد وفي قلب أوروبا واعتبر ذلك فشلا لأوروبا[1].

وكان هذا الفشل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية حيث دعا مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق " زبيغنيوبريجسكي" إلى توسيع نطاق التأثير الأمريكي على الاندماج الأوروبي وعدم " خلق أوروبا مندمجة سياسيا بحيث تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في المناطق ذات الأهمية الجيوبوليتيكية ولا سيما الشرق الأوسط."

واعترف " هنري كيسنجرHenry Kissinger"، في كتابه (تشكيل دبلوماسية الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين) بوجود هذا الصراع بين بلاده والاتحاد الأوروبي بقوله:" أن بلاده أصبحت اليوم القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأخذت بتشكيل سياسة خارجية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة.وتبرز إستراتجيتها الجديدة بوضوح في تزعم العالم وفي الخلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت لظهور هويتين مختلفتين تقريبا:واحدة أمريكية وأخرى أوروبية.وإذا كانت أوروبا قد هيمنت على العالم لمدة خمسة قرون مضت فإنها تعيش اليوم حقبة جديدة لا تقوم على ميزان القوى القديم وترفض منطق السياسة الميكيافيلية، بوعي أخلاقي جديد ينبذ أسلوب القوة ويلتزم بالتفاهم والحوار الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي مع دول العالم"[2].

[1] المرجع السابق، ص.26.

[2] المرجع نفسه، ص.27.

والخلاف كما يبدو هو الرفض الأوروبي لاستعمال القوة بدلا من القانون، ويبدوا أن أمريكا تبادلت الأدوار مع أوروبا فسابقا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى حل الصراعات عن طريق التفاوض وأصبحت الآن تعتمد أسلوب القوة، بينما كانت الدول الأوروبية في عهد الاستعمار تستعمل القوة والهيمنة وأصبحت الآن تفضل استعمال أسلوب التفاوض والحوار.

ومن المشاكل التي تواجه العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كذلك دعوة بعض دول الاتحاد لإنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن قوات حلف الأطلسي (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ).حيث نظرت أمريكا للأمر بارتياب شديد وأفشلت المشروع.

ومن القضايا الخلافية الأخرى قضية النفط، لأن أمريكا تريد أن تتحكم بالنفط العالمي وتسيطر عليه، وهي تدرك جيدا أن الدول الصناعية بحاجة إليه وأن مستقبل اقتصاد تلك الدول مرتبط بحصولها على النفط.ولهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحكم بوصول النفط للدول الأوروبية لكي تؤثر على اقتصاد تلك الدول.

وصرح وزير خارجية فرنسا السابق " فدرين" بقوله:" إن نظرة أمريكا إلى العالم والعلاقات الدولية والإرهاب والعولمة والشرق الأوسط، ليست نظرتنا في فرنسا وفي الاتحاد الأوروبي."

وترى فرنسا أنه إذا أرادت أمريكا أن يدعم الاتحاد الأوروبي سياستها الدولية فعليها أن تشركه في صنع القرارات السياسية التي تتخذها.هذا وسعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، إلى تخفيف حدة الخلافات في السياسة الخارجية لكل منهما، وتجاوز خلافاتهما التي ظهرت خلال حرب العراق إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك وزادت الخلافات مع الحرب في سوريا والملف النووي الإيراني.وفي هذا الصدد يعترف "روبرت كاغان"، أحد الموظفين السابقين في وزارة الخارجية الأمريكية

وباحث في كارينجي للسلام الدولي والمقيم في فرنسا، عن وجود تناقض واضح في المواقف بين الأوروبيين والأمريكان ويحدد هذه الاختلافات في الأسباب التالية[1]:

– يرى الأوروبيون أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكثر استعدادا للتسرع في اللجوء للقوة وأقل صبرا من أوروبا التي تفضل الدبلوماسية.

– يرى الأوروبيون أن أمريكا تفضل استعمال أسلوب الإكراه على الإقناع والعصا على الإغراء.

– أن أمريكا تزداد ميلا للعمل في شكل أحادي الجانب، ولا تظهر حماسة للمبادرات التي تتخذها المؤسسات الدولية.

– أن أمريكا بالغت في حجم الخطر من العراق والإرهاب .

وتظهر الاختلافات في الكثير من الرؤى والمواقف الأخرى فمثلا: الاتحاد الأوروبي وبالرغم من وجود التيارات اليمينية المتطرفة إلا أنه لا يتعامل بهاجس الخوف من الصين أو العالم الإسلامي بالقدر الذي تراه أمريكا، وبخصوص الإرهاب فهو يراه خطرا يهدد السلام العالمي ولكن يرفض فكرة القوة العسكرية كحل أنسب لمواجهته[2].

فالاتحاد الأوروبي يسعى جاهدا لتنمية شراكات مع البلدان الأخرى، وبناءها مع المنظمات الدولية، الإقليمية والعالمية التي تشاطره المبادئ نفسها ويشجع الحلول متعددة الأطراف للمشكلات المشتركة ولا سيما في إطار الأمم المتحدة[3].

وقد تعرضت العلاقات الأوروبية الأمريكية إلى حالة من التجاذبات السياسية في عهد الرئيس الأمريكي السابق " دونالد ترامبDonald Trump " نتيجة لعدة قرارات وهو ما اعتبره الجانب

[1] المرجع السابق، ص.32.

[2] حسن نافعة ، مرجع سابق، ص.465.

[3] جان لوي كرمون، النظام السياسي للاتحاد الأوروبي ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، الهيئة العامة السورية للكتاب،2020، ص ص.163-164.

الأوروبي تهديدا لمصالح أوروبا وللشراكة بين الطرفين، وكانت البداية بإعلان الرئيس الأمريكي انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ في جوان 2017 على أساس أنها تؤثر سلبا على الاقتصاد الأمريكي، وفي مارس 2018 قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألمنيوم من أوروبا بنسبة 10٪ و25٪ على التوالي، ثم جاء الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران في ماي2018 لتتوضح حالة عدم التوافق والتنسيق بين الجانبين، هذا وأثارت تصريحات الرئيس الأمريكي في جويلية 2018 استياء الأوروبيين. وذلك عند ما طالب الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو بزيادة نسبتهم في الميزانية قائلا[1]:" من غير الملائم أن تمول الولايات المتحدة الدفاع الأوروبي في مواجهة روسيا بينما تدفع ألمانيا البلد الأكثر ثراء في الاتحاد الأوروبي مليارات الدولارات لروسيا لتأمين إمداداتها من الطاقة.متهما الدول الأوروبية بالخضوع للسيطرة الاقتصادية الروسية". وهو ما أثار مخاوف الدول الأوروبية من مدى التزاماتها (أمريكا) تجاه شركائها.

وعليه ليس أمام الاتحاد الأوروبي سوى خيار واحد إذا أراد فرض نفسه والوقوف في وجه الولايات المتحدة بقوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، وهو ضرورة توحيد الصف الأوروبي وضبط سياسة خارجية واحدة تمثل الاتحاد بدل تشتت الآراء الأوروبية وهو ما يخدم القوى الخارجية وعلى رأسها أمريكا.

الفرع الخامس: العلاقات الأوروبية الإفريقية

شكلت القارة الأوروبية على مدى عقود من الزمن الهدف الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي باعتبارها سوقا لرواج منتجاته ومنبعا لثرواته.

تمثل القارة الإفريقية اختبارا استراتيجيا رئيسيا للاتحاد الأوروبي لأسباب اقتصادية وأمنية وجيوسياسية. وعلى الرغم من الجهود والمساعدات، سواء المادية أو قوات حفظ السلام التي تقدمها

[1] مرام ضياء، " اليمين الأوروبي- الأمريكي..جسر أم معضلة" ، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة ، العدد 215، 2019، ص ص.122-123.

الدول الأوروبية لإفريقيا، فإن حدود تأثير الاتحاد مازالت محدودة خصوصا مع تنامي الاستثمارات الصينية داخل القارة السمراء.

ولا ننكر أن الاتحاد الأوروبي قد حقق بعض النجاحات في استقرار بعض الدول مثل: سيراليون وليبيريا، لكنه لم يتمكن من تحقيق نفس الأمر في دارفور ومالي، حيث تنتشر الجماعات الإرهابية بشكل كبير وتستهدف قوات الأمم المتحدة. بالإضافة إلى جماعة " بوكو حرام" التي تنشط بنيجريا والتي تهدد الاستقرار داخل الإقليم[1].

وأمام الاتحاد الأوروبي فرص إستراتيجية هامة في إفريقيا، فدول مثل:السنغال ونيجيريا على سبيل المثال تريد تعاونا أمنيا أفضل مع الاتحاد الأوروبي ضد الجماعات الإرهابية وهو ما يتطلب وضع إطار تعاوني أوروبي إفريقي لتحقيق هذا الأمر.كما يتعين توجيه المساعدات الأوروبية نحو دعم منع الأزمات، وتعزيز الحوكمة، وسيادة القانون في أكثر الدول هشاشة داخل الإقليم بما فيها سيراليون وليبيريا وغينيا...الخ.

وترغب فرنسا في تجديد العلاقة بينها وبين القارة الإفريقية حيث قال الرئيس " ايمانويل ماكرون Emmanuel Macron" في 28 نوفمبر 2017 في واغادوغو أنه: "يسعى بطموح لتجديد العلاقة بين فرنسا والقارة الإفريقية الذي يتحقق من خلال مختلف الالتزامات".كما يرى " فرانك ريستر"، الوزير الفرنسي المنتدب المكلف بشؤون التجارة الخارجية والاستقطاب لدى وزير أوروبا والشؤون الخارجية:" أن هذه الشراكة تجاه إفريقيا واضحة معالمها بالنسبة للأوروبيين" موضحا أن القرب الجغرافي يلعب دورا مهما في تقريب العلاقة بين القارتين بالإضافة إلى كثافة العلاقات الاقتصادية. ويصر المسؤول الفرنسي على أن الاتحاد الأوروبي هو " أكبر شريك تجاري لإفريقيا، وأكبر مستثمر أجنبي لتحقيق التنمية في إفريقيا"[2].

---

[1] باسم راشد، مرجع سابق.

[2] فرنسا تسعى إلى إحياء الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا عبر بوابة التجارة والاستثمار، على الرابط: https://arabic.euronews.com ،(2022/01/11)، تاريخ الزيارة:2022/02/08، بتوقيت:19.00.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر المزودين للمساعدات الإنمائية في العالم، لكن توزيعه مجزأ وبدون إستراتيجية شاملة متماسكة فمن الضروري مراجعة المساعدات الأوروبية والعمل على تنظيم وتنسيق العملية في إطار مبادرة أوروبية جماعية جديدة تجاه إفريقيا وهي القارة التي انخرطت الصين ودول أخرى (اليابان ودول الخليج) في اختراق اقتصادي وتجاري هائل لها وهذا في ظل تواجد بعض الدول الأوروبية هناك ولكن فرديا مثل فرنسا،لكن التواجد الأوروبي الموحد للاتحاد الأوروبي يظل مفقودا[1].

وتمر العلاقة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي مؤخرا بحالة فتور بسبب التطورات السياسية الأخيرة في عدد من دول إفريقيا وظهور لاعبين آخرين في الساحة الإفريقية الذينأزاحوا أوروبا من مكانها كشريك ذي أولوية بسبب عدم تكافؤ الفرص والسياسات غير الواضحة وتعقيد إجراءات التمويل، فبرامج الاتحاد الأوروبي لا تحظى باهتمام كبير على المستوى الإفريقي، حيث يواجه انتقادات بشأن احتكار لقاحات وباء كورونا وتجاهل إفريقيا في اللحظات الحرجة[2].

ولم ينجح حتى الآن في موقفه تجاه الأزمة السياسية في غينيا وبوركينافاسو ومالي التي طردت السفير الفرنسي وسحبت فرنسا قواتها منها بعدما طالبتها مالي بذلك. وجدير بالذكرأن فرنسا انخرطت في عمليات محاربة الحركات المسلحة في مالي ومنطقة السهل الإفريقي منذ عام 2013 . وتأزمت علاقتها مع المجلس العسكري في مالي بعد الانقلاب الذيأزاح حلفاء فرنسا على السلطة وانهارت العلاقات في الأشهر الأخيرة بعدما تعاونت مالي عسكريا وأمنيا مع روسيا، وتصاعدت الأصوات المطالبة بطرد فرنسا من المنطقة وأدت التصريحات الفرنسية المنتقدة للنظام العسكري المالي إلى طرد السفير الفرنسي والقوات العسكرية من مالي[3].

---

[1] باولو جوريري، التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في الاقتصاد العالمي بعد كوفيد-19، على الرابط:https://asbarme.com/5014، (2021/09/09)، مرجع سابق.

[2] حكيم نجم الدين، الاتحاد الأوروبي وإفريقيا :إعادة ضبط العلاقات الأساسية أم تجديد المقاربات؟، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5287 ، تاريخ الزيارة:21 فيفري2022، بتوقيت: 19.27.

[3] المرجع نفسه.

وانطلق في العاصمة الفرنسية باريس في مطلع العام 2022 المؤتمر رفيع المستوى لتسيير سبل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا، تحت شعار " العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا نحو شراكات جديدة".ويعتبر هذا المؤتمر ممهدا للقمة التي ستعقد بين ال17و18 فبراير2022 في بروكسل، بين دول الاتحاد الأوروبي ال27 والقادة الأفارقة. وكان الرئيس الفرنسي " ايمانويل ماكرون Emmanuel Macron " قد وعد في ديسمبر ب " إعادة بناء صفقة اقتصادية ومالية جديدة مع إفريقيا".ويقول المسئولون الأوروبيون إن القمة يفترض أن تسهم في " تحديد الأولويات الأساسية للسنوات المقبلة"، ومن شأنها أن تحدد " التوجهات الإستراتيجية والسياسية للعلاقات بين القارتين". ولطالما اعتبرت بروكسل أن " الاتحاد الأوروبي يريد دعم حلول افريقية للنزاعات الإفريقية. ويشمل هذا الأمر التنمية الاجتماعية، والإنسانية، والصحة والتعليم والعملية الانتقالية نحو سياسات مراعية للبيئة والاستفادة من الطاقة المستدامة والتحول الرقمي وتوفير فرص عمل"[1].

وعقدت القمة الأوروبية الإفريقية في بروكسل في فيفري 2022 وكانت مخرجاتها كالتالي[2]:

ـ تبنى الاتحاد الأوروبي مبادرة البوابة العالمية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي لمنافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية وتعهدت الكتلة الأوروبية بتوليد 150 مليار يورو من صناديق الإستثمار العامة والخاصة على مدى السنوات السبع المقبلة لتحقيق الدفعة الإفريقية الأولى من المبادرة التي يصل استثمارها العالمي إلى حوالي 300 مليار يورو.

ـ كان موضوع مكافحة وباء كورونا المستجد من المواضيع الرئيسية في القمة،إذأغضب الموقف الأوروبي قادة إفريقيا الذينأبدوا استياءهم من التوزيع العالمي غير العادل والاحتكار الدولي للقاحات رغم مشاركة الأفارقة في التجارب الطبية الفعالة. وانتقد رئيس جنوب إفريقيا وسيراليون الغرب بإعطاء

[1] فرنسا تسعى إلى إحياء الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا عبر بوابة التجارة والاستثمار، مرجع سبق ذكره.

[2] حكيم نجم الدين، قمة الاتحاد الأوروبي وإفريقيا... أحلام ووعود، على الرابط:
https://www.qiraatafriqa.com، تاريخ الزيارة:21 فيفري 2022، بتوقيت:19.19.

إفريقيا على حد تعبيرهم " فتات مائدتهم" والتخلي عن القارة مما أدى بها إلى تبني اللقاح الصيني والروسي. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية تلقى 11٪ فقط من الأفارقة التطعيم الكامل ضد كورونا، في الوقت الذيبلغ المتوسط العالمي حوالي 50 ٪.

وعليه تعهد الاتحاد الأوروبي بمنح إفريقيا 450 مليون جرعة بحلول منتصف عام 2022 إضافة إلى مليار يورو لتعزيز إنتاج اللقاحات في القارة مستقبلا.

ـ وبشأن الرعاية الصحية أعلن بنك الاستثمار الأوروبي عن توفير قروض رخيصة للدول الإفريقية بقيمة 500 مليون يورو لتعزيز أنظمة الرعاية الصحية ولم يثر هذا الإعلان حماس بعض الأفارقة المشككين في مصداقية الجانب الأوروبي، بينما تفاءل آخرون بحذرمنتظرين أن تصبح هذه التعهدات حقيقة.

ـ وأخيرا كانت هناك قضايا أخرى في القمة منها: التعامل مع الأفارقة كأنداد وشركاء حقيقيين دون الوصاية الأوروبية. ومعالجة تدفقات الهجرة والبطالة وتآكل الديمقراطية في إفريقيا ومشاكل البيئة والمناخ.

وبالرغم من الشكوك المثارة حول فاعلية المبادرة في إفريقيا نظرا لقوة النفوذ الصيني، فإن المسئولين الأوروبيين يؤمنون بأنها ستحقق أهدافها بالتركيز على عشرات المشاريع الطموحة لتعزيز الوصول إلى الانترنت وروابط النقل والطاقة المتجددة. ويكمن تشاؤم الأفارقة تجاه المبادرة في أن التمويل الأوروبي غالبا ما يأتي بشروط تعجيزية معقدة ويبقى في أحيان كثيرة على شكل وعود فقط[1].

وسنرى إن كانت مخرجات هذه القمة ستطبق على أرض الواقع وتجلب الفائدة للقارة الإفريقية أم أنها ستبقى مجرد وعود مثل كل الوعود الأوروبية السابقة وبالأخص منها الفرنسية التي استغلت القارة لعقود من الزمن ولم تعد عليها بأي فائدة.إلا أن الظروف قد تغيرت وإن لم تنفذ أوروبا وعودها

[1] حكيم نجم الدين، قمة الاتحاد الأوروبي وإفريقيا... أحلام ووعود، على الرابط: https://www.qiraatafriqa.com، المرجع نفسه.

بمشاركة القارة الإفريقية التنمية والمساهمة في إرساء السلم والأمن فإن هناك منافسين للاتحاد الأوروبي على القارة وبالأخص الصين ،الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا التي وسعت مؤخرا نفوذها في إفريقيا، لاسيما في دول تواجه أزمات مزمنة مثل ليبيا ومالي والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وموزمبيق وغيرها.وحظيت العلاقات الروسية الإفريقية بانطلاقة مهمة في قمة 2019 في سوتشي التي حضرها أكثر من 50دولة افريقية تقدمهم 43 رئيسا.وأسفرت عن توقيع أكثر من 30 دولة افريقية عقودا مع موسكو لتزويدها بمعدات عسكرية وثمة استثمارات روسية قوية ، بما فيها المصالح التجارية والقطاعات الأمنية، والتكنولوجية والصناعات القائمة على استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والذهب وغيرها. فعلى سبيل المثال: تستخرج شركة " روسالRusal" معدن الألومنيوم في غينيا وتسعى مجموعة " روساتومRosatom" لاستكشاف اليورانيوم في ناميبيا،كما هناك شركة " الروساAlrosa" ،أكبر شركة في العالم لتعدين الماس لتوسيع عملياتها في أنجولا وزيمبابوي وهي جهود تتفق مع سعي روسيا للبحث عن أسواق اقتصادية جديدة وتأثير جيوسياسي في إفريقيا.وقد أثارت تحركات "بوتين" وإعلانه عن أولوية إفريقيا في سياسة بلاده الخارجية مخاوف الدول الأوروبية لاسيما فرنسا.[1]

وتحاول روسيا الاستفادة من أي مخرجات سياسية للإنتخابات الليبية المؤجلة، منذ نهاية العام 2021، وأن تظهر كوسيط بين القوى الليبية المختلفة، أما مالي فقد عززت روسيا حظوظها فيها بمزيد من التعاون مع السلطات العسكرية الحاكمة.كما تهتم روسيا بأثيوبيا وإفريقيا الوسطى. وعليه فقد حققت روسيا مكاسبها بالاستثمار في القارة الإفريقية، وزعزعت مكانة الدول الأوروبية التي تربعت على عرش إفريقيا لعقود من الزمن.

[1] محمد عبد الكريم أحمد ، الدور الروسي في إفريقيا: معضلات " التحدي والإستجابة"، على الرابط: https://www.qiraatafrican.com، (2022/03/08)، تاريخ الزيارة:2022/03/09، بتوقيت:10.16.

الفرع السادس: التطورات في الشرق الأوسط

من المفترض أن القرب الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط من أوروبا يجعل التكامل في مجالات عدة مصلحة مشتركة لدول المنطقتين، ومن ثم فمن المتوقع أن يكون هناك اهتمام من قبل الاتحاد الأوروبي بالاضطلاع بدور بارز في مساعدة بلدان الشرق الأوسط في التغلب على الأزمات والمشكلات المتفاقمة التي أعاقت عمليات التنمية والتقدم في المنطقة لفترات طويلة. وتؤثر التطورات التي في الشرق الأوسط على الاتحاد الأوروبي، فقد تزايدت الصراعات داخل هذا الإقليم بشكل كبير بعد ظهور تنظيم" داعش" وامتداده في الأراضي العراقية والسورية، ونمو جماعات تابعة له في شمال إفريقيا وغيرها.

والحقيقة أن دور الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة أصبح محدودا، حيث أصبحت التطورات في المنطقة تدار من جانب دول الخليج وإيران وتركيا،وذلك بعد تراجع دول كبرى في المنطقة مؤخرا مثل: مصر والعراق وسوريا.إلا أن الاتفاق بين هذه الدول كالسعودية وإيران لمواجهة داعش لما يمثله من تهديد للمنطقة لم يترجم على أرض الواقع من خلال إستراتيجية مشتركة. وبدلا من ذلك زادت حدة التصعيد الطائفي بين الطرفين. وتنقسم الدول الأوروبية في تحديد وضعها في العلاقات مع هذا الإقليم المعقد خاصة في ظل تزايد تطوراته ومخاطره على أوروبا من خلال أزمة الهجرة، والتهديدات الأمنية من تدفق المقاتلين الأجانب، والهجمات الإرهابية المتتالية التي تشن على دول أوروبية مختلفة.في نفس الوقت تستفيد الدول الأوروبية من العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج، فعلى سبيل المثال، بلغت مبيعات فرنسا من السلاح لوحدها مع دول الخليج عام 2015 حوالي 14 مليار يورو[1].

وبدأت مؤخرا تظهر بوادر في أوروبا على اهتمام متزايد للقيام بدور أكثر نشاطا على الساحة العالمية،لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وتعلق الآمال على قيام أوروبا بالمعاونة في حل الأزمات المختلفة التي حلت بالمنطقة، سواء كان ذلك في سوريا أو ليبيا أو إيران.

[1]باسم راشد، مرجع سابق.

أما فيما يخص تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن الجهود المبذولة في هذا الصدد أصبحت في المرحلة الحالية حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية حيث سلمت أوروبا بشكل كامل زمام المبادرة لمساعي واشنطن للتوصل إلى ما يعرف ب " صفقة القرن" وهو أمر من المنتظر استمراره إلى أن تقرر واشنطن أن جهودها وصلت إلى طريق مسدود[1].هذا وقد عمل الاتحاد الأوروبي للأسف على التركيز في المرحلة السابقة على تحقيق مصالح قصيرة الأجل لأسباب داخلية بدلا من النظر إلى مصالحه الإستراتيجية في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وكان الاستثناء الوحيد هو الاتفاق النووي الإيراني المعروف بـ "خطة العمل المشتركة". وبات هو الآخر في خطر بسبب موقف واشنطن.وقد أعطت أوروبا خلال السنوات الأخيرة الأولوية لقضايا مكافحة الإرهاب، والسيطرة على تدفقات اللاجئين، وتأمين مصادر الطاقة، وذلك على حساب احتواء النزاعات التي هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار.

وظهرت مؤخرا عدة تقارير تتضمن توصيات حول كيفية تحقيق أوروبا مصالحها المتعددة بشكل أفضل على المدى الطويل في المنطقة. فمثلا أقر المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية بأنه رغم الشراكات الاقتصادية والسياسية الكبيرة بين أوروبا والجهات الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط فإن الاتحاد الأوروبي لم يتمكن من " إحداث التأثير اللازم على التحولات الرئيسية التي تشهدها المنطقة".

كما أنه لم يشهد للاتحاد الأوروبي موقف واضح بشأن سلسلة الأزمات الإقليمية المترابطة ذات الأثر القوي الممتد على المصالح الأوروبية هناك.وألح التقرير على تطبيق التوصيات الخاصة بكيفية قيام الاتحاد بتأمين مصالحه طويلة الأجل. وهناك قناعة بأن الاتحاد الأوروبي لديه الإمكانيات السياسية والموارد المالية والاقتصادية التي تؤهله للاضطلاع بدور فعال مؤثر في المساهمة في المساعدة على مواجهة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في المنطقة.

[1] رمزي عز الدين رمزي، سبعة تحديات تواجه الدور الأوروبي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15015، جانفي2020، على الرابط:https://aawsat.com/home/article/2069586، تاريخ الزيارة:2021/12/24، بتوقيت:22.13.

وأوصت المجموعة الدولية للأزمات بأن يركز الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية " جوزيف بوريل" جهود المجلس الأوروبي على الحيلولة دون اندلاع صراعات، وهناك صراعات مشتعلة تستأهل الاهتمام العاجل من جانب القارة الأوروبية ولا يمكن إغفالها.وقد حددت المجموعة الدولية للأزمات 4 أزمات من (أصل07) كأولوية في المنطقة وهي: (السودان،ليبيا،إيران، سوريا).لكن الإشكال ليس في دور الدبلوماسيين والمتخصصين الأوروبيين ومدى قدرتهم على إطفاء فتيل الصراعات، وإنما الإشكال هو عما إذا كان الساسة الأوروبيون يستطيعون اتخاذ القرار السياسي المطلوب وهنا مكمن الخيبة، وذلك راجع إلى أسباب منها[1]:

1- أن أوروبا تعاني من أزمة في القيادة إذ صار المحور الألماني الفرنسي الذي تحمل مسؤولية القيادة في أوروبا في حالة شبه جمود بسبب مغادرة المستشارة الألمانية " ميركل" للحكم، وعليه ليس من المتوقع قيام الرئيس " ماكرون" بمفرده بتوفير القيادة المطلوبة لمواكبة التهديدات والتحديات التي تواجه أوروبا بشكل عام.

2-هناك أزمة داخل المؤسسات الأوروبية مع مغادرة بريطانيا الاتحاد حيث ستتحول جهود الاتحاد على كيفية التأقلم مع هذا الواقع الجديد.بالإضافة إلى حاجته للتصدي للتهديدات التي تحيط بالنظام التجاري الدولي.

3- هناك انقسامات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بشأن عدد من القضايا الدولية، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو خارجها.فلا يزال الخلاف متباينا بين الدول الأعضاء بشأن كل من ليبيا، سوريا وإيران.

4- لا يزال الاتحاد الأوروبي غير قادر على الانفصال عن مدار الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كامل، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمسائل العسكرية والدفاعية، وهذا الأمر يتجلى فيما يتصل

[1] رمزي عز الدين رمزي، سبعة تحديات تواجه الدور الأوروبي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15015، جانفي2020، على الرابط:https://aawsat.com/home/article/2069586، المرجع نفسه.

بكل من الأزمة السورية، والاتفاق النووي الإيراني. وفي ضوء التخبط في السياسة الخارجية فإن الأمر سيزداد صعوبة.

5- بالنظر إلى عملية التحول الجارية في النظام الدولي، تركز القارة الأوروبية جهودها على ما تعتبره تهديدات وجودية على الصعيدين الأمني والاقتصادي، مصدرها كل من روسيا والصين.وعليه فإن النخب السياسية الأوروبية تركز جهودها في المرحلة الراهنة على كيفية حماية النظام السياسي من التدخلات في الانتخابات، والحفاظ على التنافسية الاقتصادية، وعدم التخلف في مجال الذكاء الاصطناعي وتقنيات الجيل الخامس.

6- مما يزيد من تعقيد صياغة سياسات أوروبية إزاء هذه التهديدات والتحديات المواقف المتباينة للنخب السياسية من جهة والنخب الاقتصادية من جهة أخرى، حيث ترى النخب السياسية أن التقدم التكنولوجي والمعلوماتي الصيني تهديد مباشر للأمن القومي، في حين أن النخب الاقتصادية ترى أنها يجب أن تتعاون مع الصين للحفاظ على قدراتها التنافسية.

7- إضافة إلى ما تقدم، فإن مما يزيد من تعقيد المشهد الصعوبات التي تكتنف عملية اتخاذ القرار نتيجة حالة السيولة التي تشوب الساحة السياسية الأوروبية بسبب التحولات الناتجة عن ظاهرة الهجرة والتهديدات الإرهابية التي تعتبر أحد المصادر الرئيسية لظهور الأحزاب القومية الشعبوية التي تهدف إلى إعادة تشكيل وصياغة المشهد السياسي العام في أرجاء القارة الأوروبية كافة، وربما قد تؤدي لتقويض ركائز الديمقراطية الليبرالية في أوروبا.ضف لذلك انعدام مبادرات داخلية من دول المأزق فلو كانت لها نية حقيقية ستقدم مبادرة وما على المجتمع الدولي وعلى رأسه الاتحاد سوى العمل على إنجاحها ودعمها، لكن دون ذلك ستبقى كل الحلول فاشلة.

وعليه يتعين على دول الاتحاد الأوروبي تشجيع دول المنطقة على تحمل مسؤولية التوترات التي تحدث في دول جوارها، ويجب عليه الانخراط في اتجاه عدم تصعيد الخلافات الإقليمية في الشرق الأوسط من خلال الطرق الدبلوماسية، وبالتحديد بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين إيران عن

طريق استغلال العلاقات الجيدة التي تربط دول أوروبا بكل من السعودية وإيران لفتح آفاق جديدة لحل المشكلات العالقة دون التحيز لطرف على حساب الآخر من الناحية الطائفية حتى لا تزداد الخلافات تعمقا وتعقيدا[1].

كما يجب على الاتحاد الأوروبي السعي لتحصين دوله من الأعمال الإرهابية المستقبلية من خلال سياسات احتوائية تعبر عن القيم الأوروبية وفي نفس الوقت لا تقصى المسلمين نتيجة قيام بعضهم بأعمال عنف ضد بعض الدول الأوروبية بحيث تشتمل الإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي حماية وتعزيز الحقوق المدنية للجميع دون استثناء وعدم اتخاذ سياسات من شأنها تدعيم روح التطرف والعنف داخل بعض الجماعات الإسلامية[2].

الفرع السابع: العلاقات الأوروبية التركية ومسألة دخول تركيا للاتحاد الأوروبي

تسعى تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ عقود من الزمن إلا أنها كانت تفاجأ في كل مرة برفضها، ومن أجل ذلك عملت تركيا على فرض نفسها اقتصاديا وسياسيا إلى جانب القوى الأوروبية الكبرى.

تتمتع تركيا بأهمية إستراتيجية وجيواستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تأسيسا على ما تمتلكه في البعدين الجيوبوليتيكي، والديمغرافي، ما أعطاها مركزا ودورا إقليميا فاعلا داخل محيطها الإقليمي، وفي دائرتها الأوروبية

وتعد تركيا إذا جاز التعبير دولة ثلاثية الانتماءات[3]:

[1] رمزي عز الدين رمزي، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] ملف شامل حول تطورات مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط: https://www-politics--dz-com (2019/07/01)، تاريخ الزيارة: 2022/02/18، بتوقيت: 11.48.

فالانتماء الأول: إنها دولة إسلامية بحكم اعتناقها للدين الإسلامي مع توجهها العلماني، والانتماء الثاني أنها دولة آسياوية من حيث الموقع الجغرافي والفلكي، أما الانتماء الثالث: أنها دولة أوروبية ليس فقط لوجود جزء منها (اسطنبول) داخل القارة الأوروبية، وإنما أيضا لحجم المصالح الحيوية الضخمة المشتركة بينهما، والتي يدعمها تشكيل تركيا لحلقة الوصل الإستراتيجية للعلاقات السياسية الأوروبية الخارجية، وللجسر ذي الأهمية الإستراتيجية للنظام الاقتصادي الأوروبي، في إطار دمجه في النظام الاقتصادي العالمي، ولمعبر الالتقاء الثقافي، وحوار الحضارات بين قارة أوروبا غربا وبين قارة آسيا شرقا.

وحاولت تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي منذ عام 1987 ولم تنجح، مما جعل انضمامها من المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي، بسبب عدم اتفاق الأعضاء على ذلك، وكان هناك تيار قوي في الاتحاد يقوده الرئيس الفرنسي السابق " فاليري جيسكار ديستان"، يرفض دخول تركيا للاتحاد، وصرح في مقابلة صحفية نشرت في جريدة الموند الفرنسية:[1] " أن تركيا ليست بلدا أوروبيا،إنها دولة قريبة من أوروبا، دولة مهمة وفيها نخبة أصيلة، لكنها ليست أوروبية.فعاصمتها ليست في أوروبا، وبمجرد بدء المفاوضات معها، سيطالب المغرب بالانضمام للاتحاد، وهذا في رأيي نهاية للاتحاد الأوروبي". وهناك شعور معاد لتركيا منذ القرن السادس عشر، عند بدء الفتوحات العثمانية لدول أوروبا الشرقية.ولهذا فإن شعور المعاداة ضد تركيا والإسلام موجود في شرق أوروبا أكثر مما هو موجود في غربها. وهذا الأمر ينعكس على موقف بعض الدول الأوروبية التي تعارض دخول تركيا، لأنها لا تريد أن يزداد عدد المسلمين المنتمين للاتحاد وتخشى كذلك أن تصل حدود أوروبا إلى مناطق غير مستقرة في الشرق الأوسط مما يزيد في تورط أوروبا بمشاكل المنطقة.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تدخلت خلال انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد في كوبنهاجن، الذي انعقد في 2002/12/12، للضغط على المؤتمر لضم تركيا للاتحاد، وصرح الرئيس الأمريكي "

[1] أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص.23.

جورج بوش"، خلال لقاءه برئيس حزب العدالة والتنمية التركي "رجب طيب أردوغان" في واشنطن، بأنه سيطلب من الاتحاد الأوروبي الموافقة على دخول تركيا للاتحاد. كما دعا وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" القمة الأوروبية، إلى البدء بمفاوضات مع تركيا للانضمام للاتحاد. وأثار هذا التدخل، نقدا شديدا للولايات المتحدة الأمريكية من قبل بعض الدول الأوروبية ومنها فرنسا على لسان وزيرة صناعتها " نيكول فونتين" ، التي قالت:" ليس على الرئيس الأمريكي أن يتدخل في القرار الأوروبي، وليس من صلاحياته التدخل في القرار الأوروبي"[1].

ورغم المحاولات العديدة منذ عقود لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلا أن هذا الطلب لم يحظ بالقبول للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والحضارية المختلفة، مع تفاقم عدة أزمات بين الجانبين في السنوات الأخيرة تأتي في مقدمتها مشكلة اللاجئين، حيث تخشى دول الاتحاد من تداعيات تدفق اللاجئين السوريين إليها عبر الحدود التركية الأوروبية، ولهذا وقعت تركيا والاتحاد الأوروبي اتفاقا عام 2016 لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر، تقوم تركيا من خلاله باستقبال اللاجئين الوافدين إلى الجزر اليونانية ممن تأكد انطلاقهم من تركيا وتتخذ الإجراءات اللازمة من أجل إعادة المهاجرين غير السوريين إلى بلدانهم، ويجري إيواء السوريين في مخيمات تركية، في مقابل ذلك تدفع دول الاتحاد 6 مليار دولار لتركيا، ونفت تركيا حصولها على هذا المبلغ وأكدت أنها حصلت على مليار و850 ألف يورو فقط.بينما تكلفت أكثر من 40 مليار دولار لاستضافة 3.5 لاجئ سوري منذ 2011[2].

بالإضافة لذلك هناك أزمة التنقيب التركي على النفط في المنطقة الاقتصادية الخاصة بقبرص شرق البحر المتوسط والذي قام المجلس الأوروبي إثرها بفرض عقوبات على تركيا في 2019. حيث

[1] المرجع السابق، ص.24.

[2] منى سليمان،أردوغان يعيد التوتر للعلاقات التركية الأوروبية بورقة اللاجئين وماكرون يصعد ضد أنقرة..المؤشرات والأبعاد، على الرابط:https://www.zamanarabic.com/2019/09/27، (سبتمبر2019)، تاريخ الزيارة:2022/01/06، بتوقيت:14.13.

نص القرار على تخفيض التعاون مع أنقرة من خلال وثيقة تضم 5 بنود تصدرها أسف المجلس لمواصلة تركيا عمليات التنقيب وأكد أن العملية غير شرعية وتؤثر على العلاقة مع تركيا، ودعا تركيا إلى التخلي عنها واحترام سيادة قبرص وحقوقها السيادية بموجب القانون الدولي. وشملت العقوبات تخفيض المساعدات الاقتصادية المقدمة لتركيا لعام 2020، وحذر المجلس من توسيع العقوبات في حال استمرار تركيا في أعمال التنقيب[1]. ورفضت تركيا وقف العملية بحجة الدفاع عن حق القبارصة الأتراك والدافع التركي لهذا التعنت هو حرص أنقرة على الحصول على حصتها في احتياطات الغاز الطبيعي قبالة قبرص التي تقدر ب227 مليار م^3 ،حيث يمثل هذا ثروة قومية لأنقرة التي تستورد كافة حاجتها من المحروقات.

وهذا التوتر يجري في ظل رفض عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبي حيث يراها غير مؤهلة لعضويته، حيث أقر البرلمان الأوروبي بأغلبية كبيرة تقريرا حول تركيا يتضمن تعليق مفاوضات انضمامها وصوت في 13 مارس2019 على " تقرير تركيا 2018" المعد من قبل النائبة الهولندية "كاتي بيري" 370 عضوا بالجمعية العامة للبرلمان الأوروبي مقابل رفض 109 أصوات، وامتناع 143 نائبا عن التصويت. واحتوى التقرير على العديد من النقاط التي أثارت استياء تركيا حيث تضمن التقرير انتقادات ضد تركيا بمواضيع :(حقوق الإنسان، وسيادة القانون، حرية الصحافة ومكافحة الفساد)، والجزء الكبير من القضية القبرصية حيث، انتقد سياسات تركيا بقبرص وطالب بإنهاء الوجود العسكري التركي بها[2]. وعلى خلاف التقرير فإن القادة الأوروبيين يرون أنقرة تبتعد عن قيم الاتحاد، حيث دعا الرئيس الفرنسي " ايمانويل ماكرون" لإقامة شراكة إستراتيجية مع تركيا بدلا من عضويتها الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وأكد وزير الخارجية الألماني السابق " سيجمار جبريال" أن تركيا لن تتمكن أبدا من نيل عضوية الاتحاد الأوروبي طالما حكمها الرئيس "رجب طيب أردوغان". وأكدت المستشارة الألمانية رفضها حصول تركيا على عضوية كاملة في الاتحاد.ولعل أهم العوامل الغير معلنة

[1] منى سليمان ، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

التي تدفع القادة الأوروبيين لرفض انضمام أنقرة للاتحاد الأوروبي هي العامل الديمغرافي، إذ معدل النمو السكاني في تركيا يتجاوز 80 مليون نسمة وسيصل 100 مليون خلال السنوات المقبلة وغالبيتهم ينتمون للدين الإسلامي، مما سوف يزيد وزن تركيا في عملية التصويت في حال دخولها البيت الأوروبي وهو ما يمثل خصما لألمانيا وفرنسا. ورغم هذه المواقف الأوروبية الواضحة والرافضة للمزيد من التقارب مع أنقرة في ظل السياسات الداخلية الغير ديمقراطية والسياسات الخارجية التوسعية المهددة لدول الجوار والمنافسة للقانون الدولي التي يتبعها " أردوغان" إلا أن هذا الأخير يصر على أن هدف تركيا هو الحصول على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي.

وإن انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في رأي الكثير من المفكرين والمحللين السياسيين هو مسألة وقت فقط، وإن أوروبا في المدى المتوسط سوف تتمكن من عبور الحاجز النفسي الرافض لانضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، حيث أنها رغم القضايا المعلقة تمثل قيمة مضافة للاتحاد الأوروبي، لكونها جسرا حضاريا، ومعبرا تجاريا، ومركزا وممرا للطاقة يحقق انفتاح النادي الأوروبي على منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة وسط وجنوب شرق آسيا.ويؤدي انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لزيادة مركز الثقل والدور التركي الإقليمي في القارة الأوروبية، وفي منطقة الشرق الأوسط، وفي الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

الفرع الثامن: الهجرة غير الشرعية

لم تكن الهجرة عبر التاريخ ظاهرة غير شرعية، وإنما كانت تساهم في إعمار الأرض وتوفير اليد العاملة وكانت أوروبا من مشجعي الهجرة وتفتح أبوابها لاستقبال أعداد من المهاجرين حيث كانت ترى أنها مسألة اجتماعية واقتصادية ثم تحولت تدريجيا لتصبح مسألة أمنية بكل المقاييس، ومع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي أصبحت الهوية أحد مواضيع الأمن التي يجب حمايتها من الهجرة من أجل الوصول إلى الربط بين الهجرة والجريمة والإرهاب على مستوى الخطاب ثم الممارسات.

وكانت الهجرة تعتبر كتهديد لأوروبا قبل أحداث 11 سبتمبر وذلك لارتباطها بجوانب منها: الإخلال بالنمو الديمغرافي والوضع الاقتصادي (منافسة اليد العاملة الأوروبية التي أصبحت تشكو البطالة)، كما ظهر مشكل الأقليات ومطالبتها بحقوقها، المشكل الصحي (على اعتبار المهاجرين خاصة الأفارقة مصدر للأوبئة)، مشاكل اجتماعية وأخلاقية تتعلق بالدعارة والاتجار بالبشر[1]، ومشاكل المخدرات (أفغانستان والمغرب)، خلق شبكات مافيا تدير اقتصاد الدول المستقبلة، والتطرف والعنصرية وأعمال العنف والإرهاب[2].

وبعد أحداث 11 سبتمبر تأزم الوضع وتغيرت نظرة المجتمع الدولي للهجرة والمهاجرين حيث تم ربط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب وتم ربطها بالقضايا الأمنية وأصبحت تؤرق الدول المستقبلة وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي. فأوروبا كانت تستقبل المهاجرين بأعداد كبيرة نتيجة اليد العاملة الرخيصة إلا أنها وفي السنوات الأخيرة غيرت موقفها وبدأت تضع عراقيل تعجيزية خاصة بعد موجة اللاجئين التي عرفتها أوروبا بعد الأحداث الدامية بالعراق وسوريا وليبيا حيث فروا من الحرب لدول أوروبا الغربية فقد سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة 216300 طلب لجوء للدول الأوروبية وكانت الدول الخمس الأولى في طلبات اللجوء هي[3]:ألمانيا، فرنسا،السويد، ايطاليا، المملكة المتحدة. وتذكر المفوضية أنه منذ عام 2013 تشهد أوروبا ارتفاعا حادا في عدد اللاجئين. هذا ويتسبب نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين في عدة مشاكل للمجتمعات المستقبلة أهمها[4]:

– زيادة عدد العمال، ما يؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة على فرص العمل، فضلا عن الضغط نحو خفض الأجور، وخاصة في الوظائف ذات الإنتاجية والدخل المنخفضين.

[1] ناصر حامد، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج" ، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد163، مصر، ص.63.

[2] الحاج علي، سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص.145.

[3] رتيبة تيفوني، مرجع سابق، ص.35.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

– ارتفاع الطلب في الأسواق، ما يشكل ضغوطا لرفع أسعار السلع الاستهلاكية.

– انخفاض فرص الحصول على الخدمات العامة وتراجع جودتها، ومنها المرافق والبنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم.

– زيادة انتشار عمل الأطفال في صفوف اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.

– ازدياد حدة التوترات الاجتماعية وانخفاض التماسك الاجتماعي بين اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية المضيفة.

وبسبب التفجيرات والأعمال الإرهابية التي عرفتها عواصم عدة من دول الاتحاد الأوروبي أصبحت الجالية المسلمة بأوروبا ومعها المهاجرين يعانون من الشك والتمييز، فأحداث 11 سبتمبر لها دور مهم في التأثير على الهجرة غير الشرعية في أوروبا لأنها أخذت بعدا دينيا وبرز التوجه الذي ربط بين الحركات الإسلامية المتشددة والإرهاب الدولي، وبدأ يطالب بضرورة ترحيل أكبر عدد ممكن من المهاجرين المسلمين غير الشرعيين الذين لم يستطيعوا الاندماج مع القيم الغربية المسيحية[1]. حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن موضوع الهجرة من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الاندماج في أوروبا والذين يواجهون مشاكل الاندماج هم عرضة للاستقطاب من الأوساط الإجرامية، والتنظيمات الأصولية دون إهمال عنصر دخولهم في مواجهات مع السكان الأصليين. وأحدثت الهجرة أسوأ أزمة لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك بإحداث انقسام عميق بين دول غرب وشرق أوروبا، فمثلا ألمانيا تعاملت مع الموضوع بإنسانية واستقبلت أعدادا من المهاجرين واللاجئين خاصة السوريين حيث استقبلت ألمانيا 120 ألف لاجئ خلال عام 2015 حسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهو مسعى

[1] وليد الشيح، "معضلة الهوية، الهجرة والديمقراطية في أوروبا"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، المجلد 141، العدد165، 2006، ص ص.70-71.

ألماني نحو دعم اليد العاملة في الاقتصاد الألماني[1]. أما المجر فكانت من أكثر المتشددين حيال الموضوع، لذا بدأت هذه الدول تتعاون مع من مستهم الظاهرة، ومع الدول المصدرة للهجرة ووصل الأمر بالدول الأوروبية لإدراج ملف الهجرة ضمن سياساتها العليا.

وفيما يخص ارتباط الأحداث الإرهابية في أوروبا بالهجرة غير الشرعية هناك رأيان مختلفان في الاتحاد الأوروبي حول الهجرة، فالأحزاب اليسارية تعتبر أن تنظيم " داعش" يريد جذب الأوروبيين إليه وليس تصدير مقاتلين إلى أوروبا، وعليه لا علاقة للمهاجرين غير الشرعيين بالإرهاب، فيما الأحزاب اليمينية المتطرفة تعتبر أن المهاجرين عامة، سواء غير الشرعيين أو المواطنين الأوروبيين من الأجيال المتعاقبة للمهاجرين، هم مصدر الإرهاب[2].

وعلل الرأي الأول وجهة نظره بأن الإرهاب يضرب نقاط عديدة من العالم وليس أوروبا بالتحديد، فقط عرفت الولايات المتحدة الأمريكية هجوما إرهابيا عام 2015 أسفر عن مقتل 20 شخصا، ونفذت منظمة " القاعدة في المغرب الإسلامي" هجوما على فندق في باماكو عام 2015، ونظمت منظمة " الشباب المجاهدين" في كينيا هجوما على حرم جامعي راح ضحيته 150 طالبا عام 2016[3].

ونالت الدول العربية نصيبها من الإرهاب ففي تونس وقع هجوم على متحف " باردو" عام 2015 تبناه تنظيم "داعش" أودى بحياة 21 شخصا. وفي لبنان وقع تفجير انتحاري عام 2015 أدى إلى استشهاد أكثر من 40 شخصا. وعرفت آسيا هي الأخرى هجمات إرهابية حيث تبنى "

[1]Anthony Edo,Migrations et mouvements de réfugiés,état des lieux et conséquences économiques,centre de recherche et expertise sur l'économie mondiale CEPII.2016.

[2] هبة غربي ، أهم الأحداث الإرهابية في أوروبا وارتباطها ب الهجرة غير الشرعية، استكتاب جماعي من تأليف: أحمد عتيق وآخرون، مرجع سابق، ص.103.

[3] المرجع نفسه، ص.104.

داعش" هجوما انتحاريا في "جاكرتا" عاصمة اندونيسيا في جانفي 2016، واستهدف مقرا للأمم المتحدة.

كما تبين إحصائيات وأرقام تم البحث فيها أن هناك مقاتلين في تنظيم " داعش" ليسوا مهاجرين ولا هم مسلمين وهذا ما يضعف فرضية أن الهجرة غير الشرعية مصدر للإرهاب، حيث يقاتل حوالي خمسة آلاف مواطن أوروبي في صفوف " تنظيم داعش"، وهؤلاء يشكلون حوالي 25٪ مما يعرف بالمقاتلين الأجانب في صفوف هذا التنظيم، أي هم ليسوا عراقيين أو سوريين، كذلك تبين أن حوالي 20٪ من المقاتلين الأوروبيين هم من غير الديانة الإسلامية، وقد اعتنقوا الإسلام للقتال في صفوف " تنظيم داعش"[1].

جدول (22):يوضح المقاتلون الأجانب الذين غادرو دولا أوروبية باتجاه سوريا والعراق

اسم الدولة	العدد
فرنسا	1700
ألمانيا	820
المملكة المتحدة	760
بلجيكا	470
هولندا	313
النمسا	300
السويد	300
اسبانيا	135
الدنمارك	125
ايطاليا	87
فنلندا	70
ايرلندا	30
المجموع	5110

المصدر: هبة غربي،أهم الأحداث الإرهابية في أوروبا وارتباطها ب الهجرة غير الشرعية، المرجع نفسه، ص.105

[1] المرجع السابق، ص 104.

وعليه نستخلص أن الغالبية العظمى من المهاجرين لا علاقة لهم بالإرهاب مع أن هذا لا ينفي تورط نسبة منهم في أعمال إرهابية وإجرامية وهناك أرقام تؤكد ذلك، حيث استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عام 2001 وحتى بداية سنة 2016 حوالي 800000 لاجئ في برنامجها لإعادة التوطين، خمسة فقط منهم ممن خضعوا للتدقيق في إطار برنامج إعادة التوطين واعتقلوا بتهمة الإرهاب، وذلك وفقا لوزارة الخارجية ومعهد سياسة الهجرة.أما أوروبا فقط لاحظ " بيتر نيومان" مدير معهد "ICSR" في لندن أنه من بين 600000 عراقي وسوري وصلوا لألمانيا سنة 2016 فقد تم إخضاع 17 فقط للتحقيق بتهم تتعلق بالإرهاب[1]. وعليه فإن الإرهاب لا يضرب أوروبا فقط، حيث يتدفق المهاجرون غير الشرعيين، إنما يضرب جميع أنحاء العالم، وإن الإرهابيين ليسوا كلهم مهاجرين غير شرعيين وإنما منهم أوروبيين.

ومن ثم نجد أن الهجرة غير الشرعية قد أثرت بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي في مستويات عدة منها:

على المستوى الاقتصادي أضافت الهجرة غير الشرعية ضغوطات على اقتصاد بعض الدول الأوروبية، فهي ترتب أعباء على المالية العامة نتيجة تكاليف استقبال، وإيواء أو ترحيل المهاجرين. وأظهرت بعض الإحصائيات كلفة استقبال المهاجرين غير الشرعيين في بعض الدول التي تعد الأكثر استقبالا للمهاجرين، إذ عرفت ألمانيا زيادة 0.5٪ على الناتج المحلي الإجمالي سنويا في عامي 2016 و2017، في حين أن النمسا ارتفعت بها كلفة المهاجرين من 0.1٪ من الناتج المحلي في سنة 2014 إلى 0.15٪ في سنة 2015، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 0.3٪ في سنة 2016.أما السويد، فقد زادت من ميزانية الإنفاق على الهجرة في العام 2016 لتصبح 0.9٪ من الناتج المحلي من أجل تحسين أنظمة دمج المهاجرين[2].

[1] هبة غربي، المرجع السابق، ص.106.

[2] المرجع نفسه، ص.107.

وتعرف اتفاقية "شنغن" ضغوطا كبيرة حول إيقاف العمل بها أو استمرارها بسبب الأعداد الهائلة للمهاجرين في الدول الأوروبية خصوصا من الدول العربية على غرار سوريا واليمن وليبيا، فقد بلغ عدد المهاجرين إلى أوروبا في 2015 حوالي 1.85 مليون، بينهم 1.1مليون طلبوا اللجوء إلى ألمانيا وحدها. و45000 لاجئ عبروا الحدود التركية إلى اليونان خلال الأسابيع الأربعة الأولى من 2016[1].

كل هذه الظروف دفعت بالعديد من القيادات الأوروبية إلى التشكيك في إمكانية استمرار الاتفاقية والعمل بها حيث أن الظروف الجديدة أصبحت خطرا على الأمن الداخلي للدول خصوصا من قبل تيار اليمين المتطرف.وعليه اتجهت بعض الدول الأوروبية إلى إعادة حماية حدودها ومراقبتها فقامت هنغاريا بوضع أسلاك على طول حدودها، كما حاولت كل من ألمانيا، النمسا، فرنسا، الدنمارك، السويد والنرويج بتشديد إجراءات مراقبة الحدود الأمر الذي يعطل العمل باتفاقية "شنغن" المذكورة والتي تعد أحد أهم ركائز الوحدة الأوروبية[2].

هذا وتواجه اتفاقية " شنغن" هجوما من طرف أحزاب اليمين المتطرف وبالتالي فإما سيتم إضعافها أو إلغاؤها من هذه الأحزاب إن وصلت مستقبلا للسلطة حيث تتخذ من الخطر الديمغرافي، والأمني للمهاجرين غير الشرعيين ذريعة لكسب التأييد الشعبي ومحاولة الوصول إلى السلطة وهذا ما سينعكس حتما إلى تقييد حركة الأشخاص، وسيكون في نظر البعض مقدمة للحد من حركة البضائع وبالتالي فك الاتحاد الأوروبي.

ومع رحيل المستشارة الألمانية " أنجيلا ميركل" عن الحكم، بات هناك قلق على مستقبل اللاجئين والمهاجرين في الاتحاد الأوروبي، فألمانيا لعبت دورا قياديا في التكتل وطالما كانت قبلة لاستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين.ولا يمكن لفرنسا أن تحل محل ألمانيا في هذا الملف

[1] منى زنودة، مرجع سابق، ص.239.

[2] المرجع السابق، ص239.

تحديدا لأن فرنسا ذاتها ليست من الدول المرحبة بالمهاجرين واللاجئين، ولأن رئيسها "ماكرون" ليس ك "ميركل" في إدارة هذا الملف أو غيره من الملفات المعقدة التي تحتاج إلى قدرة على القيادة الأوروبية. بالإضافة إلى أن "ماكرون" خصومه كثر داخل فرنسا وفي التكتل الأوروبي عموما ويواجه منافسة شرسة من اليمين الشعبوي[1].

الخريطة رقم (02):تبرز دول منطقة الشنغن

المصدر:https://www.aljazeera.net، **تاريخ الزيارة: 2022/06/04، بتوقيت:21.30.**

الفرع التاسع: خطر الإرهاب

أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية بكل المقاييس لأنه لا يرتبط بمنطقة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة. وقد ازدادت الظاهرة في التصاعد بداية القرن الواحد والعشرين نتيجة ارتباطه بعوامل سياسية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية ناتجة عن التطورات السريعة في العصر الحديث.

[1] بهاء عوام، أحلام الشعبويين الأوروبيين، مرجع سابق.

وهناك إشكالية في مصطلح الإرهاب فما يفسره طرف على أنه إرهاب ليس بالضرورة أن يكون عملا إرهابيا من وجهة نظر الطرف الآخر فمثلا: المقاومة الفلسطينية تعد عملا إرهابيا، بينما جرائم إسرائيل تعد عملا مشروعا.

وكانت أول اتفاقية دولية عرفت الإرهاب هي اتفاقية جنيف سنة 1937 حيث عرفته: " هو الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما بهدف خلق الرعب في أذهان أشخاص معينين أو عامة الجمهور"[1].

على المستوى الإقليمي نجد الاتفاقية الأوروبية عام 1997 تعرضت لكل ما كان محرما سابقا في الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى كل عمل خطير يهدد حياة الأشخاص وأصولهم،إذا كانت تخلق خطرا اجتماعيا.

وعرفت الظاهرة اتجاهات مختلفة لتفسيرها ورغم اختلاف المفاهيم، إلا أن الاتفاق كان حول صعوبة تعدد وسائل العنف وتباين الصور والأشكال التي ينتهجها الإرهابيون، والتي تتطور بتطور التكنولوجيا واستعمال تقنيات متطورة مثل هجمات 11 سبتمبر.

وتم تسليط الضوء على الظاهرة بالتحديد بعد 11 سبتمبر (الهجوم على مركزي التجارة العالميين بالولايات المتحدة الأمريكية) حيث بعدما كان يهدد أمن الجماعة داخليا أصبح يهددها دوليا أيضا وأصبح يشكل بذلك تحديا لأمن الدول واستقرارها. وعليه فإن أحداث 11 سبتمبر شكلت نقطة هامة ومنعطفا تاريخيا في المجتمع الدولي الذي أدرك مدى خطورة الظاهرة وحجم الآثار التي تنجم عنها (خطف المدنيين وقتل الأبرياء، تدنيس المقدسات، انتهاك الحرمات والحق في الحياة) وكانت منعرجا للتحديات التي تواجهها الدول للقضاء على الإرهاب.

[1] أمل اليازجي، محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن حوارات لقرن جديد، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، 2002، ص.63.

وقد أصبحت أوروبا في قلب المعركة وذلك بتحولها لإحدى مواطن ومعقل للإرهاب العابر للحدود والأديان، وأصاب أوروبا الذعر حيث أصبحت تترقب يوميا أحداثا إرهابية وأعمال عنف، حيث عرفت دول أوروبية عديدة هجمات متفرقة ومتتابعة في نفس الوقت ومن أهم هذه الدول: اسبانيا، فرنسا، لندن، بلجيكا. حيث عرفت العاصمة الاسبانية مدريد هجوما إرهابيا في 11 مارس2004 والذي استهدف 3 قطارات ونجم عنه مقتل 191 ضحية، و إصابة ألفين بجروح. وتبنى الهجوم تنظيم القاعدة. وفي بريطانيا قتل 56 شخصا وجرح 700 في 7 جوان2005 على يد مسلحين نفذوا الهجوم في حافلات بالعاصمة البريطانية لندن.

ولم تسلم فرنسا هي الأخرى من الهجمات ومنها هجمات باريس في جانفي 2015 حيث تم اقتحام مقر شارلي إيبدو التي أساءت للرسول –ص– برسومات كاريكاتورية و أسفرت عن مقتل 17 شخصا، بالإضافة إلى اعتداءات نيس جنوب فرنسا التي تسببت في وفاة 84 وإصابة105. وفي مونروج جنوب فرنسا قتل " أحمد كوليبالي" شرطية و أصاب موظفا بلديا. كما تم الهجوم على مسرح " باتكلان" في باريس وتبنى الهجوم تنظيم

" داعش" والذي أودى بحياة 130 شخص و350 جريحا، بالإضافة إلى جريمة المتشدد "عبالة العروسي" الذي قتل شرطيا بالسكين وذبح صديقته في "مانيافيل" غرب فرنسا. هذا ولم تسلم العاصمة البلجيكية بروكسل من الهجمات الإرهابية حيث تعرضت لهجوم في مطار بروكسل الدولي ومحطة ميترو مالبيك في 22 مارس2016 وأسفرت عن قتل 32 شخصا وإصابة 270 آخرين. وعرفت أوروبا هجمات إرهابية عام 2019 حيث تم تنفيذ سبع هجمات إرهابية نسبت إلى جهاديين.أما في عام 2020 فتسببت عدة هجمات إرهابية في وقوع قتلى في أوروبا، مثل هالي وكاسل ولندن وليون وباريس وأوتروخت.[1]

[1] مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي، تدابير جديدة، تقرير المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا وهولندا، على الرابط: https://www.europarabct.com، تاريخ الزيارة:2022/01/15، بتوقيت:21.31.

وهذه الاعتداءات هي نتيجة لمجموعة من العوامل نجملها في التالي[1]:

1- انهيار حدود الاتحاد الأوروبي أمام موجات اللاجئين الأخيرة، الملغمة بأعداد غير معروفة من الإرهابيين، وانهيار الحدود كانت نتيجة، العجز في حمايتها وهو ليس سوى حصادا لبعض سياسات الدول الأوروبية والغربية، التي سببت خللا خطيرا في التوازن العالمي، فاقم من مشكل الهجرة وساهم في تزايد أعداد اللاجئين، وليبيا أبرز مثال على ذلك، حيث أسقط الأطلسي وحلفاؤه نظامها ومزقوا نسيجها الاجتماعي، وفتحوا أخطر وأوسع بوابات العبور غير الشرعي للاجئين والمهاجرين إلى أوروبا.

2- فشل الأمن الوقائي الأوروبي المتكرر، من اعتداء شارلي إيبدوا إلى تجنيد الإرهابيين وتسهيل تدريبهم وتسليحهم وتمويلهم ثم عبورهم إلى سوريا، حيث خططوا وتحركوا في عدة دول، ونفذوا دون كشفهم من طرف الأمن. زيادة على أن اللجوء إلى الحلول الأمنية في معالجة مشكلة الهجرة والمهاجرين، كان مصيره الفشل، بل حول المشكلة إلى معضلة، بسبب تصنيف معظم المهاجرين بالإرهابيين، فوقعت أوروبا في أزمات سياسية واجتماعية وأمنية وأخلاقية،دفعت المزيد من مواطنيها للانضمام للجماعات الإرهابية.

3- قلق أوروبا من بدء مرحلة من التنافس تجعل من الحرب في سوريا، فصلا جديدا من فصول الصراع الذي يريد البعض جعله مدخلا إلى نظام عالمي جديد ويخشى الأوروبيين من أن يفاقم تصاعد المواجهة في المنطقة موجات الهجرة واللجوء إلى قارتهم وبالتالي زيادة الأعباء والتهديدات الأمنية، وربما تحويل أراضيها إلى ساحة مواجهات مع الإرهاب وميدان حرب بين " دواعش" أوروبا المسيحيين، و"دواعش" الشرق الأوسط الإسلاميين.

ويرجع البعض كل الهجمات التي ضربت أوروبا إلى تغاضي الدول الأوروبية عن أماكن وبؤر للإجرام المنظم والإرهاب حيث توجد ببعض الدول الأوروبية أماكن وأحياء مغلقة على الأجانب لا

[1] وصفي الأمين، أزمة أوروبا...معضلة الإرهاب وصعود اليمين، مرجع سابق.

يسكنها إلا غيرهم، حيث يكثر في هذه الأماكن كل أنواع الانحراف السلوكي والأخلاقي ومعظم هذه الأماكن هي دون مراقبة ومنها:

– حي مولنبيك: في ضواحي بروكسل وهو حي شعبي يقيم فيه عدد من الانتحاريين والجهاديين الذي نفذوا عمليات باريس وبروكسل يسكنه مسلمين أكثرهم مغاربة منهم (خالد البكراوي 27سنة) الذي قام بتفجير نفسه في محطة ميترو "مولنبيك" في بروكسل، وكان محكوما عليه بالسجن عام 2011 مدة 5 سنوات في قضية سرقة سيارات.

– حي سخلدرسفيك: بهولندا وتقطنه جالية مسلمة من المتشددين وهناك من وصف الحي "بالحي الداعشي"، ولا يدخله الهولنديون أبدا، حيث عادت كثير من الجثث التي قتلت في سوريا إلى الحي وبدأت الشرطة تراقب العائدين من سوريا إلى الحي وسط رفض سكانه.

فيما أرجع رأي آخر ارتباط الهجمات بمافيا الإجرام والمخدرات في أوروبا حيث صرح المدير السابق للإدارة العامة للأمن الداخلي (مخابرات داخلية في فرنسا) "بيرنارد سكواريسني" في جريدة " لوفيغارو" عن ارتباط المتطرفين المعروفين باسم الجهاديين لدى الإعلام الغربي بعالم الإجرام وأعطى مثالا عن الشقيقان (بكراوي) منفذي تفجيرات بروكسل، كون الأخوان لديهما سوابق في الإجرام وتحولا إلى الإرهاب والتطرف، وهذا ما يمثل خطورة التفاعل القائم بين عالم الإجرام وعالم الإرهاب[1]. وذكر أن الظاهرة في ارتفاع مقلق فمعظم الإرهابيين يلجأون لأعمال إجرامية لتمويل نشاطاتهم.وأكد الخبير في الشأن المغربي (بيير فارمين) وهو أستاذ في جامعة باريس الأولى أن هناك علاقة بين تهريب المخدرات وجرائم الإرهاب، وذكر بالتحديد شبكات تهريب المخدرات من شمال المغرب، حيث أكد أن بعض الخلايا المتواجدة بأوروبا وخاصة بروكسل على علاقة مع هياكل عصابات تهريب القنب الهندي القادم من المغرب، هذا في ظل تغاضي السلطات الأوروبية عن زراعة المخدرات في المغرب

[1] المرجع السابق.

والمتاجرة بها،حيث يستفيد الإرهابيين من عائدات المخدرات وطرق المهربين للاختباء وتزوير الهويات والبطاقات.

وتحدث رئيس لجنة الأمن القومي في مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور الجمهوري " رون جونسون" لقناة

(سي أن أن) عن أن منفذي الهجمات الإرهابية في أوروبا هم العائدين من سوريا عبر موجات اللاجئين وقد استهدفوا بلجيكا وبروكسل بالتحديد باعتبارها عاصمة الاتحاد الأوروبي فهي تحوي عدد كبير من مقار ومراكز المؤسسات التابعة للاتحاد وأضاف أن أوروبا تعرف عجزا للأجهزة الأمنية أمام فتح باب اللجوء وإعادة إغلاقه[1].

وتعتبر كل هذه الهجمات ثغرات أمنية تثبت عدم وجود تفاهم بين دول الاتحاد الأوروبي حول آلية لحماية حدودها من اللاجئين والمهاجرين وتسلل الإرهابيين، وهذا ما يمكنه من إضعاف وتهديد (اتفاقية شنغن) التي تسمح بحرية التنقل داخل الاتحاد.

وإن الإرهاب لم يضرب أوروبا من دون إستراتيجية فالهدف من اختيار تلك العواصم هو تمكين وصول أحزاب اليمين المتطرف إلى الحكم، وخلق اضطرابات داخل المكونات الإثنية والدينية والسياسية الأوروبية فمثلا: ألمانيا دولة رئيسية في الاتحاد الأوروبي فالهجمات الإرهابية عليها ستدفع لإيصال الأحزاب النيونازية للحكم ثم عزلها عن أوروبا. واستهدفت بريطانيا كونها أقرب للولايات المتحدة الأمريكية ولديها خلافات مع الاتحاد الأوروبي في كثير من المواقف وعليه سيزيد التهديد الإرهابي من تعميق الخلاف وهو ما أسهم في خروج بريطانيا من الاتحاد بسهولة.

[1] أمين صوصي علوي، وجهة الإرهاب القادمة، جريدة العربي اليوم، على الرابط:
https://elarabielyoum.com، تاريخ الزيارة:2021/12/03، بتوقيت:21.57.

وفي خضم كل هذه الظروف والصعاب إلا أنه كانت هناك مساعي أوروبية لمكافحة الإرهاب والتطرف منها[1]:

– خلق هيئة رقابية جديدة لمراقبة عمليات غسل الأموال تتولى مسؤولية رقابة عمليات غسل الأموال في المؤسسات الأوروبية.

– سجل مشترك لمكافحة الإرهاب لتسهيل عملية مقاضاة وإدانة المتشددين المشتبه بهم والأفراد العائدين من القتال مع تنظيم "داعش" في العراق وسوريا.

– ربط مؤسسات التعاون الأمني بين دول الاتحاد.

– تعزيز التعاون الأمني بين الاتحاد ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لحماية أراضي الاتحاد من الهجمات الإرهابية والذي يعتبر خطوة استباقية لمحاربة التطرف والإرهاب.

– تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة بمليار يورو يخصص قسم منها للاحتياجات الإنسانية الطارئة في أفغانستان والدول المجاورة لها التي استقبلت الأفغان الهاربين من طالبان باعتبارها تحدي للأمن الأوروبي أكثر من أي منطقة أخرى.

– اعتماد الميثاق الجديد حول الهجرة واللجوء في دول الاتحاد الذي كشف عنه نائب رئيس المفوضية الأوروبية " مارغارتياسشيناس" يوم 21 أكتوبر 2020.والذي من المتوقع أن تتضمن سياسته الجديدة آلية " تضامن إلزامية" تجبر دول الاتحاد على التضامن والتعاون مع نظيرتها التي تقع " تحت ضغط" موجات المهاجرين المتلاحقة. وتطمح المفوضية الأوروبية إلى أن تعهد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الرقابة على الحدود الخارجية للتكتل، والتعاون بين الأجهزة الأمنية لحماية

[1] مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي، تدابير جديدة، تقرير المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا وهولندا، على الرابط:https://www.europarabct.com، مرجع سبق ذكره.

الدول ال27 من أي تهديد إرهابي في المستقبل. وصرحت رئيسة المفوضية الأوروبية " فون ديرلاين" ، بأن رد الاتحاد الأوروبي يجب أن يتبع ثلاثة بنود رئيسية وهي: " المنع والحماية والرد"[1].

ويبدو أن هناك من يخطط لإضعاف القوى الأوروبية الكبرى وزعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي، ومن خلال الهجمات المتتالية لعواصم الاتحاد الأوروبي انتشر الذعر والقلق والخوف بأوروبا وهي أهداف الإرهاب التي أراد نشرها، حيث خلق اضطراب داخلي في أوروبا وضرب الجهاز الأمني الأوروبي في أدائه وزادت الخلافات في المواقف والقضايا الدولية، وطرحت فكرة إمكانية تفكك الاتحاد الأوروبي[2].

وتجد أوروبا نفسها أمام تهديدات إرهابية غير مسبوقة وفي وقت واحد من خطر موجة متوقعة من اللاجئين الأفغان. تخشي أن تحمل بداخلها إرهابيين متخفين، سواء من المتسللين في موجة اللاجئين، أو تجنيد إرهابيين لشباب موجودين على أراضيها.

ومن ثم يكمن القول أنه هناك رغبة ووعي أوروبي للوصول إلى رد جماعي لكن ما ينقص الاتحاد هو ليس المشاريع والقوانين وإنما الإرادة السياسية والتطبيق الفعلي، حيث يفتقد الاتحاد الأوروبي إلى أحد الشروط التي يقوم عليها النظام الإقليمي وهو " التعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة"، فأوروبا ليس لها اقتراب أوروبي أمني موحد للتعامل مع القضايا الكبرى خاصة الأمنية منها ما سيجعل العمل على صياغة سياسة أمنية أوروبية موحدة فعالة ومؤثرة بعيدة التحقيق وهي التي تشكل أبرز التحديات التي يواجهها الاتحاد اليوم.

[1] مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي، تدابير جديدة، تقرير المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا وهولندا، على الرابط:https://www.europarabct.com ، المرجع نفسه.

[2] أمين صوصي علوي، وجهة الإرهاب القادمة، على الرابط:https://elarabielyoum.com ، مرجع سبق ذكره.

جدول (23) : يوضح أهم الأحداث الإرهابية في أوروبا.

التاريخ	البلد المستهدف بالهجوم	عدد الضحايا
11 مارس 2004	مدريد	191 قتيل و1755 مصابا
7 جويلية 2005	لندن	50 قتيل و إصابة 700 آخرين
11 ديسمبر 2010	ستوكهولم (السويد)	وفاة الانتحاري وإصابة شخصين
2 مارس 2011	فرانكفورت بألمانيا	مقتل شخصين وإصابة آخرين
11 و 19 مارس 2012	تولوز ومنتبان (فرنسا)	7 قتلى وإصابة 5 آخرين
18 جويلية 2012	بورغاس (بلغاريا)	مقتل 5 إسرائليين وإصابة 32 آخرين
24 ماي 2014	بروكسل	04 قتلى
08 جانفي2015	مونروغ (فرنسا)	مقتل شرطية وإصابة موظف
03 فيفري2015	نيس (فرنسا)	03 جنود
14 و15 فيفري2015	كوبنهاغن	مقتل شخص، وإصابة 03 من أفراد الشرطة
28 أفريل2015	" زفورنيك" جمهورية الصرب والبوسنة	مقتل شرطي وإصابة 02 آخرين
15 جوان 2015	" مانيافيل" باريس	مقتل شرطي وإمراة
26 جوان2015	ليون	مقتل شخص
21 أوت2015	أمستردام	عدم وجود ضحايا
13 نوفمبر2015	باريس	130 قتيل و350 جريح
10 فيفري2016	" دونيستيك" أوكرانيا	مقتل أربعة و إصابة 11 آخرين

22 مارس 2016	بروكسل	30 قتيل
14 جويلية2016	نيس (فرنسا)	مقتل 84 شخصا
19 جويلية 2016	فورتسبورغ (ألمانيا)	05 مصابين
23 جويلية 2016	ميونيخ	09 قتلى
24 جويلية 2016	ريونتلنجن (ألمانيا)	مقتل إمرأة حامل وإصابة 02
25 جويلية 2016	إقليم بافاريا (ألمانيا)	إصابة 12 شخصا
19 ديسمبر 2016	برلين	12 قتيل وإصابة 50 آخرين
جانفي 2017	فلورنسا (ايطاليا)	إصابة شرطي
03 فيفري2017	باريس	إصابة جندي
22 مارس2017	لندن	04 قتلى وإصابة 40 آخرين
08 أفريل 2017	ستوكهولم (السويد)	04 قتلى وإصابة 15
22 ماي 2017	مانشيستر	22 قتيل و 59 جريح
03 جوان2017	لندن	07 قتلى و48 جريحا
18 جوان2017	لندن	مقتل شخص وإصابة 10
14 جويلية 2017	فرنسا	84 قتيل
09 أوت2017	ضاحية ليفالو-بيريه (باريس)	إصابة شرطي
17 أوت 2017	برشلونة	مقتل 13 شخص وإصابة 90

المصدر:هبة غربي ،أهم الأحداث الإرهابية في أوروبا وارتباطها ب لهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص ص. 96-102.

الفرع العاشر: أزمة الإسلام فوبيا في أوروبا

ازداد تواجد المسلمين في القارة الأوروبية في القرن العشرين نظرا للهجرات الكبيرة التي قاموا بها من دولهم الأصلية إلى الدول الغربية هربا من أوضاعهم الاقتصادية المتدنية، ومن الأوضاع السياسية السيئة التي سادت دول العالم الإسلامي على وجه التحديد في هذه الفترة إذ يقدر عدد المسلمين في أوروبا بالملايين، وينعم قسم منهم بالمعيشة الكريمة، حيث تتوفر لهم كل سبل الراحة والأمان، لكن وفي الجهة المقابلة هناك قسم لا بأس به يعيشون أوضاعا صعبة ومعيشة اجتماعية ضنكة، خاصة بعد الأحداث السياسية الأخيرة في العالم كله، ومحاولة تشويه صورة الإسلام السمحة ، مما جعل النظرة نحو الإسلام والمسلمين تهتز بشكل كبير في العديد من المناطق.

يسهم في وقتنا الحالي المسلمون بأوروبا بشكل كبير في مجالات مختلفة، فقد نبغ العلماء والمفكرون خاصة بعد أن توافرت لهم كل السبل المحفزة للعمل والإبداع. وهو ما عرف بهجرة الأدمغة أو العقول، حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر من 50٪ من إجمالي عدد الأطباء قد تركوا بلادهم وهاجرو للعمل بأوروبا الغربية وأمريكا، كما تركها نحو 25٪ من إجمالي المهندسين ونحو 20٪ من إجمالي عدد المتخصصين في العلوم التطبيقية، وتقدر اليد العاملة العربية الموجودة بأوروبا فقط بما لا يقل عن 5 ملايين[1].

وتظهر ملامح الرهاب الإسلامي عند الغرب وفق عدة صيغ متعددة لعل أهمها ثلاث صيغ كبرى هي:

1- اعتبار الإسلام والعقيدة الإسلامية عقيدة جامدة، وهي باعتقادهم السبب الرئيسي وراء تخلف غالبية الدول والمجتمعات الإسلامية.

[1] حكار حنان، الاكتساح الإسلامي للقارة الأوروبية وتداعياته الإيديولوجية ، استكتاب جماعي من تأليف: أحمد عتيق وآخرون، مرجع سابق، ص.78.

2- ربط فكرة التعصب والتطرف بالمسلمين دون غيرهم من الديانات الإسلامية الأخرى، كونهم يرتبطون حرفيا بالنصوص الدينية المنصوص عليها في القرآن والسنة وهذه الصيغة هي المبرر الأول لربط الأعمال العدوانية والإرهاب بالمسلمين.

3- اعتبار الإسلام خطرا يهدد البشرية شأنه شأن الفاشية والنازية والشيوعية.

وإن نقطة التعارض المركزية ترتبط بالتصوير الدعائي للإسلام، وتحفيز وتعميق ظاهرة التخوف الرهابي منه، كما ترتبط أيضا من ناحية أخرى بكون أن للغرب مصالح واستراتيجيات دقيقة لاحتواء العالم وإضفاء الصيغة الغربية أو الاكتساح العولمي الغربي، والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، هذا في الوقت الذي يعتبرون فيه الإسلام المعرقل الأساسي لمخططاتهم وآلة الكبح الأولى في وجه إستراتجيتهم.

وقد أشار " إدوارد سعيد" في السبعينات إلى أن التخوف الغربي من الإسلام لم يعد حبيس الدراسات الأكاديمية والأبحاث الجامعية، إنما تنقل إلى المنتوج الأدبي والفني الرائج وذلك في كتابه (تغطية الإسلام)، وليست أوروبا الوحيدة في عدائها للإسلام والمسلمين، بل أيضا الولايات المتحدة الأمريكية خاصة المحافظين الجدد الذين يرون في الإسلام ديانة شمولية يمتزج فيها الديني بالسياسي، علاوة على أنها ديانة متشددة تقف عائقا أمام الديمقراطية التعددية، ويرون في تيارات الإسلام السياسي العدو الاستراتيجي الأول للمصالح العليا ونفوذ وتأثير أمريكا ومعها الغرب. وهو ما يجعلنا نفهم السبب وراء عدم وصول التيارات الإسلامية في الدول العربية إلى الحكم، بالرغم من امتلاكها لقاعدة شعبية متينة وهناك شخصيات فاعلة في الأنظمة الغربية تعمل بجهد وفير على الحفاظ على الصورة المغالطة للإسلام، وهو الأمر الذي يحبط في كل مرة أي مشروع إسلامي تنويري ،وإن سواء هذا النوع من الأفكار مرده إلى النظرة الفوقية التي يمتاز بها المواطن الغربي على اعتبار أن حضارته

وثقافته هي الأسمى، وإن عدم قبولها من طرف المجتمعات الإسلامية ليس لنقص فيها، وإنما لانغلاق هذه الثقافة وانعزاليتها وعدم قبولها للآخر المغاير[1].

وما زاد في كم الكره والغضب اتجاه الإسلام والمسلمين هو أحزاب اليمين المتطرف من خلال خطاباتها واستخدام الإعلام لتبني مواضيع سوسيو ثقافية، بدل السوسيو اقتصادية، فلجأت إلى مواضيع مثل الخطر الإسلامي، وتهديد القيم الغربية، وعبئ المهاجرين. فقد نصبت أحزاب اليمين المتطرف نفسها مدافعا عن التمييز الثقافي الإثني والديني الأوروبي ليصور المهاجرين والمسلمين كتهديد للوحدة القومية والتماسك الوطني وتحريف لنمط الحياة المحلية[2].

هذا واعتبر المهاجرون العرب عامة والمسلمين خاصة السبب الرئيسي وراء انتشار الظواهر السلبية والآفات الاجتماعية المهددة للأمن الأوروبي، من قبيل الجريمة والبطالة، وتراجع مستويات التعليم، وغيرها من الظواهر الأخرى.فقد ربط البعض التخلف بالمسلمين أمثال " بيم فورتيون" في هولندا باعتبار الإسلام " الثقافة المتخلفة"، وانتقد " برونو ميجريه" في فرنسا ما أسماه " بأسلمة فرنسا" وبهذا وقفت الجالية المسلمة موقف المتهم الأول والمتسبب الرئيسي في كل أعمال العنف وازدياد الجرائم في أوروبا.

وتتمظهر السلوكيات الغربية المعبرة عن ظاهرة الخوف من الإسلام في العديد من الصور والنماذج والتي كان لليمين المتطرف والإعلام اليد الكبرى في صنعها، وإدراجها ضمن الوعي الجمعي الغربي عامة، والأوروبي خاصة. وظهرت في حالات عدة من دول مختلفة باختلاف درجاتها وتأثيرها ومنها: فرنسا، ألمانيا، هولندا[3].

[1] المرجع السابق، ص.80.

[2] حكار جنان، تأثير ظاهرة الإعلام فوبيا على خطاب أقصى اليمين، استكتاب جماعي من تأليف: أحمد عتيق وآخرون، مرجع سابق، ص.83.

[3] المرجع السابق، ص ص.85-86.

– فرنسا:يعتبر الإسلام ثاني أكبر ديانة في فرنسا بعد المسيحية، ومع تنامي عدد الفئات المسلمة تتزايد درجة الخوف من الديانة الإسلامية وإن الردود المشينة التي عرفت بها فرنسا من قبل حملات منع الحجاب، وحظر بناء المساجد هي وليدة تراكمات مجتمعية عديدة، وزادت من حدتها أحداث 11 سبتمبر.وأمام هذا المد المستمر للإسلام والمسلمين في فرنسا ازداد النشاط المكثف للتيار اليميني المتطرف الأكثر شهرة وعدوانية في التاريخ الفرنسي بزعامة " جان ماري لوبان" رافعا شعار إقصاء الآخر لا سيما المسلمين والتضييق على الدين الإسلامي، ونشر هوس الإسلام فوبيا بين الأجيال المتلاحقة، حيث يعتبر التهجم على الإسلام المدخل الأكثر فتكا والذي استطاع من خلاله الولوج إلى الانتخابات الفرنسية.وهو ما لعب دورا في تأجيج الرأي العام الفرنسي.

– ألمانيا: لا يختلف الوضع الألماني عن الوضع الفرنسي كثيرا، حيث يجتمع غالبية المسلمين هناك أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر انعكست بشدة على المناخ الاجتماعي الذييعيش فيه المسلمون، وزاد تدهورا نتيجة تصاعد الحرب على ما يسمى بالإرهاب، والتركيز على التهديد القادم من التطرف الإسلامي حيث تصاعدت النزعة العنصرية ضد المسلمين بسبب عقيدتهم، وساهمت في ذلك وسائل الإعلام بشكل كبير.في المقابل شهدت الساحة السياسية الألمانية نمو النزعة اليمينية المتطرفة المعادية للإسلام والمسلمين بقيادة الحزب القومي الألماني الذي تخطى في تطرفه كل الأحزاب المتطرفة في أوروبا.ويحرض على معاداة الإسلام والمهاجرين من العرب والأتراك والأفارقة والآسيويين ويطالب بترحيلهم حيث يؤمن بأن ألمانيا حكر على المواطنين الألمانيين الساميين.

– هولندا: يعتبر الإسلام ثاني الديانات في هولندا وقد شهد تاريخها تضامنا وتسامحا كبيرا بين المسلمين والمسيحيين إلى درجة أنه قد أقيمت تشريعات دستورية تضمن حقوق المسلمين، وأتيحت لهم كل الفرص لتقلد المناصب السيادية وبناء المراكز والمساجد الإسلامية.ومع بداية التسعينات تم تأسيس أول جامعة إسلامية وهي جامعة " روتردام" لتكون أول مبنى إسلامي للعلوم والثقافة.وهو ما أثار ضغينة المتطرفين، وبدأت هولندا تشهد ظهور أشكال من التطرف والعنصرية ، وأصبح تقليد التسامح الذي عرفت به هولندا يتآكل، حيث زادت عدد الشكاوي ضد العنصرية من طرف

المسلمين ومعها عدد الاعتداءات العنصرية. فالكثير من الهولنديون تجاوبوا مع خطابات اليمين المتطرف ووسائل الإعلام والمعلومات التي تقدم لهم عن الإسلام بالإضافة إلى تصاعد الأصولية الإسلامية.

وتجد الأفكار العنصرية تجسيدها العملي لدى الأحزاب العنصرية ووسائل الإعلام التي تتغذىمنها، حيث استغلت وسائل الإعلام مشاعر الخوف لدى السكان للترويج لأشكال جديدة من الأفكار النمطية حول الإسلام وقد تم إضفاء طابع التكنولوجيا على الصور النمطية الجديدة من خلال الصور والمشاهد المشوهة عن المسلمين في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى الأفلام والفيديوهات وشبكات التواصل الاجتماعي، بالتالي أصبح الفكر العنصري ضد الإسلام أكثر جماهيرية وأكثر خطورة على الإسلام وأكثر فتكا بالمسلمين، حيث يحتل العرب مكانة متميزة في حملة التشويه التي تشنها وسائل الإعلام، وتم تنظيم أسابيع للتنديد بالإسلام منها: أسبوع للتنديد بالنقاب وأسبوع آخر حول المرأة، وأسبوع حول الحرية لتشويه صورة الإسلام[1].

وقد نجحت تلك المخاوف في تغذيةالحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة التي تستهدف المسلمين، وأفادت استطلاعات الرأي بأن أكثر من 50 % من سكان اسبانيا وألمانيا يحتفظون بمشاعر سلبية ضد المسلمين. وعليه فإن هذهالشعارات المعادية للإسلام والمسلمين والتي يتعمد الإعلام نشرها وصناعتها إن صح التعبير فيما يعرف بالصناعة الإعلامية للقضايا لعبت دورا كبيرا في تأجيج هذهالمخاوف من جهة، وتقوية النفوذ اليميني المتطرف من جهة أخرى[2].

واعتبر الباحثان في الدراسات الإسلامية والعلوم الإسلامية: "جون إسبوزيتو" و"فريد حافظ" في مقال لهما بموقع " ميدل إيستآي" (Middle East Eye) الإخباري البريطاني أن السنوات الأخيرة شهدت

[1] حكار جنان، تأثير ظاهرة الإعلام فوبيا على خطاب أقصى اليمين ، المرجع السابق، ص87.
[2] المرجع السابق، ص.88

" حربا ثقافية" ضد دراسات الإسلام فوبيا في دول أوروبية مثل: فرنسا وألمانيا والنمسا، حيث أنكرت الحكومات والأحزاب السياسية ومفكرون في هذه البلدان وجود مشكلة رهاب الإسلام لديهم أو في تعامل مجتمعاتهم مع الأقليات المسلمة.ويعتقد كاتبا المقال أن هذا النوع من الخطاب المعادي للإسلام تم توظيفه من قبل حكومات أوروبية وساسة آخرين لإسكات أي صوت ناقد لسياساتهم الاستيعابية ضد الجاليات المسلمة.وذكر الكاتبان أن السياسيون في النمسا وألمانيا وفرنسا يعتبرون " الإسلام السياسي" أو " الانفصالية الإسلامية" أو " الإسلاموية" أكبر تهديد يواجه المجتمع الأوروبي، مما سمح للزعماء السياسيين بتبرير إجراءات صارمة على بعض المواطنين، ولذلك شنت حملات دهم واعتقال استهدفت منظمات مجتمع مدني إسلامية، ومساجد باسم حماية الدولة، مع أن سياسات كهذه تقوض في واقع الأمر حريات أساسية يحميها الدستور مثل حرية الدين والمعتقد والتعبير والفكر[1].

ويثير تزايد ظاهرة معاداة الإسلام والعنصرية والهجمات على المساجد في الدول الغربية قلق المسلمين في أوروبا، خاصة بعد تسجيل أكثر من 700 هجوم على مساجد في ألمانيا بين2014 و2020، ومن ثم طالب مسلمو أوروبا السلطات الأمنية في الدول الأوروبية بالتحرك لوقف تلك الاعتداءات[2].

[1] كيف حولت أوروبا الإسلام فوبيا إلى " أسطورة خطيرة "، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/6/1 ،
(2021/6/1)، تاريخ الزيارة:2022/02/12، بتوقيت:20.45.

[2] تنامي الإسلام فوبيا يقلق مسلمي أوروبا، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/6/1،
تاريخ الزيارة:2022/02/12، بتوقيت:21.20.

من جهته قال رئيس الرابطة الأوروبية الإسلامية " درمشيلدرم" إن الجمعيات والأحزاب العنصرية تعمل على إثارة الخوف داخل المجتمع الألماني من خلال الإشارة إلى تنامي أعداد أبناء الجاليات المسلمة في البلاد، ووصولهم إلى مستوى التمثيل في البرلمان الاتحادي[1].

وعليه يتضح أن أوروبا تعرف تفشي كبير لظاهرة الإسلام فوبيا، وعلى الساسة الأوربيون وضع حد للخطاب العنصري والشعبوي في أسرع وقت ممكن، وبذل جهد أكبر لتعزيز قيم العيش المشترك، وتعزيز قيم السلم الاجتماعي بين المواطنين وأبناء الجاليات، وإلا فسوف يتهدد السلم الأوروبي وستعرف المجتمعات الأوروبية مزيدا من التطرف والعنف سواء كان مصدره المسلمون أو المسيحيون وهو التحدي الذي يواجه الاتحاد الأوروبي الذي يتعامل مع الظاهرة ببرودة لحد الساعة.

الفرع الحادي عشر: التراجع الأوروبي في مجال التكنولوجيا والرقمنة

يشهد العالم اليوم قفزة كبيرة نحو عالم التكنولوجيا والرقمنة هذه الأخيرة التي اقتحمت مختلف الميادين حتى العسكري منها وهو ما تعرفه دول كثيرة منها الولايات المتحدة والصين واليابان.

تفطنت الجماعة الأوروبية في السبعينات إلى ضرورة،الانتقال من عصر الصناعات التقليدية إلى الصناعة الحديثة وجعلت هدفها التركيز على تكنولوجيا المعلومات وما يتفرع عنها من حاسبات الكترونية وبنوك المعلومات وتقنيات الاتصالات اللاسلكية وغيرها.وجعلت منها نقطة الانطلاقة لنهضة صناعية جديدة في أوروبا.وكان ذلك نتيجة توصل دول الجماعة الأوروبية إلى أن الصعوبات التي تواجهها الصناعة الأوروبية منذ منتصف السبعينات تعود أساسا إلى تأخر الصناعة الأوروبية عن نظيرتها الأمريكية لعدم امتلاك الثورة الصناعية الثالثة وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات.

فرغم أن الصناعة الأوروبية تسد 20٪ من احتياجات الجماعة في هذا القطاع، إلا أنها كانت متخلفة بشكل كبير مقارنة باليابان والولايات المتحدة الأمريكية في السوق الأوروبية نفسها، فضلا

[1] تنامي الإسلام فوبيا يقلق مسلمي أوروبا، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/6/1، المرجع نفسه.

عن السوق العالمية، ومن هنا فإن الجماعة الأوروبية جعلت من هذا القطاع مركزا لاهتمامها عن طريق إجراءات من شأنها التوحيد التدريجي للسوق الأوروبية، مثل توحيد المقاييس والإجراءات الفنية ، مع فتح سوق العطاءات لكل شركات الجماعة ، وتوفير الدعم والمعونة للأبحاث في تكنولوجيا المعلومات[1].كذلك قامت دول الجماعة بوضع عدد من المقترحات بهدف بناء إستراتيجية مشتركة في هذا المجال. وبمساعدة عدد من الحكومات الأوروبية فقد تم إنشاء " يورو نيت Euro net" ، كأول شبكة أوروبية لنقل المعلومات عن بعد فضلا عن بدء برنامج " اسبرتEsprit"، والذي يمثل إستراتيجية الجماعة للبحوث والتنمية في تكنولوجيا المعلومات التي تستهدف وضع الأسس التكنولوجية للصناعة الأوروبية ، بحيث تكون منافسة لكل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[2].هذا وتتمتع دول الاتحاد الأوروبي بامتلاكها لأكبر سوق في العالم وإن أكد هذا على شيء فإنما يؤكد على القوة الصناعية لدول أوروبا حيث تتوفر على مناطق صناعية كبرى ورئيسة وبصورة أكبر في كل من فرنسا وألمانيا وانجلترا وبلجيكا[3].

وأولى الاتحاد الأوروبي بعدها اهتماما كبيرا بسياسة البحث والتطوير في مجالات الالكترونيات والحواسيب والصيدلانية وقام برفع القدرة التنافسية العالمية من أجل تدعيم القواعد الصناعية والعلمية.وفي هذا الشأن وضع المجلس الأوروبي هدفا في لشبونة في مارس2000 وهو إقامة مجتمع يقوم على المعرفة يكون أكثر تنافسية وحيوية[4].

[1] عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص.138.

[2] المرجع نفسه ، ص.139.

[3] محمود محروس إسماعيل، اقتصادات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،1997، ص ص.386-388.

[4] محمد محمود الامام، مرجع سابق، ص ص.562-563.

ومن أجل الوصول لهذا الهدف تم إعداد برامج للأبحاث والتطور الصناعي، ويقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل هذه الأبحاث والبرامج[1].

يوضح التقدم التكنولوجي السريع لتغيير الخارطة الجيواستراتيجية للعالم بصورة سريعة لم تتضح طبيعتها بعد،لكن من المؤكد أن علاقة التكنولوجيا والسياسة والتفاعل والتأثير المتبادل بينهما يمثل أحد أهم محددات هذا العالم الجديد.وتطور مؤخرا مصطلح " تكنوبوليتيكس" (Techno Politics) ليشير إلى علم أو منهج أو موضوع يتناول الشأنين السياسي والتكنولوجي في صورته المتغيرة، من خلال الصراع بين القوى الكبرى من جانب، وبين صراع التطبيقات التكنولوجية وعلاقتها بحياة البشر وأسواق المال من جانب آخر[2].

وتشجع الحكومات الشركات وتدعمها خاصة القوى الكبرى وعلى رأسها نجد الصين.وأصبحت الشركات التكنولوجية جهة سياسية فاعلة عابرة للحدود، وتتفاوض بقوة وبطرق مباشرة مع دول العالم وخلف أبواب مغلقة.كما أصبحت الجيوش حول العالم تسعى للحصول على أحدث ما تتوصل إليه الشركات في مجالات معالجة البيانات الضخمة، والأمن السيبيرانيوالربوتات وطرق المراقبة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي لخدمة مصالحها الإستراتيجية وتحولت الكثير من مجالات التكنولوجيا لأدوات تستغلها وتوظفها أجهزة الاستخبارات حول العالم.وأظهرت تجربة فوز " دونالد ترامب" بانتخابات 2016 كيف يمكن أن يؤثر التلاعب بالبيانات على الأنظمة الديمقراطية، بحيث تؤدي دول دورا في نتيجة الانتخابات في دول أخرى[3].

---

[1] محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة ، ط1، مصر، مكتبة الإشعاع، 2002، ص.71.

[2] محمد المنشاوي، صراع التكنولوجيا ومستقبل قيادة العالم، على الرابط: https://arabi21.com/story/1331942،(2021/01/28)، تاريخ الزيارة:2022/02/18، بتوقيت:15.00.

[3] المرجع السابق.

وفي ظل هذه التطورات يسعى الاتحاد الأوروبي لاقتطاع مساحة في الاقتصاد الرقمي بلعبه دورا تنظيميا في هذا المجال، نظرا لافتقاره إلى قطاع تكنولوجي قوي خاص به، وهو يحاول حماية حقوق الخصوصية ومشاركة البيانات من خلال الاستفادة من سوقه الموحد الهائل ضد عمالقة مثل " غوغل" وموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"[1]. وأثر تراجع القدرة التنافسية الذي عانت منه الدول الأوروبية على العديد من القطاعات التي تقع في قلب الثورة الصناعية الرابعة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ، وغيرها من القطاعات الرقمية ذات القيمة المضافة العالية[2].

ويوضح تقرير في صحيفة نيويورك تايمز (News York Times) للكاتبين: "ستيفن ايرلينغر و"آدم ستاريانو"، بالأمثلة الحديثة أنه بينما تقود الصين وأمريكا ساحة المعركة في حرب التكنولوجيا العالمية، تجد أوروبا صعوبة كبيرة في تلمس طريقها في هذا المجال[3]. وقالت "ماريتي شاكيه"، مديرة السياسة الدولية في مركز السياسة الإلكترونية بجامعة ستانفورد وعضو سابق في البرلمان الأوروبي:" تحتاج أوروبا إلى العمل معا.أشعر بالقلق من أن الإيقاع بطيء جدا بالنسبة للوتيرة التي ستحدث بها التغييرات".

وأصبحت التكنولوجيا عاملا مهما بشكل متزايد في تحديد القدرة التنافسية، فضلا عن القوة الجغرافية الاقتصادية أو قابلية التأثر.وسيكون للتقنيات المتقدمة دور رئيسي في تشكيل السياق الاقتصادي العالمي وعلاقات القوة بين الدول. لذلك من الضروري أن يزيد الاتحاد الأوروبي من قدراته الابتكارية والتكنولوجية بينما تخوض الصين والولايات المتحدة الأمريكية معكة من أجل الهيمنة الإستراتيجية.

---

[1] السيادة الرقمية..خطة أوروبا للحصول على دور في حرب التكنولوجيا، على الرابط:https://www.aljazeera.ne، (2020/09/13)، تاريخ الزيارة:2022/02/18، بتوقيت:14.42.

[2] باولو جوريري، التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في الاقتصاد العالمي بعد كوفيد-19، مرجع سابق.

[3] السيادة الرقمية..خطة أوروبا للحصول على دور في حرب التكنولوجيا، على الرابط:https://www.aljazeera.ne ، مرجع سبق ذكره.

وسقطت أوروبا من قائمة الشركات التكنولوجية الأكثر نفوذا في العالم منذ سقوط نوكيا لأسباب منها نقص رأس المال الاستثماري وأصبحت نقاط الضعف الأوروبية في مجال التقنية صارخة، حيث يتم تصنيع الهواتف الذكية الأكثر شهرة في العالم في الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، كما تأتي أكبر مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي ومنصات التسوق عبر الإنترنت من الشركات الأمريكية والصينية، وكذلك أكبر مزودي خدمات الحوسبة والذكاء الاصطناعي.وحاولت أوروبا التأثير على الاقتصاد الرقمي من خلال التنظيم، واعتماد قواعد صارمة لحماية البيانات وفرض قوانين مكافحة الاحتكار بقوة، لكن القادة الأوروبيين أدركوا حدود تلك الجهود. هذا في ظل اعتماد المواطن الأوروبي على (أمازون وآبل وفيسبوك وغوغل) في غياب بدائل أوروبية.ويرى البعض أن افتقار أوروبا للنفوذ نابع في النهاية من ندرة الشركات التكنولوجية المؤثرة، فأوروبا لم تطور شركاتها الرقمية العالمية الخاصة بها للتنافس مع الشركات الأمريكية والصينية الكبرى.

وفي ظل هذه المستجدات يجب على الاتحاد الأوروبي إنشاء غرفة للاستثمار الكبير في المشاريع التكنولوجية ذات الاهتمام الأوروبي المشترك، سواء تلك التي تكون قادرة على الحفاظ على المبادرات المشتركة (في مجالات مثل الصحة والطاقة وتغير المناخ والأمن والاقتصاد الرقمي) وتلك التي تهدف لابتكار أحدث التقنيات في المجالات الأكثر أهمية من الذكاء الاصطناعي إلى الأمن السيبيراني.باختصار يتطلب تعزيز المرونة والسيادة الصناعية للاتحاد الأوروبي مقاربة مشتركة لتطوره التكنولوجي والصناعي بموقف أكثر ثباتا مما كان عليه الحال حتى الآن[1].

وعليه نستنتج أن الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة قد عانى من انخفاض كبير في قدرته التنافسية التكنولوجية، خاصة عند مقارنته بالولايات المتحدة الأمريكية والصين وبالتالي فإن سد هذه الفجوة التنافسية هو تحدي مهم للاتحاد الأوروبي إذا أراد أن يلعب دورا أكثر استقلالية ونشاطا في عالم ما بعد كوفيد.

[1]باولو جوريري، التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في الاقتصاد العالمي بعد كوفيد-19، مرجع سابق.

الفرع الثاني عشر: تغير المناخ ومشاكل البيئة

أصبح مشكل تغير المناخ مشكلا عالميا يستدعي تظافر جهود الجميع من أجل حلول فورية وإلزامية وهو ما يلعب الاتحاد الأوروبي دورا كبيرا فيه.

باعتبار الاتحاد الأوروبي من بين الخمس الملوثين للبيئة والمساهمين في الاحتباس الحراري، فإنه يسعى بجهود حثيثة لمعالجة المشكل ويتضح ذلك في عدد المؤتمرات والندوات التي ساهم في انعقادها والتي كان موضوعها البيئة وتغير المناخ والتنمية.

هذا واتبع الاتحاد الأوروبي إستراتيجية لتغير المناخ وهو ما يثبت أن مشكلة تغير المناخ قد هيمنت منذ سنوات عدة على سياسته وباتت من أولويات أجندته وهدف من خلالها إلى[1]:

- الاستهلاك الفعال للطاقة دون الإضرار بالبيئة.
- ترشيد المؤسسات والشركات وإدماج البعد البيئي في سياستها لإنتاج سلع صديقة للبيئة.
- امتلاك وسائل نقل خضراء.
- تشجيع البحث والابتكار الذي يخدم البيئة ويقلل من تلوثها.

ولم تحقق هذه الإستراتيجية الأهداف المرجوة منها كلها وذلك يعود لعدة عوامل على رأسها أن الإستراتيجية المقترحة لا تتمتع بالقوة القانونية في مواجهة الدول الأعضاء إذ يمكن اعتبارها إرشادات توجه سياسات الدول ولها حرية الأخذ بمضمونها.دون أن ننسى التفاوت في مستوى مساهمة الدول في حماية البيئة وهذا مرتبط بطبيعة الحال بالتفاوت في المستوى الاقتصادي فهناك من يفضل المصلحة الاقتصادية على التفكير في مشاكل البيئة.إلا أن هذا لا يمنع من أن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي قد حققت نتائج ملموسة رغم عديد الصعاب التي واجهتها.

[1] ليتيم فتيحة، ليتيم نادية،"إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، جوان 2013، ص.106.

وتضمنت الإستراتيجية[1]:

1- **برنامج مكافحة تغير المناخ:** أطلق هذا البرنامج عام 2000، ويرتكز على مبدأين: اختيار التدابير الأكثر فعالية لمواجهة تغير المناخ، وتوسيع تطبيقها في جميع قطاعات الحياة المختلفة.وقد تعزز هذا البرنامج بإصدار الكتاب الأبيض (Livre Blanc) في 2001، والذي تضمن سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة وعلاقته بتغير المناخ.

2- **حزمة المناخ والطاقة:** وضع الاتحاد الأوروبي عام2008 مجموعة من القوانين والتشريعات أطلق عليها تسمية حزمة المناخ والطاقة التي تضمنت تدابير متنوعة في مجال الطاقة والتغير المناخي وتسعى لوضع الاتحاد الأوروبي في مسار المستقبل المستدام المبني على اقتصاد يستهلك كميات أقل من الكربون ويستهلك طاقة أقل. وهدفت لتحقيق التقليل من إستهلاك الطاقة بنسبة 20٪، وتطوير سياسة حماية البيئة في مجال التخزين الجيولوجي للكربون.

3- **برنامج الاتحاد الأوروبي لرصد كوكب الأرض:**وضع في 22 سبتمبر 2010 المتضمن إنشاء برنامج لرصد كوكب الأرض ويتكون من ثلاث مصالح رئيسية: الأولى هي مصلحة الخدمات وتؤمن النفاذ إلى المعلومات في حالات (رصد الهواء، رصد تغير المناخ،رصد كوكب الأرض، رصد البيئة البحرية).أما الثانية فهي فضائية وتعمل على الرصد الفضائي وتقديم كافة الملاحظات ذات الصلة.والثالثة هي المصلحة المؤسساتية وتتولى عمليات الرصد اعتمادا على المعدات والهياكل الجوية والبحرية والأرضية في المجالات الست المذكورة. ويهدف هذا البرنامج لدوام واستمرارية تدفق المعلومات بشأن كوكب الأرض.

4- **برنامج رصد الانبعاثات الغازية:** أقر الاتحاد الأوروبي هذا البرنامج الذي يفرض ضريبة بيئية على الانبعاثات الغازية الصادرة عن الطائرات التي تسير رحلاتها من المطارات الأوروبية وإليها،

[1] المرجع السابق، ص ص.112-115.

وكان ذلك في 2012، ويشمل كل شركات الطيران أوروبية كانت أو غير أوروبية.ويهدف لتقليل التلوث الناتج عن محركات الطائرات التي تستعمل المطارات الأوروبية ذهابا وإيابا.

5- التحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية والمتضررة من التغير المناخي:

يشكل هذا التحالف إطارا للحوار وتبادل الخبرات من أجل إدماج مشكلة التغير المناخي في استراتيجيات التنمية الوطنية لهذه الدول، كما يوفر لها دعما تقنيا وماليا.وتنحصر مجلات هذا التحالف في: دعم البحوث والحلول المبتكرة، والتقليل من الانبعاثات الناتجة عن استنزاف المجال الغابي بالدول النامية ومحاربة التصحر، الدعم المالي والتقليل من مخاطر الكوارث الطبيعية بتحسين أنظمة التنبؤ والاستعلام.

وقد لعب الاتحاد الأوروبي دورا رياديا على الصعيد الدولي بحرصه الشديد على إبرام اتفاقيات ومؤتمرات حول تغير المناخ ومنها: اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ عام 1992 وبروتوكول كيوتو عام1997.

واستطاع بإستراتيجيته المتبعة أن يحقق هدف خفض انبعاثاته من الغازات الدفيئة إلى 8٪ ما بين 2008إلى2012 ووفى بالتزاماته الدولية بموجب اتفاق كيوتو حيث التزمت الدول بخفض 5٪ من انبعاثاتها.

وتعهد الاتحاد الأوروبي بمؤتمر كوبنهاجن في 2009 بمنح مساعدات مالية قدرها 7.2 مليار أورو للدول النامية لمساعدتها على مكافحة تغير المناخ. واقترح الاتحاد الأوروبي العديد من الحلول عبر المؤتمرات الدولية المنعقدة من فترة لأخرى وكان أهمها على الإطلاق قمة المناخ 21 والتي عقدت

بباريس عام 2015 حيث اتفقت 195 دولة بعد مفاوضات شاقة وطويلة على إحتواء الاحتباس الحراري " نهائيا" بما لا يزيد عن 2+ درجة مئوية حتى عام 2100[1].

واتفق الموقعون على ما سمي ب " اتفاق باريس" بتقديم " خرائط الطريق" الخاصة بهم والتي أطلق عليها رسميا " المساهمات المحددة وطنيا" في خريف 2020.إلا أنه حسب الواقع فإن تنفيذ الوعود لا يزال صعبا للغاية بالنسبة لمعظم الدول.والإحتباس الحراري لا يزال مستمرا إذ دقت مجموعة الخبراء الدولية المعنية بتغير المناخ مرة أخرى ناقوس الخطر.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة " أنطونيو غوتيرس" أن تقرير لجنة الخبراء الدولية المعنية بتغير المناخ يمثل " إنذار أحمر للإنسانية" وعلى الدول الموقعة إعادة النظر لمساهمتها.

وعلى الرغم من عدم الالتزام بالوعود، إلا أن اتفاق باريس يعد خطوة هامة في مكافحة الاحتباس الحراري، ففي قمة المناخ 21 صاغ المجتمع الدولي هدفا واضحا وتم إقراره لأول مرة في معاهدة دولية. وأحدثت اتفاقية باريس مفعولا ايجابيا حيث كانت سببا في تحرك الصين التي أدهشت العالم في سبتمبر2020 في الجمعية العامة للأمم المتحدة عزمها على تحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060. من جانبها أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية التي انسحبت من اتفاق باريس في عهد الرئيس " ترامب" قبل العودة إليه مع الرئيس الحالي " جو بايدن" في أبريل 2021 التوجه نحو الحياد الكربوني بحلول عام 2050. والأمر ذاته فعله الاتحاد الأوروبي في جوان 2021 حيث رسخ هذا الهدف ضمن قانون المناخ الخاص به.وهكذا تبنت أكبر ثلاثة أطراف فاعلة باعثة للغازات الدفيئة هذا الهدف الجديد[2].

[1] حصيلة اتفاق باريس 2015، على الرابط: https://webdoc.france24.com/cop26-bilan-accord-de-paris-cop21-ar ، تاريخ الزيارة:2022/02/19، بتوقيت:23.25.

[2] حصيلة اتفاق باريس 2015، على الرابط: https://webdoc.france24.com/cop26-bilan-accord-de-paris-cop21-ar ، المرجع السابق.

هذا في ظل تميز العامين الأخيرين 2020-2021 بكثرة الحرائق والجفاف والعواصف وذوبان الأنهار الجليدية. وعلى الرغم من هذه الآثار الواضحة جدا لتغير المناخ، فإن البلدان الموقعة على اتفاق باريس تأخذ وقتها لبدء حصر انبعاثات غازات الدفيئة لديها. فوفقا لتقرير نشر في سبتمبر 2021 أعدته منظمة تعقب العمل المناخي، والذي سلط الضوء على السياسات البيئية ل 37 دولة تمثل 81٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم، فإن غامبيا هي الدولة الوحيدة التي اتخذت سياسة تتماشى مع أهداف اتفاق باريس، دول أخرى مثل المملكة المتحدة وكوستاريكا وكينيا والمغرب تقترب منها. في حين أن جهود الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا اعتبرها التقرير غير كافية، وتم تصنيف أسهم الهند وروسيا، وهما على التوالي رابع وخامس أكبر مصدر في العالم على أنها " غير كافية بشكل كبير"[1].

هذا وكانت الآمال كبيرة على قمة المناخ 26 التي عقدت في أكتوبر 2021 ب "غلاسكو الاسكتلندية" حيث كان متوقعا أن تخرج بحلول جذرية و إجبارية نظرا للأوضاع التي شهدها العالم في العام 2020 و 2021 وعلى رأسها الجفاف والحرارة. وأقصى ما توصل إليه المشاركون في أعمال قمة غلاسكو لمواجهة تغير المناخ هو اتفاق جديد، يهدف لتقليل حجم المخاطر البيئية التي يتعرض لها كوكب الأرض. ومن أبرز مخرجات الاتفاق[2]:

- إعادة النظر في بنود تقليل معدلات الانبعاثات العام المقبل، بحيث تتماشى مع إبقاء معدل زيادة درجة الحرارة أقل من 1.5 درجة مئوية.

- أول مرة يكون هناك إلزام للدول بتقليل استخدام الفحم كمصدر للطاقة.

- دعم مالي ضخم للدول النامية.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] بول ريكون، قمة المناخ في غلاسكو: قادة العالم يتوصلون لاتفاق معدل، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-59278324، (2021/11/14)، تاريخ الزيارة: 2022/02/20، بتوقيت:15.30.

ولم تلق نتائج القمة رضا المشاركين من الدول النامية وأصدقاء وجمعيات حماية البيئة واعتبروه مخيبا للآمال في ظل عالم يتجه نحو الأسوأ.

وعليه يمكن القول أن جهود الاتحاد الأوروبي وإستراتيجيته المتبعة الرامية لمكافحة تغير المناخ غير كافية لوحدها، لأن المشكلة هي مشكلة عالمية وليس الاتحاد الأوروبي الطرف الوحيد فيها، فمن المفروض أن أطراف الأزمة متعددة والمسؤولية يجب أن تكون مشتركة وعليه فإن حلولا أحادية الجانب لن تثمر أي نتائج ايجابية، وبالتالي ينبغي أن تتوفر الإرادة الفعلية والحلول جماعية خاصة من طرف الدول الصناعية الكبرى التي يجب أن تتحمل مسؤوليتها في تغير المناخ وإلا فإن العالم سيشهد تطورا غير مسبوق للمشكل.

الشكل (7) :يوضح مساهمة مختلف القطاعات في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لعام2018

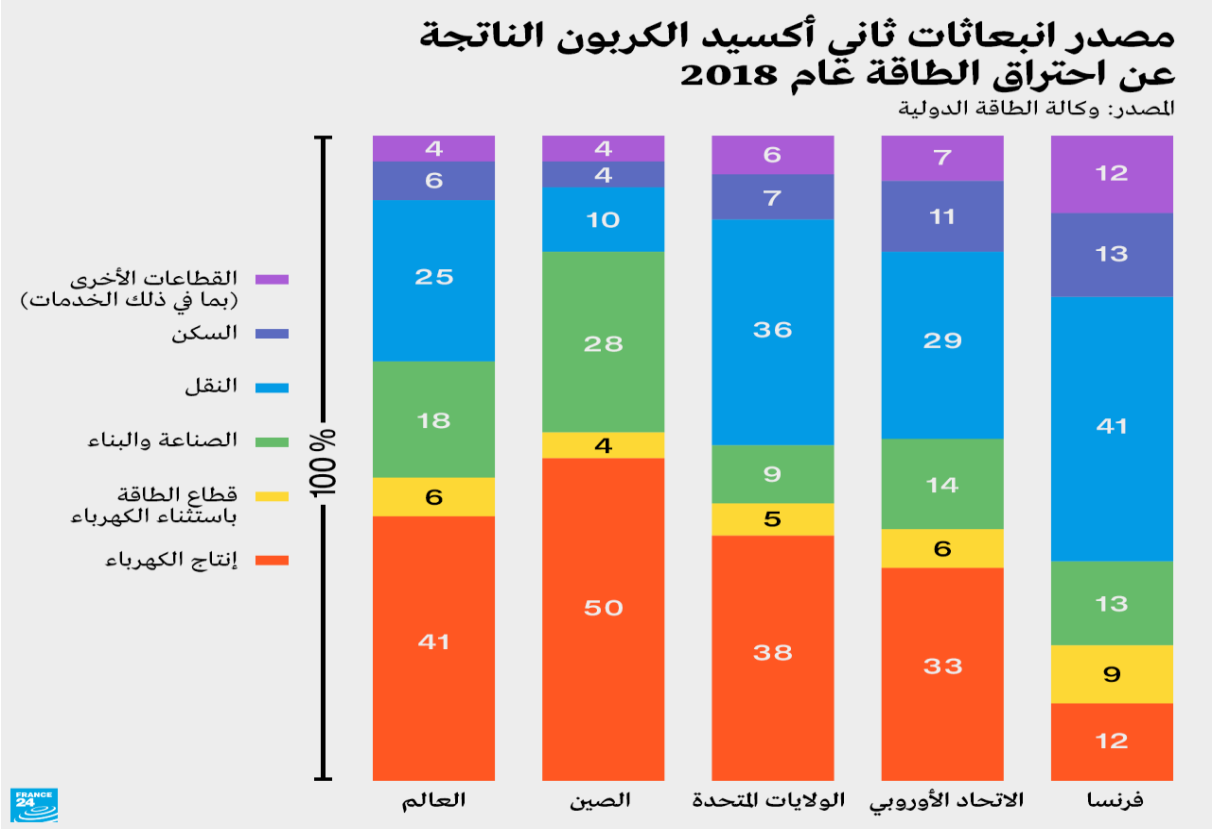

المصدر: حصيلة اتفاق باريس 2015، على الرابط:-https://webdoc.france24.com/cop26-bilan-accord-de-paris-cop21-ar ، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل الاتحاد الأوروبي

إن مشروع الوحدة في إطار الاتحاد الأوروبي مشروع متميز نظريا وواقعيا، لكن التحديات التي أصبحت تواجهه فتحت المجال أمام سيناريوهات مختلفة حول مستقبله.

المطلب الأول:سيناريو استمرار الوحدة والإبقاء على الوضع الراهن (السيناريو الخطي)

في ظل كل المشاكل التي يتخبط فيها الاتحاد الأوروبي إلا أنه هناك تيار متفائل بتجاوز العقبات واستمرار الوحدة الأوروبية وهو ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

يدعو هذا الاتجاه إلى الاستمرار في مشروع الوحدة الأوروبية كما هو رغم كل التحديات التي تواجهه والمتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك مثل: العمل، التنمية، الاستثمار، الأمن...الخ.

فالاتحاد الأوروبي رغم كل المشاكل التي تواجهه إلا أنه لا يمكن إنكار النجاحات التي حققها طيلة مسيرته الوحدوية وفي مجالات مختلفة وهو ما جعل الكثير من الأوروبيين وعلى رأسهم دعاة الوحدة يتنبؤون باستمرار الاتحاد على مسيرته الحالية والتمسك بخيار الوحدة بناء على عدة عوامل إيجابية تحققت في ظله وأهمها:

- وضع حد للصراعات والحروب الأوروبية التي تسببت في خسائر اقتصادية ومادية وبشرية لسنوات طوال قبل تأسيس الاتحاد الأوروبي.

- حق الشعوب في تقرير مصيرها في ظل وجود إرادة سياسية حقيقية وسيادة الديمقراطية بالدول الأوروبية.

- تقوية الميدان الاقتصادي من الناحية العلمية، مما أدى لزيادة الإنتاج والقدرة التنافسية للهياكل الاقتصادية.

– حسن إدارة الاختلافات الثقافية وتحقيق اندماج اجتماعي كامل من خلال تنمية السياسات الاجتماعية بين دول الاتحاد.

– تبني سياسات أكثر فعالية سمحت بحرية انتقال العمالة والرأسمال بين الدول.

– القدرة على تأمين الاتفاقيات وضمان تنفيذها من خلال إنشاء مؤسسات قوية بين دول الاتحاد.

– إنشاء وتبني عملة موحدة (اليورو) تضمن استمرار الاتحاد الأوروبي ونجاحه.

كما رأى أصحاب التيار الوحدوي أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن يكون له تأثير على مسار مشروع الوحدة الأوروبية، وهو احتمال مستبعد، فبريطانيا كما تطرقنا لها سابقا لها بعد براغماتي من انضمامها للاتحاد الأوروبي حيث رأت فيه وسيلة لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى، وظهر ذلك من خلال امتناعها عن الانضمام لمنطقة اليورو، ومنطقة شنغن، وكذا دعمها للحلف الأطلسي كحامي للأمن الأوروبي والرابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا[1].

وعليه سيستمر الاتحاد الأوروبي بشكله الحالي بعضوية 27 دولة وذلك بسعيه جاهدا لاتخاذ إجراءات لتكييف الوضع الاقتصادي والمالي مع الوضع الجديد (محاولة تغطية المساهمة المالية لبريطانيا في ميزانية الاتحاد)، والعمل على التأقلم مع الوضع الجديد وإبرام اتفاقيات ثنائية (الاتحاد الأوروبي 27 دولة –بريطانيا) لتأطير تعاملاتهما التجارية والاقتصادية[2].

أما فيما يخص تراجع دور الاتحاد الأوروبي دوليا، فيدافع تيار الوحدة عنه على أساس أن دور الاتحاد يختلف بعض الشيء عن دور غيره لأنه يعبر عن جملة من الإرادات السياسية كما أنه يعتبر

[1] إيمان تمبراط، مرجع سابق، ص.444.

[2] المرجع نفسه ، ص.445.

نفسه قوة مدنية لا عسكرية، فهو فلم يتدخل في أي أزمة كاتحاد باستثناء أزمة البلقان وبعد تدخل الناتو.

وبالتالي إذا كان دوره حتى في أوروبا تابعا لدور الأطلسي عسكريا، فلا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك خارجها[1].

في حين يرفض البعض مقارنة الاتحاد لأوروبي بالقوى التقليدية (أمريكا وروسيا)،والصاعدة (الصين، البرازيل، الهند) ويعتبره إجحافا في حقه، فقرارات الاتحاد تتخذ بموافقة 27 دولة عضو بينما قرارات القوى الأخرى تتخذ بشكل فردي.فالاتحاد ليس فاعلا دوليا عاديا وإنما فاعل متعدد الفواعل الفرعية، وحتى تكون المقارنة بينه وبين القوى الأخرى صحيحة يجب التسليم بوجود سياسة خارجية وأمنية أوروبية حقيقية تجعله يقرر بسرعة ويتكلم بصوت واحد[2].

كما يجب أن لا ننسى أن قوة الاتحاد الأوروبي ذات طبيعة اقتصادية، وثقله العالمي لم يهتز رغم الأزمة الاقتصادية، فالاتحاد الأوروبي عملاق اقتصادي قزم سياسي- عسكري تم وضع إمكاناته الاقتصادية تحت تصرف وإدارة جماعية في إطار عملية تكامل واندماج هي الأرقى من نوعها لكن في انتظار استنساخها مستقبلا سياسيا وعسكريا، فمشكل الاتحاد الأوروبي ليس في القدرات المتاحة وإنما في الانسجام بينها وفي التنسيق بين قواه الفاعلة.

المطلب الثاني:سيناريو تفعيل وتعميق الوحدة الأوروبية (السيناريو الإصلاحي)

هناك من يرى أن الوحدة الأوروبية كانت وليدة المشاكل التي عانت أوروبا منها لعقود من الزمن ، وعليه فإن المشاكل ذاتها ستعمق هذه الوحدة وتطورها.

[1] عبد النور بن عنتر، الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج، على الرابط: https://studies.aljazeera.net، (2013/03/4)، تاريخ الزيارة:2022/02/22، بتوقيت:23.06.

[2] المرجع نفسه.

مثلت الوحدة الهدف الأول للمشروع التكاملي الأوروبي منذ بدايته، وتحقق ذلك من خلال التوحيد والاندماج أكثر بينها في مختلف المجالات.فالتكامل العميق يعتمد داخليا على توسيع التكامل ليشمل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ بين دول الاتحاد مع توسيع صلاحيات اتخاذ وتنفيذ القرار بالنسبة للمؤسسات الأوروبية القائمة على الاتحاد. ومن ثم سيسعى الاتحاد الأوروبي للبحث عن علاج لقضية الهجرة، وأمن الحدود، وزيادة الضغط من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليل نسب البطالة في دول مثل:اسبانيا واليونان[1].

وعلى المستوى الخارجي يتطلب هذا السيناريو ضرورة تفعيل السياسة الخارجية المشتركة من خلال تحقيق موقف موحد تجاه القضايا الدولية، والإسراع في إنشاء الاتحاد الأمني الأوروبي كشريك للناتو في إدارة قضايا الأمن الإقليمي والدولي[2].

كما يجب تعميق التعاون في الابتكار والتجارة والأمن، وسيتولى الاتحاد القيادة العالمية لمكافحة تغير المناخ والقضايا الإنسانية.

ويرى البعض أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيبعث الأمل لتقدم مسار التكامل والاندماج الأوروبي نحو مجالات أكثر حساسية وسيادية: الدفاع والسياسة الخارجية باعتبار بريطانيا كانت " مكبح" للاتحاد في هذا المجال. وحاليا أصبح الأمر ممكنا خاصة في حالة تطوير القدرات العسكرية الألمانية وتحالفها مع فرنسا في سبيل إنجاح السياسة الأوروبية للدفاع والأمن[3].

---

[1] آندروهاموند، 5 سيناريوهات ترسم مستقبل الاتحاد الأوروبي، على الرابط:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1102013،
تاريخ الزيارة:2022/05/24، بتوقيت:20.30

[2] منى زنودة، مرجع سابق، ص.241.

[3] إيمان تمبراط، مرجع سابق، ص.445.

كما أنه أمام الاتحاد فرصة لتكريس عضوية دول أخرى وقد يفتح آفاقا جديدة في علاقاته مع الدول التي تبدي استعدادا لأن تكون جزءا من الاتحاد مثلا تركيا[1].

ومن ثم بات ضروريا على الاتحاد الأوروبي التقدم نحو الأمام وتحقيق تكامل واندماج في القطاعات الأكثر مطلبا لمواكبة التحديات التي تعرفها التطورات الإقليمية والدولية ومنها ضرورة إيجاد سياسة خارجية أوروبية موحدة تمثل الاتحاد الأوروبي في صوت واحد بدل التشتت، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تجاوز كل العقبات والدعوة لتعميق التكامل الأوروبي نحو تحقيق الفيديرالية الأوروبية مستقبلا خصوصا في ظل النظام الدولي الحالي والمنافسة الشرسة التي تشهدها القوى الكبرى على اختلافها، هذا إلى جانب العولمة وآثارها الاقتصادية وتأثير الأزمات المالية عالميا، الأمر الذي يؤكد على خيار الوحدة كإستراتيجية لتعزيز المكانة الأوروبية دوليا سياسيا واقتصاديا وحتى أمنيا.

المطلب الثالث:تفكك الاتحاد الأوروبي (السيناريو الراديكالي)

مر الاتحاد الأوروبي مؤخرا بمجموعة من الظروف والتي تكهن البعض على أساسها بأن الاتحاد يواجه خطر التفكك الحقيقي مستقبلا.

نتيجة جملة من المشاكل التي تراكمت مؤخرا على الاتحاد الأوروبي ظهر تيار تنبأ بتفكك الاتحاد الأوروبي نتيجة عجزه عن مواجهة التحديات التي تواجهه وما أكد ذلك هو الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي حيث أجمع جمع كبير على أنه يعتبر بداية لتفكك وانهيار الاتحاد.

وكما لا يوجد تعريف موحد للظاهرة التكاملية لا توجد دراسات معمقة حول ظاهرة تفكك الدول لا سيما الاتحاد الأوروبي.

[1] Tin oliver,A European union without the united Kingdoom:the geopolitics of British exit from the Eu,LSEEdeas,London school of economic and political science,london,2016,pp15-16.

حيث يعرف " هانس فولارد H.Vollaard" التفكك :" بأنه ليس فقط انسحاب الدول من الاتحاد الأوروبي، ولكنه كذلك يمكن أن يكون عملية انسحاب جزئي ويظهر ذلك في شكل حجب الموارد أو الانسحاب من عملية صنع قرار معين وتقليل الالتزام بقانون الاتحاد الأوروبي، سواء من قبل حكومات الدول الأعضاء، أو الشركات والأفراد، وسلطات الدولة الفرعية".[1]

وقد يحدث التفكك من خلال الانسحاب من مجموعة من الالتزامات المحددة فقد يحدث الانتكاس عندما لا تعود الدول الأعضاء قادرة على التعامل مع قضية سياسية معينة على المستوى الأوروبي بسبب تغيير أو تقلص الاهتمام في بعض قضايا السياسة العامة، أو اختلاف تحالفات المصالح السابقة.

وخلال السنوات الماضية تفاقمت الأوضاع داخل الاتحاد الأوروبي خصوصا بعد تزايد حالة انعدام الثقة بين الحكومات والسياسيين، وأزمة الهجرة التي أثبتت وجود اختلافات بين توجهات القادة الأوروبيين في التعامل مع المواقف، وهذا ما أعطى سلبية للمواطنين في دول الاتحاد بوجود عجز بل وتصدع في مواجهة المشكلات الحالية وكان أهمها خروج بريطانيا من الاتحاد.

وأزمة تصدع الاتحاد ليست جديدة لأن هناك أزمات عديدة ساهمت في تزايد احتمالات انهيار الاتحاد وكان بدايتها عام 2008 تاريخ بداية الأزمة الاقتصادية، مرورا بالأزمة الأوكرانية، وأزمة تدفق اللاجئين، الخروج البريطاني من الاتحاد. وعليه فقد بات أمام الاتحاد تحديات كثيرة تهدد بانهياره تماما وآخرها كورونا[2].

وقد أثر فيروس كورونا على وحدة وتماسك الاتحاد الأوروبي حيث كادت الأزمة أن تعصف بالاتحاد وتنبأ الكثيرون بأنها سوف تؤدي لتفككه وذلك نظرا لضعف الاتحاد في مواجهة الأزمة

[1] فطيمة لطرش، " تفكك الاتحاد الأوروبي على ضوء نظريات الاندماج المؤسسة له" ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، الجلفة ، المجلد 07، العدد01، 2020، ص.131.

[2] شروق صبري، ألمانيا الفائز الوحيد...سيناريوهات تفكك الاتحاد الأوروبي، على الرابط: https://www.mobtada.com، (2022/03/15)، تاريخ الزيارة:2022/02/22، بتوقيت:22.00.

وافتقاره لآليات جماعية لتسيير الأزمة. ما أدى لغضب الشعوب الأوروبية وتساؤلها عن الفائدة من الانضمام للاتحاد الأوروبي وهو الذي تخلى عن دول ضربها الوباء بقوة مثل: ايطاليا[1].

فبالرغم من الخطابات الرنانة للقادة الأوروبيين حول " أوروبا الموحدة" و " التضامن الأوروبي"، فقد تخلى الاتحاد الأوروبي عن ايطاليا في أزمتها رافضا مناشدات روما المتتالية لتوفير المعدات الطبية وحزم الإنقاذ المالي اللازمة لمكافحة الوباء. وكانت استجابة أوروبا لايطاليا بطيئة وغير فعالة وهو ما ولد شعور لدى ايطاليا بأنه قد تخلي عنها.

وقد حث تقرير استراتيجي رسمي حصلت عليه أسبوعية " دير شبيغيل" ونشرت أجزاء منه بعنوان " المنظور الإستراتيجي حتى عام 2040"، الجيش الألماني على إحداث تطوير نوعي غير مسبوق بآلياته وتسليحه لمواجهة سيناريوهات متوقعة الحدوث مستقبلا سيكون أسوأها انهيار الاتحاد الأوروبي وفقدان أوروبا لقدرتها التنافسية بمجالات متعددة[2].

وبدا في تصريحات المسئولين الأوروبيين أن صمود الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يستمر بشتى الطرق حتى عام 2040 وسنحاول إجمال أهمها فيما يلي[3]:

إذ صرحت رئيسة حزب الجبهة الوطنية في فرنسا " ماري لوبان"، بأن الاتحاد يقود لدمار القارة الأوروبية، ويجب أن يتم تدميره من الداخل وأعربت عن أملها في أن تتمكن الأحزاب اليمينية والقومية من هزيمة أنصار الاتحاد الأوروبي. ونبه " مارتن شولتز" رئيس البرلمان الأوروبي، إلى خطر انهيار الاتحاد الأوروبي، وقال في مقابلة ل صحيفة " دي فيلت"، أن التكتل الأوروبي في خطر وأن ثمة قوى تحاول تفكيكه، ويرى أن لا أحد يمكنه التنبؤ بما إذا كان الاتحاد سيستمر على شكله الحالي للأعوام المقبلة.

---

[1] محمد السعيد، على حافة الهاوية...هل يقتل "كورونا" المستجد الاتحاد الأوروبي بالكامل؟، على الرابط: https://www.aljazeera.net،(2020/05/19)، تاريخ الزيارة:2022/02/23، بتوقيت:21.00.

[2] تقرير ألماني يتوقع إنهيار الاتحاد الأوروبي وتفكك الغرب بحلول عام 2040، على الرابط: https://ummah-futures.net، (2019/12/06)، تاريخ الزيارة:2022/02/22، بتوقيت:22.47.

[3] شروق صبري، ألمانيا الفائز الوحيد...سيناريوهات تفكك الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره.

وتوقع المرشح السابق لتسلم منصب السفير الأمريكي لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل " تيد مالوك" تفكك الاتحاد معتبرا أن خروج بريطانيا ليس سوى البداية. كما حذر "سيغمارحبراييل" نائب المستشارة الألمانية السابقة " أنجيلا ميركل" من أن مستقبل أوروبا على المحك. وحذر الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية " جاك دولور" أن:" المناخ الذي يبدو سائدا بين رؤساء الدول والحكومات وغياب التضامن الأوروبي يمثلان تهديدا قاتلا للاتحاد الأوروبي."[1] من جهته قال المفوض الأوروبي للاقتصاد الايطالي " باولو جنتيلوني" إن:" المشروع الأوروبي مهدد بالغرق من الواضح أن الخلافات الاقتصادية بين الدول الأوروبية تتزايد، وفي حال عدم تحجيمها سيكون من الصعب الحفاظ على المشروع الأوروبي"[2].

فيما أكد المحلل الاستراتيجي الأمريكي " جورج فريدمان"، أن الاتحاد الأوروبي انهار فعلا وليس قيد الانهيار مشيرا إلى أن الاتحاد يمكن أن يستمر في حال امتلاكه سياسة مشتركة.

كما توقع الرئيس الأمريكي السابق " دونالد ترامب Donald Trump" انسحاب دول أخرى من الاتحاد الأوروبي، مؤكدا أن انهيار الاتحاد الأوروبي "مسألة وقت". ويبدو أن إدارة ترامب اقتنعت بأن خروج بريطانيا من الاتحاد سيجعله يتفتت ويتعمق بتفتته، خاصة في ظل صعود اليمين المتطرف والذي يعادي المؤسسات الأوروبية، وهذا واضح في ايطاليا مثلا بشكل كبير[3].

في حين يحمل الرأي العام الأوروبي في الكثير من الدول مؤسسات الاتحاد الأوروبي مسؤولية الأوضاع القاسية التي يعيشها، حيث أشار استطلاع للرأي قامت به المفوضية الأوروبية عام 2017

---

[1] ايطاليا تقرع جرس تفكك الاتحاد الأوروبي، على الرابط:https://www.eeas.europa.eu/delegations، (2020/03/30)، تاريخ الزيارة:2022/02/22، بتوقيت:22.30.

[2] المرجع نفسه.

[3] أحمد خميس، محمود طيار، بريطانيا والبريكست الخشن (التداعيات المستقبلية)، جامعة حلوان، د.س.ن، ص.262

أن: 61٪ من المواطنين في اليونان مثلا يعارضون كون الاتحاد الأوروبي قادر على حمايتهم من مخاطر العولمة و71٪ منهم لا يثقون في مؤسسات الاتحاد الأوروبي[1].

وأكد استطلاع رأي أجري عام 2019 بين مواطني الاتحاد عن توجه واسع يفيد بأن الاتحاد من الممكن أن ينحل أو يتفكك في غضون فترة تتراوح بين 10 و20 عاما. وكان جزء كبير من المشاركين في الاستطلاع لديهم مخاوف حيال موضوعات مثل الاقتصاد، وعدم المساواة، والتهديدات الأمنية، حيث يرون أن هناك احتمالية نشوب نزاعات بين الدول الأعضاء بالاتحاد، وأن أكبر خسارة سيتعرض لها هي عدم القدرة على العمل معا ضد القوى العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والصين وروسيا. وجاء ذلك بحسب استطلاع أجراه المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية ببروكسل وشمل 60 ألف شخص من 14دولة عضو بالاتحاد[2].

وعليه فإن مصير الاتحاد الأوروبي حسب معطيات الواقع هو التفكك وذلك راجع إلى:

- تهديد الواقع الجيوسياسي الجديد، حيث يشهد هذا الواقع حزما شديدا من قبل روسيا والصين، وعدم استقرار الشرق الأوسط وإفريقيا والذي أدى إلى أزمة الهجرة.

- التفاوت في الأداء الاقتصادي: حيث فشل الاتحاد الأوروبي في تمكين الدول الصغيرةً أو ما يسمى بـ "السوق الطرفية" في بولندا وقبرص وهنغاريا واليونان وإلى حد ما في ايرلندا والبرتغال من تحقيق معدلات نمو اقتصادي نموذجي مما دفع أعداد ضخمة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في أوروبا الغربية الثرية وبالأخص بريطانيا بسبب برامج الضمان الاجتماعي السخية جدا.

[1] منى زنودة، مرجع سابق، ص.241.

[2] الخلافات واللاجئون والشيخوخة.. كيف يتجه الاتحاد الأوروبي نحو الانهيار؟،على الرابط:
https://www.trtarabi.com/issues/، (30 /2021/08)، تاريخ الزيارة:2022/02/23 ، بتوقيت:22.00.

– النموذج السويسري: سويسرا بلد ليس عضوا في الاتحاد الأوروبي لكنها تملك معدلات نمو اقتصادي أفضل من دول عديدة تنتمي للاتحاد الأوروبي وناتجا إجماليا محليا أفضل ومعدلات بطالة أقل وعملة أقوى. وهو ما دفع إلى الرغبة في تطبيق النموذج السويسري بعيدا عن الاتحاد الأوروبي.

ـ إحجام دول الاتحاد الأوروبي على العمل معا في مجالات يتعين عليها التخلي عن سيادتها، خاصة المجالين السياسي والأمني.

ـ الافتقار للولاء الأوروبي لدى الشعوب الأوروبية.

ـ صعوبة الحفاظ على بناء الهوية الأوروبية التي تحافظ على اندماجه.

ـ عدم الرضا عن ناتج الاتحاد الأوروبي كأسباب محتملة للتفكك.

ـ بروز التيارات القومية واليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية وحشد المواطنين بخطابات شعبوية خلق جو من عدم الثقة بين الحكومات الأوروبية وهو ما قد يؤثر على استمرار التعاون الأوروبي، ففي حالة وصولها للسلطة فحتما سيكون مصير دول عديدة بالاتحاد كمصير بريطانيا.

وبناء على واقع الاتحاد الأوروبي وما يعرفه من مستجدات وحسب تحليل الدراسة فإن سيناريو تفكك الاتحاد مستبعد في الفترة الحالية على الأقل نظرا لحاجة الدول الأوروبية لأن تكون في إطار جماعي في ظل التهديدات التي تحيط بها وما التهديد الروسي إلا دليل على ذلك خاصة بعد أزمة أوكرانيا. كما أنه لن يخطو نحو التقدم العميق وذلك راجع لعجز دول الاتحاد عن تحقيق خطوة نحو الأمام في أهم مجال من مجالات التكامل بعيدا عن الاقتصاد والتنمية وهو السياسة الخارجية والأمنية، فالاتحاد الأوروبي وبالرغم من كل التحديات التي يواجهها لم يستطع صهر السياسة الخارجية في بوتقة واحدة تمثل أوروبا الموحدة. وعليه نرجح خيار استمرار الاتحاد على المدى المتوسط في شكله الحالي مع تكثيف إدخال إصلاحات بشكل تدريجي ستشمل المجال الأمني والاجتماعي والاقتصادي.

خاصة وأن الاقتصاد الأوروبي يمر بمرحلة حرجة وتأتي في وقت لم تنته فيه بعد الآثار السلبية لكورونا ضف لذلك آثار الحرب الروسية الأوكرانية.

ضرب الاتحاد الأوروبي نموذجا يحتذى به للجماعات والمنظمات الإقليمية في كيفية خلق أرضية تعاون مشترك وتطبيق سياسات اقتصادية، وتجارية وسياحية وثقافية منفتحة بين دوله. وكان ذلك نتيجة جهود امتدت لعقود، حيث تمكنت الدول الأوروبية من محو آثار الماضي الأليم الذي اتسم بالتناحر والصراع الدموي.

وبعد وصوله إلى ذروة التعاون والوحدة عصفت به أزمات متتالية بدء بالأزمة الاقتصادية والأزمة الأوكرانية وأزمة اللاجئين والبريكست وأخيرا أزمة كورونا التي أثبتت وجود شروخ في بنية تعاون الوحدة الأوروبية. وهو ما كان سببا في اهتزاز البيت الأوروبي وكثرة التنبؤات حوله ، ما بين تجاوزه لمشاكله واستمراره، أو مضاعفة الاتحاد الأوروبي لجهوده وهو ما سيؤدي لتعميق الوحدة بدل تفككها، في حين رجح البعض استحالة تجاوز الاتحاد الأوروبي لواقعه الصعب وتفككه مستقبلا.

وعليه يمكن القول أن مستقبل الاتحاد الأوروبي مرهون بمدى استجابة دوله لخطة إصلاحية تستوجب العمل الجماعي لدفعه نحو الأمام ، وإلا فستكون العودة لسنوات الفرقة والتشاحن بدون شك.

خاتمة

خاتمة:

من خلال كل ما تقدم في هذه الدراسة ، يتبين لنا أن المستجدات التي عرفها العالم الاقتصادي في منتصف القرن العشرين من اتساع نطاق العولمة وتحدياتها المختلفة وظهور المنظمة العالمية للتجارة، ونمو الشركات المتعددة الجنسيات هدد الاقتصاديات الصغيرة والمنفردة مما فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير والاتجاه لتكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، ومراجعة الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن.

والملفت للانتباه عند معالجة موضوع الدراسة هو الانتشار الواسع للتكتلات الاقتصادية وبوتيرة متسارعة في أنحاء عديدة من العالم بإفريقيا وآسيا وأمريكا وأوروبا. هذه الأخيرة التي ركزت الدراسة عليها من خلال تتبع مسار عملية الاندماج الأوروبي على اعتباره نموذج ناجح وفاعل اقتصادي وسياسي يحاول أن يصبح قطبا دوليا فاعلا. ويعود له الفضل في تجاوز القارة الأوروبية لتبعات الحرب العالمية الثانية التي كانت آثارها مدمرة في جميع المجالات خاصة الجانب الاقتصادي منها. وهو ما يحسب للاتحاد الأوروبي ويبرز دور الجانب الإيجابي للتكامل والاندماج في تطوير وازدهار الدول وتشارك المنافع والمصالح الاقتصادية.

وما يمكن التأكيد عليه أن نموذج الوحدة الأوروبية في إطار الاتحاد مشروع متميز نظريا وواقعيا. لكن التحديات التي أصبحت تواجهه فتحت المجال أمام سيناريوهات مختلفة حول مستقبله.

من هذا المنطلق يمكن صياغة أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع بحثنا فيما يلي:

1- النتائج:

- أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات، تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الإستراتيجية وليس فقط التجارية، بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء وحل المشكلات التي تواجهها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويرجع هذا الاختلاف إلى التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية.

- حرص الدول المتقدمة على تواجدها في أكبر عدد من التكتلات الاقتصادية في وقت أصبح فيه النظام الاقتصادي الراهن لا يعترف إلا بالتكتلات الكبرى، بالمقابل لا تزال الدول النامية مهمشة وتتضاءل مساحتها باستمرار.

- يختلف التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية، في متطلباته وآلياته وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل طرف، وهو ما قامت هذه الدراسة بتشخيصه من خلال النماذج التي تم عرضها وتحليلها فمثلا فشلت القارة الإفريقية في تحقيق أهداف التكامل على الرغم من كل المحاولات والعدد الكبير من التكتلات الاقتصادية بين دول القارة، بالمقابل نجحت تجارب أخرى بآسيا وأمريكا.

- غياب الإرادة السياسية يعتبر عائقا للتكامل الاقتصادي حتى وإن توفرت المقومات الأخرى فالعامل الأساسي لنجاح الاتحاد الأوروبي هو الإرادة السياسية للقيادات الأوروبية التي دعمت قرار إنشاء تكتل اقتصادي بالرغم من الخلافات بين الدول الأعضاء في الكثير من المجالات إلا أنها تنازلت في سبيل إنجاح العمل التكاملي والتعاوني وهذا ما جعلها تتميز عن باقي التكتلات الاقتصادية.

- يعد الاتحاد الأوروبي تجربة تكاملية رائدة على مستوى العديد من الأصعدة فداخليا حقق التكامل في العديد من المجالات وتمكن من تحقيق مستويات معيشية من أعلى المستويات في العالم. أما دوليا فيعتبر شريكا هاما من جوانب عدة الاقتصادية والتجارية وحتى السياسية.

- وعلى الصعيد النظري يعتبر الاتحاد الأوروبي النموذج الرائد الذي جسد افتراضات منظري التكامل حول إحلال التعاون محل الصراع بين الدول كسبيل لتحقيق السلام إقليميا ودوليا، حيث يمكن اعتبار الاتحاد مشروع للسلام بين الدول الأوروبية نظرا لما حققه بعد حربين عالميتين مدمرتين وانقسام القارة بين الشرق والغرب في فترة كبيرة من فترات القرن العشرين.

- تعترض تجربة التكامل الأوروبي العديد من التحديات لعل أهمها التفاوت في اقتصاديات الدول الأوروبية، والتصاعد اللافت للانتباه لأحزاب اليمين المتطرف التي تعتبر العدو الأول لعملية التكامل، دون تجاهل الانسحاب البريطاني من الاتحاد والذي يؤثر على الطرفين الأوروبي والبريطاني. بالإضافة إلى التحديات الخارجية وتأتي في مقدمتها خطر الإرهاب والتهديد الروسي لقارة أوروبا وأزمة اللاجئين وما لها من آثار اقتصادية على الدول المضيفة.

- كل هذه التحديات أثرت على تماسك الاتحاد الأوروبي وأصبحت تهدده بالتفكك وهذا مرتبط بمدى توفق الأوروبيين في معالجة مشاكلهم في كتلة واحدة من أجل الاستمرار وتجاوز الانهيار.

2- التوصيات:

- يجب على الدول النامية وبالأخص القارة الإفريقية باعتبارها الأكثر تهميشا وفقرا أن تندمج في الاقتصاد العالمي حتى تستطيع تحقيق مصالحها وتعظيم مكاسبها.

- يجب على الدول الأوروبية وضع سياسة اقتصادية تنموية قائمة على التعاون والتكامل فيما بينها لتجاوز مشكل التفاوت في مستويات التنمية بينها.

- التشخيص الدقيق للظروف الاقتصادية الخاصة بكل دولة عضو في الاتحاد مع ضرورة اتخاذ مجموعة من الإصلاحات في القطاعات التي تستلزم ذلك.

-ضرورة استحداث الاتحاد بالتركيز على بنية تحتية حديثة ومتطورة وشبكات متكاملة، إضافة إلى الاهتمام بالتكنولوجيا المتطورة كأساس لتكامل اقتصادي متكامل.

– على الاتحاد الأوروبي التعامل مع مختلف التحديات بوعي وإدراك وأن يتجنب كل ما يتعارض مع مصالحه خاصة ما يفرض عليه من الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

– وضع سياسة مشتركة في العلاقات الخارجية والتحرك المشترك في القضايا الإقليمية والدولية أصبح ضرورة تفرضها الظروف المستجدة.

– التفاعل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الدولية السياسية منها والاقتصادية.

– ضرورة تفعيل الاتفاقيات الأمنية بما يتلازم والتحديات الأمنية.

وفي الأخير يمكن القول أن التكامل اليوم بين الدول الأوروبية يصل إلى مرحلة متقدمة تتطلب التوجه نحو خلق الوحدة المجتمعية وتحقيق الانسجام الثقافي والاجتماعي بين شعوب متميزة عن بعضها البعض وليس البحث عن التكامل الاقتصادي وإهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية الحساسة والتي يمكن أن يكون لها دور مستقبلا في تفكك الاتحاد أو تماسكه.

الملاحق

الملحق (01): تشرشل في لاهاي يؤسس " الحركة الأوروبية" في أعقاب دعوته إلى كيان" أشبه بالولايات المتحدة الأوروبية".

المصدر: جون بايندر، مرجع سابق، ص.15.

الملحق (02): " شومان" يمينا و " مونيه يسارا

المصدر: جون بايندر، مرجع سابق، ص.21.

الملحق (03): الصفحة الأولى من النص الذي أرسله " مونيه" إلى " شومان" من أجل إعلان " شومان" الصادر في ماي 1950

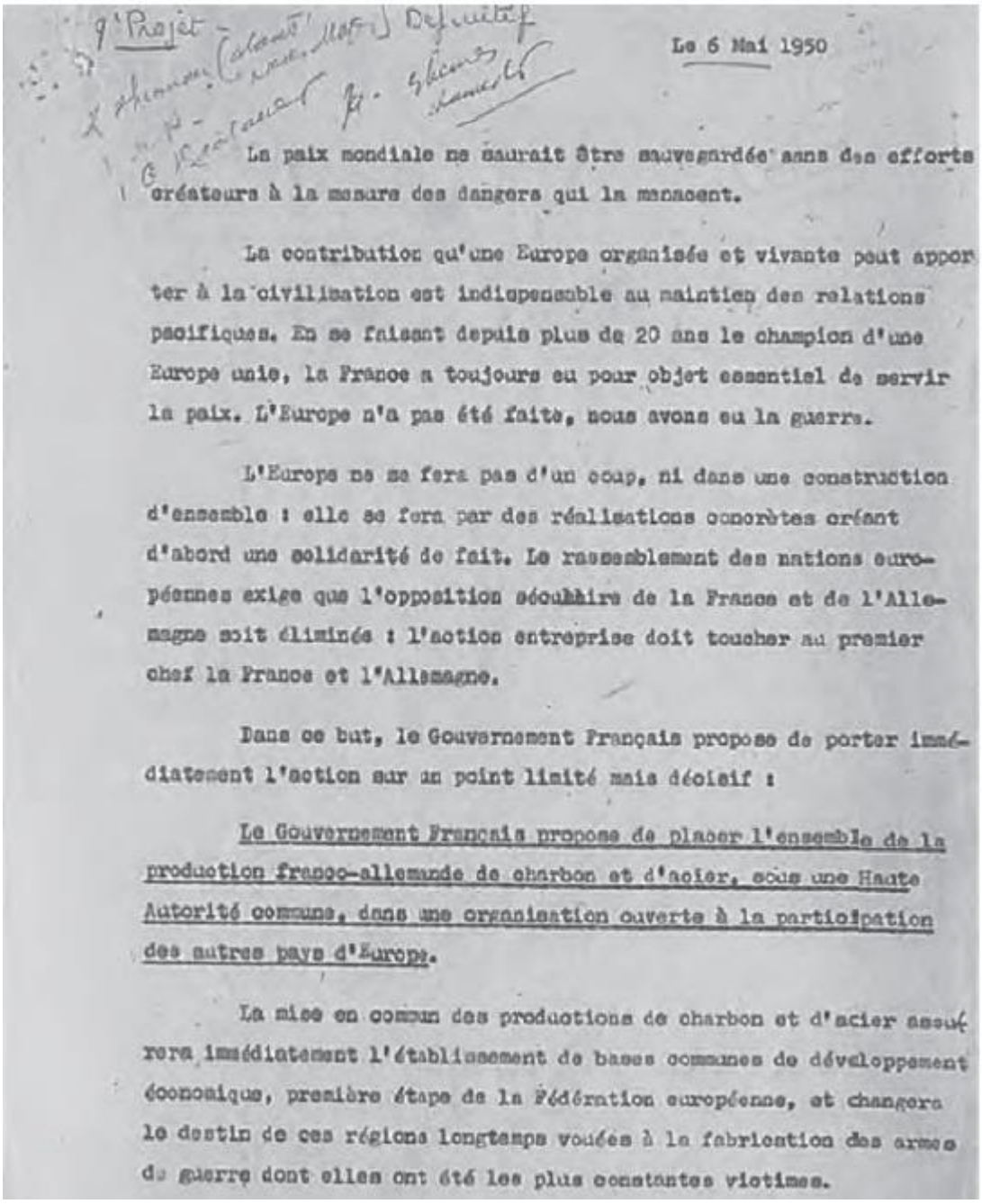

9 Projet

Le 6 Mai 1950

La paix mondiale ne saurait être sauvegardée sans des efforts créateurs à la mesure des dangers qui la menacent.

La contribution qu'une Europe organisée et vivante peut apporter à la civilisation est indispensable au maintien des relations pacifiques. En se faisant depuis plus de 20 ans le champion d'une Europe unie, la France a toujours eu pour objet essentiel de servir la paix. L'Europe n'a pas été faite, nous avons eu la guerre.

L'Europe ne se fera pas d'un coup, ni dans une construction d'ensemble : elle se fera par des réalisations concrètes créant d'abord une solidarité de fait. Le rassemblement des nations européennes exige que l'opposition séculaire de la France et de l'Allemagne soit éliminée : l'action entreprise doit toucher au premier chef la France et l'Allemagne.

Dans ce but, le Gouvernement Français propose de porter immédiatement l'action sur un point limité mais décisif :

Le Gouvernement Français propose de placer l'ensemble de la production franco-allemande de charbon et d'acier, sous une Haute Autorité commune, dans une organisation ouverte à la participation des autres pays d'Europe.

La mise en commun des productions de charbon et d'acier assurera immédiatement l'établissement de bases communes de développement économique, première étape de la Fédération européenne, et changera le destin de ces régions longtemps vouées à la fabrication des armes de guerre dont elles ont été les plus constantes victimes.

المصدر: جون بايندر، مرجع سابق، ص.22.

الملحق (04):انضمام بريطانيا: هيث يوقع معاهدة الانضمام

المصدر: جون بايندر، مرجع سابق، ص.28.

الملحق (05): ديلور،سياسي أوروبي عمل على دعم السوق الموحدة والعملة الموحدة

المصدر: جون بايندر، مرجع سابق، ص.29.

الملحق (06):سبينيللي يصوت على مشروع معاهدة الاتحاد الأوروبي الذي اقترحه

المصدر: جون بايندر، مرجع سابق، ص.31.

الملحق (07): مخطط لنبذة مختصرة عن الاتحاد الأوروبي

المصدر:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/27/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-

الملحق (8): العلم الخاص بالاتحاد الأوروبي.

المصدر: https://www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة:2022/22.05، بتوقيت:**15**.20.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ.الكتب

1. إبراهيم العيسوي وآخرون، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي الواقع العربي– مقاربة نظرية–**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
2. أبو الخير أحمد عطية عمر، **النظام المؤسسي للاتحاد الأوروبي**، ، دار القاهرة، النهضة العربية، 2007.
3. أحمد الراشدي، ناصيف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية.
4. أحمد خميس، محمود طيار، **بريطانيا والبريكست الخشن (التداعيات المستقبلية)**، جامعة حلوان، د.س.ن.
5. أحمد سعيد نوفل. **الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحيات**، جامعة اليرموك، الأردن، 2016.
6. أسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية...من هافانا إلى مراكش**،الدار المصرية اللبنانية، 1997.
7. أسامة المجذوب، **العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، 1999.
8. إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
9. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، ،القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2002.
10. أمل اليازجي، محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن حوارات لقرن جديد**، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، 2002.
11. أيمن السيد عبد الوهاب، **المنظمات الإقليمية**، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001.

12. جان لوي كرمون، **النظام السياسي للاتحاد الأوروبي** ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، الهيئة العامة السورية للكتاب،2020.

13. جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، عنابة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006.

14. جندلي عبد الناصر،**التنظير في العلاقات بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر، دار الخلدونية ،2007.

15.جوزيف ناي، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح، السعودية، مكتبة العبيكان، 2002.

16. جون بيندر وسايمون أشرود، **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: خالد عرين علي، القاهرة، مصر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015.

17. جون هيدسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور، الرياض، دار المريخ ، 1983.

18. جيمس بلاك وآخرون ، **الدفاع والأمن بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي**، مؤسسة RAND الأمريكية،2017.

19. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة**، ترجمة: وليد عبد الحي ، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

20. الحجار بسام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية، 2003.

21. حسن خليل، **التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية**، لبنان، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010.

22. حسن نافعة ، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

23. حسين بوقارة، "التكامل في العلاقات الدولية"، **سلسلة دراسات دولية**، جامعة الجزائر،العدد03، 2008.

24. حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، القاهرة، دار الفكر العربي، د س ن.

25. حكار حنان، الاكتساح الإسلامي للقارة الأوروبية وتداعياته الإيديولوجية ، استكتاب جماعي من تأليف: أحمد عتيق وآخرون، بعنوان: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2018.

26. حكار حنان، تأثير ظاهرة الإعلام فوبيا على خطاب أقصى اليمين، استكتاب جماعي من تأليف: أحمد عتيق وآخرون، بعنوان: **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2018.

27. حميد الجميلي، **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة**، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998.

28. حميد عبد الرحمان حسن، **إفريقيا والعولمة**، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، أفريل 2002، الدار المصرية الإفريقية، القاهرة،2004.

29. رضوان زهرو، **الاقتصاد العالمي المعاصر مقدمات وآفاق**، ، منشورات المسالك، د ب ن، ط1، 2004.

30. زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، طرابلس: دار الرواد، 2001.

31. زينب حسين عوض الله ، **العلاقات الاقتصادية الدولية والنظريات المفسرة للتبادل الدولي، العلاقات النقدية والمالية الدولية**، الإسكندرية ، دار الجماعة الجديدة للنشر ، 2008.

32. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة**، الإسكندرية، الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

33. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005.

34. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ، ج2، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، ط1، 1994

35. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق** ، القاهرة ، جامعة حلوان، ط4، 2003.

36. سعيد النجار، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**، القاهرة، دار الفروق،1991

37. سمير صارم ، **أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة** ، دمشق ، دار الفكر، ط1، 2000.

38. سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2001.

39. صلاح الدين حسن السيسي، **البورصات والأسواق المالية، دور المنظمات والتكتلات الدولية والأهلية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2014.

40.صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية الواقع...مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل**، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط1، 2007.

41. صلاح هريدي، **العلاقات الدولية مفهومها وتطورها**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2008.

42. طارق عزت رخا، **المنظمات الدولية المعاصرة**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.

43. عاكف يوسف صوفان، **المنظمات الإقليمية والدولية** ، دار الأحمدي للنشر، ط1، 2004.

44. عامر مصباح ، **نظريات تحليل التكامل الدولي** ، بن عكنون ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

45. عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ط2006،2 .

46. عامر مصباح، **التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية**، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، 2014.

47. عامر مصباح، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، القاهرة، دار الكتاب الحديث،2009.

48. عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.

49. عبد الرحمان يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، الدار الجامعية، د س ن.

50. عبد العظيم الجنزوري، **الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية**، القاهرة ، دار المعارف ، 1984.

51. عبد القادر بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات**، بيروت، دار الجيل،1999.

52. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)**، الإسكندرية ، الدار الجامعية، 2006.

53. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأوروبي**،القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004 .

54. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003.

55. عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1986.

56. عبد المنعم محمد داود، **مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة**، الإسكندرية منشأة المعارف، د.س.ن.

57. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

58. عبد الوهاب بن خليف ، **الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، الجزائر، دار قرطبة ، د.س.ن .

59. عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، الجزائر، دار طليطلة، ط1، 2010.

60. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الأردن ، دار أسامة، ط1، 2008.

61. علي الحاج ، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2005.

62. علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة** ، ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا،2004.

63. علي عبد الفتاح أبو شرارة، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1،2007.

64. عماد الليثي، **بعد نصف قرن:التكامل الاقتصادي العربي**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2003.

65. عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.

66. عمر مصطفى محمد ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة"**، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

67. عياد محمد سمير، **التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب** ، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر ، 2013.

68. غسان الغربي، **سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى** ، بيروت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000.

69. فريد راغب النجار، **اليورو العملة الأوروبية الموحدة الحقائق–الآثار التجارية والمصرفية– التوقعات** ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.

70. فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، 2004.

71.كامل بكري، **الاقتصاد الدولي" التجارة الدولية والتمويل"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

72. مجدي محمود شهاب، **الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.

73. محسن الخضيري ، **اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط1، 2002.

74. محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية (إشكالية للتناقض أم التضافر في القرن الواحد والعشرين)**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط1 ، 2013.

75. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003.

76. محمد رئيف مسعد عبده، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، القاهرة، دار الثقافة العربية،2005.

77. محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ، د.س.ن.

78. محمد سعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، 2001.

79. محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت ، عالم المعرفة، دس ن.

80. محمد علي محمد، **لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المركز الوطني للسياسة الزراعية، 2006.

81. محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 1998.

82. محمد غفر عبد المنعم، أحمد فريد مصطفي، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، 1999.

83.محمد محمود الإمام ،**التكامل الاقتصادي بين التنظير والتطبيق**، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية، د س ن.

84.محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

85. محمد مدحت عزمي، **الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة** ، ط1، مصر، مكتبة الإشعاع، 2002..

86. محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرو، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية– الأوروبية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

87. محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهات التكاملية والتنافرية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

88. محمود محروس إسماعيل، **اقتصادات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،1997.

89. محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية معدلات التبادل،العولمة والتكتلات الاقتصادية – التكامل الاقتصادي– الصرف الأجنبي**، الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي، 2016.

90. مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** ،عمان، الأردن،الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

91. مغاوري شلبي علي، **اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم**. القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2000.

92. منير الحمش، **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات**، القاهرة، الأهالي للطباعة والنشر ، القاهرة، 2001. أحمد خميس، محمود طيار، بريطانيا والبريكست الخشن (التداعيات المستقبلية)، جامعة حلوان، د.س.ن.

93. نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2006.

94. هبة غربي ، أهم الأحداث الإرهابية في أوروبا وارتباطها ب الهجرة غير الشرعية، استكتاب جماعي من تأليف: أحمد عتيق وآخرون، بعنوان: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2018.

95. هبة غربي، " ارتباط أفكار الأحزاب اليمينية بالهجرة غير الشرعية"، استكتاب جماعي من تأليف:أحمد عتيق وآخرون، بعنوان: **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2018.

96. هشام الأقداحي، **قضايا قومية معاصرة**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.

97. هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010.

98. يسري الجوهري، **دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية**، الإسكندرية، نشأة المعارف، 1975.

ب. المقـالات

1. إحسان هندي، "التكتلات الاقتصادية العالمية، الاتحاد الأوروبي نموذجا"، **مجلة معلومات دولية**، دمشق، العدد64، 2000.

2. اسماعيل صبري عبد الله، " الكوكبة.. الرأسمالية العالمية في مرحلة الإمبريالية" ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد222، أوت 1998.

3. آلاء طالب خلف ، " مستقبل الوحدة الأوروبية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، **مجلة قضايا سياسية**، العراق،العدد52، 2018.

4. أماني سليمان ، " مستقبل أوروبا في مواجهة تحديات التفكك"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد198، القاهرة،2014 .

5. أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا"، **مجلة دراسات دولية**، بغداد، العراق، العدد 39، 2009.

6. بن زايد أ محمد ، "سياسات التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي الاتحاد الاقتصادي والنقدي نموذجا" ، **مجلة أفاق للعلوم**، الجلفة ، ع06 ،2017.

7. تمبراط إيمان، " خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية" ، **مجلة الحوار المتوسطي**، سيدي بالعباس، العدد07 ، 2018.

8. جاسم محمد زكريا، "خيارات الشعوب ومستقبل المنظمات الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي بعد Berix"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، برلين، العدد 09، 2018.

9. خالد المصري، مناف محمد علوش، " دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي البريكس نموذجا"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد38، العدد3 ، 2016.

10. رامي حميد، " الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر ، المجلد05، العدد01، 2018.

11. رتيبة تيفوني، " تحديات الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الجديدة " ، **مجلة التكامل الاقتصادي**، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد04، العدد02، 2016.

12.سعد الله عمار، " معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوروبية"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 17، العدد2 ، 2016.

13. سفيان عصماني، سفيان مسالتة، " نظرة إستشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية " ، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، جامعة الوادي، الجزائر،العدد03، 2012.

14. سمير الزين، "الشرق أوسطية ومستقبل المنطقة العربية"، **مجلة عالم الفكر**،الكويت، العدد01، سبتمبر2001.

15. عابد شريط ، " أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية " ، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد 8، العدد1، 2004.

16. عابد شريط، " الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد39 ،2007.

17. عبد الستار عبد الجبار موسى وخالد قحطان عبود، السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي الواقع والإصلاحات، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة واسط، العدد23، 2016.

18. عبد الفتاح الجبالي، "دورة الأورغواي والعالم الثالث، حسابات المكسب والخسارة "، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد118، أكتوبر1994.

19. عمر الشربيني ،" التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة في أمريكا اللاتينية" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد125، جويلية 1996.

20. فاطمة الزهراء بلحسين، " أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا"، **مجلة التكامل الاقتصادي** ، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد 2، 2014.

21. فطيمة لطرش، " تفكك الاتحاد الأوروبي على ضوء نظريات الاندماج المؤسسة له" ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، الجلفة ، المجلد 07، العدد01، 2020.

22. فوزية خذ كرم، " التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2011.

23. ليتيم فتيحة، ليتيم نادية،" إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ" ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، جوان 2013.

24. ماجدة مدوخ، " النظام النقدي الأوروبي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية، العدد03 ، 2008.

25. مثنى فائق مرعي، وليد جرجيس إسعيد،" التحديات السياسية لمكانة الاتحاد الأوروبي العالمية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العراق، العدد23، 2021.

26. مجدوب بحوصي، عمار عريس، " دور التكامل الاقتصادي في توفير عوامل الجذب البيئية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- تجربة الاتحاد الأوروبي- " ، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، ع2، ديسمبر2017.

27. محمد بيومي، " شروط القيادة: قيود التكامل القاري وحدود دور أوروبا الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 198، 2014.

28. محمد علة، " الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد34، 2018.

29. مرام ضياء، " اليمين الأوروبي- الأمريكي..جسر أم معضلة" ، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة ، العدد 215، 2019.

30. مروة نظير، " تهديدات متباينة: مكامن الخطر على مستقبل أوروبا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد220، القاهرة، 2020.

31. منى زنودة، " التجربة التكاملية الأوروبية في ظل التحديات الراهنة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، باتنة، العدد12، 2018.

32. ناصر حامد، " المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج" ، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد163.

33. نسيمة طويل، " التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد،3، 2018.

34. هشام بن حداد، " تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة** ، جامعة محمد بن أحمد ، وهران ، مجلد07، العدد02، 2018.

35. وليد الشيح، "معضلة الهوية، الهجرة والديمقراطية في أوروبا"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، المجلد 141، العدد165، 2006.

ت. الرسائل والمذكرات الأكاديمية

1. بن سعيد محمد، العولمة والتكتلات الاقتصادية من المنظور الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(غير منشورة)، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بالعباس، 2009.

2. بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2015.

3. رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2007.

4. عمار تكسانة، التجربة التكاملية الأوروبية ومغزاها للتكامل العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات دولية(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2014.

5. محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005.

ث. الملتقيات العلمية

1. ساعد مرابط،" الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف، أكتوبر2009.

2. عبد القيوم عبد الحليم الحسن، ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا تحت شعار " العقول الفاعلة في مواجهة التحديات في إفريقيا"، الخرطوم، 2004/03/03.

3. ميموني سمير، بركنو قوسام، " الترتيبات التكاملية الإقليمية وآثارها على النظام التجاري المتعدد الأطراف: تحليل لإشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية على ضوء الوضع الراهن للترتيبات في التجاري العالمي"، الملتقى الدولي الثاني: " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، الوادي، الجزائر،2012.

ج. الموساعات

1. عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

ح. المجلات والجرائد الإلكترونية

✓المجلات الإلكترونية:

1. حكيم نجم الدين، قمة الاتحاد الأوروبي وإفريقيا... أحلام ووعود، **مجلة قراءات إفريقية** على الرابط: https://www.qiraatafriqa.com، تاريخ الزيارة:21 فيفري 2022، بتوقيت:19.19.

2. محمد عبد الكريم أحمد ، الدور الروسي في إفريقيا: معضلات " التحدي والإستجابة"، **مجلة قراءات إفريقية** على الرابط:https://www.qiraatafrican.com، (2022/03/08)، تاريخ الزيارة:2022/03/09، بتوقيت:10.16.

✓الجرائد الإلكترونية:

1. ابراهيم خالد، " الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة" ، صحيفة الوسط،ع1759، 2007 ، على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/239796.html ، تاريخ الزيارة:2021/02/22، توقيت الدخول : سا10.30

2 . وصفي الأمين، أزمة أوروبا...معضلة الإرهاب وصعود اليمين، جريدة الأخبار، العدد 2847،(2016)، على الرابط:https://www.al-akhbar.com/Author/253 ، تاريخ الزيارة:2021/12/03، بتوقيت:21.00.

3. أمين صوصي علوي، وجهة الإرهاب القادمة، **جريدة العربي اليوم**، على الرابط: https://elarabielyoum.com، تاريخ الزيارة:2021/12/03، بتوقيت:21.57.

4. رمزي عز الدين رمزي، سبعة تحديات تواجه الدور الأوروبي، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 15015، جانفي2020، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/2069586 ، تاريخ الزيارة:2021/12/24، بتوقيت:22.13.

مراجع إلكترونية متفرقة

1. تعريف ومعنى التكامل في معجم المعاني الجامع عربي عربي: https://3w.almaany.com
2. حمدوش رياض، مفهوم التكامل وأهدافه على الرابط: https://www.politics-dz.com
3. أنس المرزوقي، مراحل بناء الإتحاد الأوروبي، الحوار المتمدن، ع4333، 2014 على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593
4. محمد بدري عبد الستار. من التاريخ:السوق الأوروبية المشتركة،(2016)، على الرابط : https://aawsat.com/home/article/723791/%D9%85%D9%86 %D9%8A%.
5. محمد عربي لادمي، التجربة التكاملية لمنطقة أمريكا اللاتينية " السوق المشتركة" تجمع الميركوسور، على الرابط:https://democraticac.de/?p=41640 .
6. مفهوم التكامل الاقتصادي، على الرابط: https://www.aljazeera.net .
7. رمزي بن دبكة، الدراسات الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية، https://www.politics-dz.com/%d8%b7%d8%b1%d8%ad-%d8%ac%d8%af%d.
8. بويبية نبيل، ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية، على الرابط: https://sites.google.com/site/unisp21/1.
9. معاهدة نيس على الرابط: https://www.europarabct.com.
10. معاهدة لشبونة على الرابط: https://www.aljazeera.net.
11. خبرات الاتحاد الأوروبي في التنمية الريفية والزراعية، على الرابط: www.upehc.org/documents/SRDP-DOCS/Document.pdf
12. Florin Orban وTeofilia Nistor، السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ترجمة نسيمة غينغا،2010/03/1، على الرابط: http://old.rri.ro/arh-art.shtml?lang=3&sec=154&art=29061&fbclid=IwAR3Zx
13. عبد الله مصطفى، بدء تطبيق إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي في ظل معاناة بسبب الحظر الروسي على الرابط: https://aawsat.com/home/article/256901/%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D8%AA%D8
14. اتفاق أوروبي على السياسة الزراعية المشتركة الجديدة، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/2577871/%D8%A7%D8%AA%D9%%D

15. تعرف على السياسة المشتركة في الصيد البحري للاتحاد الأوروبي، على الرابط: https://marocbleu.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%91.

16. سياسة مصايد أسماك مشتركة مستدامة اجتماعيا، على الرابط: https://www.wikiwand.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9

17. الحفاظ على مصايد الأسماك في المحيط لدعم سبل العيش، على الرابط: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20009

18. أماني المشاقبة، مظاهر القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على الرابط: https://hyatoky.com.

19. السياسة البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على الرابط: https://www.rsbp-tn.org/ar/ebrd-es .

20. مسار الاتحاد الأوروبي ومستقبله سياسيا واقتصاديا، على الرابط: https://www.politics-dz.com/%d8%b7%d8%b1%d8%ad-

21. أبو نجم ميشال، تحديات الاتحاد الأوروبي الرئيسية في 2020، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/2064121/%D8%AA%D8%AD%D8%AF

22. ديبويك باتريك، الاتحاد الأوروبي بين التجربة والتحديات، على الرابط: https://www.thulatha.com/article/91

23. سري موليايي إندراواتي، التفاوت الشديد علامة على تصدع المجتمع ، على الرابط: https://blogs.woldbank.org

24. بافاريز نيكولا، الاتحاد الأوروبي وتحديات المستقبل، على الرابط: http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/117759

25. جاك ساريوز-ولسكي، تأمين مستقبل الطاقة في أوروبا، على الرابط: https://alghad.com/%d8%aa%d8%a3%d9%85

26. أحمد قنديل، أبعاد ودلالات تأسيس اتحاد الطاقة الأوروبي،على الرابط: https://futureuae.com/root.rar/Mainpage/Item/742/%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%B

27. محمد فال ولد المجتبى، السياسة الخارجية الأوروبية وتحديات جيوبوليتيكا الطاقة (2008)، على الرابط: https://araa.sa/index.php,view-article&id-1888

28. ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://www.democraticac.de/?p=46400

29. نموذج عن العملة النقدية اليورو، على الرابط: https://mawdoo3.com

30. علم الاتحاد الأوروبي، على الرابط:https://www.aljazeera.net

31. مراحل تطور العضوية بالاتحاد الأوروبي، على الرابط: https://www.google.com/url?sa=i&ur

32. ماتياس ديرمير وآخرون، ملامح الانقسامات داخل اليمين المتطرف في أوروبا، على الرابط: https://www.politics-dz.com/%d9%85%d9%84%d8%a7%d9

33. بهاء عوام، أحلام الشعبويين الأوروبيين، على الرابط:https://al-ain.com/article/european-populist-dreams-immigrants-refugee

34. نتائج استفتاء البريكست عام 2016، على الرابط: https://3w.bbc.com

35. المملكة المتحدة تخرج رسميا من الاتحاد الأوروبي بعد حياة مشتركة مضطربة استمرت نصف قرن، على الرابط:
https://www.france24.com/ar

36. 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، على الرابط: https://alkhaleejonline.net

37. 6 تحديات على الاتحاد الأوروبي مواجهتها في 2020، على الرابط: https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/957895/23-03-

38. فيروس الخلاف يهدد وحدة الاتحاد الأوروبي، على الرابط:
https://institutdelors.eu/wp-content/uploads/2020/03/arab.pdf

39. قلمين محمد هشام ، أي مستقبل للاتحاد الأوروبي بعد جائحة كورونا، على الرابط:
www.aljazeera.net

40. التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا، على الرابط:
https://www.diplomatie.gouv.fr

41. تحديات ومشاكل كبيرة على أوروبا مواجهتها عام 2022، على الرابط: https://www.dw.com/ar

42. بعد أزمات متلاحقة..هل أوروبا قادرة على الخروج من جلباب الهيمنة الأمريكية،على الرابط: https://www.aljazeera.net

43. باسم راشد، الطريق نحو استعادة قوة الاتحاد الأوروبي، على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/691

44. باولو جوريري، التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في الاقتصاد العالمي بعد كوفيد-19، على الرابط:https://asbarme.com/5014

45. فرنسا تسعى إلى إحياء الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا عبر بوابة التجارة والاستثمار، على الرابط: https://arabic.euronews.com

46. حكيم نجم الدين، الاتحاد الأوروبي وإفريقيا :إعادة ضبط العلاقات الأساسية أم تجديد المقاربات؟، على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5287

47. ملف شامل حول تطورات مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،
على الرابط:https://www-politics--dz-com

48. منى سليمان،أردوغان يعيد التوتر للعلاقات التركية الأوروبية بورقة اللاجئين وماكرون يصعد ضد أنقرة..المؤشرات والأبعاد، على الرابط:https://www.zamanarabic.com/2019/09/27

49. خريطة منطقة الشنغن، على الرابط: https://www.aljazeera.net

50. مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي، تدابير جديدة، تقرير المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا وهولندا، على الرابط: https://www.europarabct.com

51. كيف حولت أوروبا الإسلام فوبيا إلى " أسطورة خطيرة "، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/6/1

52. تنامي الإسلام فوبيا يقلق مسلمي أوروبا، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/6/1

53. محمد المنشاوي، صراع التكنولوجيا ومستقبل قيادة العالم، على الرابط:
https://arabi21.com/story/1331942

54. السيادة الرقمية..خطة أوروبا للحصول على دور في حرب التكنولوجيا، على الرابط:
https://www.aljazeera.ne

55. حصيلة اتفاق باريس 2015، على الرابط: https://webdoc.france24.com/cop26-bilan-accord-de-paris-cop21-ar

56. بول ريكون، قمة المناخ في غلاسكو: قادة العالم يتوصلون لاتفاق معدل، على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/world-59278324

57. عبد النور بن عنتر، الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج، على الرابط:
https://studies.aljazeera.net

58. آندرو هاموند، 5 سيناريوهات ترسم مستقبل الاتحاد الأوروبي، على الرابط:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1102013

59. شروق صبري، ألمانيا الفائز الوحيد...سيناريوهات تفكك الاتحاد الأوروبي، على الرابط:
https://www.mobtada.com

60.محمد السعيد، على حافة الهاوية...هل يقتل "كورونا" المستجد الاتحاد الأوروبي بالكامل؟، على الرابط:
https://www.aljazeera.net
61. تقرير ألماني يتوقع إنهيار الاتحاد الأوروبي وتفكك الغرب بحلول عام 2040، على الرابط:
https://ummah-futures.net
62. ايطاليا تقرع جرس تفكك الاتحاد الأوروبي، على الرابط:
https://www.eeas.europa.eu/delegations
63. الخلافات واللاجئون والشيخوخة.. كيف يتجه الاتحاد الأوروبي نحو الانهيار؟،على الرابط:
https://www.trtarabi.com/issues/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

a)Les Livres

1. Anthony Edo,Migrations et mouvements de réfugiés,état des lieux et conséquences. centre de recherche et expertise sur l'économie mondiale CEPII.2016.
2. Borchardt, Klaus-Dieter.European unnification Documentation, 3rd Ed,Luxembourg:office for official publications of the European communities.1990.
3. Cherifa Sari, L'EURO: CONSEQUENCES JURIDIQUES ET FISCALES,2éme édition,DALLOZ , Paris ,1998.
4. Dario Battistella, Theories des relations internationales, paris,press de sciences po,2003.
5.Dick Leonard:Pocket Guid to the European Community,oxford, UK,New york, Blackwell;London:Economist Publications,1988.
6. Didier Blans, L'union Européenne, Aspects Institutionnels et Politiques, ellipses,paris,2006.
7. Gordon Brow David Miliband,Global Europe: Meeting the economic and security challenge.cabinet office,Britain,2007.
8. Hermann-josef Blanke& strelio Mangiameli Editor, The European Union after lisbon :constitutional Basic, Economic order and External action, springer heidelberg New york. Dordrecht london.2013.
9. Joseph Frankel, contemporary International Theory and the Behavior of states,London: oxford university press,1973.
10. Karl Deutsch, The analysis of International Relation,3rd edition(U.S.A:prentice. hall international editions,1988).
11. La Politique agricole commune une histoire à suivre, ,office des publication de l' Union européene, Luxembourg, 2012.

12. Philippe Moreau Defarge, Les institutions européennes. 5 édition, Armand colin, paris,2001.
13. Raphael Delpech et jean- Marie Paugam, la politique commercial de L'union Européeanne, cairn,2005.
14. Reginal dJ.Harrison,Europe in question: Theories of Regional Integration, 2ed(London:George Allen& unwin ltd Ruskin house;1975).
15. Tin oliver,A European union without the united Kingdoom:the geopolitics of British exit from the Eu,LSE Edeas,London school of economic and political science,london,2016.
16. Tomas Fritz:Globalizing Hunger:Food security and the Eu's common Agricultural Policy (CAP),2012.

b) Articles:

1. Luis Mioti, Carlos Quenan Carlos Winogras, Spécialisation internationale et intégration régionale : L'Argentine et le Mercosur, in : Economie internationale, N°74 ,2eme trimestre, Paris.

C)Autres Références électronique

1. Boran Tobelon, la politique européenne des transports: sur site :
https://www.touteleurope.eu/economie-et-social/la.eu
2.la politique commune des transports de l'union européenne:sur site : https://www.eu2020.de/eu2020-fr/actualités/artike

3.The common Fesheries Policy, sur site: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0308597X0400028 .
4.UNION EUROPEENNE-politique agricole commune, sur site: https://3w.universalis.fr/encyclopedie

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	يوضح درجات التكامل الاقتصادي	48
02	يبين الآليات التنظيمية للاتحاد الأوروبي	193
03	يبين نموذج عن العملة الأوروبية الموحدة " اليورو"	229
04	يبين تأثير اليورو من حيث الحجم، الاتجاه والمدى	230
05	يوضح كيف يمثل الاتحاد الأوروبي فيما يخص السياسة الخارجية الأمنية المشتركة	267
06	يبين نتائج استفتاء البريكست عام 2016	303
07	يوضح مساهمة مختلف القطاعات في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لعام2018	384

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	أنواع التكتلات الاقتصادية	49
02	تلخيص أفكار أهم النظريات المفسرة لتكامل	64
03	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والحديثة للتكتلات الاقتصادية	75
04	يبين الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا (1999) مليار دولار	98
05	يوضح حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا (19997-2002) مليون دولار	100
06	يبين إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي (1997-2002) مليون دولار	102
07	بعض المؤشرات الاقتصادية لدول النافتا في الفترة (1996-2002)	114
08	يبين تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 1986-2001(٪)	115
09	يوضح موقف دول الاتحاد الأوروبي من موجة التوسع في 1999	169
10	يبين تطور عضوية الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس جماعة الفحم والصلب 1952	170
11	يبين حجم الصادرات والواردات لدول الاتحاد الأوروبي 2003/2002 مليون دولار	174
12	يبين متوسط معدل النمو السنوي للصادرات والواردات للاتحاد الأوروبي%	175

13	يوضح أهم الأحداث والمراحل التاريخية التي شهدها الاتحاد الأوروبي	176
14	يوضح نسب الاكتفاء الذاتي لدول الاتحاد الأوروبي لعام 2013	209
15	يبين أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو	225
16	يوضح معدل التضخم المتفق عليه والمحقق في دول الاتحاد الأوروبي في جانفي1998	231
17	يوضح نسبة عجز الموازنة المتفق عليها والمحققة في دول الاتحاد الأوروبي في جانفي1998	232
18	يبين نسبة الدين المتفق عليه والمحقق بدول الاتحاد الأوروبي في جانفي 1998	233
19	يبين معدل الفائدة المتفق عليه والمحقق في دول الاتحاد الأوروبي في جانفي1998	234
20	يوضح التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي للفترة (2005-2016)	242
21	يوضح تطور نسبة التجارة البينية من التجارة الخارجية الأوروبية (2000-2015)	243
22	يوضح المقاتلون الأجانب الذين غادرو دولا أوروبية باتجاه سوريا والعراق	355
23	يوضح أهم الأحداث الإرهابية في أوروبا	367

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
01	توضح مراحل تطور العضوية بالاتحاد الأوروبي	**171**
02	تبرز دول منطقة الشنغن	**358**

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الإهداء.....	
شكر وعرفان	
الخطة.....	
قائمة الاختصارات في الدراسة.....	
مقدمة.....	01
الفصل الأول: التكتلات الاقتصادية دراسة مفاهيمية ونظرية	15
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية.....	16
المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية.....	16
الفرع الأول: تحديد المفاهيم.....	16
الفرع الثاني: تعريف التكتلات الاقتصادية.....	25
المطلب الثاني: خصائص، شروط ودوافع التكتلات الاقتصادية	28
الفرع الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية.....	28
الفرع الثاني: شروط التكتلات الاقتصادية.....	30
الفرع الثالث: دوافع التوجه نحو التكتلات الاقتصادية.....	34
المطلب الثالث: مراحل التكتلات الاقتصادية.....	40
الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية.....	41
الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة.....	42
الفرع الثالث:الاتحاد الجمركي.....	43
الفرع الرابع:السوق المشتركة.....	45
الفرع الخامس:الوحدة الاقتصادية.....	46
الفرع السادس: الاتحاد النقدي.....	46
الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام.....	47
المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للتكامل الاقتصادي.....	50
المطلب الأول: المقاربة الفيدرالية (FederalistApproach).....	50
المطلب الثاني: الوظيفية (FuncionalistApproach).....	54
الفرع الأول: الوظيفية التقليدية (الأصلية).....	54

الفرع الثاني: الوظيفية الجديدة.....	57
المطلب الثالث: النظرية التعاملية (الاتصالية) TransactionalistApproach.....	59
الفصل الثاني: واقع التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية	66
المبحث الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية وأهميتها في العلاقات الدولية.....	68
المطلب الأول: ظهور وتطور التكتلات الاقتصادية.....	68
الفرع الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية.....	68
الفرع الثاني:تطور توجهات السياسة الاقتصادية في ظل التكتلات الاقتصادية التقليدية والحديثة.....	71
المطلب الثاني: الظروف الدولية التي رافقت بروز التكتلات الاقتصادية.....	76
المطلب الثالث: أهمية التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية.....	81
المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لأبرز التكتلات الاقتصادية عبر العالم.....	92
المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية في إفريقيا.....	92
الفرع الأول: تعريف ونشأة الكوميسا.....	92
الفرع الثاني: أهداف ومبادئ الكوميسا.....	95
الفرع الثالث: بعض الملامح الاقتصادية لدول الكوميسا.....	97
الفرع الرابع: المعوقات التي تواجه الكوميسا.....	103
المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية في آسيا.....	104
الفرع الأول:نشأةالآسيان.....	105
الفرع الثاني: أهداف ومبادئ الآسيان.....	106
الفرع الثالث: المعايير التي اعتمدتها الآسيان.....	108
الفرع الرابع: أهمية تكتل الآسيان.....	109
المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية في الأمريكتين.....	110
الفرع الأول: النافتا.....	110
الفرع الثاني:السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR.....	117
الفصل الثالث: مسار تشكل الاتحاد الأوروبي وآلياته	122
المبحث الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي.....	124
المطلب الأول: الرؤى الفكرية التي مهدت للوحدة الأوروبية.....	124
المطلب الثاني: محطات بناء الاتحاد الأوروبي.....	127
الفرع الأول: مرحلة تأسيس الجماعات الأوروبية.....	127

الفرع الثاني: الأسس الجديدة لتحقيق الوحدة والاندماج الأوروبي الكلي.....	142
المطلب الثالث: أهداف وعضوية الاتحاد الأوروبي.....	162
الفرع الأول: أهداف الاتحاد الأوروبي.....	162
الفرع الثاني: العضوية في الاتحاد الأوروبي.....	163
المبحث الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي.....	178
المطلب الأول: الأجهزة الرئيسية.....	178
الفرع الأول: المجلس الأوروبي.....	179
الفرع الثاني:المجلس(المجلس الوزاري).....	180
الفرع الثالث:البرلمان الأوروبي.....	181
الفرع الرابع: اللجنة الأوروبية أو الهيئة التنفيذية.....	185
الفرع الخامس: محكمة العدل الأوروبية.....	187
المطلب الثاني: الأجهزة الفرعية.....	188
الفرع الأول:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.....	188
الفرع الثاني: لجنة المناطق، الأقاليم.....	189
الفرع الثالث: بنك الاستثمار الأوروبي.....	190
الفرع الرابع: البنك المركزي الأوروبي.....	191
الفصل الرابع: سياسات التكامل الأوروبي	195
المبحث الأول: السياسات الأوروبية المشتركة في المجال الاقتصادي.....	197
المطلب الأول: السياسة الأوروبية المشتركة في مجال الزراعة ومصايد الأسماك.....	197
الفرع الأول: السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة.....	197
الفرع الثاني: السياسة الأوروبية المشتركة لمصايد الأسماك.....	211
المطلب الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية	215
الفرع الأول: نشأة ومراحل تطور النظام النقدي الأوروبي.....	215
الفرع الثاني: الوحدة النقدية (اليورو).....	221
المطلب الثالث: السياسة الأوروبية المشتركة في المنافسة والتجارة	237
الفرع الأول: سياسة المنافسة.....	237
الفرع الثاني: السياسة التجارية المشتركة.....	239
المطلب الرابع: السياسة الأوروبية المشتركة في مجال المواصلات.....	243

المبحث الثاني: السياسة الأوروبية المشتركة في المجال السوسيو ثقافي والبيئي.....	249
المطلب الأول: السياسة الأوروبية في الشؤون الاجتماعية.....	249
المطلب الثاني: السياسة الأوروبية في الشؤون الثقافية.....	253
المطلب الثالث: السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي.....	256
المبحث الثالث:السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.....	259
المطلب الأول: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.....	259
المطلب الثاني:السياسة الأوروبية في مجال الدفاع.....	263
الفصل الخامس: مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل التحديات الدولية الجديدة	269
المبحث الأول: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي.....	271
المطلب الأول: التحديات الداخلية.....	271
الفرع الأول: توسيع الاتحاد الأوروبي.....	271
الفرع الثاني:الديموغرافيا (النمو السكاني).....	276
الفرع الثالث: قضية اختلاف الثقافات.....	277
الفرع الرابع: تفاوت مستويات التنمية بين دول الاتحاد.....	278
الفرع الخامس: تحدي السيادة الوطنية.....	280
الفرع السادس: التحديات الهيكلية.....	281
الفرع السابع:الخلافات البينية بين دول الاتحاد.....	283
الفرع الثامن: الأزمة المالية (أزمة اليورو).....	284
الفرع التاسع: تحدي الطاقة.....	287
الفرع العاشر: تصاعد أحزاب اليمين المتطرف.....	295
الفرع الحادي عشر:خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.....	301
الفرع الثاني عشر: خطر التفكك والانفصال.....	311
الفرع الثالث عشر:أزمة فيروس كورونا.....	313
المطلب الثاني: التحديات الخارجية.....	321
الفرع الأول: رهان التكامل السياسي في إطار السياسة الخارجية والدفاعية.....	321
الفرع الثاني: التحدي الروسي.....	326
الفرع الثالث: تحدي الصعود الصيني.....	329
الفرع الرابع:العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.....	332

الفرع الخامس: العلاقات الأوروبية الإفريقية.....	337
الفرع السادس: التطورات في الشرق الأوسط.....	343
الفرع السابع: العلاقات الأوروبية التركية ومسألة الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي.....	347
الفرع الثامن:الهجرة غير الشرعية.....	351
الفرع التاسع: خطر الإرهاب.....	358
الفرع العاشر: أزمة الإسلام فوبيا في أوروبا	368
الفرع الحادي عشر: التراجع الأوروبي في مجال التكنولوجيا والرقمنة.....	374
الفرع الثاني عشر: تغير المناخ ومشاكل البيئة.....	379
المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل الاتحاد الأوروبي.....	385
المطلب الأول:سيناريو استمرار الوحدة والإبقاء على الوضع الراهن (السيناريو الخطي).....	385
المطلب الثاني:سيناريو تفعيل وتعميق الوحدة الأوروبية (السيناريو الإصلاحي).....	387
المطلب الثالث:تفكك الاتحاد الأوروبي (السيناريو الراديكالي).....	389
الخاتمة.....	396
الملاحق.....	401
قائمة المراجع	410
فهرس الأشكال والجداول والخرائط.....	429
فهرس المواضيع.....	434

ملخص:

وضعت المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم الاقتصادي في منتصف القرن العشرين العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة، تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصادية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن.

في هذا الشأن تسلط الدراسة الضوء على مناطق واسعة من العالم من خلال عرض وتحليل نماذج لتجارب التكتلات الاقتصادية بكل من قارة إفريقيا وآسيا وأمريكا وأوروبا. تبعا لذلك تسعى إشكالية الدراسة إلى التطرق لمختلف المسارات التي ساهمت في إخراج التكتلات الاقتصادية في صورتها الراهنة. وبصورة أدق تركز الدراسة على تجربة الاتحاد الأوروبي الذي يعد أبرز التكتلات الاقتصادية التي مرت بمسيرة حافلة من التعاون وأصبح النموذج المثالي للتكامل الاقتصادي منذ نشأته لما حققه من انجازات في مختلف المجالات وبالأخص بالجانب الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية الاندماج هي ضرورة حتمية تفرضها البيئة الاقتصادية الحالية حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية تشكل مظهرا للأمان الاقتصادي خاصة في ظل الأزمات والتحديات التي تعرفها البيئة الدولية وهو ما عالجته هذه الدراسة من خلال عرض تجربة التكامل الأوروبي والتي كانت ناجحة بكل المعايير إلا أن استمرارها مرهون بإيجاد حلول جذرية وسريعة للتحديات الجديدة التي تهدد مستقبلها.

الكلمات المفتاحية: التكتل الاقتصادي، النظام الاقتصادي العالمي، الاتحاد الأوروبي، التحديات، الأمان الاقتصادي.

Abstract:

The changes and developments that the economic world witnessed in the middle of the twentieth century put the world on the brink of a new historical stage, in which the importance of economic blocs that have become one of the features of the current global economic system is highlighted.

In this regard, the study sheds light on large areas of the world by presenting and analyzing models of the experiences of economic blocs in Africa, Asia, America and Europe. Accordingly, the problem of the study seeks to address the various paths that contributed to the removal of economic blocs in their current form. More precisely, the study focuses on the experience of the European Union, which is the most prominent economic bloc that has gone through a busy process of cooperation and has become the ideal model for economic integration since its inception due to its achievements in various fields, especially the economic aspect. The study concluded that the integration process is an inevitable necessity imposed by the current economic environment, as the economic blocs have become a manifestation of economic security, especially in light of the crises and challenges faced by the international environment, which was addressed by this study by presenting the experience of European integration, which was successful by all standards, but its continuation It depends on finding radical and rapid solutions to the new challenges that threaten its future.

Keywords: economic bloc, global economic system, European Union, challenges, economic security .

Sommaire:

Les changements et les évolutions dont le monde économique a été témoin au milieu du XXe siècle ont placé le monde au bord d'une nouvelle étape historique, dans laquelle l'importance des blocs économiques, qui est devenue l'une des caractéristiques du système économique mondial actuel, est mis en évidence.

À cet égard, l'étude éclaire de vastes régions du monde en présentant et en analysant des modèles d'expériences de blocs économiques en Afrique, en Asie, en Amérique et en Europe. En conséquence, la problématique de l'étude cherche à aborder les différentes voies qui ont contribué à la suppression des blocs économiques dans leur forme actuelle. Plus précisément, l'étude se concentre sur l'expérience de l'Union européenne, qui est le bloc économique le plus important qui a traversé un processus de coopération chargé et est devenu le modèle idéal d'intégration économique depuis sa création en raison de ses réalisations dans divers domaines. Surtout sur le plan économique. L'étude a conclu que le processus d'intégration est une nécessité inévitable imposée par l'environnement économique actuel, car les blocs économiques sont devenus une manifestation de la sécurité économique, en particulier à la lumière des crises et des défis auxquels est confronté l'environnement international, qui a été abordé dans cette étude par présenter l'expérience de l'intégration européenne, qui a réussi à tous points de vue, mais sa poursuite dépend de la recherche de solutions radicales et rapides aux nouveaux défis qui menacent son avenir.

Mots-clés : bloc économique, système économique mondial, Union européenne, défis, sécurité économique.